



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

مكتبة
الشيخ
الحسين بن علي



الكتاب
القديم

atti,

Husayn, Fādil ✓
~~Husayn, Fādil~~

Tarīkh al-Hizb al-Waṭanī al-Dimuqrāṭī

تاریخ

الحزب الوطنی الديمقراطي

١٩٥٨ - ١٩٦٦

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

تأليف

الدكتور فاضل حسين

جامعة بغداد

حقوق الطبع محفوظة

بغداد ١٩٦٣

مطبعة الشعب

كتاب

الحق في الدين والسياسة

Near East

1311-101

JQ

1825

I7

H8

C.1

1311-101

1311-101

كلمة المؤلف

- ١ -

تفضل الاخ الاستاذ الفاضل حسين جميل فأغارني مصادر كثيرة ومنوعة ، وحدثني احاديث طويلة عن اخبار الحزب ومعلوماته عنه ، وأجاب عن اسئلتى العديدة فى مختلف مراحل تدوين هذا التاريخ ، وابدى ملاحظاته القيمة عن الكتاب ، وقد كان دوره فى اعداد هذا السفر عظيما جدا أعجز عن ايفائه حقه من التقدير وعن التعبير عن شكرى الجزيل .

وتفضل الاستاذ كامل الجادر جي فسمح لى بالاطلاع فى داره على المخطوطات المهمة واستنساخ ما اريد ، وقد سهل لى مهنتى بلفظه وكرمه ، وجاب عن اسئلتى ، وناقشنى فى بعض النقاط ، فأقدم لسيادته بالشكر الوافر .

وتفضل الاستاذ محمد حديد فأغارني بعض مائثرته الصحف والمجلات الانكليزية عن الحزب الوطنى الديمقراطى ، وما قام به من نشاط فى لندن والدفاع عن القضايا الوطنية وعن الحزب ، واجاب عن بعض اسئلتى ، فأقدم لسيادته بالشكر الكثير .

وتفضل بعض الاخوان باسداء المساعدات المختلفة كالمعلومات واعارة الكتب ، واخص بالذكر منهم الاخ خيرى العبرى والاخ مظهر الغزاوي المحامي فلهم منى عظيم الشكر والتقدير .
واتقدم بالشكر الى موظفى مكتبة المتحف العراقى والمكتبة العامة لمساعدتهم القيمة وتسهيل مهنتى .

- ٢ -

اود ان الفت انظار القراء الكرام الى حقيقة مهمة وهى ان الحوادث التى وقعت والاراء التى ابدت والامور التى نوقشت

والمواقف التي اتخذت خلال فترة ١٩٤٦-١٩٥٨ في الحزب انما هي من الامور المرهونة بأوقاتها ، وان الظروف تغيرت واراها الاشخاص ربما تطورت ، وان المواقف التي اتخذت والاراء التي ذكرت في ظرف ما لا يشترط الاصرار عليها في ظروف اخرى . ولذلك فان حكم القاريء على الاشخاص والحوادث والمواقف والاراء يجب ان يكون وفقا للظروف المحيطة بهم . وفي خلال ذلك زادت خبرة الاشخاص وزاد اطلاعهم وتغيرت آراء البعض وتطورت . وقد وقف الحزب مواقف معينة من احزاب وفئات واحداث ثم تغيرت الظروف ، ولذلك فان من الانصاف ان يكون الحكم في حدود ظروفه .

- ٣ -

ذكرت اسماء الاشخاص في الكتاب دون القاب بسبب مقتضيات بساطة البحث العلمي ، الا اذا اقتضت ضرورة البحث ذكر الالقاب المهنية او العلمية .

- ٤ -

بذلت ما يمكنني بذله في الحصول على المعلومات المطلوبة ، ولست ادعى انني لم اترك شاردة ولا دارة . وذكرت بعض ارائي وتفسيراتي وانطباعاتي وذكرياتي في تضاعيفه فصول الكتاب ومن المحتمل ان البعض من اعضاء الحزب ومن القراء لا يوافقوني على بعض ما ابديت . ولذلك ارجو من القراء ومن اعضاء الحزب واصدقائه وخصوصه ان يكتبوا الي عن ملاحظاتهم بعنواني « كلية التربية - بغداد » لكي انشر في طبعة تالية ما هو مهم ومفيد للحقيقة والتاريخ .

- ٥ -

طبع من هذا الكتاب (٣٣٦) صفحة قبل ثورة ١٤ رمضان المباركة (٨ شباط ١٩٦٣) وقد ابقى الصفحات الباقية على حالها دون تغيير .

المؤلف

محتويات الكتاب

صفحة

| | |
|----|---|
| | كلمة المؤلف |
| ١ | الفصل الاول - جماعة الاهالي |
| ٣ | جريدة الاهالي |
| ١٠ | جمعية الاصلاح الشعبي |
| ١٣ | مقدمات تأليف حزب سياسي |
| ١٥ | جريدة صوت الاهالي |
| ٢٩ | الفصل الثاني - تأليف الحزب الوطني الديمقراطي : |
| ٣٠ | اجازة الحزب الوطني الديمقراطي |
| ٣١ | ملخص منهج الحزب الوطني الديمقراطي |
| ٣٦ | الهيئة المؤسسة للحزب |
| ٣٨ | تياران في الحزب |
| ٣٩ | اللجنة الادارية المركزية الاولى |
| ٤٠ | اسان الحزب الوطني الديمقراطي |
| ٤٣ | الحزب وقضية فلسطين |
| ٤٥ | مناوشة مع الشيوعيين |
| ٤٦ | موقف الحزب من الاتحاد السوفييتي في قضية طرابلس الغرب |
| ٥٠ | الفصل الثالث - اضهاد وزارة ارشد العمري للحزب : |
| ٥٠ | موقف الحزب من وزارة ارشد العمري |
| ٥٢ | حادثة كاوور باغ في كركوك |
| ٥٣ | محاكمة كامل الجادرجي |
| ٥٨ | مقال محمد حديد في مجلة انكليزية |
| ٦١ | الفصل الرابع - مشاركة الحزب في وزارة نوري السعيد |
| ٦١ | وزارة نوري السعيد التاسعة ومشاركة الحزب فيها |
| ٦٧ | المؤتمر الاول للحزب |
| ٦٨ | مناوشة مع رفايل بطي |
| ٧١ | وزارة نوري السعيد والانتخابات |
| ٧٢ | كتلة صالح جبر |

- ب -

محتويات الكتاب

صفحة

| | |
|-----|--|
| ٧٥ | استقالة صادق كمونة من الحزب |
| ٧٩ | استقالة محمد حديد من الوزارة |
| ٨٥ | الجناح «التقدمي» المزعوم |
| ٨٨ | اشتراك الحزب في انتخابات ١٩٤٧ |
| ٩١ | معالجة القضايا الأخرى |
| ٩٣ | الفصل الخامس - معارضة الحزب لوزارة صالح جبر : |
| ٩٧ | محاكمة كامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب والجريدة |
| ١٠٢ | ابطال رخصة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب |
| ١٠٣ | الفصل السادس الانشقاق الأول في الحزب : |
| ١٠٥ | المذكرة الاشتراكية |
| ١٣٢ | مناقشة المذكرة الاشتراكية |
| ٢٠٥ | مناورات كامل الجادرجي |
| ٢٠٧ | خلاصة استقالة طلعت الشيباني |
| ٢٠٩ | خلاصة استقالة زكي عبد الوهاب |
| ٢١٢ | مؤتمر الحزب الثاني |
| ٢١٣ | موقف المؤلف من الأزمة |
| ٢١٥ | الفصل السابع - الحزب ووثة كانون الثاني ١٩٤٨ |
| ٢١٦ | موقف المعارضة من معاهدة بورتسموث |
| ٢١٨ | الوثة الوطنية |
| ٢٢٠ | موقف الحزب الوطني الديمقراطي |
| ٢٢٧ | الفصل الثامن - تجميد الحزب : |
| ٢٢٨ | أهم أعمال وزارة الصدر |
| ٢٢٩ | موقف الحزب الوطني الديمقراطي من وزارة الصدر |
| ٢٣٠ | قضية الانتخابات |
| ٢٣١ | قضية فلسطين |
| ٢٣٤ | موقف الحزب الوطني الديمقراطي من وزارة مزاحم الباجهجي |
| ٢٣٧ | المؤتمر الثالث للحزب الوطني الديمقراطي |
| ٢٣٧ | تجميد الحزب |

- ج -

محتويات الكتاب

| صفحة | |
|------|--|
| ٢٤٤ | الفصل التاسع - محاكمة كامل الجادرجي في ١٩٤٩ : |
| ٢٤٥ | وزارة نوري السعيد العاشرة |
| ٢٤٨ | محاكمة كامل الجادرجي |
| ٢٦٥ | جريدة صوت الاهالي |
| ٢٦٦ | وزارة علي جودت الايوبي الثانية واشترك حسين جميل فيها |
| ٢٦٩ | الفصل العاشر - الديمقراطية الاشتراكية : |
| ٢٧٠ | الحزب الوطني الديمقراطي يستأنف اعماله |
| ٢٧٢ | مناقشة مع حزب الاستقلال |
| ٢٧٣ | وزارة نوري السعيد الحادية عشرة |
| ٢٧٤ | مؤتمر الحزب الرابع |
| ٢٧٧ | تعديل منبج الحزب |
| ٢٧٨ | اللجنة الادارية المركزية الجديدة |
| ٢٧٩ | الفصل الحادي عشر - الحياد والجهة الشعبية |
| ٢٨٢ | بيان الحياد |
| ٢٨٤ | الجهة الشعبية المتحدة |
| ٢٨٩ | مواقف واعمال الحزب الاخرى |
| ٢٩٠ | مؤتمر الحزب الخامس |
| ٢٩٢ | وزارة مصطفى العمري |
| ٢٩٢ | ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر |
| ٢٩٣ | الفصل الثاني عشر - حركة تشرين الثاني ١٩٥٢ : |
| ٢٩٣ | مفاكرات الحزب الوطني الديمقراطي والاحزاب الاخرى |
| | الى الوصي على العرش |
| ٢٩٧ | جواب الوصي |
| ٢٩٨ | الحزب يقاطع الانتخابات |
| ٢٩٩ | مؤتمر البلاط |
| ٣٠٦ | ذبول مؤتمر البلاط |
| ٣١٢ | محاولة تكوين جبهة وطنية |
| ٣١٧ | انتفاضة ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ |
| ٣١٩ | نشاط محمد حديد في لندن |

محتويات الكتاب

| صفحة | |
|------|---|
| ٢٢٤ | مقابلة صحفية مع كامل الجادرجي |
| ٢٣١ | معارضة وزارتي جميل المدفعي السادسة والسابعة |
| ٢٤٠ | الغاء قائد القوات للحزب وقرار ديوان التفسير الخاص بعدم قانونية الإلغاء |
| ٢٤٣ | الفصل الثالث عشر - الجبهة الوطنية : |
| ٢٤٤ | المؤتمر السادس للحزب |
| ٢٤٥ | موقف الحزب الوطني الديمقراطي من حزب الجبهة الشعبية المتحدة |
| ٢٤٥ | اضراب عمال شركة النفط في البصرة |
| ٢٤٦ | معارضة وزارتي الجمالي الاولى والثانية |
| ٢٤٩ | موقف جريدة صوت الاهالي من حكم الثورة المصري |
| ٢٤٩ | وزارة ارشد العمري الثانية |
| ٢٥٢ | «ميثاق الجبهة الوطنية» لخوض الانتخابات |
| ٢٥٦ | اجتماع مجلس النواب وحله |
| ٢٥٧ | مهاجمة نظام الحكم في مصر |
| ٢٥٨ | مراسيم وزارة نوري السعيد الثانية عشرة |
| ٢٥٩ | سحب اجازة الحزب الوطني الديمقراطي |
| ٢٦٢ | هل زال كيان الحزب |
| ٢٦٤ | موقف مؤلف هذا الكتاب من اعضاء مكتب رياسة الحزب |
| ٢٦٤ | محاولة عقيمة لتكوين جبهة معارضة |
| ٢٦٦ | حزب المؤتمر الوطني |
| ٢٦٨ | طالب تاسيس الحزب |
| ٢٦٩ | رد الطالب |
| ٢٧١ | تعيين رد الطالب |
| ٢٧٦ | جبهة الاتحاد الوطني «السرية» |
| ٢٧٧ | موقف الحزب الوطني الديمقراطي من فكرة الجبهة |

محتويات الكتاب

| صفحة | |
|------|--|
| ٢٧٨ | مبادئ الشيوعيين ومذكرة الجادرجي |
| ٢٨٢ | حوادث السويس |
| ٢٨٤ | كامل الجادرجي في مصر |
| ٢٨٥ | الحكم بحبس الجادرجي |
| ٢٨٥ | عرائض الاحتجاج على موقف الحكومة من حوادث السويس |
| ٢٨٦ | تأليف جبهة الاتحاد الوطني |
| ٢٩٠ | وزارة علي جودت الأيوبي الثالثة |
| ٢٩١ | تنظيمات جبهة الاتحاد الوطني |
| ٢٩٢ | المعارضة والوزارات المتأخرة في العهد الملكي |
| ٢٩٨ | الخاتمة |
| ٤٠٢ | مصادر الكتاب |



الفصل الاول

جماعة الاهالي

في خلال فترة الانتداب البريطاني على العراق سعى العراقيون للتخلص من ذلك الانتداب ونيل الاستقلال ودخول عصبة الأمم . كانت الحركات السياسية الوطنية خلال الفترة التي دُعيت «بالوضع الشاذ» بسبب ازدواج الحكم العراقي - البريطاني مقتصرة تقريبا على محاولة التخلص من الانتداب البريطاني ونيل الاستقلال . وكان النشاط السياسي محصورا في فئات قليلة من الطبقة الحاكمة والمعارضة ، وكان الوعي السياسي محدودا والثقافة العامة مقصورة على نسبة ضئيلة من سكان المدن ولا سيما المحامين والموظفين والمعلمين وطلبة المدارس .

ومن الحوادث التي لها علاقة بموضوعنا والتي كان للطلبة والمحامين دور فيها «قضية النصولي» وملخصها ان انيس زكريا النصولي اللبناني الجنسية مدرس التاريخ في الثانوية المركزية ودار المعلمين الابتدائية في بغداد خلال السنة الدراسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الف كتابا بعنوان الدولة الاموية في الشام ليدرسه لطلابه اتخذ فيه وجهة نظر تسمى عواطف الطلاب والاهلين فأدى ذلك الى اضطراب الوضع . ولذلك منعت وزارة المعارف تدريس الكتاب المذكور وفصلت النصولي فحاول بعض المدرسين السوريين واللبنانيين والعراقيين مساندة النصولي وحرصوا الطلاب على التظاهر انتصارا لحرية الفكر ، وقد

انتهت وزارة المعارف خدمات المدرسين السوريين واللبنانيين المحرضين وطردت بعض الطلاب من مدارسهم بينهم حسين جميل وعبد القادر اسماعيل من طلاب الصف المنتهي في الثانوية المركزية (١) .

والقضية الثانية التي كان للطلبة دور فيها هي «قضية الفريد موند» الصهيوني البريطاني الذي زار بغداد في ٨ شباط ١٩٣٨ ، فقام طلبة المدارس بمظاهرة ضده ، واعتقل بعض المتظاهرين ومنهم بعض طلبة المدارس ثم قررت وزارة المعارف طرد بعض طلاب دار المعلمين والثانوية المركزية ومطالين في الصف الاول من كلية الحقوق في بغداد وهما حسين جميل وعبد القادر اسماعيل . فاما حسين جميل فقد سافر الى سوريا واتم دراسة الحقوق فيها واما عبد القادر اسماعيل فقد اعيد الى كلية الحقوق في بغداد في السنة التالية واتم دراسته فيها (٢) .

والقضية الثالثة هي محاولة فريق من الشباب عقد اجتماع سياسي في بغداد يوم ٢٢ ايلول ١٩٣٠ لمعالجة الوضع في البلاد بعد ان عقدت وزارة نوري السعيد الاولى معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ مع بريطانيا وفيها اعترفت بريطانيا باستقلال العراق بشروط قاسية وثقيلة ، وقدم هؤلاء الشباب بيانا الى متصرفية لواء بغداد قبل الموعد المعين بخمسة ايام ونشروا بيانا الى الشعب العراقي ذكروا فيه ان الشعب يقاسى الجوع والعري وان الانكليز واتباعهم من العراقيين هم سبب ذلك ، وذكروا اعمال الانكليز في البلاد العربية ولا سيما في فلسطين ومساندتهم للصهيونيين ، ودعوا الى الاضراب العام والتظاهر السلمي . وقد اعتبرت الحكومة هذا البيان مخلا بالامن ومحرضا على كراهية الحكومة ، فحاكمت بعض المتهمين وحكمت بالحبس ستة اشهر على يونس السبعراوي وعبد القادر اسماعيل وفائق السامرائي و خليل كنة وجميل عبد الوهاب ، وحكمت بالحبس ثلاثة اشهر وبالحبس

(١) عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، ص ٨٠٠-٨١

(٢) الحسني تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثالث ، ص ١٤٠-١٤١

شهرين على بعض المتهمين وحكمت ببراءة حسين جميل ومتهم
آخر (٣) .

جريدة الاهالي

نشأت علاقة صداقة وثيقة بين حسين جميل وعبد القادر اسماعيل
عندما جمعت بينهما المدرسة الثانوية في بغداد وقد زادت هذه
الحوادث وثوقا ، وقد فكرا في العمل السياسي ، وفكرا معنى
«الوطنية» بأنها لا تقتصر على المطالبة بالاستقلال التام بالاساليب التي
درج عليها الساسة القدامى في فترة الوضع الشاذ وهي الاساليب
التي عرفت عن محمد جعفر ابي التمن وباسين الهاشمي اللذين تزعا
معارضة معاهدة ١٩٣٠ حين تآخى الحزب الوطني العراقي بزعامة ابي
التمن وحزب الاخاء الوطني بزعامة الهاشمي ، بل ان الوطنية في
رأبها تعنى بالاضافة الى المطالبة بالاستقلال التام العناية الوافية
بمصالح «الشعب» او «الاهالي» واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية
وان المطالبة بالاستقلال يجب ان تستند على «الشعب» ، وان ذلك
يقتضى نشر الوعي السياسي بأساليب علمية عصرية بين «الاهالي» .
وقد اصدرا بعض النشرات ذات الصبغة القومية ، ثم فكرا في اصدار
جريدة لتحقيق اهدافهما . وتداولوا في الامر مع عبد الفتاح ابراهيم
الذي تربطه صلة قديمة بعبد القادر اسماعيل ، وكان قد اتم دراسته
في العلوم الاجتماعية في الجامعة الاميركية في بيروت ثم سافر الى
الولايات المتحدة للدراسة في جامعة كولومبيا ولكنه عاد قبل ان يتم
دراسته والتحق موظفا في مديرية الميناء العامة في البصرة . ثم اتصل
هؤلاء عن طريق عبد الفتاح ابراهيم بمحمد حديد وكان قد تخرج
في جامعة لندن مختصا بالاقتصاد والتحق بوزارة المالية مديرا للتجارة ،

(٣) الحسن ، تاريخ الوزارات العراقية الجزء الثالث ، ص ٦٥-٦٦

ثم اتصلوا بخليل كنة المحامي فأنضم اليهم . واتفق هؤلاء الخمسة على تقديم طلب بامتياز جريدة باسم **الاهالي** الى وزارة الداخلية في صيف ١٩٣١ على ان يكون صاحبها ومديرها المسؤول حسين جميل . وقبل صدور الجريدة بيوم واحد انضم الى الهيئة المؤسسة ابراهيم يشون خريج الجامعة الاميركية في بيروت .

في يوم ٢ تموز ١٩٣١ منحت وزارة الداخلية امتياز جريدة **الاهالي** ثم اشترت الهيئة المؤسسة للجريدة مطبعة واستأجرت لها دارا في الزقاق الفرعي المقابل لمكتبة المتحف العراقي في بغداد . وصدر العدد الاول من الجريدة يوم ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ اي في اخر يوم من مهلة ستة اشهر التي يسمح خلالها قانون المطبوعات باصدار المطبوع والا لغي امتيازه . وقد كتب تحت اسم الجريدة جملة «يصدرها فريق من الشباب» والى جانب الاسم «صاحبها ومديرها المسؤول حسين جميل» واتخذت لها شعارا شعلة **الاهالي** المعروفة . كانت الافتتاحية الاولى بعنوان «منفعة الشعب فوق كل المنافع» بسطت فيها خطتها واهدافها .

اصدر جماعة **الاهالي** في تلك الايام كراسة من القطع الصغير جدا في ثماني صفحات بعنوان **الشعبية - المبدأ الذي تسمى «الاهالي» لتحقيقه** (مطبعة **الاهالي** - بغداد ١٩٣٢ ؟) خلاصتها :
أ - **الشعبية :**

١ - ليس للشعبية تعريف شامل ، انما هي وجهة نظر معينة تجاه المشاكل التي تجابه المجتمع في نواحي حياته المختلفة .

٢ - وتنقسم هذه المشاكل حسب طبيعتها الى سياسية واقتصادية واجتماعية ترمى الشعبية الى حلها بصورة تكفل للمجتمع الاطمئنان والرفاه والتقدم .
٣ - والاطمئنان هو ان يكون كل شخص آمنا على

على نفسه وحقوقه • وحقوق الفرد هي حق
الحياة وحق الحرية والمساواة وحق العمل بوجه
يكفل للفرد استخدام مواهبه الذاتية •

٤ - والرفاه هو العيش بمستوى يؤمن للفرد حاجاته
الضرورية المادية والمعنوية كحد أدنى ويكفل له
المجال لتأمين حاجاته الكمالية بقدر ما تسمح به
الثروة العامة •

٥ - والتقدم هو تحسن مطرد في مستوى حياة
المجتمع وذلك اما بطريق الاقتصاد في القوى
النفسية والمادية التي تصرف للحصول على ذلك
المستوى واما بارتفاع المستوى المذكور بصرف
عين القوى أو أكثر أو أقل •

ب - المبادئ الشعبية السياسية :

١ - وجود الدولة ضروري لضمان الامن والرفاه
والتقدم للشعب •

٢ - على ان تكون هذه الدولة ذات سيادة داخلية
 وخارجية تامة • والسيادة للشعب لا تفك عنه •

٣ - وان تكون من حيث علاقة الافراد بها دستورية
 ديمقراطية •

٤ - ويكون لها من حيث علاقتها بالافراد حق التدخل
 في كل ما يتعلق بتنظيم المجتمع •

ج - المبادئ الشعبية الاقتصادية :

١ - الخطة : على الدولة ان تضمن سير الحياة
الاقتصادية على خطة معينة تضعها ، تكون ملائمة
لوضع البلاد الاقتصادي وحاجات الشعب •

٢ - الصناعة : على الدولة ان تؤمن سيطرتها الاقتصادية

على الصناعات المهمة اما بقيامها وحدها بتلك
الصناعات مباشرة واما باشتراكها في رأسمال
الصناعة بصورة تضمن لها تلك السيطرة على ان
ان تترك للأفراد حرية القيام بالصناعات الصغيرة
والهين الحرة ، وعليها ان تقوم ببيع منتجات
مصانها الى المستهلكين مباشرة .

٣ - الخدمات العامة : تمتلك الدولة كافة الخدمات
العامة كالسكك الحديدية والبواخر ومشاريع
التنوير وتجهيز الماء والترامواي وغيرها .

٤ - الزراعة : تقوم الحكومة بتوزيع الاراضي الاميرية
على الفلاحين لاستغلالها من قبلهم مباشرة وتأسيس
المزارع الرسية (وتكون نسبة الاراضي الصغيرة
اقل من نسبة ضريبة الاراضي الكبيرة) .

٥ - التوزيع : تشجع الحكومة تأسيس الجمعيات
التعاونية للتوزيع ومنحها اعتبارات مالية وغيرها .

٦ - الفروق الاقتصادية : من الوسائل التي تسعى
الحكومة بواسطتها تقليل الفروق الاقتصادية
قدر المستطاع :

أ - ضريبة الدخل المتزايدة .

ب - ضريبة الارث المتزايدة .

٧ - العمل : من واجب الحكومة تهيئة فرص العمل
للجميع بشروط توافق مستوى الحياة الذي
تضمنه الدولة ولا تضر بجسم العامل ومعنوياته .

٨ - البنوك : تقوم الحكومة بتأسيس البنوك على
اختلاف انواعها وتسمى لحصر التمويل بهذه
البنوك .

د - المبادئ الشعبية الاجتماعية :

١ - في التربية :

- أ - التعليم الابتدائي المجاني العام .
- ب - مكافحة الأمية .
- ج - تأسيس معاهد التثقيف والتوير .
- د - تأسيس المكتبات العامة بصورة تكفل لكافة افراد الشعب الاستفادة منها .
- هـ - تأسيس الحكومة دور السينما والتمثيل والموسيقى .
- و - تربية وتنمية روح الرياضة البدنية والالعاب العامة وتهية الوسائل اللازمة لها .

٢ - في الصحة :

- أ - تأسيس المستشفيات ودور الولادة والحضانة بصورة تكفل الاستفادة منها .
- ب - توسيع نطاق الصحة العامة بوجه يضمن وقاية الفرد من الامراض وحمايته منها .
- ج - ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل الآتية :

- ١ - تنظيم المدن على اساس صحي .
- ٢ - انشاء دور صحية بسيطة رخيصة وتأجيرها او تملكها بأقساط .

٣ - في العلاقات الشخصية والنظام العائلي :

- أ - وضع قوانين توافق المدينة الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية .
- ب - السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي .

بعد فترة وجيزة انسحب خليل كنة من جبهة الاهالي وتلاه ابراهيم
بيشون وبقي الاربعة الآخرون يحررون مختلف ابواب الجريدة ومنها
صفحة بالعمال كل يوم جمعة . كتب حسين جميل اكثر افتتاحيات
الجريدة ، وترجم عبد الفتاح ابراهيم تاريخ حياة غاندى بقلمه بعنوان
«مذكرات المهاتما غاندى» ثم تلاها بترجمات اخرى ، وترجم محمد
حديد فصولا عن آراء هارولد لاسكي ونشر مقالات عن الجمعيات
التعاونية ، وكتب عبد القادر اسماعيل مشاهداته في احوار العمارة .

طلبت جريدة **الاهالي** بتأسيس شركة الكهرباء فى بغداد
وساندت الدعوة التي قامت بها جمعيات العمال سنة ١٩٣٣ الى مقاطعة
الشركة ، ودعت الى تأسيس بنك اهلي ، وعارضت قانون حقوق
وواجبات الزراع لما تتضمن احكامه من غمط لحقوق الفلاح ، وفادت
بضرورة سن قانون لضريبة الميراث والغاء قانون دعاوى العشائر ،
وتبنت مشروع مكافحة الامية ، وعارضت قانون المطبوعات لما تضمنت
نصوصه من احكام مخالفة للديمقراطية وحرية الرأي ، وطالبت بمبدأ
منح المحاكم حق تعطيل الصحف بدلا من السلطة التنفيذية ، وعارضت
قانون الدعايات المضرة وصيانة الامن ، ودعت الى حرية الاجتماع
والتظاهر والنشر ، وكافحت كل المظاهر المخالفة للدستور والديمقراطية .

كانت جريدة **الاهالي** تتميز بطابع موضوعي يظهر فى
افتتاحياتها وفي اخبارها الداخلية والخارجية . كما حافظت هي واخواتها
على مستوى عال من الموضوعية والرزانة فى جميع الادوار تقريبا .
ولكنها شذت عن ذلك خلال فترتين : الاولى حين اشترك كامل
الجادرجي فى وزارة حكمت سليمان بعد انقلاب بكر صدقي
(١٩٣٦ - ١٩٣٧) وحين انتخب بعض جبهة الاهالي نوابا فى مجلس
النواب مثل عبد القادر اسماعيل ومحمد حديد وعزيز شريف وصادق
كمونة . والفترة الثانية فى عهد الجمهورية حين كان محمد حديد وزيرا

المالية (١٩٥٨-١٩٦٠) ، وقد صارت جريدة **الاهالي** خلال هاتين الفترتين شبه حكومية .

وبالرغم مما عرف عن ديمقراطية وشعبية الجريدة ومصدرها لم تكن للجريدة أو لمصدرها في الواقع فلسفة اشتراكية أو شيوعية بالمفهوم العربي لهاتين الكلمتين ، بل حاول جماعة الاهالي اشتقاق كلمة جديدة هي «الشعبية» بدلا من الكلمتين الغريبتين .

في فترات احتجاج الجريدة فكر جماعة الاهالي باصدار رسائل دعوها «رسائل الاهالي الى الشباب» ، وقد اصدرت عدة رسائل اهمها الرسالة الاولى على طريق الهند (مطبوعة الاهالي - بغداد ١٩٣٢) وقد اعيد طبعها سنة ١٩٣٥ ، والرسالة الثانية الشعبية (مطبوعة الاهالي - بغداد ١٩٣٣) ، والرسالة الثالثة مطبوعات في الشعبية (مطبوعة الاهالي - بغداد ١٩٣٥) ، وهذه الرسائل بقلم عبد الفتاح ابراهيم .

كان كامل الجادرجي احد المؤسسين لحزب الاخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي ، وتولى بعد ذلك تحرير جريدة الاخاء الوطني لسان حال الحزب المذكور . فلما تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزارة في ٢٠ آذار ١٩٣٣ وفيها من الوزراء ياسين الهاشمي وبعض اقطاب حزب الاخاء الوطني وفوري السعيد واعلنت احترامها لمعاهدة ١٩٣٠ التي عارضها الاثافيون ، ولم يخلوا مجلس النواب الذي طالبوا بحله سابقا لشعر كامل الجادرجي انه اقرب الى جماعة الاهالي منه الى حزب الاخاء الوطني . وكان الجادرجي معجبا بجريدة الاهالي واسلوب معالجتها للامور وباتجاه جماعة الاهالي الديمقراطية الشعبية . وفي الوقت نفسه اعتزل محمد جعفر ابو التمن زعيم الحزب الوطني العراقي العمل الحزبي بعد اختلافه مع زملائه في قيادة الحزب وخيبة امه في اقطاب حزب الاخاء الوطني . وفي هذا الوقت استقال الجادرجي من حزب الاخاء واستحصل اجازة بممارسة المحاماة وفتح مكتبا في البناية التي

تضم مكاتب المحامين من جماعة الاهالي ، فتوثقت علاقته بهم وحصل
على امتياز جريدة باسم صوت الاهالي . ورضعها تحت تصرف
جماعة الاهالي حين غطت جريدتهم . وصدرت جريدة صوت الاهالي
في ١٤ آذار ١٩٣٤ ونهجت منهج الاهالي

حدث خلال ذلك ان عين حسين جميل حاكما في محاكم العراق
وعين عبد الفتاح ابراهيم مدرسا على الملاك الثانوي فانتقل امتياز
جريدة الاهالي الى عبد القادر اسماعيل ثم الى عزيز شريف في
بعض الفترات . وبعد انضمام كامل الجادرجي الى جماعة الاهالي
حدث بينه وبين عبد الفتاح ابراهيم خلاف ابتعد بسببه عبد الفتاح عن
الجماعة وكان ذلك في اوائل سنة ١٩٣٦ .

جمعية الاصلاح الشعبي

استقالت وزارة رشيد عالي الكيلاني حين عجزت عن حل مجلس
النواب في خريف ١٩٣٣ ، والف جميل المدفعي وزارته الاولى والثانية
(٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ - ٢٥ آب ١٩٣٤) ثم الف على جودت الايوبي
وزارته الاولى (٢٧ آب ١٩٣٤ - ٢٧ شباط ١٩٣٥) وعاد المدفعي
فالف وزارته الثالثة (٤ آذار ١٩٣٥ - ١٥ آذار ١٩٣٥) . وقد اشتدت
معارضة الاثنيين لهذه الوزارات واشترك محمد جعفر ابو التمن في
المعارضة وفي اجتماعاتهم . وفي اثناء ذلك توثقت عرى الصداقة بين
ابي التمن وحكمت سليمان كما توثقت العلاقة بين جماعة الاهالي وابي
التمن وحكمت سليمان . فلما افلح الاثنيون في اسقاط وزارة المدفعي
عن طريق اثارة العشائر ، وكلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة
عرض على حكمت سليمان الاشتراك بوزارته فطلب وزارة الداخلية
ولكن ياسين الهاشمي فضل اسنادها الى رشيد عالي الكيلاني فاغضب
هذا حكمت سليمان وجعله ينحاز الى ابي التمن وكامل الجادرجي

وعبد القادر اسماعيل ومحمد حديد ووقف هؤلاء موقف المعارضة لوزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) * واصدر ابو التمن جريدته المسمي ولما عطلتها الحكومة اصدر حكمت جريدته البيسان وعطلتها الحكومة ايضا .

في خلال فترة وزارة ياسين الهاشمي اشتدت المعارضة ضدها وحدثت ثورات عشائرية في انحاء مختلفة من العراق ولكن الوزارة اُفُلحت في القضاء عليها بشدة . ولما عجزت المعارضة عن اسقاط وزارة ياسين الهاشمي بكل الاساليب ، التجأ حكمت سليمان الى الجيش فأتصل بقائد الفرقة الثانية الفريق بكر صدقي العسكري ، وهذا بدوره اتصل بالفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الاولى وقاما بانقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ واستقالت وزارة الهاشمي والف حكمت سليمان الوزارة الجديدة وفيها من الوزراء محمد جعفر ابو التمن وزير المالية وكامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ويوسف ابراهيم وزير المعارف (٤) .

وفي تشرين الثاني ١٩٣٦ قدم كامل الجادرجي ويوسف ابراهيم وعبد القادر اسماعيل وصادق كمونة ومكي جليل ومحمد صالح القزاز وعبد الله سالم طلبا لتأسيس جمعية سياسية باسم «جمعية الاصلاح الشعبي» فأجيزت (٥) ، ونشر منهاجها بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ * انتخب المؤسسون كامل الجادرجي سكرتيرا لها وصادق كمونة نائبا للسكرتير ومحمد صالح القزاز محاسبا ، واستأجروا دارا قريبة من الثانوية المركزية في بغداد . ولكنها لم تباشر اي عمل وأهمل امرها

(٤) فيما يتعلق بفترة ٢٩٢٣ - ١٩٢٧ راجع الحثي ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع
(٥) جريدة البلاد ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦

بعد نحو شهر بسبب اتهامها بالشيوعية^(٦) .

جاء في منهاج جمعية الإصلاح الشعبي الذي استوحته من «الشعبية» المبدأ الذي سعت جريدة الإلهالي لتحقيقه ما يلي :

غايتها : السعي للقيام بإصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، يعود نفعه على عامة أفراد الشعب ، ويحقق تقدم الشعب ويقضي

على الاستغلال .

طرق تحقيق هذه الغاية :

١ - السياسة الخارجية : التقارب بين البلاد العربية وتقوية

العلاقات مع الهيئات الشعبية فيها .

٢ - السياسة الداخلية : (أ) تقوية الجيش وإصلاح الشرطة

(ب) فتح المجال لإبداء الأفكار الحرة ولكافة

الحريات الديمقراطية (ج) نشر الثقافة .

٣ - السياسة الاقتصادية : السعي لرفاه الشعب على أساس

جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على

حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد أدنى . يتضمن

له مجال الحصول على الحاجات الكبالية بقدر ما

يسمح به الثروة العامة وذلك بـ (أ) احتكار الدولة

لوسائل النقل والمخابرات والمواصلات وإسالة الماء

والتنوير وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية

(ب) إنشاء بنك للدولة للسيطرة على مالية البلاد

(ج) حصر الاقراض الزراعي والعقاري بالشوك

الحكومية (د) فرض الضريبة المتزايدة على الدخل

والأرث (هـ) احياء الاراضي الموات وتوزيعها على

الفلاحين (و) إنشاء القرى المصرية (ز) إلغاء القوانين

(٦) جريدة البلاد ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٦ ، منهاج جمعية الإصلاح الشعبي

ونظامها الأساسي والداخلي (- مطبعة الإلهالي - بغداد ١٩٢٦)

- والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفع الفلاح (ح) تخفيض رواتب الموظفين الضخمة وانصاف صغار الموظفين والمستخدمين .
- ٤ - التعليم : جعل التعليم الابتدائي اجباريا ومكافحة الامية .
- ٥ - الصحة : (أ) جعل الوقاية الصحية واجبا رئيسيا وجعل الطب الشافي في الدرجة الثانية وتعميم المؤسسات الصحية (ب) ضمان السكنى الصحية وتنظيم المدن ومقاربة المكورات وتشجيع الزواج .
- ٦ - العمال : سن قوانين تحمي العمال وتضمن حقوقهم وتقدمهم وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن الثماني ساعات يوميا وتشجع جمعيات العمال وقابلاتهم وتحدد الحد الأدنى لاجورهم .
- ٧ - في العلاقات الشخصية : (أ) وضع قوانين توافق المدينة الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية (ب) السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي .

مقدمات تأليف حزب سياسي

كان الفريق بكر صدقي رئيس اركان الجيش يتدخل بشئون البلاد الصغيرة والكبيرة مما اثار استياء كامل الجادرجي ومحمد جعفر ابي التمن ، ولما حدثت ثورة في الديوانية وقمعها الجيش بقوة شديدة قدم كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ومحمد جعفر ابو التمن وزير المالية ويوسف ابراهيم وزير المعارف والحق جبر وزير العدل استقالاتهم من وزارة حكمت سليمان بتاريخ ١٩ حزيران ، فقبلت استقالاتهم يوم ٢٤ حزيران وفي اليوم نفسه عين محمد علي محمود وزيرا للمالية وعباس مهدي

وزيرا للاقتصاد والمواصلات وعلى محمود الشيخ على وزيرا للمعدل
وجعفر خميدى وزيرا للمعارف . ثم انتقال حكمت سليمان من وزارة
الداخلية وعين مصطفى العسري وزيرا لها بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٣٧ .
ثم وقفت وزارة حكمت سليمان المعدلة موقفا شديدا ضد الاتجاهات
الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية ، فاستطاعت الجبهة العراقية عن
عبد القادر اسماعيل واخيه يوسف اسماعيل .

فى ١١ آب ١٩٣٧ قتل الفريق بكر صدقى وفى ١٧ آب استقالت
وزارة حكمت سليمان وخلفتها وزارة جميل المدفعى الرابعة فى اليوم
نفسه ، وسلكت هذه الوزارة والوزارات التى تلتها سياسة الشدة ضد
الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية الى ان نشبت الحرب بين المانيا
والاتحاد السوفيتى فى ٢٢ حزيران ١٩٤١ حين تكونت جبهة الحلفاء
من بريطانيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وحلفائهما ، فصار
من الممكن ممارسة بعض الحريات الديمقراطية فى العراق .

وقفت العناصر الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية منذ ٢٢
حزيران ١٩٤١ مؤيدة للجبهة التى تضم الاتحاد السوفيتى ضد جبهة
المانيا وحلفائها ، وقد رأت هذه العناصر ان نجاح الفاشية مضر بمستقبل
البلاد العربية والحريات الديمقراطية وان نجاح الجبهة التى تضم الاتحاد
السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا فيه بعض الضمانات
لمستقبل افضل نسبيا للعراق والبلاد العربية وتفتح المجال امام العمل
السياسى والحزبي وحرية الصحافة ، وان هناك املا بحل مشاكل
فلسطين والجزائر والمغرب وتونس وليبيا وجنوب الجزيرة العربية
والخليج العربى ، وذلك بمساندة الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ،
وان العالم سيكون بوجه عام افضل من عالم ما قبل الحرب ، وان المنظمة
الدولية المقرر انشاؤها ستكون افضل من عصبة الامم السابقة ، وان
احتمال نجاحها فى حل المشاكل العالمية وسيادة السلام العالمى اقوى .
ولذلك ايدت تلك العناصر مجهود الحلفاء الحربى لدحر الفاشية

والنازية ووقفت من الحكومة العراقية خلال الحرب موقفاً وسطاً بين
التأييد والمعارضة وناقضت نفسها في بعض المواقف .

جريدة صوت الاهالي

اخذت جماعة الاهالي تستعد للعمل الحزبي في اول فرصة تسمح
بها ظروف الحرب العالمية الثانية وظروف العراق . وصار البعض يلج
على كامل الجادر جي باعادة اصدار جريدته صوت الاهالي وتهيئة
اذهان المؤيدين واذهان الشعب والحكومة ، للعمل الحزبي المنتظر .
ولكن كامل الجادر جي تريت طويلاً رغم الحاح مؤيديه ، وفي اواخر
صيف ١٩٤٢ تقدم بطلب اصدار جريدته صوت الاهالي ، فأذنت وزارة
الداخلية بأصدارها فعادت الجريدة الى الصدور في ٢٣ ايلول ١٩٤٢ .
وقد بقيت هذه الجريدة تصدر من ٢٣ ايلول ١٩٤٢ حتى ٣ نيسان
١٩٤٦ وهي تهيء الاذهان للعمل الحزبي المنتظر فكتب مقالات افتتاحية
وكأنها تشرح منهاج الحزب الموعود ، واتخذت مواقف من الحكومة
والشعب العراقي والشعب العربي وشعوب العالم وكان الحزب يشعر بمسؤوليته
الادبية امام هؤلاء جميعاً وقد طال انتظار مؤيدي الجادر جي وهم يريدون
الاسراع بمفاتحة الحكومة حول تاليف الحزب رسمياً . ولم يتقدم
الجادر جي وصحبه لطلب الاجازة الرسمية بتأليف الحزب الا بعد انتهاء
الحرب العالمية الثانية بنحو سنة وبعد ان اشار الوصي على عرش
العراق الى ضرورة الاحزاب في اواخر خريف ١٩٤٥ .

وكانت افتتاحية صوت الاهالي الصادرة في ٢٣ ايلول ١٩٤٢
بعنوان « خطتنا » جاء فيها : « لست نريد اليوم غير ما اردنا بالامن ،
انا نشد تحقيق نظام يقوم على اساس المساواة في الحقوق والواجبات
للمجتمع وبفسح مجال التنظيم للناس ولا بداء الرأي وممارسة الحكم ،
ويحول دون التفريط بالمصالح العامة لتحقيق المصالح الخاصة او

احتكار النفع لفئة من دون الشعب ، وانا ندعو الى العمل لاقتصاد الشعب من عبودية الفقر وذلة ، ومن مكابده الامراض والعلل ، ومن ظلمة الجهل وشور التضييل ، انا نريد حكومة الشعب من الشعب الى الشعب ، نريد الديمقراطية ، امنية لهذا الشعب وما يصبو اليه . » وجاء في المقال الافتتاحي ايضا : « ان حرية الشعوب وآمالها في الديمقراطية يهددها اليوم خطر داهم ، هو خطر الفاشية الغادرة التي اشعلت نيران هذه الحرب الطاحنة . » وجاء فيه ايضا : « ولما كان القضاء على الفاشية وافساح مجال تحقيق الحرية للشعوب امران متلازمان فسي الوقت الحاضر ، فان واجبا الاول هو ان تكافح الفاشية وتؤيد جبهة الشعوب الديمقراطية في نضالها لتحرير العالم من وبالات الاعتداء . » واستطرد المقال الافتتاحي الى القول : « نرى من الضروري ان تكون حركة مقاومة الفاشية جماهيرية منظمة ، وان يقوم تأييد الشعب للجبهة الديمقراطية على اساس ممارسة اكبر قسط ممكن من الحريات الديمقراطية في الظروف الراهنة . » وجاء فيه ايضا : « وستعالج الجريدة ، فضلا عن ذلك المشاكل الناشئة من الظروف الحاضرة وفي مقدمتها مشكلة التكوين . » واختتم المقال الافتتاحي بالقول : « واخيرا نوه بان هذه الجريدة تعبر عن رأي العناصر التقدمية في هذا البلد وانه وان لم يتسن حتى الآن لهذه العناصر ان تجتمع فتتي مؤسسة رسمية ولكنها ترتبط على كل حال بروابط وحدة الهدف وقوة العقيدة وسلامة الرأي ومتانة النفس . وانا لنوجه نداءنا الذي لهذه العناصر لتتخذ من هذه الجريدة وسيلة تعينها في كفاحها لاستئصال بذور الفاشية في هذا البلد وفي تضامنها مع جبهة الشعوب المتحدة في النضال من اجل الحرية وفي مسعاها لتحقيق ما يمكن انجازه من مبادئ الحياة الديمقراطية . »

وفي اليوم التالي نشرت صوت الاهالي مسقالا بعنوان « الشعب والحكومة » قالت فيه : « نرى ان الطرف الراهن يفرض

علينا السعى لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وتحقيق الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة وتنظيم الجهود للحصول على افضل النتائج .» وجاء فيه ايضا : « وليس لهذه الامة وقد اختارت نظام الحكم الدستوري واسلوب الديمقراطية الا ان توحيد صفوفها وتجمع الرأي وتعد العدة لتجنب الاخطار التي تحدق بها وتحقيق الاماني التي يصبو اليها من سبيل غير سبيل النظام الذي اختارته وباسلوب غير الاسلوب الذي ترغب فيه .»

ثم بدأت الجريدة معالجة مشكلة **التموين** ففى سلسلة مقالات تناولت فيها تأثير الحرب على الحياة الاقتصادية والتموين في البلاد المتحاربة والعوامل المؤثرة في العراق وكيفية معالجة مشكلة التموين في العراق وعلاقة مشكلة التموين بالعملة العراقية (٧) . وبعد فترة قصيرة عادت الى معالجة المشكلة نفسها وطالبت بضرورة تحديد اسعار الاقمشة الوطنية وهاجمت الارتفاع في الاسعار ، وذكرت حالة الموظفين وطالبت بأن تكون علاوة غلاء المعيشة بنسبة عدد افراد عائلة الموظف لا بنسبة الراتب ، وعالجت مشكلة تموين الحنطة ، وهاجمت موقف الحكومة من المحتكرين ، وطالبت بضرورة مكافحة تضخم العملة من اجل مشكلة التموين ، وطالبت بالتنظيم الاقتصادي ومعالجة صعوبة الاستيراد (٨) . وفى خلال سنوات الحرب لم لهم تقطع **صوت الاهالي** عن معالجة مشكلة التموين فطالببت بضرورة تنظيم بيع الطحين للأهليين ، وعالجت موضوع خبز الشعب وطعام الشعب وازمة السكر وازمة وسائط النقل وقضية اطاران السيارات ، وعالجت موضوع تنظيم الحياة الاقتصادية، واثار الجمعيات

(٧) جريدة **صوت الاهالي** ، ٢٧ ايار - ١ تشرين الاول ١٩٤٢
(٨) **صوت الاهالي** ، ٨ تشرين الاول ، ١١ تشرين الاول ، ١٥ تشرين الاول ، ٢٢ تشرين الاول ، ٢٧ تشرين الاول ، ٢٩ تشرين الاول ، ١١ تشرين الثاني ، ٢٦ تشرين الثاني ، ١٧ تشرين الثاني ، ١٩ تشرين الثاني ، ٢٢ تشرين الثاني ، ١٥ كانون الاول ، ١٦ كانون الاول ، ٢٣ كانون الاول ، ٢٤ كانون الاول ١٩٤٢

التعاونية في مكافحة الغلاء والاحتكار، ومشكلة الجيوب * وعالجت مشاكل الطلاب الناجمة عن الازمة الاقتصادية، ووجوب تحديد اسعار الادوية وتوفيرها للجمهور، وتسوين الحكومة للموظفين والمتقاعدين، ومطالبت بضرورة تحديد حد ادنى لاجور الطبقة العاملة وبوجوب تحديد اسعار بعض الحاجيات الضرورية (٩) * وفي اوائل سنة ١٩٤٤ انشئت وزارة خاصة للتموين فعلقت صوت الاهالي على الموضوع ومطلبت بتسعير المواد الغذائية وبتحديد بدلات الايجار (١٠) * وعالجت الجريدة موضوع الديمقراطية * فقالت تحت عنوان « الحريات الديمقراطية والحرب » : « ان حال الحرب هذه لا يصح ان يكون سببا للعدول عن الحياة الديمقراطية جملة وحرمان الشعب من كل مقوماتها » ولخص المقال الضروريات التي توجب تقييد الحرية في العراق بكلمتين : مقاومة اضاليل النازية ودعايتها والقضاء على المحتكرين والمضاربين الذين يبعون الاثراء على حساب خبز الشعب ودمه، واما فيما عدا ذلك فيجب افصاح مجال الحرية (١١) وقالت في مقال اخر ان النظام الديمقراطي لا يقوم الا على دعائمه وهي المؤسسات الحزبية و نقابات العمال وغيرها من المنظمات الديمقراطية وعلى الحياة البرلمانية الصحيحة، ثم تساءلت اين الشباب الديمقراطي وقالت : « اننا نوجه هذه الكلمة الى الشباب الديمقراطي ليثوب الى رشده ويستعيد وعيه ويخرج على انفراديته ويشور على تشته وبعثرته ليوحد الصفوف ويحل المهمة التاريخية الملقاة على عاتقه والتي لا مفر له من تحملها (١٢) * » وعالجت موضوع الديمقراطية

(٩) صوت الاهالي : ٥ كانون الثاني * ٢٨ كانون الثاني * ٢٩ كانون الثاني * شباط ٢ شباط * ٢٤ آذار ٢٥ آذار ٢٥ نيسان ٢٨ نيسان * ٤ ايار ١٢٦٤ ايار ١٧ حزيران ٢٤ حزيران * ٢ تموز * ٦ تموز * ٥ ايلول ١٩٤٣
(١٠) صوت الاهالي : ١١ آذار * ٣ نيسان ٢٤ ايار * ٢٩ حزيران ١٩٤٤ *
(١١) صوت الاهالي : ٤ تشرين الاول ١٩٤٢
(١٢) صوت الاهالي : ١٨ تشرين الاول ١٩٤٢

والاوضاع السائدة في العراق ، والرقابة وحرية الصحافة ، والشباب الديمقراطي والعمل ضد الفاشية ، والديمقراطية والسلم العالمي ، وضرورة تقوية العناصر الديمقراطية في دوائر الدولة ، واهمية الاتجاه الديمقراطي في تسيير سياسة الدولة ، وصيانة الحرية الشخصية ، وقالت ان المنظمات الديمقراطية مدركة الشعب الوحيدة وان الشعب يطالب بافصاح المجال لتنتعه بالحرية الديمقراطية والعمل السياسي ومكافحة الفقر ومكافحة اسباب تفشي المرض ، وان الكفاح ضد الفاشية يجب ان يرافقه توجيه ديمقراطي ، وان هناك ضرورة لتكوين حياة ديمقراطية صحيحة لمجابهة احداث المستقبل (١٢) . وعالجت موضوع صيانة الحرية الشخصية ، وحرية الرأي ، ومشكلة الجهل السياسي وعواملها والسبيل الى حلها ، ومجابهة عالم الغد بالحرية الديمقراطية والتنظيم السياسي وقابات العمال ، كما عالجت موضوع الصحافة في العراق ، ونشرت احتجاج اصحاب الصحف ضد الرقابة (١٣) وهاجمت قوانين المطبوعات والنشر وتطورها نحو تقييد الحرية ، وعالجت موضوع حرية الصحافة والحرية الشخصية ، وموضوع الشعوب الغريبة والاستعمار والرجعية ومبادئ الحكم الصحيح المبني على الحريات الديمقراطية ، وغارضت القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية وفكرة ابدالها بقانون الطوارئ وطالبت بانهاء الاحكام العرفية والغاء القوانين والمراسيم الاستثنائية واقامة نظام ديمقراطي صحيح ، وأكدت على ان الجهل لا يعسوق الاصلاح الديمقراطي كما تزعم الطبقة الحاكمة ، وتساءلت هل من مبرر لاستبقاء

(١٢) صوت الاهالي ، ٢٩ آذار ، نيسان ، ١٢ نيسان ، ١٨ نيسان ٢١-٢٩ نيسان ، ١٠ حزيران ، ١٤ حزيران ، ٣٠ حزيران ، ٢٥ تموز ، ٢٨ ايلول ، تشرين الاول ، ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ .
(١٤) صوت الاهالي ، كانون الثاني ١٣٤ ، كانون الثاني ، ٢٩ آذار ، ٢٨ نيسان ، ٨ ايار ١١٤ تموز ، ٢ تشرين الثاني ، ١٤ تشرين الثاني ، ٢٢ كانون الاول ١٩٤٤

الاضاع القائمة في العراق وذكرت أن العقلية القديمة لرجال الحكم تسك بتلك الاوضاع بحجة الامن وصيانة المصلحة العامة وسلامة الدولة ، واكدت على ان الحكم الوطني الفاسد حكم مؤقت لدى الشعوب المستقلة الواعية ، وأن الفئات الرجعية قلقة من الاراء والاتجاهات الجديدة . ونشرت مقالا بقلم كامل الجادرجي تسأل فيه هل يمكن ان يدوم حكم الارهاب في العراق (١٥) .

وعالجت **صوت الاهالي** موضوع **القوانين** ومطلبت بتوخي المصلحة العامة في تشريعها وتطبيقها ، ومطلبت بإلغاء القوانين الشاذة (١٦) كما عالجت لائحة تعديل القانون الاساسي واكدت على علاقة القانون الاساسي بالمشكلة السياسية في البلاد ، وان القانون الاساسي المعدل لا يعزز الحياة الدستورية وان ظروف الحرب ليست الوقت المناسب للتعديل ، ومطلبت بالانتخاب المباشر وهاجست الانتخاب على درجتين ، وعالجت موضوع مجلس الاعيان ومطلبت بانتخاب نسبة معينة من اعضائه ، وذكرت فقدان اثر الانتخابات النيابية في الحياة السياسية ومطلبت بدور الاحزاب في الانتخابات (١٧)

وعالجت موضوع **الطبقة العاملة** وحاجتها الى النقابات ، ودورها في بناء الامة واثرت تحريرها في انسجام الامة ورقبها ، وضرورة تطبيق قانون العمال ، وضرورة النقابات في تكاتف العمال ضد الاستغلال كوسيلة لرفع التعسف في الاجور وفي ساعات العمل وشروطه . ونشرت محاضرة هاشم جواد في المعهد الثقافي البريطاني عن «احوال العمل في العراق» وايدت حق العمال في تحديد ساعات

(١٥) صوت الاهالي ، ٢ شباط ، ١٢ آذار ، ١٨ ايار ، ٢٠ ايار ، ٨ حزيران ، ١٠ حزيران ١٩٤٢
حزيران ، ٣١ آب ، ١٩ تشرين الاول ، ١٤ تشرين الثاني ، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٥ ، ٢ شباط ١٩٤٦
(١٦) صوت الاهالي ، ٢٥ ايلول ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ .
(١٧) ١٦-١٩ ايار ، ٢١ ايار ، ٢٢ ايار ، ٢٦ ايلول ، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٢ ، ٢٤ آذار

العمل ، وشرحت اسباب احتفال العمال بيوم اول ايار ، ودعت الى ايجاد صندوق ضمان للعمال ، ودعت نقابات العمال الى الاتحاد ، وأيدت حق العمال بشمولهم بتوزيع الاغذية والاقمشة كالموظفين ، وناصرت المؤسسات الحكومية ولاسيما عمال السكك الحديدية (١٨) .

وبحثت الجريدة موضوع الفلاح وقضايا الزراعة فطالبت باقضاء الفلاح من المربين ، وتطرق الى وظائف المؤسسات الزراعية الحكومية ، وعارضت مطالبة الفلاح بتسليم شيء من حصته الى الحكومة ، وطالبت بضرورة تنظيم الانتاج الزراعي وذكرت أهمية ذلك في النهضة الاقتصادية للبلاد (١٩) .

وتطرق الى المنظمات التعاونية وأكدت على ضرورتها في ظروف الحرب العالمية الثانية وغلاء الحاجات . وناقشت القانون المقترح للجمعيات التعاونية (٢٠) . ودرست المشاكل الاجتماعية في العراق وشرحت دور الطبقة العاملة ، ودور المثقفين التقدميين والشباب الديمقراطي ، وقالت ان اقامة الحياة الديمقراطية ، الصحيحة هي الشرط الاول للإصلاح الاجتماعي (٢١) . كما درست القضايا الاقتصادية بالإضافة الى مذكراته اتفقا فقالت ان هدف الحكم هو ضمان سيادة

(١٨) صوت الاهالي ٥ تشرين الاول ١٩٤٢ ، ٨ كانون الاول ، ٩-١٢ شباط ، ٢ تموز ، ٩ تشرين الثاني ، ٢٢ كانون الاول ١٩٤٢ ، ٢٤ كانون الثاني ، ٢٤ آذار ٢٦-٢٨ آذار ، ١٤ نيسان ، ١ ايار ، ١٩ حزيران ، ٢٢ آب ، ١١ آب ، ٢٠ آب ، ١٤ ايلول ، ١٠ كانون الاول ١٩٤٤ ، ١١ شباط ، ٢٨ آذار ١٦ نيسان ، ١٨ نيسان ، ٢٥ نيسان ، ١٤ ايار ، ١٥ ايار ، ٢١ حزيران ٢٦ آب ، ٢٨ تشرين الاول ، ٢٥ تشرين الاول ، ١٣ كانون الاول ١٩٤٥ .
(١٩) صوت الاهالي ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٢ ، ١٦-١٧ آذار ، ٢١ ايار ١٩٤٢ ، ٩ شباط ١٩٤٤ .

(٢٠) صوت الاهالي ١٣ كانون الثاني ٢٥ آذار ٢٧ ايار ١٩٤٢ .

(٢١) صوت الاهالي ، كانون الاول ١٩٤١ ، ١٦-١٧ نيسان ١٩٤٢ ، ٢ شباط

البلاد ورفاه الشعب وتقدمه وتحسين امور حياته ، وطالبت بالتححر من
 الفاقة . ونشرت محاضرة محمد حديد في المعهد الثقافي البريطاني عن
 «مستوى المعيشة في العراق» ، وطالبت بمكافحة الفقر ، ومعالجة
 مشكلة البطالة في العراق عن طريق الضمان الاجتماعي والاعمار
 الاقتصادي ، وهاجمت التضخم النقدي وقائدة الرجعية منه وطالبت
 بضرورة استهلاك معامل السكاير ، وبحماية الصناعة الوطنية ، وبمعالجة
 أزمة السكنى ، وبحث موضوع التسييم الاقتصادي ، وطالبت باعادة
 توزيع الدخل القومي (٢٢) . وبحث موضوع صحة الشعب
 من الناحية الوقائية والعلاجية والوضع في المستشفى التعليمي (٢٣) .

ومن الامور التي اثارها اهتماما خاصا موضوع المصارف
 في العراق ، فقالت ان المعارف عدت منذ ١٩٣٣ الى تشجيع المباديء
 النازية والفاشية واكدت على ان اصلاح المعارف اصبح ضرورة لامناص
 منها وان هذا الاصلاح لا يتحقق الا باجراء تبدلات اساسية في ادارة
 المعارف وفي سياسة التربية والتعليم ، وهاجمت الدكتور فاضل
 الجمالي ونشرت رده عليها، ودعت الى تكوين منظمة خاصة بالطلاب
 وبحث مشاكل الطلاب الناجمة عن الازمة الاقتصادية ، كما تطرقت
 الى التعليم العالي وضرورة الجامعة العراقية ، وقالت ان نشر التعليم
 من ضرورات تأمين الحكم الديمقراطي ، وبحث مشاكل الكتب
 المدرسية والبعثات ، وانتقدت موقف وزارة المعارف من جمعية المعلمين
 وايدت عقد مؤتمر للطلاب ، وناشدت الحكومة والشعب بوجوب
 مكافحة الامية ، انتقدت اساليب الامتحانات العامة وحوادث سرقة

(٢٢) صوت الاهالي ١٦ كانون الثاني ٢٢ شباط ١٧ آذار ١٩ آذار ٢٢ آذار ٢٠ نيسان ٢٧ تموز ١٢٤ اب ١٠ ايلول ١٨ ايلول ١٨ كانون الاول ١٩٤٤ ، ٢٩ كانون الثاني ٢٤ تموز ١٩٤٤ تموز ١٥ ايلول ١٦ ايلول ١٩٤٥
 (٢٣) صوت الاهالي ١٩-٢١ كانون الثاني ١٩٤٢ .

الاسئلة وصعوبتها^(٢٤) . ونشر كاتب هذه السطور تسع مقالات في جريدة صوت الاهالي عن اهداف التعليم ومناهجه ، والكتب المدرسية ، والامتحانات ، ونشر التعليم العام ، والمعلمين ، والطلاب ، والدراسة العالية ، والبعثات ، وطالب بعقد مؤتمر تربوي ، وتكوين نقابة للمعلمين^(٢٥) .

وعالجت الجريدة قضايا الشباب المثقفين واكدت على حاجة الشباب العربي الى مؤتمرات ثقافية ديمقراطية والى التنظيم وضرورة عمل الشباب في الميدان القومي ، ودرست مشاكل الشباب وواجب توجيهه للخدمة العامة ، وذكرت المثقفين بواجبهم تجاه اوضاع العراق والاتجاهات العالمية^(٢٦) .

واعطت اهمية كبيرة للقضايا القومية والوطنية فقالت ان اهدافنا القومية الكبرى التي كنا ولا نزال نسعى اليها وتناضل في سبيلها هي الحرية الكاملة وتوثيق الروابط بين جميع الاقطار العربية ومحاربة البؤس والتأخر والجهل وتحرير المرأة ورفع مستوى الانتاج الزراعي والسير في مدارج الرقي الصناعي وبناء كيان عربي دولي واقامة علاقات اخاء وسلام مع جميع الشعوب على اساس العدل والمساواة بين الامم . وعالجت موضوع القومية والاعمار الاقتصادية . ثم عالجت موضوع القومية والديمقراطية فقالت اننا نعتقد ان القومية والديمقراطية متلازمان وان من اهداف القومية والعمل على تحقيق القومية عن طريق

(٢٤) «صوت الاهالي ١ تشرين الثاني ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، ٢٢ نيسان ١٧ حزيران ٣٠ اب ١٥ تشرين الاول ١٩٤٣ ، ١ شباط ١٠ تموز ١ تشرين الاول ١١ تشرين الاول ١٢ تشرين الاول ٨ تشرين الثاني ١٩٤٤ ، ١١ كانون الثاني ، ١ نيسان ١١ نيسان ، ٢٥ حزيران ١٩٤٥ .

(٢٥) «صوت الاهالي ٢٢ تشرين الثاني ٢٩-٣٥ تشرين الثاني ، ٢ كانون الاول ٢ كانون الاول ١٩٤٥ .

(٢٦) «صوت الاهالي ٦ ايلول ١٩٤٣ ، ٧ نيسان ، ٩ نيسان ٢٨ ايار ، ١٩٤٤ ، ١٢ شباط ١٩٤٥ .

(٢٧) «صوت الاهالي ٧ كانون الاول ٩-١١ كانون الاول ١٩٤٢ .

الديمقراطية لا عن طريق الحكم الفردي وحرمان الناس من حرية الرأي وحق الاجتماع وتشكيل الاحزاب والمساهمة الفعلية في ادارة الشؤون العامة او التفريق بينهم بأي شكل كان ، وهذا هو مايجب ان يكون هدف القوميين جميعا . ثم عالج موضوع القومية والعنصرية والاقليات فقالت ان من اهدافنا القومية هو العمل على تحقيق تمتع المواطنين جميعا بالمساواة في الحقوق السياسية والمدنية دون تفریق والاقرار بحق احتفاظ كل اقلية او قومية صغرى بلغتها وتاريخها وضمان تعليم ابنائها بلغتهم الخاصة ومراعاة مقتضيات اوضاعها الخاصة من حيث ضرورات الادارة وتحقيق العدالة^(٢٧) . وتطرقت الى اماني الشعب العراقي في حرب الشعوب اي الحرب العالمية الثانية ، ونشرت محاضرة عبد الكريم الاذري التي القاها في المعهد الثقافي البريطاني عن «العراق والمستقبل» وطالبت بتعديل المعاهدة العراقية البريطانية^(٢٨) .

وخصصت مقالات ضافية وكثيرة للبلاد العربية وخاصة فلسطين^(٢٩) فلم تترك بلدا من البلدان العربية وخاصة منها التي لم تنل استقلالها دون ان تدافع عن قضيته باسهاب وبمقالات عديدة، وماقصر بحشي على ايراد بعض الامثلة : فبمناسبة تصريح انطوني ايدن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم يوم ٢٤ شباط ١٩٤٣ والذي اعلن فيه رأي بريطانيا في انشاء اتحاد عربي بقوله «ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى اية حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية» قالت صوت الاهالي ان البلاد العربية بلاد وحدة وشعوبها وان اختلفت بعضها عن البعض الاخر اختلافنا

«٢٨» صوت الاهالي ، ١٩ نيسان ١٩٤٢ ، ٢٥-٢٢ نيسان ، ٢٧ نيسان ١٩٤٤ ،

١٢-١٦ اب ٢٩ اب ١٩٤٥ ، ١٤ آذار ١٩٤٦ .

«٢٩» اطلع المؤلف على اكثر من ستين مقالة خلال فترة ٢٥ كانون الاول

١٩٤٢-٢١ آذار ١٩٤٦ .

بسيطة الا انها تكون امة واحدة لها قضية مشتركة واحدة ويجب ان
 ان لا نترقب بالفروق والحواجز الوهمية التي خلقتها ظروف سياسية
 شاذة نشأت من العقيلة التي كانت سائدة في مؤتمر فرساي (٣٠) *
 وبمناسبة استقلال سوريا ولبنان كتبت تقول ان حرية الشعوب العربية
 فضلا عن كونها حقاً مقدساً وامنية عزيزة ومحوراً لمطالبنا القومية تعد
 ايضاً ضرورة من الضرورات القصوى لكفاح الشعوب الراهنة في
 سبيل احراز النصر المشترك (٣١) * وعلقت على حوادث لبنان واعتقال
 رئيس الجمهورية والوزراء وهاجمت الاستعمار الفرنسي (٣٢) * وأكدت
 على ان الحريات الديمقراطية جزء من اهداف الكفاح العربي
 القومي (٣٣) * وعلى ان ضمان استقلال شعوب افريقية الشمالية العربية
 واجب الحلفاء والعرب (٣٤) * ولفتت الانتظار الى خطر الهجرة
 اليهودية على عرب فلسطين ومطلبت بوجوب اطلاق سراح المعتقلين من
 عرب فلسطين الاحرار * وقالت ان ضمير الانسانية يتطلب تحقيق اماني
 فلسطين العربية ومطلبت بعقد مؤتمر عربي لبحث قضية فلسطين * ومطلبت
 بوجوب تمثيل فلسطين العربية في مؤتمر الحلف العربي * وعارضت
 ماكتبته التايمس اللندنية عن مشروع دول سورية الكبرى تضم
 فلسطين * ومطلبت بوجوب تضامن البلاد العربية لحل قضاياها العامة *
 ولالغاء الانتداب على فلسطين * ومطلبت باتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة
 الحالة في سورية ولبنان * وأكدت على ان الخطر يحيق بفلسطين وان
 تأسيس دولة صهيونية في فلسطين خطر جسيم يهدد البلاد العربية *

«٣٠» صوت الاهالي ٢٦٤ شباط ١٩٤٢. درجت هذه الجريدة على القول «شعوب
 عربية» بدلا من «شعب عربي».

«٣١» صوت الاهالي ٢٩٤ تشرين الاول ١٩٤٢

«٣٢» صوت الاهالي ١٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٢

«٣٣» صوت الاهالي ٢١٤ كانون الاول ١٩٤٢ ١ ايسار ٢٠ ايسار ١٩٤٥

«٣٤» صوت الاهالي ٨ شباط ١٩٤٢ ١٨ ايار ٢٠ ايار ١٩٤٥

وهاجمت مفاهيم البروفيسور هارولد لاسكي في معالجة قضية فلسطين وإماني الشعوب العربية حين ايد الاستعمار والصهيونية وهاجم الوحدة العربية وزعم بأن الافندية العرب يستغلون الشعب وان لشركات النفط دوراً في سوء النية بين الشعوب أي العرب واليهود، وهاجمت الجريدة لمساندتها للصهيونية كما هاجمت اقتراح بريطانيا بأدخال ألف وخمسمائة مهاجر صهيوني الى فلسطين شهرياً، وطالبت بوجوب عرض قضية فلسطين على مجلس الامن الدولي، وهاجمت فكرة تقسم فلسطين^(٣٥).

وعالجت صوت الاهالي العلاقات الدولية فعلقست على ميثاق الاطلنطي فأكدت على وجوب توليد دعائم الديمقراطية والحرية في حياة كل امة، وأملت أن تكون مقررات الميثاق ضماناً لحرية الشعوب في تقرير مصيرها وفي تحقيق اهدافها القومية^(٣٦). وهاجمت شركات الاحتكار العالمية والاستعمار ومناطق النفوذ^(٣٧). وذكرت الحلفاء بوجوب الايفاء بعهودهم وأكدت على اهميتها في العلاقات بين الدول والشعوب في عالم ما بعد الحرب. وبمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية مع المانيا حثت على العمل لبناء عالم جديد على وحدة الامم المتحدة والتعاون الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ونشر الحريات الديمقراطية ومحاربة الفقر والبطالة والجهل والمرض والاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب^(٣٨). وهاجمت مجلس الشيوخ الاميركي لمعاداته الامة العربية^(٣٩).

«٣٥» اطلع المؤلف على اكثر من اثنين وعشرين مقالة خلال فترة ٢ آذار ١٩٤٤.

٢٨ آذار ١٩٤٦.

(٣٦) صوت الاهالي، ١٩ تشرين الاول، ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٢.

(٣٧) صوت الاهالي، ٣١ ايار ١٩٤٤.

(٣٨) صوت الاهالي، ١٣ حزيران ١٩٤٤.

(٣٩) صوت الاهالي، ١٤ ايار ١٩٤٥.

(٤٠) صوت الاهالي، ٢ كانون الاول ١٩٤٥.

وفي الوقت الذي ايدت فيه الاتحاد السوفييتي (٤١) ، هاجمت النازية والفاشية (٤٢) . وبمناسبة نية سامي شوكت في تكوين حزب ذي صلة بالبلاط هاجمه كامل الجادرجي ونفته بموزلي العراق (٤٣) ، وكتب ثباني مقالات بعنوان «بعث الفاشية في العراق» هاجم فيها سامي شوكت والذهنية الفاشية ، وقد نشرت هذه المقالات بكراس بعد ذلك (٤٤) .

وعلمت صوت الاهالي على الانتخابات العامة في انكلترا ونتائجها الخطيرة بفوز حزب العمال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع ألمانيا ثم عقدت سلسلة مقالات عن حزب العمال البريطاني ، نشأته وتنظيمه ومنهجه وسياسته ونشاطه البرلماني وموقفه من قضية المستعمرات وموقفه من قضية فلسطين فأبدت حذرهما في هذه القضية لما عرف من تأييد الحزب لاستمرار الهجرة الصهيونية (٤٥) .

وعالجت موضوع الاحزاب في العراق وقالت ان الحزب الوحيد الذي يمكن للشعب ان يتخذه نبراسا يستضيء به وقائدا حكيما يقوده الى شاطئ السلام والعدالة والمساواة هو الذي يتسلح بالمبادئ التي توحى اليه حاجات الشعب ومصالحه ذلك الحزب الذي يولد ويتألف من خيرة طليعة المناضلين الوطنيين المخلصين الذين يحرصون على خدمة الشعب خدمة حقيقية صادقة فيوجهون سياستهم العملية توجيها شعبيا ويهدفون الى مثل عليا لاتحيد عن مثل واهداف الشعب قيد شعرة (٤٦) .

(٤١) صوت الاهالي ، ٨ تشرين الثاني ١٩٤٢

(٤٢) «صوت الاهالي» ١١ نيسان ، ٢٦ تموز ١٩٤٢

(٤٣) صوت الاهالي ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٦

(٤٤) صوت الاهالي، ١٥ كانون الثاني - ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٦

(٤٥) صوت الاهالي، ٢٧ تموز، ٣٠ تموز، ٣١ تموز ١ - ٦ آب ١٩٤٥

(٤٦) «صوت الاهالي» ٢ شباط ١٩٤٢ ٣٤ كانون الثاني ١٠ كانون الثاني ١٩٤٥

هذا وقد تعرضت الجريدة الى ضغط الحكومة في بعض الظروف
فلهم تكتب افتتاحيات بل تركت بمكانها فراغاً وملاؤه بالاعلانات (٤٧) *

(٤٧) صوت الاماني ٢٢ تشرين الثاني - ٢ كانون الاول ١٩٤٢ ، ١١ ايلول ١٩٤٢ ، ٢٤ ايلول ١٩٤٢ .

الفصل الثاني

تأليف الحزب الوطني الديمقراطي

كانت اخر وزارة عراقية تألفت اثناء الحرب العالمية الثانية هي وزارة حمدي الباجه جي الثانية التي شكلت في ٢٩ آب ١٩٤٤ ، وفي عهدها انتهت الحرب . وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ التقى عبد الله الوصي على عرش العراق خطابا على الاعيان والنواب في بهو امانة العاصمة يعتبر جزءا متما لخطاب العرش الذي القاه الوصي على النواب والاعيان في اول كانون الاول ١٩٤٥ ، والمفهوم ان الانكليز ونوري السعيد هم الذين اشاروا عليه ببقاء هذا الخطاب لتهدئة الشعب وكسب الوقت لكني يعودوا بعد قليل الى الاساليب التقليدية في الاستبداد ، هذا وقد دأبوا على هذا المنوال في السنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، تارة يهدئون الاوضاع ببعض الحريات للتفيس عما يعاين الشعب وطورا يحكمون بالاستبداد والتعسف وتبذير خيرات البلاد . وكان المفهوم في اوساط جماعة الاهالي ان لاحداث اذربايجان وكردستان حينذاك علاقة بهذه التطورات حتى اذا قضي على تلك الاوضاع عادت الطبقة الحاكمة في العراق الى اسلوبها المألوف .

في هذا الخطاب الاخير زعم الوصي ان الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة متسكة بالسياسة الخارجية التي وضعها الملك فيصل الاول ، ثم عدد بعض نواحي السياسة الداخلية مثل الضمان الاجتماعي واعداد الشباب لتولى اعباء الحكم والمسئولية . ثم قال : « هذه هي الاركان الاساسية الوطنية والقومية التي لاغنى لاي حزب او هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التي تضعها

هادفة الى خدمة البلاد وتحسين شئونها . فان الاحزاب والهيئات
السياسية والوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها مستندة
الى الامة بخلطها ومناهجها في معركة الانتخابات ، فمن فاز منها على
سواء بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ، ونهض بمسئولية تنفيذ
تلك السياسة الوطنية ، على طريقته الخاصة الموضحة في منهاجه الذي
يكون قد عرض مفصلاً على الناخبين وقال ثقتهم وتأيدهم (١) .

اجازة الحزب الوطني الديمقراطي :

وفقاً للسياسة الجديدة التي نوه عنها الوصي في خطابه المذكور
قدمت وزارة حمدي الباجهجي الثانية استقالتها في ٢٩ كانون الثاني
١٩٤٦ وتألّفت بعدها وزارة توفيق السويدي الثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦
وفيها سعد صالح كوزير للداخلية . وفي ٥ آذار التقى توفيق السويدي
منهاج وزارته في مجلس النواب وفيه وعد بنقل حالة البلاد من الوضع
الشاذ الذي خلفته الحرب الى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف
السلم وبالغاء الادارة العرفية والغاء مرسوم صيانة الامن وسلامة الدولة
وسد المعتقل والافراج عن المعتقلين ورفع الرقابة عن الصحافة ، وبفسح
المجال لتأسيس الاحزاب السياسية ، وتحقيق اهداف خطاب الوصي
الذي القاه في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ .

وفي ٥ آذار قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم
الازري ويوسف الحاج الياس وحسين جميل وعبد الوهاب مرجان
وعبود الشالجي وصادق كمونة طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب
سياسي باسم « الحزب الوطني الديمقراطي » وقدموا مع الطلب منهاج
الحزب .

(١) « صوت الاهالي » ، ٢٨ كانون الاول ١٩٤٥ ، الحنى ، تاريخ الوزارات العراقية
الجزء السادس ، عرض ٢٩٣-٢٩٦ .

وفي ٢ نيسان أجازت وزارة الداخلية تأليف خمسة احزاب سياسية حزب الاحرار ومعتدده داخل الشعلان ثم انتقلت رياسته الى توفيق السويدي ثم الى سعد صالح ، وحزب الاستقلال ورئيسه محمد مهدي كبة ، وحزب الشعب ورئيسه عزيز شريف ، وحزب الاتحاد الوطني وزعيمه عبد الفتاح ابراهيم وكان من مبادئه الاساسية السعي لجمع العناصر الديمقراطية وتوحيدها في حزب واحد ، والحزب الوطني الديمقراطي (٢) .

ملخص منهج الحزب الوطني الديمقراطي :

غاية الحزب : القيام بأصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم متسق شامل لجميع تلك النواحي ، وذلك بقصد تحقيق تطوير البلاد من وضعها المتأخر الى دولة ديمقراطية عصرية ، ويتوسل الحزب لتحقيق اهدافه بالوسائل الديمقراطية .

اهداف الحزب :

اولا : في الناحية السياسية :

١ - في السياسة الخارجية :

أ - اكمال استقلال العراق واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات :

(٢) صوت الاهالي، نيسان ، الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، ص ٤١-٤٢ .

قال الجانجي مسرورا حين بلغ باجازه الحزب : «الان صرنا حزبا» وكان يصير دائما على كتابته «الديموقراطي» بدلا من «الديمقراطي» -

(٣) منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظمه الداخلي - (مطبعة الاهالي - بغداد

١٩٤٨) ، الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، ص ٢٤ - ٢٨ .

بحيث تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وتبديل
المعاهدة العراقية - البريطانية وفق هذه
الأسس .

ب - تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الامور
المشتركة بينها في ادارة موحدة او نظام مشترك ،
مع احتفاظ كل دولة منها بادارة شؤونها
المحلية ، وتقوية جامعة الدول العربية بحيث
تحقق هذه الغاية .

ج - العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية
المحرومة من استقلالها ، ومقاومة تأسيس وطن
قومي لليهود في فلسطين او انشاء دولة يهودية
فيها وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة
عربية مستقلة فيها .

د - تعزيز العلاقات الودية مع الدول الاجنبية عامة
والدول المجاورة خاصة .

٢ - في النظام السياسي :

تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية بما
تستلزم مسئولية الوزارة امام مجلس نيابي
منتخب وتطبيق نظام الانتخاب المباشر ، وتقسيم
العراق الى دوائر انتخابية فردية ، وانماء الحياة
السياسية الحزبية ، وتأييد الحريات الديمقراطية
كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والصحافة
والاجتماع والاعتقاد ، وتوطيد هذه الحريات ،
واصلاح الجهاز الحكومي بحيث يصبح كفؤا
للقيام بواجباته ، واصلاح الجيش اصلاحا يجعل
منه جيشا عصريا مدربا وضمان استقلال القضاء
وتوحيده وجعله قادرا على القيام بواجبات

العدالة ، وكفالة الحقوق والحريات وجعل

التشريع متسقاً مع هذه الاهداف .

٢ - الوحدة العراقية :

لا يفرق الحزب بين العراقيين ولا يميز بينهم
ويعتبرهم جميعاً - على اختلاف عناصرهم
واديانهم ومذاهبهم - متساوين
في الحقوق والواجبات . ان الوطن العراقي
ميدان للتعاون الحر على اساس المصلحة
المشتركة بين العرب والاكراد وغيرهم من
العناصر التي يتكون منها العراقيون .

ثانياً - في الناحية الاقتصادية :

يعتبر الحزب ان العلة الاساسية في تأخر
الحياة الاقتصادية في العراق هي قلة الانتاج
وسوء توزيع ثمراته وان لا سبيل لمكافحة الفقر
والجهل والمرض لمكافحة سريعة الا بمعالجة
هذه العلة بالتنظيم وذلك بوضع تصميم منسق
عام لاصلاح حالة البلاد من جميع وجوهها
والعمل على تطبيق هذا التصميم وفق خطة
منظمة خلال مدة معينة ، ويهدف هذا التصميم
الى ازالة الفقر بـ (أ) زيادة الانتاج (ب) حسن
توزيع ثمرات الانتاج وتقليل الفروق
الاقتصادية .

أ - زيادة الانتاج :

١ - بوضع وتطبيق منهج عمراني لتوسيع الانتاج الزراعي
كمية وتحسينه نوعاً بانشاء مشاريع الري والتحصين
وتصنيع الزراعة بادخال الالة وتأسيس الحقول

الزراعية التجريبية في مختلف انحاء العراق وادخال
نظام الجمعيات التعاونية الانتاجية وزيادة المراعي
وتحسين تربية المواشي .

٢ - يتوصل الحزب لمعالجة مشكلة الاراضي بتوزيع
الاراضي الاميرية الصرفة على اساس الملكية الصغيرة
وتجديد الملكية الكبيرة وتشجيع التثبث الفردي في
احياء الاراضي التي لا يمكن اسقاؤها الا بالواسطة
على ان يرجح فيها سكانها على غيرهم وتوزيع
الاراضي الاميرية الصرفة لتوطين افراد العشائر
الرحالة .

٣ - بوضع وتطبيق منح لتأسيس المشاريع الصناعية
والاقتصادية :

اولا : تقوم الدولة بمشاريع الخدمات العامة كتجهيز
الماء والكهرباء ومشاريع النقل .

ثانيا : تقوم الدولة بمشاريع استثمار المعادن ومصفى
النفط .

ثالثا : تقوم الدولة بتشجيع وتوجيه ومراقبة الراسمال
الوطني والتثبث الفردي .

رابعا : تقوم الدولة بمراقبة وتوجيه المصارف
والاسواق المالية وتأسيس مصرف وطني
مركزي يعهد اليه اصدار العملة والاشراف على
معاملات الاعتماد والصيرفة ، وتأسيس مصارف
تجارية وزراعية وصناعية .

خامسا : تعني الدولة بشئون التجارة بواسطة لجان
او جمعيات

سادسا : القيام بمشروع عبراني لتحسين طرق

المواصلات البرية والنهرية والجوية .

ب - العمل على توزيع ثمرات الانتاج الوطني توزيعاً يؤدي الى تأمين العدالة :

١ - إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وزيادة حصة الفلاح من الانتاج .

٢ - تحسين احوال العمل في المشاريع الصناعية والمشاريع الاقتصادية الاخرى عن طريق المساومة الاجتماعية بواسطة النقابات وضمان حقوق العمال .

٣ - تقليل الفوارق الاقتصادية بفرض الضرائب المتصاعدة المباشرة على كافة اصناف الدخل وعلى الارث .

ثالثاً : في الناحية الاجتماعية :

١ - الصحة : العناية بالصحة العامة على اساسين مهمين هما الطب الوقائي والطب الشافي .

٢ - شئون اجتماعية عامة : تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي ، جعل الاهلين اصحاب الرأي في شئونهم البلدية عن طريق الانتخاب ، تنظيم المدن ، انشاء دور صحة لذوي الدخل الصغير ، انشاء قرى عصرية ، اصلاح السجون ، تنظيم الاحوال الشخصية وتحرير المرأة .

رابعاً : في الناحية الثقافية : تعميم التعليم الابتدائي ، مكافحة الامية ، توسيع التعليم الثانوي وجعله مجانياً ، الاهتمام بالتعليم المهني والزراعي وتوسيع التعليم العالي وتأسيس الجامعة العراقية ، تأسيس المكتبات ، انماء حركة التأليف والترجمة ، تشجيع الفنون الجميلة

تشجيع المدارس الاهلية ، العناية بالمعلم .

الهيئة المؤسسة للحزب :

قبل هذه الفترة كانت جماعة الاهالى قد انشقت على نفسها ،
فهناك كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وصادق كمونة
وهؤلاء اشتركوا في الهيئة المؤسسة للحزب الوطنى الديمقراطى مع بعض
الديمقراطيين المحافظين .

وهناك عبد الفتاح ابراهيم وقد حاول منع كامل الجادرجى من
التعاون مع المحافظين وذلك عن طريق تكوين راي عام تقدمى يضغط
عليه ، ولما لم تثمر محاولاته الف حزب الاتحاد الوطنى ، ثم عاد بعد
اجازة حزبه مباشرة فكرر الدعوة الى توحيد الاحزاب الديمقراطية في
حزب واحد باعتبار ذلك ضرورة وطنية يجب ان تتحقق ، وقد نشر
كراسا من القطع الصغير عنوانه وحدة الحركة الديمقراطية (بغداد ١٩٤٩)
وهو مؤلف من خمس مقالات ونداء الى الهيئة المؤسسة للحزب
الوطنى الديمقراطى والى الهيئة المؤسسة لحزب الشعب فى سبيل
الحزب الديمقراطى الموحد ونداء الى جميع الديمقراطيين لمناصرة حزب
الاتحاد الوطنى فى دعوته والانضمام اليه . وكانت المقالة الاولى بعنوان
« دعوة الى وحدة الحركة الديمقراطية » ذكر فيها ان اغراض الانضمام
فى الحركة الديمقراطية بدت بشكل جدى منذ ثلاث سنوات تقريبا .
وكانت المقالة الثانية بعنوان « الاسس التى تقوم عليها وحدة الحركة
الديمقراطية » وهى ثلاث : الاول وحدة تاريخ الحركة فى مشأها
ونموها وتطورها اى حركة جماعة الاهالى والثانى وحدة المبادئ التى
تقوم بها والاهداف التى ترمي اليها ، والثالث اشتراك جميع العناصر
الديمقراطية فى النضال من اجل تحقيق هذه المبادئ والاهداف فى
مختلف ادوار تاريخ الحركة ومطابقة نشاطهم فى شتى منظماتهم
لمقتضيات الحد الأدنى من الانسجام الذى تشترطه كل حركة اجتماعية

موحدة . وكانت المقالة الثالثة بعنوان «جعفر جلبي ابو التمن ووحدة
 الحركة الديمقراطية» وفيها يذكر جهود ابي التمن في توحيد الحركة
 الديمقراطية. وكانت المقالة الرابعة بعنوان «كيف يمكن ان يجتمع
 الديمقراطيون في حزب واحد» وفيها قال ان الديمقراطيين يمكن ان يجتمعوا
 على الاسس التالية: اولا : ان يجتمع في هيئة واحدة جميع الديمقراطيين
 من غير اعتبار للاختلافات الفردية ثانيا : ان تعمل هذه الهيئة على
 توحيد مناهج الاحزاب الديمقراطية ، ثالثا ان تكون ابواب الحزب
 الموحدة مفتوحة لكل ديمقراطي يقر مناهج الحزب ويتعهد باتباع نظامه
 وتنفيذ مقرراته ، رابعا : ان يبنى الحزب على اساس ديمقراطي مركزي
 خامسا : ان يتجنب الحزب اناطة قيادته بفرد واحد وان تحصر هذه
 القيادة باللجنة المركزية وباللجان التي تختارها من بين اعضائها ، وان تكون
 اللجنة المركزية مؤانة من عدد من الاعضاء (٢٠ أو ٢٥ مثالا) . وكانت
 المقالة الخامسة بعنوان «توحيد الحركة الديمقراطية بين الانتظار
 والائتلاف» وفيها يذكر ان لخطر من فتح باب المناقشة ، والمناقشة
 الحرة من مستلزمات الحركة الديمقراطية ومقوماتها ، ويذكر ان الطرف
 الدقيق والخطر المحدق بالحركة واحتمال تاصل الخلافات على اساس
 التحزب للأفراد مضافا الى التدابير التي ركن اليها البعض (يقصد كامل
 الجادرجي) يضم عناصر جديدة غير مجرية في ميدان النضال الديمقراطي
 والاجتياحات التي اتخذها بخصوص الانتخابات وقصر عدد اعضاء
 اللجنة المركزية على الحد الأدنى (اي سبعة) . كل ذلك يدل دلالة
 واضحة على ان الامر ليس كما يحسبه من يريد ان يدخل الى الاحزاب
 ويصلح امرها من داخلها (يقصد كاتب هذه السطور وجماعته) خصوصا
 حين يأخذ بنظر الاعتبار ما هو متوقع من شدة الحذر والتحرج في قبول
 الانتماء تجاه من يشبه به انه يريد التغيير او ما قد يجده الدعاة الى
 الحزب الواحد في داخل الحركة من عنت القيادة ومقاومتها حين لا تريد
 التوحيد ، ويختتم عبد الفتاح ابراهيم مقالته بنداء عاطفي الى الافراد

والجماعات ان يركنوا الى اقرب الطرق وهو توحيد الحركة .
وهناك من جماعة الاهالي عزيز شريف الذي الف حزب الشعب .
وهناك عبد القادر اسماعيل الذي اسقطت عنه الجنسية العراقية فسي
صيف ١٩٣٧ ولجأ الى سوريا ولبنان ثم انضم الى الشيوعيين .

وكان الشيوعيون في العراق يعمرون على تكوين حزب خاص بهم
وحاولوا تأليف حزب علني يكون واجهة لهم فقدموا طلبا لتأسيس
حزب باسم « حزب التحرر الوطني » وقد رفضت وزارة الداخلية
اجازته حين اجازت الاحزاب الخمسة .

هذا وقد اتخذ الحزب الوطني الديمقراطي مقره في الدار التي
تشغلها جريدة الزمان في الميدان مقابل بناية لجنة اسالة الماء .

تياران في الحزب

كان كاتب هذه السطور قد آمن بالديمقراطية الاشتراكية منذ
١٩٣٣ ، وقد تابع الاطلاع على جريدة الاهالي وعلى رسائلها . ولما
اجيزت «جمعية الاصلاح الشعبي » انضم اليها . تعرف على كامل
الجادرجي منذ صيف ١٩٤١ ، واشترك مع الآخرين في حض الجادرجي
على اصدار صحيفة وتاليف حزب . ولما اصدر الجادرجي جريدته
صوت الاهالي في خريف ١٩٤٢ ساهم كاتب هذه السطور في كتابة
بعض المقالات وفي ترجمة البعض الآخر . وفي اواخر الحرب العالمية
الثانية صار المؤلف يلتقي بصديقه القديم وابن بلده طلعت الشيباني
وكان طلعت قد تخرج في كلية الحقوق العراقية سنة ١٩٤١ وكان ذا
ميول فاشية ثم اعتنق التقدمية ، وعن طريقه تعرف المؤلف بزكي عبد
الوهاب المحامي وقد اتفق الثلاثة طلعت وزكي والمؤلف على العمل في
الحزب الوطني الديمقراطي الذي اعتبروه افضل من الحزبين التقدميين
الآخرين حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني واقدر على توحيد الحركة
التقدمية في العراق . كان المؤلف حينذاك مدرسا في اعدادية التجارة

فى بغداد ولم يستطع الانضمام رسميا الى الحزب لانه موظف ، بل انضم طلعت وزكى . وكان للمؤلف عدد كبير من الاصدقاء والطلبة السابقين المتأثرين بأرائه وتوجيهاته وقد انضم هؤلاء الى الحزب ، وهكذا تكون فيه جناح يسارى يقاوم الاتجاهات المحافظة للجناح اليميني الذى يضم الهيئة المؤسسة برعاية كامل الجادرجى .

اللجنة الادارية المركزية الاولى :

اجرى اول انتخاب للجنة الادارية المركزية فى ٢٩ نيسان ١٩٤٦ فى قاعة مدرسة التفيض الاهلية حيث اجتمع اكثر من ٧٦٠ عضوا من المنتسبين الى الحزب . وقد ظهر تأثير الجناح اليسارى واضحا فقد كان هناك عدد ممن رشح نفسه لعضوية اللجنة الادارية المركزية قد تأثر باتجاهات هذا الجناح فاعلن ستة من هؤلاء (وهم كامل الحاج مكى وسليم طه التكريتى وعبد الحسين الغالب وحسن عباس الكرباسسى والمحامى زكى عبد الكريم والمحامى طالب جميل) تنازلهم عن ترشيح انفسهم الى زكى عبد الوهاب وطلبوا من مؤيديهم ومن يروم انتخابهم ان ينتخبوه بدلا عنهم . وبنتيجة الانتخابات فاز بعضوية اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجى وحسين جميل ومحمد حديد وصادق كمونة وعبد الكريم الازرى وعبد الشالجي وزكى عبد الوهاب وقد اصيب بعض اعضاء الهيئة المؤسسة بدهشة لنجاح زكى عبد الوهاب وغضبوا لخسارة عبد الوهاب مرجان الذى كان فشل فى الانتخابات سببا فى تركه الحزب .

اجتمعت اللجنة الادارية المركزية فانتخت كامل الجادرجى رئيسا وعبد انكرىم الازرى نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا وعبد الشالجي محاسبا . وبسبب المادة الثانية عشرة من النظام الداخلى العدل الذى عدل فى اجتماع ٢٦ نيسان ١٩٤٦ يتألف مكتب الرئاسة من الرئيس وعضوين تنتخبهم اللجنة الادارية المركزية من بين اعضائها ،

ويقوم مكتب الرئاسة بمعالجة الشؤون المهمة المستعجلة عند تعذر اجتماع اللجنة الادارية المركزية بصورة عاجلة وعليه ان يجمع اللجنة الادارية المركزية باقرب فرصة ممكنة لابلاغها تلك الحالة واتخاذ قرار ويكون المكتب مسئولا عن جميع اعماله امام اللجنة الادارية المركزية . وقد جرت العادة خلال تاريخ الحزب كله انتخاب كامل الجادر جسي ومحمد حديد وحين جميل لعضوية مكتب الرئاسة . ولما رأى كاتب هذه السطور الاتجاهات الجديدة فى الحزب وسوء تنظيمه والسلطات الواسعة التى يتمتع بها مكتب الرئاسة قدم مذكرة الى اللجنة الادارية وصف فيها الحزب بأنه لا حزب ولا وطنى ولا ديمقراطى وقد غضب اكثر اعضاء اللجنة غضبا شديدا . وبعد فترة وجيزة استقال من الحزب عبد الكريم الازرى وعبود الشالجي فانتخب محمد حديد نائبا للرئيس وزكى عبد الوهاب محاسبا .

لسان الحزب الوطنى الديمقراطى :

كانت جريدة الاهالى ، كما ذكرنا سابقا واخواتها صوت الاهالى وصدى الاهالى وغيرهما جزءا مهما لا يتجزأ من كيان الحزب الوطنى الديمقراطى ، وفى بعض الظروف الجزء الاهم . وفى الحقيقة كانت الجريدة دوما رمزا للحزب وكانت سببا كبيرا فى احترام الناس له فى العراق وفى خارجه ، وكان الاعضاء والمؤيدون والاصدقاء والمعارضون والطبقة الحاكمة يعترفون بسنلة الجريدة ورزائتها وموضوعيتها ولا سيما فيما تكتبه فى افتتاحياتها وفيما تنشره من اخبار خارجية وداخلية ، وقد كونت هذه السبعة خلال عمل طويل متواصل وكفاح شديد ضد الاستعمار واذا به .

بعد اجازة الحزب استمرت جريدة صوت الاهالى على خطتها السابقة فى كتابة المقالات المعروفة عنها فى السياسة الداخلية والخارجية ولكنها لم تصبح لسانا للحزب الا فى ١٩ تموز ١٩٤٦ . وقد رفض

صاحبها كامل الجادرجي كتابة عبارة « لسان الحزب الوطني الديمقراطي »
تحت اسم الجريدة قبل هذا التاريخ ولعله كان يريد التثبيت من الحزب
وكيانه واتجاهاته (٤) .

نشرة جريدة صوت الاهالي بتاريخ ٣ نيسان ١٩٤٦ خیر
الاذن بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي ، وفي اليوم التالي نشرت
مقالا افتتاحيا بعنوان « الحزب الوطني الديمقراطي والحياة الحزبية
في العراق » قالت فيه انه تقع على الاحزاب التي تآلفت الان في العراق
مسئولية كبيرة هي العمل من اجل اكمال استقلال البلاد وسيادتها
الوطنية وتحقيق الحياة النيابية الصحيحة فيها واقفاذ الشعب من الحياة
البائسة التي يعيش فيها (٥) .

ثم كتب اكثر اعضاء اللجنة الادارية المركزية الجديدة مقالات في
مختلف الامور ومشاركة منهم في واجب التحرير بالجريدة وتقديمهم
للقرء والاعضاء ، وليبان وجهة نظر الحزب في الامور العامة . فكتب
حين جليل ، الذي يعالج السياسة الخارجية والقضايا الدستورية
والقانونية عادة ، مقالا عن الخطر الذي يهدد فلسطين وكون الهجرة

(٤) نشرت مجلة العروة التي تصدرها جمعية العروة الوثقى في الجامعة الاميركية
في بيروت عددا خاصا بالاحزاب السياسية في البلاد العربية وخصصت بحثا عن الحزب
الوطني الديمقراطي بقلم «م» وبيدور من محتويات البحث ان المجلة صدرت في ربيع
١٩٤٦ . وفي هذا البحث تحدث عن جريدة الحزب جاء فيه ان جريدة صوت الاهالي كانت
قد بلغت مكانتها المرموقة في عالم الصحافة العراقية قبل ان يتقدم مؤسسو الحزب
بطلبه الاجازة . وعندما استأنفت صوت الاهالي الصدور يوم ٢٢ كانون
١٩٤٢ خاضت معركة الحرية في سجل الديمقراطية فكانت متبيرا وكانت متارا متبرا
لكل حر ومناروا لكل ضال تنشر على صفحاتها المعالجات العلمية للاوضاع التي كانت
تسيطر على العراق عهد ذاك فكانت تبث الافكار التقدمية وتبسط مفهوم الديمقراطية
الى جانب كتابها العنيد ضد الفاشية وكانت معالجاها لاوضاع العراق ومشاكله
قد كتبتها سفة شعبية ، وثلة جماهيرية ، فتعلق بها الوطنيون ،
وكانت مشكلة فلسطين وقضية سوريا وليبيا وقضايا الشمال الاثريين والجسد
العربية المحرومة من استقلالها في مقدمة القضايا القومية التي انبرت جريدة صوت
الاهالي لمعالجتها حتى انها تصدت الرقابة اكثر من مرة في سجل قضية فلسطين أيام
كان ذكر اسم فلسطين مشروعا من قبل الرقابة العراقية منعا باننا (من ص ٢-١٥)
(٥) صوت الاهالي ، ٤ نيسان ١٩٤٦

سبيل الصهيونية الى تكوين دولة يهودية ومقالا اخر طالب فيه بالجلد عن البلاد العربية^(٦) وكتب محمد حديد ، الذي يعالج الامور الاقتصادية ، مقالا عن مشاكل الصناعة الوطنية وطريقه معالجتها ومقالا اخر عن احتكار الثمور ، ومقالا ثالثا عن العين الفلحش في امتيازات النفط في العراق ومقالا رابعا عن تجارة العراق مع بريطانيا^(٧) . اما كامل الجادر جي فقد افتتح نشاطه بعد تأليف الحزب بكتابة مقال قال فيه ان هدم جامع مرجان باثارة الفريضة جناية على الفن ، وبعد يومين كتب مقالا سياسيا استكرر فيه ان يكون ميناء حيفا موزعا للمساومة بين العرب والانكليز^(٨) وكتب زكي عبد الوهاب مقالا بعنوان «انتخاب رؤساء البلديات مظهر من مظاهر الحياة الديمقراطية» ومقالا اخر عن اتحاد نقابات العمال في العراق^(٩) وعلقت جريدة صوت الاهالي على حديث التوفيق السويدي رئيس الوزراء السي مجلة روز اليوسف المصرية قال فيه انه ضد الاحزاب والديمقراطية وايد حكم العائلات او الفئة المختارة وقال انه كان من العبث ان يحاول اقناع الناس برأيه في الاحزاب وهم يحتجون ضده بكلمة الديمقراطية وانه اضطر الى السماح بتأسيس الاحزاب لالاعتقاد منه بضرورتها ولكن ليقف الناس بانفسهم على مزار تكوينها فيعودوا مطالبين اياه بالغاءها . وقالت الجريدة ان رئيس الوزراء يسيطر اللثام عن ميوله الحقيقية ويقضي على منهاج وزارته^(١٠) . وبمناسبة اول ايار ١٩٤٦ طالبت الجريدة بضرورة تكوين اتحاد عام لنقابات عمال العراق^(١١) .

هذا وقد أصدر الحزب نشرة داخلية اسمها نشرة الحزب الوطني الديمقراطي

٦. صوت الاهالي ٧ نيسان ١٨ نيسان ١٩٤٦

٧. صوت الاهالي ٨ نيسان ١٢ نيسان ١٧ نيسان ٢٥ نيسان ٢٩ نيسان ١٩٤٦

٨. صوت الاهالي ١٤ نيسان ١١ نيسان ١٩٤٦

٩. صوت الاهالي ٢٠ ايار ٣٠ ايار ١٩٤٦

١٠. صوت الاهالي ١٦ نيسان . لمن السويدي كان يعبر عن سياسة الانكليز

وإذاتهم في منح بعض الحريات ثم مقاومتها

١١. صوت الاهالي ١ ايار ١٩٤٦

(خاصة بأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي ولا يجوز إعطاؤها لغيرهم)، صدر منها عشرون عدداً ، صدر العدد الأول في ٢٩ حزيران ١٩٤٦ وصدر العدد الأخير في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، كانت تخررها سكرتارية الحزب وكانت تحتوى على اخبار الحزب واجتماعاته الاسبوعية ومناقشات الاعضاء والمحاضرات التي تلقى واللجان التي تشكل واخبار الفروع في الالوية والسفرات الحزبية وغير ذلك .

الحزب وقضية فلسطين

تبنى الحزب الوطني الديمقراطي قضية فلسطين وعالجها بسروح قومية علمية وكتب عنها المقالات الكثيرة وعقد الاجتماعات وتعاون مع الاحزاب الاخرى في العمل من اجلها وعارض تقسيمها ومطالب بأزالة اسرائيل وتوحيد جهود العراقيين وجميع العرب لهذا الغرض . وعلى اثر نشر تقرير لجنة التحقيق الانكليزية الاميركية عن فلسطين (وكانت قد زارت البلاد العربية) اجتمعت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي فاتفقت قرارات حول الموقف الناشئ عن هذا التقرير بباذ ضمنت مقرراتها ، وقد استنكر الحزب في هذا البيان تقرير لجنة التحقيق ومطالب بوجوب عرض قضية فلسطين على مجلس الامن دورا ، وجاء في البيان انه في حالة اقدام الحكومتين البريطانية والاميركية على تنفيذ تقرير لجنة التحقيق فان العرب لايسعهم ان يستمروا على صداقتهم وتحالفهم مع بريطانيا واميركا ولهم ان يعتبروا انفسهم في حل من جميع اليهود والمواثيق والاتفاقيات المعقودة بينهم وبين الحكومتين البريطانية والاميركية ، كما جاء فيه ايضا لزوم انذار الحكومة العراقية للحكومتين المذكورتين بوجوب المبادرة الى حل قضية فلسطين على اساس الغاء الانتداب ووعد بلقور ووقف الهجرة اليهودية بصورة باتة ومنع بيع الاراضي لليهود وانشاء دولة عربية ديمقراطية مستقلة في فلسطين ثم ناشد الحزب الشعب العراقي وسائر

الشعوب العربية ان تتف بجمع عناصرها واحزابها وهيئاتها متحدة في الدفاع عن حرية فلسطين واستقلالها^(١٢) . وكتب حين جميل مقالا قال فيه ان الصهيونية ربيبة الاستعمار وحليفته تجرد الرعاية والتأييد من لجنة التحقيق الاستعمارية فتوحى بما يحقق اثناء دولة يهودية في فلسطين^(١٣)

في ٢ ايار ١٩٤٦ جرت مباحثات بين رؤساء الاحزاب وبعض اعضائها لايجاد لجنة مشتركة من الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين . واصدرت هذه اللجنة بيانا طلبت فيه الى ابناء الشعب ان يضربوا اضرابا عاما يوم الجمعة الموافق ١٠ ايار ١٩٤٦ . ثم اصدرت نداء اخر ، وقدمت مذكرة الى الحكومة العراقية ، ومذكرات الى مثلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين^(١٤) .

وكانت اللجنة الادارية المركزية قد قررت بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤٦ عقد اجتماع عام لبحث قضية فلسطين ، وقد عقد هذا الاجتماع فسي حديقة قاعة الملك فيصل الثاني (قاعة الشعب الان) في الساعة الخامسة والنصف من مساء السبت الموافق ١١ ايار ١٩٤٦ . وقد تكلم كل من كامل الجادرجي وعبد اللطيف فوري ومحمد حديد وضياء عبد الوهاب واحمد الشقيري عضو اللجنة العربية العليا لفلسطين ورئيس المكتب العربي في القدس ، والقي الشاعر الحاج عبد الحسين الازري قصيدة كما التقى قصيدة كل من محمد حسين الفرطوسي وعلى جليل الوردى . وقد حضر الاجتماع بعض قادة الاحزاب الوطنية . وهذا وبعد ان اتم على جليل الوردى قصيدته وجه نقدا شديدا لقيادة الحزب الوطني الديمقراطي بسبب اكتفاء الحزب بالاضراب اتصارا لفلسطين وعدم

(١٢) صوت الاهالي ٢٤ ايار ١٩٤٦ ، نشرة الحزب الوطني الديمقراطي العدد الاول ٢٩-١٩ حزيران ١٩٤٦ .

(١٣) صوت الاهالي ٢ ايار ١٩٤٦

(١٤) صوت الاهالي ٥ ايار ٧ ايار ١٩ ايار ١٦ ايار ١٩ ايار ٢٢ ايار ١٩٤٦ .

الظاهر خلافا للدعوة الشيوعيين ، فأخرج من الاجتماع ، ثم فصل مع
 آخرين من الحزب (١٥) . وبعد نحو اسبوع كتب كامل الجادرجي
 مقالا عن فلسطين بعنوان «انكلترا واميركا تماطلان والدول العربية
 تتبطأ» (١٦)

مناوشة مع الشيوعيين :

كانت لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين قد دعت الى
 الاضراب العام يوم ١٠ ايار وقد اضرب الناس فعلا الا ان الشيوعيون
 قاموا بمظاهرات في ذلك اليوم فكتبت جريدة صوت الاهالي في
 محلياتها تعليقا بعنوان «الفوضيون يوم الاضراب واعمال التخريب
 الاخرى» تناولت فيه بالنقد الشديد جريدة العصبة لسان حال
 عصبة مكافحة الصهيونية ، وطالبي تأسيس حزب التحرر الوطني . ثم
 كتبت مقالا افتتاحيا عنوانه «واجب العمال في تنحية العناصر المخربة
 عن الحركة النقابية» . ولما عطلت وزارة ارشد العمري جريدة العصبة
 نشر اخذ اعضاء عصبة مكافحة الصهيونية رسالة عنوانها عصبتنا
 قالت جريدة صوت الاهالي عنها انها تضمنت كثيرا من المغالطات
 والاكاذيب ومن جملتها ان الاحزاب استشيرت ووافقت على تعطيل
 جريدة العصبة ، وقالت صوت الاهالي ان الحزب الوطني
 الديمقراطي بحكم دفاعه عن الحريات العامة يعارض مبدئيا تعطيل الصحف
 اداريا ولم يدموافقة تعطيل الجريدة المذكورة (١٧) .

(١٥) صوت الاهالي : ١٢ ايار ١٩٤٦ ، شماره الحزب ، العدد الاول ، ٢٩ حزيران ١٩٤٦ .
 كان دلي جليل الوردى وخمسة من كتلة داود الصاغ انضموا الى الحزب الوطني
 الديمقراطي وحاولوا التخريب ففصل بعضهم واستقال البعض الآخر .

(١٦) صوت الاهالي : ١٩ ايار ١٩٤٦ .

(١٧) صوت الاهالي : ١٥ ايار ٢١ ايار ٢٣ حزيران ١٩٤٦

موقف الحزب من الاتحاد السوفييتي في قضية طرابلس الغرب

كتب كامل الجادرجي مقابلاً بعنوان « طرابلس الغرب - نعارض» موضعها تحت الوصاية الدولية ونطالب باستقلالها وحريتها» وفيه عارض موقف الاتحاد السوفييتي الذي ايد فيه اقتراح فرنسا بوضع طرابلس الغرب (ليبيا) تحت الوصاية الدولية (١٨). وفي اليوم نفسه قدم مراد العماري احد اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي من اليهود (١٩) استههما الى كامل الجادرجي حول ما جاء في هذا المقال عن الاتحاد السوفييتي اجاب عنه كامل الجادرجي وشرح موقف الحزب من الاتحاد السوفييتي ومن الصهيونية واليهود . وقد طبع الاستههام والجواب بكتابة صغيرة . قال مراد في استههامه ان الاخبار لم تزودنا بالحركة الديمقراطية النامية في طرابلس ، ولكنها زودتنا بانباء الاعمال العنصرية التي ارتكبتها افراد الشعب هناك ضد اليهود في تشرين الثاني ١٩٤٥ . وقال ان كل مطالبة باعلان استقلال هذا القطر امر لا يعود بالفائدة على الشعب بل انه يعود بالفائدة على الانكليز والمستعمرين الذين يخشون العنصر التحرري في السياسة الدولية الا وهو الاتحاد السوفييتي . وقال اني لم استطع فهم الطرق العملية لكيفية اعلان الاستقلال الذي طالبت به جريدة صوت الاهلي . لان استقلال هذا البلد لا يمكن ان يتم الا بعد ان يمارس الشعب الطرابلسي حرياته الديمقراطية ومحاربة الفاشية واقضاء العناصر الاستعمارية في الادارة والتشريع وجميع نواحي الحياة العامة ، وهذا لا يمكن ان يتم الا تحت اشراف هيئة الامم المتحدة . وقال مراد العماري ايضا ان كل تذبذب

(١٨) صوت الاهالي ١٥ ايار ١٩٤٦

(١٩) لم يكن في الحزب الوطني الديمقراطي الا عدد قليل جدا من اليهود ، منهم مراد العماري هذا ويقوب كوهين وشالوم درويش وبعض اليهود الشيوعيين مثل يعقوب اليهم الذين اتصلوا مع غيرهم من الشيوعيين . ولم يكن لهم تأثير في الحزب كما تصور البعض . وكان احد محرري جريدة صوت الاهالي وجريدة الزمان نعم طوبق من اليهود وكان حسب توجيهات اللجنة الادوية المركزية .

في آرائنا بالنسبة للاتحاد السوفييتي تعود على المستعمر بالفائدة في الوقت الذي يجب علينا ان نعمل على رفع مستوى ثقة الجماهير بهذه الدولة المعظمة التي اعلنت انها تتساند مساندة فعالة قضية فلسطين ، وبما ان تأييدها لقضية فلسطين ليس من الصدق السياسية بل انه امر واقعي ثابت في سياسة هذه الدولة (٢٠) . وقال اننا يجب ان لانذهب وراء الدعايات المغرضة الاستعمارية التي تسعى لتشويه سمعة هذه الدولة في البلاد العربية على الاخص .

وقد اجاب كامل الجادرجي بعد خمسة ايام وقال يخاطب مراد العماري ان رايتكم يناقض منهج الحزب تمام المناقضة ، اذ تضمنت الفقرة (ج) من فصل اهداف الحزب من المنهج « العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها » وقال ان ادعاءكم بأن طرابلس الغرب تستحق ان تحكم حكما ذاتيا قبل ان يستقر النظام الديمقراطي فيها فالتناقض واضح فيه اذ من المسلم به انه لا يمكن ان يستقر النظام الديمقراطي في بلد ما الا اذا تمتع باستقلاله التام وبسيادته الكاملة . واذا كانت قلة الوعي الشعبي في طرابلس تضح ان تكون مبررا لوضع طرابلس تحت الوصاية ، كما تزعمون ، فالاحرى ان يطبق ذلك على بلاد هي اقل وعيا وتقدما من طرابلس ، وحينئذ تنهار الدعوة السي تحرير الشعوب المستعمرة من اساسها ، وهذا مالا اعتقد انكم تقرونه . وقال كامل الجادرجي ارجو ان يكون استشهداكم ببعض الوقائع ضد اليهود في الماضي القريب ناشئا من مجرد فكرة مغلوطة ليس لها علاقة بتجسس ديني او عنصري في هذا الشأن كما تفرضه عليكم تقديميتكم في النظر الى الامور وتحليل الواقع اذ لاشك في ان الاضطرابات التي وقعت في طرابلس الغرب ضد اليهود قد وقعت امثالها في بلاد كثيرة سواء في البلاد العربية او البلاد الاوربية في الماضي القريب والبعيد ،

(٢٠) هذا مكان مفروضا سنة ١٩٤٦ . ولكن الاتحاد السوفييتي ايد قرار مجلس
السلطة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ .

وقال كامل الجادرجي نحن ككتقدمين يجب ان ننظر الى الامور نظرة واقعية ، فنعترف بان الاعتداءات التاريخية التي وقعت على اليهود في مختلف الازمنة كانت لا تخلو من علاقة بوضعهم المعقد واعني بذلك ما يديه كثير من اليهود بحسبة عامة من التعصب الشوفيني لقوميتهم بالرغم من عدم توفر الشروط لقومية يهودية - والصهيونية من اشد مظاهر هذا التعصب - واصرار الكثير منهم على ان يعيشوا عيشة منعزلة في البلاد التي يقطنونها ، وقد استغلت النازية استغلالا دينيا هذه الحالة فحاولت ان تبرر بها اضطهاداتها لليهود ، كما ان الصهيونية بدورها قد استغلت تلك الاضطهادات لتضليل اليهود بالشعار الوطني القومي الصهيوني مما ساعد على زيادة التعصب الشوفيني اليهودي ، فالقضاء على التعصب البادي من جانب اليهود وعلى التعصب القائم ضدهم يتطلب انتشار المبدأ الديمقراطي في العالم وبين اليهود بحسبة خاصة ، وان القضاء على الصهيونية هو من اول مستلزمات القضاء على هذا التعصب الذي يبدو من جانب الطرفين .

وقال كامل الجادرجي يخاطب مراد العماري يلوح لي انكم متاثرون بسياسة الاتحاد الشوفيتي تاثرا يمكن ان يجعلكم خارج نطاق الحياد بهذا الشأن ، هذا الحياد الذي كنت اود ان يتصف به كل منتسب لحزبنا وكل مؤيد ومناصر له لان حزبنا كما تعلمون حزب وطني ديمقراطي يهدف الى اصلاح العام الشامل وهو مستقل في سياسته الداخلية والخارجية . وقال ايضا تذكرون اني كنت قد كتبت مقالا افتتاحيا بعنوان « قضية الجلاء » طالبت فيه بجلاء جميع القوات الاجنبية عن اقطار الشرقين الاوسط والادنى ولم استثن منها الجيوش السوفيتية التي طالبت بجلائها عن ايران . ولما اعتقدت بان موقف الاتحاد السوفيتي من قضية طرابلس الغرب غير واضح كتبت ذلك المقال .

وقال كامل الجادرجي ان موقف الاتحاد السوفيتي في نظرنا قد استوجب الاستغراب لانه ايد اقتراح فرنسا الذي يتضمن وضع طرابلس

الغرب تحت الوصاية الإيطالية . وقلنا ان الشعوب العربية التي
تستكر موقف الدول الاستعمارية من هذه القضية تستغرب تأييد الاتحاد
السوفييتي لاقتراح فرنسا بقدر ما استغربت مطالبته بالوصاية على
طرابلس في بادئ الامر . وقال ان ما يؤسف له بصفة خاصة هو ان
هذه القضية كانت موضع مساومة دولية على الطريقة الدبلوماسية
القديمة مما كان يوجب على الاتحاد السوفييتي ان يكون بعيدا عن
الاشتراك في مثل هذه الطريقة ، اما ان تكون هناك عوامل قد
تبرر ذلك بالنسبة لموقف الاتحاد السوفييتي فالعرب لا يفهمون تلك
المبررات ولكنهم متمسكون بحقوق الشعوب العربية ، وطرابلس
من جبلتها ، اشد التمسك .

وختم كامل الجادرجي جوابه بقوله ان حزبا لا يهدف
الى غير الغاية التي وضعها في منهاجه الصريح الذي لا يمكن ان يعتبر
غير منهج وطني ديمقراطي اصلاحى ، وهو منهج غير شيوعى ، كما انه
لا يتقيد بأية سياسة خارجية لاية دولة .

الفصل الثالث

اضطهاد وزارة ارشد العموي للحزب

عرضت وزارة توفيق السويدي قانونا جديدا للانتخابات العامة جعلت فيه الدائرة الانتخابية اصغر مما كانت عليه سابقا اذ كان اللواء الواحد يعتبر دائرة انتخابية واحدة فقسم الى عدة دوائر انتخابية ، وقد كتب حين جيل معلقا على لائحة هذا القانون وكان ميالا الى تأييده لان مجال تأثير الحكومة في الانتخابات بعد تقسيم اللـواء الى دوائر انتخابية متعددة كان اصعب من ذي قبل ، وقال ان المفروض في العراق هو انه دولة ديمقراطية نيابية برلمانية ولكن العراق لم يحقق من ديمقراطيته النيابية البرلمانية شيئا (١) . فلما عرضت هذه اللائحة مع لائحة قانون الميزانية لشهرى حزيران وتموز ١٩٤٦ على مجلس الاعيان قاطع سبعة من مجلس الاعيان اجتماع مجلسهم لارغام الوزارة على الاستقالة ، فتدخل الوصى على العرش ووافق المضربون على الحضور لتشريع قانون الانتخابات ورفضوا تشريع قانون الميزانية فاستقالت الوزارة في ٣٠ ايار ١٩٤٦ . وكان المفهوم ان المضربين اتفقوا مع الوصى والانكليز واذا تبهم على هذه الخطوة لاسقاط وزارة السويدي . وقد استنكر الحزب الوطني الديمقراطي هذه المناورة بمقالات كتبها كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد (٢) .

ورفض الحزب من وزارة ارشد العموي :

في اول حزيران اسندت رئاسة الوزارة الى ارشد العموي وقد فهم من مجيئها انها تريد تصفية الاحزاب والحريات ولاسيما حرية

(١) صوت الاماني ، ٢٢ ايار ، ٢٣ ايار ١٩٤٦ .
(٢) صوت الاماني ، ٢٦ ايار ، ٢٧ ايار ، ٢ حزيران ١٩٤٦ .

الصحافة . فكتبت جريدة صوت الاهالي مقالا قالت فيه ان تكويين الاحزاب حق من حقوق الشعب لايتطيع احد سلبه ، ومقالا اخر بقلم الجادر جي قالت فيه ان حرية الصحافة جزء من حرية التنظيم السياسى (٢) . واستمرت الجريدة فى معالجة الشئون العامة ولاسيما الشئون العربية فكتب المحامى محمد زكى عبد الكريم عضو الحزب مقالا عن مشكلة فلسطين وعادت الجريدة الى معالجة موضوع طرابلس الغرب (٣) .

وفى يوم الجمعة ٢٨ حزيران ١٩٤٦ قام حزب التحرر الوطنى غير المجاز وعصبة مكافحة الصهيونية اللذان يمثلان واجهة للحزب الشيوعى العراقى السرى بمظاهرة احتجاجا على ماكان يجرى فى فلسطين ، وقد بدأت المظاهرة فى جانب الرصافة ثم عبرت الى جانب الكرخ من جهة الصالحية فحاولت الشرطة تفريق المظاهرة واستعملت السلاح فقتل احد طلاب اعدادية التجارة شاول طويق . وقد صدر الحزب الوطنى الديمقراطى بيانا قال فيه انه بالنظر لخطورة هذا الحادث وعلاقته بحريات الشعب وحياة الافراد مما يجب ان يكونا موضع الصيانة والرعاية يطلب الحزب اجراء التحقيق من قبل هيئة عليا لتعيين المسئوليات فى هذا الحادث (٤) . فى ٢ تموز ١٩٤٦ احتجت الاحزاب العراقية الخمسة على هذا الحادث ، ورفعت مذكرة الى رئيس الوزراء وقابل رؤساء الاحزاب الامين زيد نائب الوصى كما قابلوا رئيس الوزراء . وقد طلبت الاحزاب فى هذه المذكرة (١) الاسراع فى اطلاق سراح الموقوفين (٢) الاسراع فى تاليف هيئة قضائية تقوم بالتحقيق لتحديد مسؤولية اطلاق النار (٣) اعادة النظر فى سياسة الوزارة واطلاق حرية الصحف المعطلة والكف عن التضييق على الحريات العامة بما فيها حرية النشر والاجتماع والاضراب والتظاهر وفسح المجال للاحزاب لتمارس حقوقها كاملة غير منقوصة (٦)

(٢) صوت الاهالي ٤ ، حزيران ٢٢ ، حزيران ١٩٤٦

(٤) صوت الاهالي ١١٤ ، حزيران ٢٥ ، حزيران ١٩٤٦ .

(٥) صوت الاهالي ٤ ، حزيران ١٩٤٦ . نشرة الحزب ، العدد الثالث ، ٢٤ تموز ١٩٤٦

(٦) صوت الاهالي ٤ ، تموز ١٩٤٦

عند تأليف وزارة ارشد العمري اشيع بأن الوزارة ضد الحريات الديمقراطية فصرح ارشد العمري لرؤساء الأحزاب انه يستنكر ما اشيع عن إلغاء الحريات العامة او الانتقاص منها وقال ان وزارته انتقالية غرضها اجراء الانتخابات في جو من الحرية التامة ، ولكن الوزارة قامت بسلسلة من الاعمال المناقضة لحرية الرأي وعطلت بعض الصحف واثيرت بعضها (٧) ، وقد كتب كامل الجادرجي مقالا عن الغاية الخفية وراء خطة ارشد العمري قال فيه ان الناس قابلوا اسناد رئاسة الوزارة اليه ينفور بل بشيء من البخية ووصفها متهمًا بانها «حيادية» انتقالية رجعية تمهد لاقطاب الرجعية ، وان هذا خطر جسيم يهدد لبلاد (٨) .

حادثة كاوور باغى فى كركوك

فى يوم ٣ تموز ١٩٤٦ اضرب عمال شركة النفط فى كركوك طالبين (١) زيادة اجورهم (٢) تهئية دور سكن لهم او اعطاءهم بدل ايجارها (٣) تخصيص وسائل نقل لهم (٤) اعطاءهم اكرامية الحرب اسوة بعمال حيفا وعبادان (٥) اعطاءهم النفط للوقود (٦) اعطاءهم اجور السفر الى اماكنهم عند ذهابهم بالاجازة (٧) تطبيق قانون العمال فيما يختص باكرامياتهم وعظلمهم . وقد استجابت الشركة لبعض المطالبات وتلكأت فى اجابة البعض الاخر وساندتهم الحكومة بعض المساندة غير ان العمال استمروا على الاضراب حتى يوم ١٢ تموز وعقدوا اجتماعا عصر ذلك اليوم فى محل يعرف بكاوور باغى فجاءت الشرطة وفرقتهم بالقوة وقتل بنتيجة ذلك خمسة عمال وجرح اربعة عشر ، وقد ظهر ان بعض العمال قتلوا او جرحوا وهم فارون مدبرون . وقد احتجت الأحزاب الخمسة على هذه الحادثة وطالبت باجراء تحقيق نزيه ومعاقبة المسيئين ولكن الحكومة لم تفعل شيئا مهما وقد عجزت عن الوقوف

(٧) صوت الاهالى ٤ تموز ١٩٤٦

(٨) صوت الاهالى ١٠ تموز ١٩٤٦

بوجه الشركة الانكليزية ولم تعاقب المسؤولين عن الحادثة بتأثير الشركة والانكليزية. وقد طلب الحزب الوطني الديمقراطي سحب المتصرف وموافقي الادارة وتعويض عوائل القتلى والجرحى وطالب بانسحاب وزارة العمري وتولي وزارة ديمقراطية بميولها واعمالها . ونشرت صوت الاهالي مقالا بعنوان «الحادث المؤسف في كركوك - بيان الحكومة يكشف عن اعمالها الاعتدائية» . قالت فيه ان الحكومة برهنت مرة اخرى على انها لا تحترم الحقوق الديمقراطية وتستترخص ارواح افراد الامنة فاستعملت بازمها قمعاً لا يسط الاسباب واتفه التصرفات . ونشرت الجريدة في جغل «بريد الاهالي» مقالا بعنوان «المسلاق الرصاصي عسلي المتظاهرين» . قالت فيه ان ارواح العباد عذبنا توكل التي شرطي وقد وضعوا في يمينه مسدسا وقالوا له دونك المتظاهرين فاطلق عليهم النار . ونشرت في ٢٢ تموز ٢٣ تصور تفاضيل واقية عن حوادث كركوك (٩) . واقام الحزب اجتماعا عاما بالاشتراك مع حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب لبحث الموقف السياسي في العراق ، وقدمت هذه الاحزاب احتجاجا على اعمال الوزارة التعسفية وقسلبها في سياستها الخارجية ومالبت باستقالتها وتأليف وزارة دستورية يرتضى الشعب سياستها (١٠) . وقد قابل الجادرجي الوصي عبد الاله وقدم اليه تقرير الحزب حول الاوضاع السياسية في البلاد (١١) .

محاكمة كامل الجادرجي

وفي اثناء ذلك اقامت وزارة ارشد العمري ثلاث دعاوى على كامل الجادرجي صاحب جريدة صوت الاهالي ومديرها المسؤول لشربها مقالا بعنوان «الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة» بتاريخ ١٠ تموز ١٩٤٦ ، ومقالا بعنوان «الحادث المؤسف في كركوك - بيان

(٩) صوت الاهالي ، ١٥ تموز ، ١٨ تموز ٢٢٦ تموز ، ٢٥ تموز ١٩٤٦ نشره الحزب ، العدد

الرابع ، ٨ آب ١٩٤٦

(١٠) صوت الاهالي ، ١ ايلول ١٩٤٦

(١١) صوت الاهالي ، ٣١ تموز ١٩٤٦ ، نشره الحزب ، العدد الرابع ، ٨ آب ١٩٤٦

الحكومة يكشف عن اعمالها الاعتدائية» بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٤٦ ، ومقالا في حقل «بريد الاهالي» بعنوان «اطلاق الرصاص على المتظاهرين» بتاريخ ١٨ تموز ١٩٤٦ قدوزعت الحكومة ان هذه المقالات تدعوا لتشويش الرأي العام واستفزاد ضد الحكومة واضعافها لغايات غير حسنة واثارة الكراهية والبغضاء بين الطوائف وتحريض الاهلين على التمرد والعصيان واحداث مشاغبات وثورات وتحسين الجرائم التي يرتكبها المتوردون والمتظاهرون وتشويقهم بعدم الاقياد للقوانين . وقد طلبت الحكومة محاكمة الجادرجي وفق المادة ٢٨٩ والمادة ٦ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي والمادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات (١٢) .

بدأت محاكمة الجادرجي يوم ١١ آب ١٩٤٦ وتوكل عنه ثلاثة وثلاثون محاميا ، وقررت المحكمة توحيد الدعاوى الثلاث في دعوى واحدة . قال الجادرجي في افادته ان القضية اوسع بكثير من هذه الدعاوى وهي صراع ملويل بين طبقة مستولية على الحكم بطرق غير شرعية وبين هيئات تمثل الشعب (١٣) . وفي الجلسة الثانية يسوم ١٣ آب قرر الحاكم اجراء المحاكمة بصورة سرية ثم قرر تجريم المتهم وفق المادة السادسة من الباب الثاني ثم حكمت المحكمة على كامل الجادرجي بالسجن الشديد لمدة ستة اشهر كما قررت تعطيل وسد جريدة صوت الاهالي بصورة دائمة وفق المادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات وقررت وضع الجادرجي تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة بعد انتهاء مدة محكوميته (١٤) .

وفي ١٤ آب قدم محامو الجادرجي لائحة استئنافية الى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية (١٥) . وفي ١٧ آب نظرت المحكمة الكبرى بصفتها الاستئنافية في الاستئناف المتقابل الذي رفعه

(١٢) نشرة الحزب ، العدد الرابع ، ٨ آب ١٩٤٦ صوت الاهالي ، ٢٨ تموز ١٩٤٦ ، محاكمة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، ص ٣-٧٤٤ .
(١٣) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ٥-٨ ، نشرة الحزب ، العدد الخامس ، ٢٥ آب ١٩٤٦ .
(١٤) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ١٢-١٧ ، نشرة الحزب ، العدد الخامس ، ٢٥ آب ١٩٤٦ .
(١٥) محاكمة كامل الجادرجي ، ص ١٨-٢٢ .

كل من وكلاء الجادرجي والمدعي العام . وقد طلب ادعاء العام تفريق الدعوى الى ثلاث دعاوى وتحديد عقوبة لكل منها على انفراد وتنفيذها بالتعاقب وقال الادعاء العام انه كان على محكمة الجراء ان تحكم وفقا للجريمة التي عقوبتها اشد وهي المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات البغدادي . ثم قام المحامي حسين جميل وقال ان وكلاء المتهم قد قسوا دفاعهم الى ثلاثة اقسام : الاول وموضوعه (اخلال محكمة الجراء بحق الدفاع وبطلان اجراءات المحكمة) . والثاني وموضوعه (الناحية العامة للقضية) ، والثالث وموضوعه (التطبيقات القانونية للقضية) . وقد التقى القسم الاول من الدفاع المحامي قاسم حسن بالنيابة عن هيئة الدفاع وفيه ذكر ان وكلاء الدفاع طلبوا جلب الاضبارة التحقيقية الخاصة بحوادث كركوك وانهم يعلقون دفاعهم على جلبها ، فامتنع حاكم الجراء عن ذلك منا يستوجب بطلان الحكم^(١٦) . والتقى القسم الثاني المحامي حسين جميل لخص فيه الحريات الديمقراطية والدستورية ونظام الحكم في العراق وعدم تطبيق الديمقراطية فعلا واستعرض تاريخ الانقلابات العسكرية والثورات العشائرية والمؤامرات والدسائس بسبب حرمان العراق من ممارسة الحريات ثم لخص تاريخ جريدة صوت الاهالي ودفاعها عن حقوق الشعب العراقي والشعوب العربية ونضالها ضد الاستعمار والصهيونية وفضحها المحتكرين والمتلاعبين ، ثم قال ان هذه المواقف الوطنية المشرفة مرتبطة جد الارتباط بشخصية صاحب الجريدة ورئيس تحريرها ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي صاحب الماضي الابيض غير المدنس الذي لم تلوثه المغريات والذي فضل الكفاح والعمل المستمر مع صحبه في سبيل اصلاح المجتمع ، وقال ان لجريدة صوت الاهالي وقد اصبحت لسان حال حزب سياسي معارض مطلق الحق القانوني والدستوري في مناقشة اعمال الوزارة وتنفيذها واعلام

١٦. نخاسة كامل الجادرجي ، من ٢٢-٢٩ .

الشعب بحقائق الامور . فعندما وقع حادث كركوك المروع واضطرب له الرأي العام درست الجريدة بيان الحكومة واوفدت شخصين للتحقيق في كركوك ككل صحيفة في هذا العالم لها مراسلوها وحقق كل منهما على انفراد ومطابقت بين روايتيهما ، وكتبت المقال عن حادث كركوك بعد ان درست من كل نواحيه دراسة استندت الى شهود العيان والثقات ممن شهدوا الحادث وبعد الاتصال بالجهات الحكومية والاطلاع على التقارير الطبية وبيان وتحقيقات الحكومة بحيث كانت دراسة جريدة صوت الاهالي وتحقيقاتها مطابقة للتحقيق القضائي الرسمي والى الواقع فعلا (١٧) . واتقى القسم الثالث المحامي عزيز شريف (١٨) . ثم قررت المحكمة تخفيض مدة الحبس الى شهرين والغاء مراقبة الشرطة واعتبار تعطيل الجريدة لمدة اربعة اشهر (١٩) .

وفي ٢٢ آب ١٩٤٦ ميز وكلاء الدفاع قرار المحكمة الكبرى في محكمة تمييز العراق . وفي ٢٧ آب قررت محكمة التمييز الامتناع عن تصديق قرار التجريم والحكم الصادرين من حاكم جزاء بغداد ضد الجادرجي ، وكذلك الامتناع عن تصديق قرار المحكمة الكبرى واعادة الاوراق الى حاكم الجزاء لاجراء المحاكمة مجددا بعد توجيه تهمة واضحة . وقررت اطلاق سراح الجادرجي بكفالة قدرها مائة دينار . عينت محكمة الجزاء يوم ٢ تشرين الاول ١٩٤٦ موعدا للنظر في الدعوى (٢٠) .

واقامة الحكومة دعوى ثانية بشأن المقال الذي نشر في صوت الاهالي بتاريخ ١٣ اب ١٩٤٦ تحت عنوان «مكافحة الاحزاب وخنق الحريات الديمقراطية خطر على سلامة الدولة» . وقد اوقفت محكمة

(١٧) محاكمة كامل الجادرجي من ٢٠-٢٩ .

(١٨) محاكمة كامل الجادرجي من ٢٠-٢٩ .

(١٩) محاكمة كامل الجادرجي من ٤٨-٥٠ ، نشرة الحزب ، العدد الخامس ، ٢٥

اب ١٩٤٦ .

(٢٠) نشرة الحزب ، العدد الخامس ، ٢٥ اب ١٩٤٦ والعدد السادس ، ٢ تشرين

الاول ١٩٤٦ .

جزاء بغداد الجادر جي من ١٧ ايلول الى ٣٠ ايلول ١٩٤٦ ورفضت اطلاق سراحه بكفالة ، ولما ميز الجادر جي القرار لدى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد قررت في ١٧ ايلول عدم جلب اوراق الدعوى . وبناء على

طلب الجادر جي جلبت محكمة التمييز في ١٧ ايلول اوراق التدعوى وتفرعاتها كافة لاجراء التدقيقات التمييزية عليها فقررت الامتناع عن تضديق القرار المميز واطلاق سراح الجادر جي بكفالة قدرها مائة دينار ، واعادة الاوراق الى حاكم جزاء بغداد للاستمرار في المحاكمة وصدر قرارها في ١٩ ايلول . وقد دخل الجادر جي المستشفى (٢١) . وفي ١٤ تشرين الثاني جرت المرافعة وطلب الجادر جي من حاكم جزاء بغداد الاول ان ينقل الدعوى الى حاكم آخر قائلا انه في حالة عدم اجابة هذا الطلب سيتمتع عن الكلام وينسحب الدفاع ، وبالنظر لطلب الادعاء العام تأجيل الدعوى الى موعد اخر ليتسنى له تقديم اقواله فقد قرر الحاكم تأجيل الدعوى الى يوم ١ كانون الاول ١٩٤٦ (٢٢) .

وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٦ قدم الجادر جي لائحة الى محكمة تمييز العراق بشأن حجز جريدة صوت الاهالي ، وفي اللائحة مناقشة عامة لموضوع الديمقراطية وتاريخها والوضع السياسي في العراق وتحكم ارشد العمري ، وكذلك مناقشة قانونية عن عدم اعتبار الجريدة الية جرمية (٢٣) .

هذا وبعد استقالة وزارة ارشد العمري وتأسيس وزارة نوري السعيد التاسعة التي اشترك فيها الحزب الوطني الديمقراطي اوقفت وزارة العدل التعقيبات القانونية ضد كامل الجادر جي وجريدة صوت الاهالي (٢٤) .

(٢١) نشرة الحزب ، العدد الخامس ، ٢٥ اب ١٩٤٦ والعدد السادس ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٦ ، صوت الاهالي ٢٠ ، ٢٣ ايلول ١٩٤٦
(٢٢) نشرة الحزب ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧
(٢٣) نشرة الحزب ، العدد السابع ٢١ تشرين الاول ١٩٤٦
(٢٤) نشرة الحزب ، العدد الثامن ١ شباط ١٩٤٧

في اثناء محاكمات الجادرجي اوقفت جريدة صوت الاهالي باعتبارها السة جرمية في فترة ١٤ - ٣١ آب ١٩٤٦ وكذلك في فترة ٣ تشرين الاول - ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦. ولكنها رغم ذلك عندما كانت تصدر كانت تعالج اوضاع البلاد كماداتها فكتبت تقول ان وزارة ارشد العمري تير ضد نظام الحكم المقرر للعراق وان تنحيا عن الحكم مطلب البلاد اليوم (٢٥) . وعالجت قضية فلسطين فقالت ان تقسيم فلسطين ضربة للعرب وانه ليس في صالح العرب مفاوضة بريطانيا بعد ان قبلت تقسيم فلسطين اساسا للمفاوضة ومطلبت بجو من الحرية لمعالجة قضيتنا الوطنية وقضية فلسطين والبلاد العربية (٢٦) . وفي الوقت نفسه عادت فشددت حملتها ضد وزارة ارشد العمري فكتب كامل الجادرجي مقالا يصف الوضع بأنه محنة ولكنها خير امتحان لقلوب الاحرار ، وكتب حسين جميل ان للعراقيين حرية مدح الوزارة وشتيم المعارضين ، وكتب محمد حديد بعنوان «تواطؤ على خنق صوت الامة في الداخل والخارج» . وكتبت الجريدة ايضا بمناسبة المحاكمات الكثيرة ان استقلال القضاء ركن اساسي في الحياة الدستورية وقالت ايضا لايجوز بقاء الوزارة في الحكم بالرغم من الرأي العام (٢٧) .

هذا وقد حاكت وزارة ارشد العمري ايضا ناظم الزهاوي وموسى الشيخ راضى وعبد الله مسعود وشريف الشيخ وعزيز شريف وعبد الفتاح ابراهيم (٢٨) .

مقال محمد حديد في مجلة انكليزية :

كتب محمد حديد بهذه المناسبات مقالا بعنوان «الوضع في العراق» في مجلة اننيوستيتسمان اند نيشن بتاريخ ٢٦ آب ١٩٤٦ ، استعرض فيه تاريخ العراق الحديث حتى فترة ما بعد الحرب

(٢٥) صوت الاهالي ٢٥ ايلول ٢٠ ايلول ١٩٤٦

(٢٦) صوت الاهالي ، ٣١ تموز ٩ آب ٥ ايلول ١٩٤٦

(٢٧) صوت الاهالي ، ١٦ ايلول ١٨ - ٢٠ ايلول ٢٤ ايلول ١٩٤٦

(٢٨) صوت الاهالي ، ٢٠ - ٢١ ايلول ، ١٥ ايلول ، ١٦ ايلول ١٩٤٦

العالمية الثانية حين التقى عبد الاله الوصي على عرش العراق خطابه حول ضرورة الاحزاب وقد فسر هذا التطور في ذهنية الانكليز واذنابهم بأن الوضع في شمال ايران كان مضطربا وكانت الجيوش الروسية تحتل اذربايجان وجرت محاولات لاقامة حكومة منفصلة ولذلك حاول الانكليز والطبقة الحاكمة التنفيس عن استبدادهم في العراق بالسماح بتأليف الاحزاب فجيء بوزارة توفيق السويدي التي سحت بتأليف الاحزاب . فلما تغير الوضع في شمال ايران وخف الضغط عاد حكام العراق الى مكافحة الاحزاب والحريات فجاءوا بأرشد العمري رئيسا للوزارة وهو عضو في مجلس الاعيان وكان لمدة طويلة امينا للعاصمة وقد عرف بشخصيته الغريبة الاطوار غير المتزنة . وقد قامت وزارة ارشد بالتضييق على الحريات والصحافة والاحزاب واطلقت النار على المتظاهرين في بغداد وعلى العمال في كركوك «حادثة كادور باغي» كما قامت بمحاكمة كامل الجادرجي وحبه وسد جريدة صوت الاهلي ومحاكمة قادة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب واعضاءها . ثم استعرض محمد حديد تاريخ قانون العقوبات البغدادي وكيف ان تهمة الشيوعية واضعاف الحكومة تكال جزافا للمعارضة ، وذكر عدم استقلال القضاء ونقل الحكام المستقلين من بغداد الى الخارج . واكد حديد ان الوضع ينذر بالخطر وان الظلم والاضطهاد يشجع المتطرفين على اعمال العنف والاعمال المنافية للدستور ، وقال ان المعارضة العنيدة للطبقة الحاكمة ضد اي اصلاح ديمقراطي ينقل السلطة السياسية الى الشعب او اي اصلاح يحد قليلا من امتيازات الطبقة الحاكمة سترك الشعب يائسا من الديمقراطية السياسية كوسيلة لتحقيق آماله ولذلك سيبحث الشعب عن وسائل اخرى .

ان الرأي العام العراقي يعتقد بمسئولية بريطانيا عن الاوضاع في العراق فالبريطانيون يسندون الطبقة الحاكمة الرجعية ضد الاصلاح التقدمي ، ويشاع في العراق ان اعمال الاضطهاد والتنكيل بدأت

يطلب من البريطانيين . ويعتقد ان بريطانيا تهدف الى اضعاف المعارضة
الجهادية لسياستها في فلسطين والى منع انتشار النفوذ السوفييتي
ولكن مهما كان هذا الاعتقاد مبالغاً فيه فإنه اذا استمرت هذه الأوضاع
السياسية والاقتصادية غير المرضية واذا تأخر اجراء الاصلاحات المطلوبة
السريعة فإن كراهية عرب العراق لبريطانيا ستشتد ويصبح موقفها سيئاً
في هذا الجزء من العالم (٢٩) .

(29) Mohammad Hadid , " Conditions in Iraq " in the
New Statesman and Nation , August 26 ' 1946 .

الفصل الرابع

مشاركة الحزب في وزارة نوري السعيد

كان وزير الداخلية في وزارة ارشد العسري قد استقال منها في ١٧ آب ١٩٤٦ بسبب معارضته لكيفية معالجة حادثة كركوك ولما شعر ارشد العسري بعجزه عن الاستمرار في الوزارة واجراء انتخابات جديدة قدم استقالة وزارته في ١٠ تشرين الاول ثم عاد فكرر الاستقالة في ١٤ تشرين الثاني فقبلت بعد يومين *

وزارة نوري السعيد المتألفة ومشاركة الحزب فيها :

وكانت الطبقة الحاكمة من الوصي ونوري السعيد والرجعيين والاقطاعيين وغيرهم من صنائع الانكليز يعدون بعض المشاريع والمعاهدات التي تخدم مصالح الاستعمار والصهيونية مثل عقد معاهدة عراقية بريطانية جديدة ومعاهدات مع تركيا والاردن وحل قضية فلسطين في صالح الصهيونية ، فأرادوا اجراء انتخابات لمجلس النواب يشترك في طبخها بعض الاحزاب ذات السعة الوطنية لكي تضيق حصة الشرعية عليها * فلما فشلت وزارة ارشد العسري في تحقيق هذه الغاية عهد بتأليف الوزارة الى نوري السعيد الذي يلجأ اليه الاستعمار كلما اراد تنفيذ مشروع مهم من مشاريعه وعهد اليه جر بعض الاحزاب الى هذه الخدعة *

وكان كامل الجادرجي صاحب النفوذ الاكبر في الحزب وفي اللجنة المركزية ينتقد المواقف السلبية التي كان محمد جعفر ابو التمن

يقفها والتي سببت في رأيه انحلال الحزب الوطني العراقي وتفرق قاداته وانقضاؤهم من حول ابي التنن . ولذلك صمم الجادرجي على اتخاذ المواقف الايجابية كلما كان ذلك ممكنا ونافعا في رأيه للحزب وللصلحة العامة .

روى محمود صبحي الدفترى للمؤلف انه عندما تقرر ان يؤلف نوري السعيد الوزارة الجديدة بعد استقالة ارشد العمري كلف نوري السعيد صديقه محمود صبحي الدفترى ، هو صهر كامل الجادرجي ، ان يجمع بين نوري وكامل للتيار في موضوع اشراك الحزب الوطني الديمقراطي في وزارته الجديدة . وقد عرض نوري على كامل ان يدخل (اي كامل) وزارته ولكن كامل فضل ان يدخلها احد اقطاب حزبه ووقع الاختيار على محمد حديد واتفق الاثنان على الشروط التي دونت في الكتاب الذي ارسله كامل الجادرجي الى نوري السعيد ووافق عليه الاخير . واذاع الحزب الوطني الديمقراطي بيانا قال فيه ان نوري السعيد فاتح الحزب الوطني الديمقراطي لان يشترك معه في تولى شئون الحكم فتداولت اللجنة الادارية المركزية في الامر وقررت قبول الفكرة على اسس معينة تضمنها كتاب ارسله رئيس الحزب الى نوري السعيد بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، وقد جاء في كتاب رئيس الحزب ان اللجنة الادارية المركزية للحزب وجدت ان الحزب يقبل الدخول في الوزارة على ان تكون وزارة انتقال مهمتها اجراء انتخابات حرة واطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور بما في ذلك حرية الصحافة والاجتماع وحرية العمل للأحزاب كما جاء في قانون الجمعيات وان تزاوّل اعمالها القانونية وتفتح فروعها لها حسبما يتطلب وضعها وعملها ، ومن المفهوم انه فيما يختص بأمور وشئون الدولة ومزاولة اعمالها ينحصر تعاون الحزب في تدوير الاعمال الروتينية فقط . وقد اجاب نوري السعيد قائلا ان ماجاء في كتاب الجادرجي من الخطه والغاية هما نفس الخطه والغاية اللتين اعترزم السير عليهما

في سياسته^(١) . واتفق نوري السعيد مع حزب الاحرار بشروط ثلاث
(١) حرية الانتخاب وعدم تدخل الحكومة فيه (٢) حرية الصحافة
(٣) فسح المجال للنشاط الحزبي ، ووقع الاختيار على علي ممتاز ليمثل
ذلك الحزب^(٢)

وقد تم تأليف وزارة نوري السعيد التاسعة في ٢١ تشرين الثاني
١٩٤٦ واشترك فيها محمد حديد كوزير للتموين وعلى ممتاز كوزير
للمواصلات والاشغال . وقد استنكر بعض اعضاء الحزب الوطني
الدمقراطي اشتراكه بالوزارة وقال موسى الاعرجي يخاطب الجادرجي
في احد الاجتماعات لقد خدعتك نوري السعيد وغدا عندما يموت
نوري سيكتب على قبره «هنا يرقد نوري السعيد الذي خدع
كامل الجادرجي» . واستنكر حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب
ايضا اشتراك الحزب الوطني الدمقراطي بالوزارة .

ولما عادت صوت الاهالي الى الصدور في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦
كتبت عن موقف الحزب من وزارة نوري السعيد ولخصت موقف
الحزب بالدفاع عن الحريات وتوطيد النظام الدمقراطي ، كما
نشرت بيان الحزب بمناسبة استقالة وزارة ارشد المبري وقد شيعه الحزب بما
يستحق من الذم ، وفي العدد نفسه كتبت صوت الاهالي ردا على
جريدة الشعب لصاحبها المحامي يحيى قاسم بعنوان «اجوبة عن اسئلة»
قالت فيه ان جريدة الشعب كتبت مقالا افتتاحيا بتاريخ ٢٥ تشرين

(١) جريدة الزمان ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، نشرة الحزب ، العدد الثامن ، احياء
١٩٤٧ . عندما بحث موضوع الايجابية في اوساط الحزب اطلق جماعة الجناح
«يساري على الحزب اسم «الحزب الوطني الدمقراطي الايجابي» . ولما جاءت
لفظة الروتينية من كتاب رئيس الحزب الى نوري السعيد التفت كلمة «الروتيني»
ايضا الى اسم الحزب فقال يسمى «الحزب الوطني الدمقراطي الايجابي
الروتيني» . هذا وقد عارض زكي عبد الوهاب عضو اللجنة الادارية المركزية
اشتراك الحزب في الوزارة

(٢) جريدة الزمان ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦

الثاني وفيه بعض التساؤلات فيما يخص اشتراك الحزب الوطنى الديمقراطى فى وزارة نورى السعيد وقد رأت صوت الاهالى ان تلخص مقال جريدة الشعب بشكل «اسئلة» وردت عليها بشكل «اجوبة» هكذا:
«الاسئلة» :

- ١ - هل قرر الحزب الوطنى الديمقراطى الاشتراك فى الوزارة فى اليوم نفسه الذى جرت فيه المحادثات بين نورى السعيد وكامل الجادرجى وهو يوم ٢٠ تشرين الثانى ١٩٤٦ ؟
- ٢ - هل اشترط الحزب لاشتراكه فى الحكم اشتراك الاحزاب الاخرى او بعضها ؟
- ٣ - هل جرت مباحثات بين الحزب وحزب الاحرار حول الاشتراك فى الوزارة ؟
- ٤ - هل جرت مباحثات حول اشتراك اكثر من عضو واحد من اعضاء الحزب فى الوزارة ؟
- ٥ - هل كانت الوزارة التى يشغلها ممثل الحزب موضع مباحثات ؟
- ٦ - هل رشح ممثل الحزب فى الوزارة من قبل الحزب او انه اختير من قبل رئيس الوزراء ؟
- ٧ - ماهو تاريخ كتاب نورى السعيد وهل ان هذا الكتاب هو كل ماتلقاه الحزب من نورى بصدد اشتراكه فى الحكم ؟
- ٨ - لماذا استعمل فى كتاب الحزب تعبير «الحريات المنصوص عليها فى الدستور» بدلا من تعبير «الحريات الديمقراطية» ؟
- ٩ - هل اشترط الحزب اجراء تعديل وتعديل فى بعض القوانين ام انه قبل الاشتراك فى المسؤولية فى ضوء القوانين المرعية فى الوقت الحاضر ، وهل ان الحزب لا يوافق على القيام بالاعمال التى تخالف احكام القوانين ؟ وانه من دعاة التمسك بأحكام القوانين ؟

«الاجوبة»

- ١ - كانت قد جرت مباحثات تمهيدية بين رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى وبين نورى السعيد قبل ٢٠ تشرين الثانى ١٩٤٦ ولم يكن ثمة حاجة للإشارة إليها فى الكتاب المذكور ، وفى يوم ٢٠ تشرين الثانى جرت المباحثات النهائية مع نورى السعيد وعرضت تتيجهاتها على اللجنة الادارية المركزية للحزب وبعد المداولة قررت اللجنة الاشتراك فى الوزارة وخولت الحزب توجيه كتاب الى نورى السعيد يتضمن شروط اشتراك الحزب فى الوزارة •
- ٢ - حيد الحزب اشتراك الاحزاب التقدمية الاخرى (اي حزب الاتحاد الوطنى وحزب الشعب) فى الوزارة ولكنه لم يجعل ذلك شرطاً اساسياً لدخول الوزارة •
- ٣ - لم تجر مباحثات بين الحزب وحزب الاحرار حول الاشتراك فى الوزارة
- ٤ - جرت مباحثات طويلة بين رئيس الحزب ونورى السعيد حول اشتراك اكثر من عضو واحد فى الوزارة ولكنه لم يجعل ذلك قضية اساسية لانها ليست من الضرورة فى تحقيق الهدف الذى قصده الحزب لاشتراكه فى الوزارة بالدرجة التى تستوجب الاصرار نهائياً •
- ٥ - لم تكن الوزارة التى يشغلها مثل الحزب موضع بحث ، لانه ليس للحزب مصلحة خاصة يريد تشييتها فى اية وزارة من الوزارات انما كانت الغاية من اشتراكه فى الحكم هى تنفيذ ما جاء فى كتاب رئيس الحزب • وزيادة فى ايضاح هذه النقطة التى نعتقد انها تهتم كاتب المقال المحامى يحيى قاسم، نذكر ان الحزب لم يطلب تولى وزارة التكوين بالذات •
- ٦ - اللجنة الادارية المركزية للحزب هى التى رشحت محمد حديد

ليشل الحزب فى الوزارة •

٧ - تاريخ الكتاب هو ٢٣ تشرين الثانى ١٩٤٦ ، غير ان الاتفاق على مسودته كان قد تم يوم ٢٠ تشرين الثانى وهو اليوم الذى سبق تأليف الوزارة وقد وجدته الحزب وافيا بالمرام • والعادة فى مثل هذه المراسلات لا تتطلب ايضاحا اكثر من ذلك •

٨ - ان تعبير «الحريات المنصوص عليها فى الدستور» تعبير محدد يمكن الرجوع فيه الى احكام الدستور المدونة وقد اوضح الكتاب هذا التعبير اذ جاء فيه «بما فى ذلك حرية الصحافة والاجتماع وحرية العمل الحزبى» ومن الواضح انه لا يمكن تجاوز هذه الحريات بدون تعديل الدستور ، كما ان هذا التعبير «الحريات المنصوص عليها فى الدستور» كثيرا ما ردد فى صحيفة الحزب وليست هذه هى المرة الاولى التى يستعمل فيها الحزب هذا التعبير كما يقول صاحب المقال •

٩ - بما ان هذه الوزارة قد تفررت مهمتها وهى ان تكون وزارة انتقالية فأن تعديل القوانين وتغييرها لا يكونان موضع بحث فليس عليا والحالة هذه ان يشترط الحزب لدخوله وزارة مثل هذه تعديل بعض القوانين ، وانما يث الدعاية لمنهاجه الذى اعلنه وينفذه عندما يتولى الحكم وهذا سوف يتطلب بطبيعة الحال تعديل بعض القوانين وسن قوانين جديدة ، وعلى ذلك فان الحزب يعمل بموجب القوانين المرعية الى ان يتسنى له التغيير فيها حسب منهاجه • ولم يكن هذا الرأي جديدا بالنسبة للحزب بعد اشتراكه فى المسئولية اذ لم يكن الحزب فى يوم من الايام داعيا لعدم الالتزام بالقوانين (٣) •

(٢) صوت الاهالى ٢٧٤ تشرين الثانى ١٩٤٦

المؤتمر الاول للحزب

عقد المؤتمر الاول للحزب يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ في مبنى الفارابي الشتوي (سابقا علماء الدين الان) والقي كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل خطبا والقي زكي عبد الوهاب محاسب الحزب بيانا عن حسابات الحزب ونوقشت سياسة الحزب العامة ونوقش موضوع اشتراك الحزب في وزارة توري السعيد وقد قالت اللجنة الادارية ان الحزب رغب في تثبيت حق الناس في ممارسة انتخاب النواب بحرية وهذه هي اول انتخابات نيابية تجري بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل قانون جديد للانتخاب ، وحرص الحزب ايضا على العمل في بناء الديمقراطية في العراق على اسس سليمة ولذلك قبل ان يساهم في وزارة ائتلافية للاشراف على الانتخاب ، وقد صوت مائة وعشرون من الحاضرين في المؤتمر بالموافقة على ذلك وعارض اثنا عشر عضوا ثم جرى انتخاب اللجنة الادارية ففاز كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وزكي عبد الوهاب وصادق كمونة وطلعت الشيباني ورجب علي الصفار ، وقد حل هذان الاخيران محل عبد الكريم الاذري وعبود الشالجي^(١) . ونال زكي عبد الوهاب اعلى رقم من عدد الاصوات وتجاوز مائته كامل الجادرجي بعدد كبير من الاصوات ، وفاز طلعت الشيباني وهو مرشح الجناح اليساري الذي تؤيده اكثرية قواعد الحزب ، وبذلك تكون ثالث زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني وكاتب هذه السطور للمحافظة على يسارية الحزب وعدم انحرافه الى اليمين او التمسك ببعض المحافظين الذين تركوا الحزب تباعا . وقد خشي كامل الجادرجي العاقبة واخذ يفكر في مصيره ومصير الحزب وقد زادت هواجس البعض من الاعضاء في بغداد وفي الالوية وفاتحوا الجادرجي في الامر ، وصار البعض من داخل الحزب وخارجه ولا سيما

(١) نشرة الحزب ، العدد الثامن ، ١٤ شباط ١٩٤٧ ، صوت الاهالي ١٤ كانون الاول ١٩٤٦

من الشيوعيين يحرضونه ضد هذا الثالث وانصاره من قواعد الحزب، وقد اطلقوا على كاتب هذه السطور لقب «معلم الحزب» اشارة الى وظيفته في التدريس الثانوي ، وكان الجادرجي يصرح بذلك لكاتب هذه السطور .

مناوشة مع رفائيل بطي

نشرت صوت الاهالي في ١٣ كانون الاول ١٩٤٦ مقالا بعنوان «رفائيل بطي في المرأة» بقلم ك (اي كامل الجادرجي) ذكر فيه ان رفائيل بطي صاحب جريدة البلاد الذي ترك العراق وذهب الى مصر وصار يحزر في مجلة الاسبوع كتب كلمة عن الوضع السياسي في العراق تطرق فيها الى اشتراك الحزب الوطني الديمقراطي في وزارة نوري السعيد بقوله انه قد سبق لاركان هذا الحزب ان حاسنوا المستعمرين ايام محنة الوطن في خلال الحرب العالمية الثانية ولن يابث هذا الحزب من الخروج من الوزارة اذا شرعت في انجاز المهام التي اخذتها على عاتقها في ظروف الشرق الاوسط او يكفر الحزب بأرائه السياسية التي أعلنها في قضايا معينة فيسقط في نظر الرأي العام بعد أن تنكشف حقيقته . قال كامل الجادرجي في رده لقد عرف العراقيون رفائيل حق المعرفة ، وهذا من اسباب نزوحه عن العراق ، ويرى ان من واجبه (أي واجب الجادرجي) تعريف المصريين والعرب به . لقد نزع رفائيل من شمال العراق الى بغداد حوالي سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ واستخدمه الاب انتاس الكرملين في جريدة العرب (وهي جريدة اصدرتها سلطات الاحتلال البريطانية باللغة العربية) ، ثم التحق رفائيل برزوق غنام صاحب جريدة العراق سنة ١٩٢٠ ، وكان الانكليز قد انشأوا هذه الجريدة زمن الاحتلال لمقاومة الوطنيين الاحرار ومقاومة الثورة ، تدرج رفائيل فيها من كاتب بسيط الى رئيس تحرير ، وكان رفائيل من انصار الجبعية الآثورية وانشأ المكتبة الآثورية ، وقد استعمل الانكليز الآثوريين لشل الدولة العراقية وتمزيق الوحدة

الوطنية، من ذلك فترة البار شمعون سنة ١٩٣٣. وقد أصدر رفائيل جريدته **البلاد** سنة ١٩٣٩ لخدمة الاسباد المختلفين باختلاف الظروف ولكن موقفه العدائي من حقوق الشعب ومصالحة لم يتغير. ولما انشئ حزب الاخاء الوطنى سنة ١٩٣٠ كتب اليه رفائيل بدافع حقه على سيده القديم نوري السعيد. ثم جاء وقت ايد فيه رفائيل الغاء الحياة الحزبية ثم ايد وزارة حكمت سليمان واتقلاب بكر صدقي وطمع بوزارة ياسين الهاشمي. وقد تسربت الفاشية الى روحه وصار يعادي كل حركة اصلاحية جديدة ظهرت في البلاد وحاول ان يتقنع بقناع القومية والوطنية وبغض الانكليز، ولكن كرهه للانكليز لم يكن الا لاهمالهم اياه بعد افتضاح حقيقته. وفي خلال الحرب العالمية الثانية اعتقل وحشر بين النازيين ولكنه لم يكن مخلصا للنازية. ثم قال الجادرجي ان القول المأثور «اتق شر من احسنت اليه» ينطبق على رفائيل، فقد طالب جريدة **صوت الاهالي** بغلق ابواب المعتقل الذي كان فيه رفائيل، وامرى رفائيل خطة الجريدة هذه «خلال محنة الوطن!!». وختم الجادرجي مقاله بقوله ان وزارة نوري السعيد اتقالية مهمتها اطلاق الحريات الدستورية واجراء انتخابات نيابية حرة وان ماكتبه رفائيل عن الحزب الوطني الديمقراطي هو مجرد دس على الحزب الذي لا يحيد عن مبادئه قيد شعرة سواء كان مشتركا في الحكم او كان خارجا (٥).

وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ بدأ رفائيل بكتابة سلسلة مقالات بلغت السبع بعنوان «شعوذة كامل افندي بالحوادث والارقام» كتبها من القاهرة في الرد على ما جاء في مقال كامل الجادرجي عن رفائيل بطي. قال رفائيل في المقالة الاولى انه يمز عليه ان يهاجر ويترك واجبه الاول في مكافحة الوصوليين واصحاب الشعوذة من كامل افندي وأشباهه وقال ان هذا الشخص لا يحمل عقيدة في شيء وتظاهره في

هذا الظرف بالديمقراطية تناقضه حقيقة طبعه فهو آية في الاستبداد وطبيعته التحكم بعناد مبعثه ضيق فكر وانانية . وقال كان كامل من جماعة الاخاء الوطني ثم اخذ يتقرب من جماعة الاهالي لانه عجز عن ان يكون شيئا في حزب الاخاء الوطني ، وهو مقطوع على كره الناس وحسدكم ولا سيما من كان منهم يتمتع بمزية من المزايا (٦) .

وقال رفائيل في مقالته الثانية ان محاسنة كامل افندي الجادرجي للمستعمرين ايام محنة الوطن حقيقة يعرفها الجميع وقد سبقه الى ذكر هذه النقطة الشيخ محمد رضا الشيبى فى جريدة الزمان وقد ذكر اسم الانكليزي الذي استخدم كامل افندي لهذه الاغراض . وقال ايضا ان الجادرجي عرف بالشعوبية والكيد للامة العربية والكره للعرب وبنزعة الهدم والتخريب ثم تساءل من اى قطر اعجبي نزع كامل افندي (٧) .

وفي المقالة الثالثة ذكر رفائيل ان كامل الجادرجي كان موقفا بسيطا فى متصرفية بغداد وكانت ياسين الهاشمي صلة بأبيه وأخيه فساعدته على الحصول على النيابة عن لواء الدليم وكان متهاكما عليها ولكنه كان في مجلس النواب صفرا على اليسار . وذكر رفائيل ان كاملا طلب منه التوسط عند ياسين الهاشمي لجعله المدير المسئول لجريدة الاخاء الوطنى لكى تكون له شخصية فى الحزب (٨) .

وفي المقالة الرابعة قال رفائيل بطي ان ياسين الهاشمي دلى كامل الجادرجي فى حزب الاخاء الوطني ورفعته الى عضوية اللجنة العليا ، ولما حان حين توزيع الكراسى بدأ تمرد كامل افندي على الحزب . وذكر رفائيل انه حين ابعد (اي رفائيل) الى كوينسجق فى عهد

(٦) البلاد ، ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦

(٧) البلاد ، ٢٧ كانون الاول ١٩٤٦ . الانكليزي الذي ذكره الشيبى هو مرون مدير المخابرات العامة فى السفارة البريطانية أثناء الحرب .

(٨) البلاد ، ٢١ كانون الاول ١٩٤٦

وزارة نوري السعيد الاولى اقترض من كامل ثمانين ربية (ستة دنانير)
شهريا يدفعها الى زوجته في بغداد ، فلما عاد رفائيل طالبه بالمبلغ
(الذي تجاوز الاربعين دينارا بقليل) وهدد بأقامة الدعوى في المحاكم ،
فاضطر رفائيل الى تسريطها بكمبيالات ودفعها^(٩) .

وفي المقالة الخامسة قال رفائيل ان كاملا اقلب على ياسين الهاشمي
بالرغم من احسانه اليه وعندما حصار كامل وزيرا اقترف الاثام بحسب
ياسين وخرض على الطعن الشخصي به^(١٠) . وفي المقالة السادسة اتهم
رفائيل كاملا في ذمته فتساءل عن المبالغ الكبيرة التي تناولها باسم
الدعاية اين ذهبت ، وقال ان كاملا اقام قصره واثته في عهد وزارته واقام
حوله طوفة من الطين ليحجب فخامة القصر عن انظار الناس ، وقد بقي
كامل ست سنوات سجين قصره ثم خرج ليخدم مصالح الاستعمار في
ايام محنة الوطن ، فكان ديمقراطيا من ديمقراطيين الحرب . ولم يكافح
ولم يضح ، بل اخذ تقارير طبية في محاكمات ارشد العمري . عرف
كامل بالتقلب والاستغلال والاصطياد واقتناص المنافع واللعب على
الحبال بغية ان يكون شيئا مذكورا وان يحقق شهواته في الميدان
السياسي^(١١) .

وفي المقالة السابعة والاخيرة قال رفائيل ان استقالة محمد حديد
من الوزارة كانت مصداقا لنبوءته وكانت اوجع صفة في حياة شعوبته
وان لم تكن اخر صفة . وقال اخيرا ان اتفاق كامل مع نوري السعيد
على ان تكون الوزارة روتينية تدل على الغرض والجهل كلاهما كفر
واهوتهما قتال^(١٢) .

وزارة نوري السعيد والانتخابات

بعد تأليف الوزارة يومين عقد نوري السعيد مؤتمرا صحفيا
ادعى فيه ان وزارته تألفت لاجراء الانتخابات النيابية وعند انتهاء

(٩) البلاد ، ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦

(١٠) البلاد ، ٦ كانون الثاني ١٩٤٧

(١١) البلاد ، ٧ كانون الثاني ١٩٤٧

(١٢) البلاد ، ١٠ كانون الثاني ١٩٤٧

الانتخابات يسند الحكم الى الاكثرية ، وتستعمل الحكومة على منع التزوير في الانتخابات ومنع كل حركة تهديد او اعتداء فيها وعدم استعمال الحكومة لنفوذها في الانتخابات . وقال انه اوعز الى وزير العدل بان ينظر في قضايا الجرائد الحزبية التي عطلتها المحاكم وزعم انه يعتقد بحرية الصحافة وان الانتخابات الحرة تتطلب صحافة حرة (١٣) . وقد بدأت جريدة صوت الاهالي بأداء رسالتها الصحفية والحزبية فكتبت تذكر الوزارة بواجبها في ضمان حرية الصحافة العامة ، وطالبت بضرورة الاسراع في اجازة الفروع للأحزاب خارج العاصمة ، وضرورة ضمان حرية التنظيم النقابي ، كما اكدت على اهمية الانتخابات النيابية المقبلة باعتبارها أول انتخابات تجري بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما ينتظر العراق من مشاريع ومعاهدات مع بريطانيا وتركيا والاردن ومعالجة قضية فلسطين وواجبات الدول العربية تجاهها وهاجمت مشروع سوريا الكبرى باعتباره خطرا على السلام العالمي (١٤) .

عقد الحزب الوطني الديمقراطي اجتماعا ضم اللجنة الادارية المركزية ولجنة التفتيش والرقابة ولجنة التنظيم المركزية ولجنة التحقيق والمحاكمة ولجنة العمال ولجنة الصحافة والدعاية ولجنة الثقافة والمطبوعات ولجنة المكتب ولجنة الانتخابات وممثل عن لجنة تنظيم الكافمية والقي رئيس الحزب بيانات عن الموقف السياسي الراهن ومسالة الانتخابات ، وكتب الرئيس كتابا الى وزير الداخلية نوري السعيد مطالبا باجازة فتح الفروع للحزب واتهم الحكومة بالمماطلة والتسويق (١٥) .

كتلة صالح جبر :

وفي هذا الوقت ظهر أن نوري السعيد يوجه الانتخابات نحو فوز كتلة صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير العدل وعبد

(١٣) الزمان ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٦

(١٤) صوت الاهالي ، ٣ كانون الاول ، ٤ كانون الاول ، ٨ كانون الاول ، ١٠ كانون

الاول ١١ كانون الاول ، ١٧ كانون الاول ١٩٤٦ .

(١٥) صوت الاهالي ١٦ كانون الاول ١٩٤٦

المهدي تمهيدا لاسناد رئاسة الوزارة الى صالح جبر كما حدث فعلا بعد ذلك فكتبت صوت الاهالي مقالا بعنوان «الكتلة في الميزان» هاجمت فيها رجال الكتلة الذين اتخذوا جريدة الساعة لصاحبها صدر الدين شرف الدين لسانا معبرا عنهم وقالت ان هؤلاء خصوم الشعب يسوقهم تمتع الامة بحقوقها وسيادتها ولذلك فهم يخشون الانتخابات الحرة وقد تدخلوا في الانتخابات فعلا واستعملوا نفوذهم الرسمي ، وطالبتهم بالنزول الى ميدان السياسة بحزب رسمي ، ثم كتبت صوت الاهالي مقالا اخر بعنوان «معركة الحرية» قالت فيه ان المشادة القائمة حينذاك هي بين الكتلة من جهة وبين الاحزاب والفئات والوطنيين والديمقراطيين من جهة اخرى اي بين الحرية وخصومها جماعة الكتلة . ثم استعرضت تاريخ صالح جبر وكيف تقدم من حاكم الى نائب الى وزير وانه كذلك مدين للوضع الشاذ . وقالت عن صادق البصام انه كان من الخارجيين على جعفر ابي التمن وحزبه الوطني العراقي والمنحازين الى ياسين الهاشمي . وذكرت ان الكتلة ابست اضراب الاعيان واسندت ارشد العمري وخاصست الحزب الوطني الديمقراطي وان عبد المهدي يعمل على ايصال صالح جبر الى رئاسة الوزارة . وذكر ان صالح جبر وصديق البصام قالوا انه لو سلمنا جدلا ان لصفتنا الحزبية تأثيرا في نفوذنا الانتخابي فما يمنع زملاءنا الحزبيين من استعمال هذه الصفة فقالت ان الحزب الوطني الديمقراطي يؤمن بالديمقراطية وحرية الانتخابات ويقف ضد هذه الاساليب .

ثم نشرت صوت الاهالي مقالا اخر بعنوان «ليحذر العراقيون دس الساعة» ردت فيه على مقال صاحب جريدة الساعة كان قد نشر بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٤٦ وتطرق الى موضوع «جريمة عاكف» اتهمت فيه رفعت الجادرجي والد كامل الجادرجي بالتواطؤ ضد اهل الحلة فشرت صوت الاهالي تفاصيله قائلة ان الحكومة العثمانية كانت قد جردت سنة ١٩١٦ حملة عسكرية للقضاء على الثورة القائمة انذاك

في الحلة وكان قائد الحملة هو اللواء عاكف بك ولما اقترب الجيش من مدينة الحلة اجتمع اهلها وانتخبوا رفعت الجادرجي مندوبا عنهم لمقابلة القائد بغية استطلاع رأيه بشأن ماينوي اتخاذه من اجراءات فقبلت رفعت الجادرجي القيام بتلك المهمة بالنظر لخطورة الموقف وقابل القائد الذي لمأانه بانه لا يضر الشر للاهالي وانما يريد المرور بالحلة ليستريح الجيش فيها مدة من الزمن فأبلغ رفعت الجادرجي اهالي الحلة بما قاله القائد المذكور غير أنه كانهم بعدم وثوقه الشخصى بأقوال القائد التركي، وعلى اثر ذلك هرب من اهل الحلة من هرب وبقي من بقي ، ولما دخل الجيش نصبت المشاقق وهدمت احياء من المدينة بكاملها وسبيت عائلات كثيرة . وكان رفعت الجادرجي في هذا الدور الرهيب قد اوقف في داره ومنع من الاتصال بالناس وقداتهم بمساعدة الثوار فقرر اعدامه غير انه نجى من الاعداد في اللحظة الاخيرة .

وردت صوت الاهالي ايضا على ما جاء في مقال الساعة حصول انقلاب ١٩٣٦ الذي وصفته بأنه كان دكتاتوريا فقالت صوت الاهالي انها تكتفى بالرد الذي كان قد اورده كامل الجادرجي في كراس بحث الفاشية في العراق في الرد على سامى شوكت الذي كان قد اثار هذا الموضوع نفسه ، وقد ذكر الجادرجي في رده ان الديمقراطية تسلك جميع السبل الديمقراطية لتصحيح الاوضاع فإذا جارت الحكومة وطغت واستبدت ولم تنفع السبل الديمقراطية جاز للديمقراطية ان تسهل سبل الثورة وهو حق من حقوقها ، وكان انقلاب ١٩٣٦ يرمى الى ازالة حكم دكتاتوري ثم تطور ذلك الانقلاب ، انقلاب بكر صدقي وكان لسامى شوكت وامثاله الرجعيين القدح المعلن في ذلك التطور ، ثم ذكر كامل كيف انه استقال بعد ان تطور الوضع ووقعت بعض الاحداث وقد شاركه في الاستقالة جعفر ابو التمن ويوسف ابراهيم وصالح جبر زعيم الكتلة المذكورة . وقالت صوت الاهالي اخيرا ان جريدة الساعة

إداة لهم كيانه هذه الامة وتفرق صفوفها عن طريق الطائفية (١٦) .

اسفة حادى كمونة من الحزب

شعر صادق كمونة بقوة التيار اليسارى فى الحزب وفسن ان
الشيوعيين سيطرون عليه ولذلك قدم استقالته من الحزب بتاريخ
٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ ، وقد اجاب كامل الجادرجى على هذه الاستقالة
ونشر نصها وجوابه فى نشرة خاصة عنوانها « كتاب استقالة السيد
صادق كمونة من الحزب الوطنى الديمقراطى وجواب الرئيس عنه »
طبعت بمطبعة الاهالى ببغداد . وقد كتب الجادرجى فى اول النشرة
ايضاحا قال فيه ان هذه نشرة خاصة وددت ان اطلع عليها اعضاء الحزب
بصفة شخصية بعدما ابداه اعضاء لجان الحزب واعضاء المؤتمر الاول
فى بغداد من اهتمام بالامر . قال صادق كمونة فى استقالته مخاطبا
رئيس الحزب ان اللجنة الادارية المركزية كانت قد تذاكرت فى وضع
جريدة صوت الاهالى وعلاقتها بالحزب ، وقد طلبت منكم التنازل
عنها وعن مسئوليتها وامتيازها للحزب وان يعهد بالاشراف على
تحريرها الى لجنة الصحافة فيه وقد رفضتم ذلك فى حينه الامر الذى
ترك لجنة الصحافة بدون اى عمل ، وقد حادثكم بذلك عدة مرات
محاولا اقناعكم للرجوع عن هذا الرأى فأبيتهم ذلك وقد اثار تحريركم
للجريدة كثيرا من المصاعب والمشاكل لكم وللحزب ذاته . ولايزال
الحزب يسير وراء عربة الجريدة توجهه حيث شاءت رضى الحزب
بذلك ام ابى . ومنذ ذلك الحين رأيت اننا نختلف اختلافا بينا فى كثير من
شئون الحزب وسياسته التى لا اود التطرق اليها بالتفصيل فى هذا
الكتاب اذ سبق وأن بيئتها لكم فى مباحثات عديدة . وصرت اشعر

(١٦) صوت الاهالى ، ٢٠ كانون الاول ٢٢٠ كانون الاول ٢٤ كانون الاول ٢٥
كانون الاول ١٩٤٦

بتكتل خاص واننى امثل دور الاقلية طوال عدة اشهر الامر الذى دعاني الى عدم ترشيح نفسى للجنة المركزية عند انعقاد المؤتمر الذى يدعونى اليوم الى تقديم استقالتي من اللجنة والحزب .

وفى ٤ كانون الثانى ١٩٤٧ اجاب الجادرجى على استقالة كمونة بقوله مخاطبا اياه ان المواضيع التى اترتموها لافئتنكم تخالفوننى فى الاعتقاد بأنها تبسنى مباشرة وان جاءت بصفة عامة ، وقال كنت اتمنى ان تظل الامانة رائدنا فى جميع الحالات فى الوفاق وفى الخلاف ولعل هذه الامنية هى التى حملتنى على ان اذكركم بالحوادث . والتى جناء وصفكم لها بشكل لايتفق مع الواقع ، وقال فى اوائل تأليف الحزب كان الحديث متجها الى انه يجب ان يتفرغ الرئيس لشئون الحزب تمام التفرغ وان علاقته بالجريدة يجب ان لاتتعدى الاشراف على سياستها . واد الجادرجى ان يكون اشرافه عليها غاية فى الدقة وانه سوف ينصرف عنها عندما يتبلور الحزب وتتكشف اتجاهات بعض اعضائه بصورة واضحة ويتم ايجاد هيئة تحرير فى الحزب يعتمد عليها . قال اننى لم اجعل الجريدة تصدر برأى الخاص فى الدور الذى سبق تأليف الحزب فقد كان يديرها كامل الجادرجى ومحمد جديد وحسين جميل . وقال الجادرجى عندما طرحت على بساط البحث قضية اعطاء صفة حزبية للجريدة رسيا وقضية امتيازها ومسئوليتها القانونية وكيفية ادارتها وافقت اللجنة الادارية المركزية على ان تكون الجريدة لسان الحزب وان يعهد بمسئوليتها القانونية الى غير رئيسه وان يسند الاشراف على تحريرها الى لجنة معينة وتم الاتفاق على ان تكون هذه اللجنة مؤلفة من الجادرجى رئيس الحزب وحسين جميل سكرتيه وزكى عبد الوهاب عضو اللجنة الادارية ، هذا ولم توافق مديرية الدعاية العامة على نقل مسئولية الجريدة الى زكى عبد الوهاب الا بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦ . وقد عهد الى زكى عبد الوهاب بالاشراف على اصدارها منذ

أصبحت لسان الحزب ، اما المقالات الافتتاحية فقد كان يكتبها حسين
 جنيل ومحمد جديد وكامل الجادرجي والمحرر المختص الموظف في
 الجريدة وفي احيان اخرى يكتبها غير هؤلاء . وقال الجادرجي يخاطب
 كمونة وقد رجوتكم مرارا ان تساهموا في الكتابة فأعذرتهم ثم بيتهم
 انكم لا تملكون قابلية الكتابة في المواضيع السياسية . وقال ان كل مقال
 يكتب في الجريدة يطلع عليه زكي عبد الوهاب بطبيعة عمله كمشرف على
 تحرير الجريدة كما انه يعرض علي وعلى حسين جنيل للموافقة عليه
 بصفتنا عضوين في لجنة الاشراف على التحرير . ولم اكنف بهذه
 الرقابة الرسمية بل كنت اشرك محمد حديد في مراقبة كل مقال افتتاحي يكتب
 الاماندر ، ومن ذلك يتضح انني لم اكن انا المسيطر على تحرير الجريدة
 بل كانت الجريدة تدار من قبل اربعة اعضاء من اللجنة الادارية المركزية
 البالغ مجموع اعضائها سبعة . وقال انه لم يتلق بصفته رئيس الحزب
 او احد اعضاء لجنة الاشراف على تحرير الجريدة اي اعتراض من اللجنة
 الادارية سوى ما ابداه صادق كمونة في رغبته في التقليل مما كان
 ينشر من تعليقات راديو موسكو على الحوادث . وناقش الجادرجي
 اقتراح كمونة اقامة امر الجريدة بلجنة الصحافة فقال ان لجنة الصحافة
 ليست سوى احدى لجان الحزب فلا يمكن ان تشرف على الجريدة
 والاحرى ان تشرف عليها لجنة مؤلفة من بعض اعضاء اللجنة الادارية
 لان رأي الحزب لا تمثله الا اللجنة المركزية لا احدى لجانه . وذكر انه
 كان يعقد اجتماعات تضم كل من له علاقة بتحرير الجريدة واصدارها
 لبحث رفع مستواها وتحسينها ، وان الجريدة تدار بطريقة ديمقراطية
 بل مغالية في الديمقراطية ، وانه سمح للآخرين لان يتدخلوا في كتاباته
 وان يزنها كلمة بكلمة بدقة بالغة ، ولذلك فان الحزب لم يكن سائرا
 وراء عربة الجريدة وان القول بأن الجريدة كانت توجه سياسة الحزب
 قول يخالف الحقيقة .

أما فيما يخص إشارة كمونة الى المشاكل والمصاعب التي سببتها الجريدة للحزب فقال الجادرجي مخاطب صادقاً الظاهر انكم تقصدون من وراء ذلك انه كان من واجب الجريدة عدم التعرض الى الاشخاص دائماً واتم تعلمون انه لم يكن من خطة الجريدة يوماً التعرض الى الاشخاص بذاتهم غير ان التقيد بذلك لم يكن على الدوام ممكناً من الوجهة العملية وذكر الجادرجي مثلاً على ذلك ارشد العمري وسياسته التعسفية ضد الحركة التقدمية والحياة الحزبية فلم يكن بإمكاننا معارضتها من دون التعرض الى ارشد نفسه ، وقال ايضاً من هذا يتضح لكم ان جدالنا القائم الآن مع «الكتلة» ورجالها وجريدتها الساعة^(١٧) لا يختلف في جوهره عن جدالنا مع ارشد العمري وسياسته ، ولا بد انكم تقررون ان خطر هذه الكتلة على حياة البلاد السياسية والحزبية لا يقل عن خطر ارشد ، لأن هذه الجماعة بالاضافة الى اتفاقها مع ارشد في الرجعية التي تعتبر الآن مشيرة لنعرة مضرّة بكيان البلاد كتم ولا تزالون على ما اعتقد من مقاومتها فمسألة هؤلاء والسكوت عنهم امر لا يرتضيه اى واع و اى مثقف بل اى مواطن يحرص على وحدة البلاد ومع ذلك فان الحزب قد وقف عند حد معين من هذا الجدل لاعتقاده بأن الاستمرار عليه مما يضر بالمصلحة العامة .

ثم تطرق الجادرجي الى فقرة اخرى من استقالة كمونة وهي موضع الاختلاف في شئون الحزب وسياسته والشعور بوجود تكتل خاص كان فيه صادق يمثل دور الاقلية فذكر الجادرجي تخوف كمونة عند بدء تأسيس الحزب من تسرب بعض عناصر من غير المرغوب فيها الى الحزب وظهور بعض اتجاهاتها في الاجتماع العام الذي عقده الحزب

١٧ تعليقاً على تطرق كامل الجادرجي الى كتلة صالح جبر ذكر صادق كمونة للمؤلف انه لم تكن له أية علاقة بهذه الكتلة او بالانتخابات النيابية ، وأنه بعد استقالته من الحزب اعتزل السياسة أربع سنوات سكن خلالها مدينته النجف الاشرف . هذا وقد انتخب بعد ذلك نائماً حبيباً لعضوية اللجنة الادارية المركزية للحزب وحل محل صادق كمونة .

بتاريخ ١١ ايار ١٩٤٦ من اجل قضية فلسطين ، وقد تم اتفاق اللجنة الادارية على ان يتخلص الحزب من كل شخص ينتمى الى مؤسسة سياسية اخرى غير الحزب الوطنى الديمقراطى وقد فصل بعض الاعضاء من الحزب لهذا السبب . وقال ان شعور صادق بوجود تكتل خاص مثل فيه دور الاقلية شعور مغلوط لا يستند الى الواقع .

استقالة محمد حديد من الوزارة

في ٢١ كانون الاول ١٩٤٦ كتب الجادرجى رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى كتابا الى نورى السعيد رئيس الوزراء قال فيه ان الحزب الوطنى الديمقراطى كان يعلم حق العلم عندما قرر التعاون مع نورى السعيد انه يخطو خطوة مخوفة بالصعاب ولكن رغبته الصادقة فى سبيل خدمة النظام الديمقراطى واعتماده على الرأي العام واتفاق وجهات نظر الحزب ورئيس الوزراء فى مهمة الوزارة لاجل تحقيق الحريات الدستورية واجراء انتخابات حرة جعل الحزب يفتح تلك الصعاب ، ولكن الحوادث اثبتت ان هنالك تكتلا فى داخل الوزارة يرمى الى عكس الغرض الذى الفت الوزارة من اجله ، وظهرت بوادر هذا التكتل فى التصريحات التى ادلى بها صالح جبر وصادق البصام وفيها من التحدى والرغبة فى التدخل بالانتخابات مما كان له اثر سيئ لدى الرأي العام بصفة عامة ولدى الاحزاب بصفة خاصة . وقال الجادرجى وكان من المنتظر ان يقف السعيد موقفا حاسما من هذا الاتجاه وهو فى بدايته ولكن شيئا من هذا لم يحدث ولذلك شرعت هذه الجماعة المتكثلة بتنفيذ خطتها واخذ الوزراء الذين ينتمون اليها يتدخلون تدخلا فعليا فى قضايا الانتخابات مبتدئين من اولياتها غير مبالين فى استعمال نفوذهم الرسمى بصورة زعزعت ثقة الرأي العام بحرية الانتخابات تلك الثقة التى لم يكن من الممكن انهاء هذا التذبذب السياسى الذى اتاب البلاد منذ تأسيس الحكم الوطنى بدونها .

وقال الجادرجي انه بالرغم من لفته لنظر رئيس الوزراء فسي
مقابلة له او مقابلات محمد حديد اوفى ماشر في صحيفة الحزب صوت
الاهالي من بيانات ادلى بها الجادرجي الى لجان حزبه استمر الوضع
وتكاثر الدلائل والبراهين على مايجري من تدخلات في الانتخابات
مما جعل الحزب يقتنع بأن وجود وزراء منتسبين الى ما سمي بالكتلة
يجعل اجراء الانتخابات الحرة امرا متعذرا ويفسد الاسس التي اشترك
الحزب بسوجبها في الوزارة ويحيط مهمتها الاصلية .

ثم ذكر الجادرجي عدم اجازة الاحزاب بفتح فروع لها رغم مرور
وقت طويل وقال ان حزبنا يعتبر اجازة الفروع للاحزاب قضية
اساسية للحياة الدستورية وحقا من حقوق الاحزاب التي لايسكن
التنازل عنها .

وقال الجادرجي ان كل هذه الامور جعلت اللجنة الادارية
المركزية لحزبنا تستعرض الوضع السياسي الراهن من جميع نواحيه
فأستقر رأيها على انه من المتعذر الاستمرار على تمثيل الحزب في الوزارة
الحاضرة دون ان تنفذ الاسس التي اشترك في الحكم من اجلها كما
انهتري وجود ممثلي الكتلة في الوزارة عائقا كبيرا لتنفيذ تلك الاسس
ولنجاح الوزارة في مهمتها الانتقالية .

وختم الجادرجي كتابه قائلا ان حزبنا قد جعل فرصة الاستمرار
على التعاون منوطة بقرار رئيس الوزراء الحاسم ولكن يرى في الوقت
عينه الا يتأخر اتخاذ هذا القرار بالنظر الى الظروف الدقيقة التي يجتازها
الوضع السياسي ، وبالنظر الى ماوصلت اليه هذه المرحلة من
الانتخابات (١٨) .

(١٨) صوت الاهالي ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٧ ، الحضي تاريخ الوزارات العراقية ،
الجزء السابع ، ص ١٣٢-١٣٤ ، مديرية الدعاية العامة ، كتاب رئيس الوزراء السي
الوصي والكتب المتبادلة بينه وبين وزير التكوين ووزير المواصلات والاشغال ورئيس
الحزب الوطني الديمقراطي ، ص ٨٥-٨٦ ، نشرة الحزب ، العدد الثامن ، ايلول ١٩٤٧ .

وهكذا يبدو من كتاب الجادرجي تأكيد شديد على موقف وزيرى الكتلة صالح جبر وصادق البصام وقد فاته ان نوري السعيد والوصى والانكليز واذنابهم هم الذين كانوا يطبخون الطبخة سواء كان هذان الوزيران فى الوزارة ام خارجها ، وقد استقالا فعلا بعد استقالة محمد حديد باربعة ايام فقط فلم تتغير نتائج الانتخابات والطبخة الوزارية المقبلة . وكانت اقوال نوري السعيد واعماله سداها ولحمتها الكذب والخداع والتضليل والمناورة والجرأة على الحق . ولكن الجادرجي كان يعتقد ان نوري السعيد اقل رجعية من صالح جبر وصادق البصام وجماعتهما .

وقد اجاب نوري السعيد على كتاب كامل الجادرجي يوم ٢٣ كانون الاول قائلا ان كتاب الجادرجي تضمن نقطتين مهمتين وهما (١) السماح بفتح فروع الاحزاب ، وادعى انه لم يتلق اية شكوى من اي حزب بانه طلب فتح فروع ورد المتصرفون طلبه بدون مبرر قانوني ، ولذلك طالب الاحزاب بأن تختار الاشخاص الذين تتوفر فيهم الصفات المنصوص عليها من القانون لمراجعة المتصرفيات لفتح الفروع فاذا ظهر بعد ذلك ان طلبا قدرد خلافا للقانون فانه لا يتردد باجراء التحقيقات اللازمة ووضع الامور فى نصابها (٢) اما ما يخص تدخل بعض الوزراء باستعمال نفوذ الحكومة فى الانتخابات فقد طالب رئيس الوزراء كامل الجادرجي باعطائه الوثائق التى تثبت استعمال بعض الوزراء نفوذ الحكومة للتدخل فى الانتخابات لكى يستند على تلك الوثائق للقيام بالتحقيقات المتتضاة وتنفيذ احكام القانون نصا وروحا (١٩) .

(١٩) صوت الامالي ، ٢ كانون الثانى ١٩٤٧ ، الحينى ، تاريخ الوزارات العراقية : الجزء السابع ، ص ١٣٤ ، كراس مديريةى الدعاية العامة ، س ٩ - ١٠ ، نشرة الحزب العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧ .

وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦ رفع محمد حديد وزير التمييز استقالته الى رئيس الوزراء وفيها ذكر موضوع التدخل بالانتخابات وعدم فتح فروع الاحزاب وعلق على كتاب رئيس الوزراء الى كامل الجادرجي قائلاً ان التدخلات الادارية في الانتخابات واستعمال النفوذ الرسمي فيها لم تكن يوماً من الايام في بلاد مثل بلادنا قابلة للاثبات بالبيانات القضائية فليس من الممكن ان تضمن حرية الانتخابات في بلد لم تجر بعد فيه انتخابات حرة بتعليق ثبوت التدخل على الدليل والبرهان وعلى مراسيم قضائية طويلة . ولذلك لم تجد اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي ووزارتكم متجهة نحو تحقيق المهمة التي اخذتها على عاتقها وفق الاتفاق الذي اشترك حزبنا على اساسه في الحكم فقررت الانسحاب من الوزارة (٢٠) .

وفي ٢٧ كانون الاول اجاب نوري السعيد على كتاب محمد حديد وفيه تكرر لاقواله السابقة . وفي ٢٨ كانون الاول اجاب محمد حديد على كتاب نوري السعيد الاخير وفيه تكرر ايضاً لاقواله السابقة واصرار الحزب على استقالته . وفي هذا اليوم نفسه قدم علي ممتاز وزير المواصلات والاشغال وممثل حزب الاحرار استقالته من الوزارة (٢١) .

وفي ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦ كتب نوري السعيد الى الوصي على عرش العراق يخبره عن موقف الحزبين المشتركين في وزارته ويذكر ان علي ممتاز وزير المواصلات والاشغال وممثل حزب الاحرار في الوزارة طلب منه حصر بعض المناطق بمن ينتمون الى حزب الاحرار وابناء

١٠ - صوت الاثنى : ٢ كانون الثاني ١٩٤٧ ، الحثي ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، ص ١٣٦-١٣٤ ، كراس مديرية الدعاية العامة ، ص ١٢٠-١٢١ ، نشرة الحزب ، العدد الثامن ، شباط ١٩٤٧ .
 (٢١) صوت الاثنى : ٢ كانون الثاني ١٩٤٧ ، الحثي ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع ، ص ١٤٠-١٣٦ ، كراس مديرية الدعاية العامة ، ص ١٢٠-١٢١ ، نشرة الحزب ، العدد الثامن ، ١ شباط ١٩٤٧ .

المساعدة لمرشحيه . وقال ان ما يطلبه الوزيران باسم حزبيهما لا يمكن تنفيذه الا اذا ضربنا بالقانون عرض الحائط (٢٢) .

وقد كتب كامل الجادرجي الى رئيس الوزراء بتاريخ اول كانون الثاني ١٩٤٧ انه لفت نظره ما جاء في كتابه الى الوصي من ان حزب الاحرار طلب تخصيص «مناطق مقفلة» ثم قوله ان ما يطلبه الوزيران باسم حزبيهما لا يمكن تنفيذه ، ولما كانت هذه الفقرة قد جاءت غامضة وان الحزب لم يفاوض نوري السعيد بشأن المناطق الانتخابية مقفلة كانت او مفتوحة فقد طلب اليه توضيح ذلك بوجه لا يقبل الالتباس تنويرا للرأي العام واظهارا للحقيقة . وفي اليوم التالي اعلن رئيس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي بسندوبي الصحف ان الحزب الوطني الديمقراطي لا علاقة له مطلقا بموضوع المناطق المقفلة (٢٣) .

قبل الوصي استقالتى الوزيرين الحزبيين يوم ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦ كما قبل فى اليوم التالى استقالتى صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير المعارف (٢٤) .

هذا وقد نشرت صوت الاهالى فى مجلياتها تعليقا حول «بدعة المناطق المقفلة» قالت فيه ان جريدة الشعب نشرت كلمة بعنوان «بدعة المناطق المقفلة» جاء فيها انه تردد ان احد الاحزاب السياسية يقوم بمحاولات لحمل رئيس الوزراء على الموافقة على تخصيص بضع مناطق انتخابية لمرشحي هذا الحزب والعمل دون ترشيح منافس لهم ، وقالت جريدة الشعب انها ترجح ان الخبر صحيح واستنتجت ان ذلك الحزب غير جاد فى حملته التى يقوم بها حول التدخل الذى يردده فى الانتخابات ، فقالت صوت الاهالى نحن نصرح بأن الحزب الوطنى

(٢٢) الحسى ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع ، ص ١٤٠-١٤٢ : كراس مديرية الدعاية العامة ، ص ٤٠ .

(٢٣) نشرة الحزب ، العدد الثامن ١٤ شباط ١٩٤٧

(٢٤) الحسى ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع ، ص ١٤٢-١٤٥ .

الديمقراطي لم يطالب ولن يطالب بمناطق مقفلة وهولم يساوم ولن يساوم على مقاعد انتخابية كما انه لم يساوم ولن يساوم في اي امر اخر (٢٥) .
ونشر الحزب بياناً قال فيه ان جريدة الشعب نشرت مقالاً افتتاحياً بتاريخ ٢٨ كانون الاول ١٩٤٦ تحت عنوان «لماذا استقال وزير التمرين» زعمت فيه ان هنالك شائعات تدور حول استقالة محمد حديد من وزارة التمرين مفادها ان المباحثات التي كانت تدور بين رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وبين رئيس الوزراء كانت تتعلق بطلب رئيس الحزب تخصيص مناطق انتخابية مقفلة تعمل الحكومة على عدم السماح لاحد غير مرشح الحزب بترشيح نفسه فيها ثم ادعت الجريدة المذكورة بأنه يقال ان عدم موافقة رئيس الوزراء هو الذي حمل محمد حديد على الانسحاب من الوزارة ، فقال الحزب في بيانه انه يعلن ان مائثرته جريدة الشعب في هذا الشأن ليس له أي نصيب من الصحة (٢٦) .

وقد عقد اجتماع في مركز الحزب والقى رئيس الحزب بيانات عن الموقف السياسي واسباب انسحاب الحزب من الوزارة وموقفه من الانتخابات ذكر فيه موضوع الاحزاب وتدخلات الكتلة وتدخلات الادارة واستمرار الحزب في خوض الانتخابات . ونشرت صوت الاهالي في محلياتها تصريحات رئيس الوزراء لمدوبي الصحف وفيها ذكر ان الحزب الوطني الديمقراطي لم يطالب بمناطق مقفلة (٢٧) . ولما نشر رئيس الوزراء الوثائق المتعلقة باستقالة الوزيرين الحزبيين ومعها كتابه الى الوصي وفيه يذكر ان ما يطلبه الوزيران باسم حزبيهما لا يمكن تنفيذه الا اذا ضربنا بالقانون عرض الحائط ، رد محمد حديد عليه

(٢٥) صوت الاهالي ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦
(٢٦) صوت الاهالي ٢٩ كانون الاول ١٩٤٦
(٢٧) صوت الاهالي ٣ كانون الثاني ١٩٤٧

بمقال نشره في صوت الاهالي عنوانه «ليس في مطالبنا مايستلزم ضرب القانون عرض الحائط» (٢٨) .

الجناح (التقدمي) المزعوم

قدم جماعة من اعضاء الحزب مذكرة الى اللجنة الادارية المركزية باسم «نداء الانقاذ» موقعة من قبل ستة اعضاء وتوافق اخرى وقد طلبوا في حينه ان ينشر النداء في صحيفة صوت الاهالي ، ولكن رئيس الحزب تحدث مع كامل قرانجي احد الموقعين على النداء المذكور وبين له ان النشر غير صحيح قبل عرض الموضوع على اللجنة الادارية المركزية ، ولكن كامل قرانجي ورفقاه اصرروا بالرغم من ذلك على نشره في الصحف الاخرى واقد ارسلوه فعلا الى الصحف المحلية مثل البلاد والشعب اللتين نشرتا مقتطفات منه بتاريخ ٧ شباط ومثل الوطن والسياسة اللتين نشرتا مقتطفات منه بتاريخ ٧ شباط ١٩٤٧ . وقد تضمن النداء تدمير هؤلاء من سياسة اللجنة الادارية المركزية للحزب والتي اتسم الكثيرون من الاعضاء الى الحزب المذكور في سبيل تحقيقها كما زعموا . وقد احيل هؤلاء الناشرون الى لجنة التحقيق والمحاكمة ، ثم قررت هذ اللجنة التوسمية بفصلهم واحالة القضية الى اللجنة الادارية المركزية التي تملك حق الفصل وهذه قررت فصلهم (٢٩) .

بالرغم من ذلك فقد استمروا على العمل باسم «الجناح التقدمي» في الحزب الوطني الديمقراطي ووضعا لهم ميثاقا قالوا انه مستوحى من مفاهيم الفلسفة العلية الصحيحة وقدموه الى بعض اعضاء الحزب بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٤٧ ثم قدموا مذكرة الى اللجنة الادارية المركزية بتاريخ ٧ مايس ١٩٤٧ .

(٢٨) صوت الاهالي ، كانون الثاني ١٩٤٧ .
(٢٩) نشرة الحزب ، العدد التاسع ، ٣٠ مايس ١٩٤٧ . البلاد ، ٦ شباط ١٩٤٧ .

ولما اقترب موعد المؤتمر الثاني الذي تقرر عقده في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ طبع هؤلاء الأعضاء الذين سوا أنفسهم ابناء الجناح التقدمي كراسة عنوانها ميثاق الجناح التقدمي في الحزب الوطني الديمقراطي والميثاق المقترح وتوصيات الجناح حول السياسة العامة وتوجيهاته وتعليماته الى اعضاء الحزب ، وهذه الكراسة مؤرخه الى اول تشرين الثاني ١٩٤٧ وكتب عليها خاصة بأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي ولاسيما اعضاء المؤتمر القادم . وهذه الكراسة مؤلفة من اربعة اقسام :

- ١ - ميثاق الجناح التقدمي في الحزب الوطني الديمقراطي ، وفيه هاجموا اللجنة الادارية المركزية وطالبوا بأن تكون سياسة الحزب مبنية على اسس رصينة من النظرية العلمية الصحيحة .
- ٢ - مذكرة الميثاق الوطني ، وقد قدموها الى اللجنة الادارية المركزية وفيها طالبوا بوضع ميثاق وطني تجتمع عليه الاحزاب والهيئات والمنظمات الشعبية الوطنية كافة .
- ٣ - توصيات الجناح التقدمي حول السياسة العامة وقد ارادوا من المؤتمر الثاني ان يتبنى بعض المبادئ العامة الديمقراطية التقدمية ومنها العمل ببدء الحركة الوطنية الديمقراطية وحدة لا تتجزأ .

- ٤ - توجيهات وتعليمات الجناح التقدمي ، وفيها يطلب الى اعضاء المؤتمر الثاني مراعاة ما جاء في النقاط الثلاث السابقة ويضاف اليها :

- أ - مناقشة سياسة اللجنة الادارية المركزية في الشؤون العامة وشؤون الحزب الداخلية خلال السنة المنصرمة وكشف اغلامها وشجب تغنتها في سياستها حيال وزارة نوري السعيد وانتخاباته وعواقبها وحيال الاحزاب الوطنية الديمقراطية

الآخري ومسئوليتها عن مصير الحريات العامة والحياة
الحزبية .

ب - وجوب تطبيق نظام الحزب بروح ديمقراطية بعيدة عن
النزوات الشخصية والتحكم الكيفي والتصرفات المفرضة .

ج - وجوب اجراء تعديلات رئيسية في نظام الحزب الداخلي
تحقق المركزية الديمقراطية وامكانية رقابة قواعد الحزب
على تصرفات القيادة الكيفية والتعبير عن ارادة جمهور
اعضاء الحزب وآرائهم بحرية تامة في صحافة الحزب .

د - وجوب اعادة النظر في كافة التسيكلات التنظيمية في
الحزب لتهيئة جهاز حزبي رصين قابل التكيف والعمل وفق
مقتضيات العمل الحزبي الايجابي على اسس الاندفاع
الذاتي والنقد الذاتي .

هـ - الحرص على ان تجرى الانتخابات الى المؤتمر بحرية تامة
ومصونة عن كل تزوير او تلاعب او حرمان من حق الانتخاب
او العضوية بقصد ابعاد العناصر الواعية المعارضة .

و - محاسبة اللجنة المركزية عن تصرفاتها المخالفة لنظام الحزب
ولامسا الاجراءات بشأن من نشروا «نداء الانقاذ» ومن
اصابتهم اجراءات مماثلة ، وضرورة اتخاذ المؤتمر قرارا
بشجب تلك التصرفات التعسفية واعلان بطلانها وتأييد
عضوية من كان ضحيتها من الاعضاء واجبات سعى القيادة
الى حرمانهم من حقوق العضوية والشكوى والمثول في
المؤتمر .

هذا وقد قرر المؤتمر الثاني الذي عقد في ٢٧ تشرين الثاني
١٩٤٧ اعتبار قضية فصل كامل قزائجي ورفقائه الذين فصلوا معه
منتهية وهم ليسوا اعضاء في الحزب لسبق فصلهم وفق النظام الداخلي .

بالرغم من معارضة الحزب للاستلّوب الذي جرت فيه الانتخابات واستقالة ممثل الحزب من الوزارة فقد اشترك الحزب في الانتخابات ولكن صوت الاهالي نشرت شكاوى التدخل في الانتخابات خلال فترة نحو ثلاثة اشهر من اواخر كانون الاول ١٩٤٦ الى اوائل اذار ١٩٤٧، وعقد الحزب اجتماعات عامة في اماكن مختلفة : كتبت صوت الاهالي تقول ان التدخل بالانتخابات يفسد نتيجتها ويزيل ثقة الناس بحريتها وان التدخل بالانتخابات من شأنه استبقاء الاوضاع المخالفة للدستور وان رقابة الانتخابات وفضح التدخل فيها اول واجبات الشعب اليوم ، وانه من الخطأ مقاطعة الانتخابات وان الحزب الوطني الديمقراطي يشترك فيها لان مقاطعتها نوع من السلبية وترك المعركة وعدم فضح المشاريع الاستعمارية ، وان الاشتراك بالانتخابات جزء من فضال الاحزاب يجب ان لا تتخلى عنه ، وان من اهداف الحزب الوطني الديمقراطي في مجلس النواب القادِم مقاومة الرجعية والمشاريع الضارة بمصالح العراق والعمل لحرية البلاد العربية واستقلالها ومكافحة الاستعمار ومشاريعه ، وان المعركة الانتخابية يجب ان تقوم على اساس المبادئ والاراء لا على اساس العلاقات والروابط الفردية ، وميزت الجريدة بين المعارضة الحزبية البرلمانية والمعارضة «الحكومية» المصطنعة ، وتساءلت كيف قالف فكرة الانتخابات الحرة وهذه المداخلة الصريحة الواضحة (٣٠) .

وعقدت الاجتماعات في بغداد والبصرة والموصل والصويرة لشرح الدعوة الانتخابية وتوضيح اهداف الحزب ومنهاجه الانتخابي وتأييد المرشحين الحزبيين . وقد عقد اجتماع عام في بغداد في ملهى القارابي الشتوي يوم ٧ شباط ١٩٤٧ خطب فيه كامل الجادرجي وقال ان للحزب هدفين تحقيق الاستقلال والاستقرار وتحقيق الاصلاح الاجتماعي

(٣٠) صوت الاهالي : ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦ ٢١٠ كانون الاول ١٩٤٦ ٦٠-١٠ كانون الثاني ١٩٤٧
 كانون الثاني ١٣٤ كانون الثاني ٢٠٤ كانون الثاني ٣١ كانون الثاني ١٩٤٧ .

والاقتصادي وان الرجعية قوية تهاجم الحزب الوطني الديمقراطي ولكن الحزب يعمل على انتزاع حقوق الشعب عن طريق خوض المعركة الانتخابية ، والقي حسين جميل في هذا الاجتماع منهج الحزب في الانتخابات النيابية ، والقي طلعت الشيباني خطاباً عنوانه «نكافح داخل البرلمان وخارجه» (٢١) .

وفي الوقت نفسه كتب قادة الحزب المقالات والقي بعضهم المحاضرات وارسل بعضهم النداءات حول الانتخابات الجارية . فقد القي حسين جميل في ١٠ كانون الثاني في مركز الحزب محاضرة عن الحركة الانتخابية ولماذا اشترك الحزب فيها ، والكفاح بين الرجعية والديمقراطية والمطالبة بالانتخاب المباشر وواجب اعضاء الحزب في المعركة الانتخابية هذه ، وكتب ايضا عن حق التنظيم السياسي والتوجيه الديمقراطي للعراق ، وكتب ايضا ان فروع الاحزاب والحريات الدستورية من الحقوق الاساسية ومن مقومات حرية الانتخاب ، وكتب عن واجباتنا في فضح المداخل في الانتخابات وفي زيادة وعي الناس لاختيار نوابهم بحرية . وكتب محمد حديد يقول ان الشعب العراقي مستعد للانتخابات وليس له ذنب بما يجري في الانتخابات . وكتب كامل الجادرجي يقول ان فسخ مجال العمل للاحزاب خير وسيلة للقضاء على الاعمال السرية . وكتب قاسم حسن مقالاً بعنوان «القانون خارج بغداد» فقال ان القانون خارج بغداد عبارة عن مجموعة من الاوامر تملأها الرغبة في الهيمنة المطلقة وكتب الانقاس (٢٢) .

وكتبت صوت الاهالي تقول ان احكام الدستور والقوانين تلزم الحكومة باجازة فروع الاحزاب ، كما كتبت عن مسؤولية الوزارات

(٢١) صوت الاهالي ، ١٧ كانون الثاني ٢٢٤ كانون الثاني ، ٢٧-٢٩ كانون الثاني ١١-٩ شباط ، ١٤ شباط ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد التاسع ، ٣٠ مارس ١٩٤٧ .
(٢٢) صوت الاهالي ، ١٢ كانون الثاني ١٥ كانون الثاني ، ٢١ كانون الثاني ، آذار ٤ آذار ، ٧ آذار ١٩٤٧ .

المتعاقبة عن تردى احوال الشعب الاقتصادية والاجتماعية وفانست
معالجة هذه المشاكل تتوقف على مجيء حكومة شاعرة بمسئوليتها
امام الشعب والبرلمان وعن خطورة الانتخابات الشايبه وواجب
المنتخبين (٢٣) .

وارسل بعض قادة الحزب نداءات الى المنتخبين ، فارسل حسين
جميل نداء الى المنتخبين في مختلف انحاء العراق ، ومطالبهم بأن يتذكروا
خطورة الاعمال التي ستعرض على المجلس الجديد وبأن ينتخبوا من
يعمل لاهدافهم ، واستعرض صفحة من صفحات الكفاح من اجل الحرية
وارسل كامل الجادرجي نداء بعنوان «الى البقية الباقية من الضمائر
المحصنة» (٢٤) .

وعالج الحزب بصورة خاصة الانتخابات في الصورة التي للحزب
فيها مرشح واحد ، فأوفد الحزب زكي عبد الوهاب لمراقبة الانتخابات
فيها فكتب عنها مقالا بعنوان «الانتخابات السرية في الصورة» وصفها
بانها ملهاة ومأساة وقد منع زكي عبد الوهاب من مراقبة الانتخابات
ثم اجراها في غرفة مقفلة ، وقد علقت صوت الاهالي في محلياتها بكلمة
عنوانها «انتصار ام انتحار» . ومطالب الحزب بأجراء التحقيق عما جرى
في انتخابات الصورة (٢٥) .

لم يكتب الحزب بما نشر بل قدم مذكرة السي رئيس الوزراء
مطالباً بالحرية العامة ومعلقاً على الانتخابات العامة . وكتب كامل
الجادرجي مقالا بعنوان «انتكاس» ذكر فيه حجز جريدة صوت الاحزاء
 واجتماع رئيس الوزراء بالمتصرفين من اجل التدخل في الانتخابات .
ولما انتهت الانتخابات كتبت صوت الاهالي مقالا بعنوان «تحدى»
وفيه ذكرت تحدى المنتفذين للشعب وان الانتخابات التي جرت تشل

(٢٣) صوت الاهالي ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٤ : كانون الثاني ١٩٤٤ : ١٠ آذار ١٩٤٧ .
صوت الاهالي ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٤ : شباط ١١ آذار ١٩٤٤ : آذار ١٤ آذار ١٩٤٤
صوت الاهالي ٦ شباط ، ٧ شباط ، ٥ شباط ، ١٣ شباط ١٩٤٧ .

جزءاً من سياسة التحدي . وعلقت على الانتخابات في الموصل بقولان
«مطبوعة الانتخابات في الموصل» ، وكتبت ايضاً تقول ان لاجديد فسي
اوضاعنا في المجلس النيابي الجديد (٢٦) .

واصدر الحزب بياناً بسحب نوابه من المجلس النيابي قال فيه
ان الحزب برهن على صحة خطته فيما اثاره بأشراكه في الانتخابات
النيابية من وعى سياسى وفي كشفه بواسطة هذا الاشتراك عن تدخلات
كثيرة في الانتخابات (٢٧) . وفي ١٧ آذار استقال حسين جميل من
مجلس النواب ، ولكن جعفر البدر وعبد الهادي البخاري وعبد الجبار
الملاك الذين نجحوا في الانتخابات عن لواء البصرة فحصلوا الاستقالة
من الحزب الوطني الديمقراطي على الانسحاب من مجلس النواب (٢٨) .

معالجة القضايا الاخرى :

لم يغفل الحزب عن معالجة القضايا العامة فكتب محمد حديد
عن مشكلة الارضدة الأسترلينة وواجب الحكومة العراقية فسي
المفاوضات القادمة بشأنها وكتب عن قضية الدولار والعملات النادرة .
وكتب كامل الجادرجي عن مشاكل طلاب الكليات وكتبت صوت الاهالي
عن مشروع الضمان الاجتماعي في العراق ، وعن التدابير الشاذة ضد
الحركة الفكرية في العراق ، ونشرت مقالا عن المشكلة البارزانية بقلم
الدكتور جعفر محمد كريم (٢٩) .

وفي الوقت نفسه عالج الحزب القضايا القومية وقضايا البلاد
العربية ، فكتبت صوت الاهالي تطالب بالجلاء وبإقامة علاقات العراق
مع بريطانيا على اساس من التكافؤ في التعاقد (٣٠) وخصصت قضية

٢٦ صوت الاهالي ، ١٨ شباط ، ٢١ شباط ، ١٤ آذار ، ١٦ آذار ، ١٧ آذار ١٩٤٧
٢٧ صوت الاهالي ، ١٧ آذار ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد التاسع ، ٣٠ مارس ١٩٤٧
٢٨ صوت الاهالي ، ١٩ آذار ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد التاسع ، ٣٠ مارس ١٩٤٧
٢٩ صوت الاهالي ، ١٩ شباط ، ٢٣ شباط ، ٢٤ شباط ، ٢٧ شباط ، ٢٨ آذار ١٩٤٧
٣٠ صوت الاهالي ١٤ كانون الثاني ١٩٤٧

فلسطين باهتمام خاص ، فطالبت بان تكون المبادأة في حلها بيد العرب وان المفاوضة عثت وان تعرض على مجلس الامن حالا ، وعلمت على تصريح رئيس الوزراء عن فلسطين الذي حاول فيه مجازاة بريطانيا والقاء اللوم على اميركا وقالت ان الانكليز يقومون بالمناورات من اجل الاحتفاظ بالمبادأة في قضيتها (٤١) .

وعالجت الجريدة القضايا العربية فقالت ان تعاون الشعوب العربية من اجل حريتها واستقلالها وتحقيق اهدافها الوطنية ضرورة يحتمها تأمر قوى الاستعمار في العالم ، وطالبت الشعوب العربية وحكوماتها بتأييد مصر ضد بريطانيا ، ورفض المشاريع الاستعمارية والكفاح ضد كل سيطرة اجنبية ، وذكرت الجامعة العربية بقضية الاسكندرونة وحق سوريا في استرداد اللواء المسلوب . وعالجت مؤتمر الشعوب الاسيوية والفوائد التي تجنيها الشعوب العربية من الاشتراك فيه ، وهاجست مشروع سوريا الكبرى والكتلة الشرقية . وكتب زكي عبد الوهاب مقالا بمناسبة مؤتمر المغرب العربي الاول ، عن محنة المغرب العربي وموقف الجامعة العربية منها (٤٢) .

(٤١) صوت الاهالي : ٢ شباط ١٢٤ شباط ١٧ شباط ٢٥ آذار ١٩٤٧

(٤٢) صوت الاهالي ٢٢٤ كانون الثاني ٣٠٤ كانون الثاني ٣ شباط ٦٤ شباط ١٩٤٧

١٦٤ شباط ٢٠٤ شباط ٢٦٤ شباط ٢٨٤ شباط ٢ آذار ١٩٤٧ .

الفصل الخامس

معارضة الحزب لوزارة صالح جبر

فى ١١ آذار ١٩٤٧ قدم نورى السعيد استقالة وزارته التاسعة بعد ان اجرت الانتخابات النيابية وقبلت الاستقالة يوم ٢٩ آذار ، وفى هذا اليوم الف صالح جبر وزارته *

وفى اثناء ذلك نشرت الاحزاب الخمسة بيانا عن نتائج الانتخابات التى اجرتها وزارة نورى السعيد قالت فيه ان الامر لم يقف عند التدخل فى عملية الانتخابات فى جميع مراحلها بل انها وقفت موقفا معاديا للحريات الدستورية فضيقت على الاحزاب وطاردت الادارة والشرطة منتسبى الاحزاب ومؤازريها فى كل مكان وحالت دون فتح الفروع . وقال البيان ان الاحزاب العراقية ترى ان المجلس النيابى القائم الذى هو وليد الانتخابات النيابية التى تمت بهذه الاساليب غير المشروعة لا يصح اعتباره مثالا للامة اومعبرا عن رغباتها ولذلك فانها ترى ان الشعب العراقى فى حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقيات او اى التزام يكون العراق طرفا فيه وتعتبره باطلا وغير ملزم له وترى الاحزاب ايضا ان الاسباب التى استند عليها فى حل مجلس النواب السابق لا تزال باقية (وهى انتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب الى حالة السلم وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة التى تتطلب ان يسود السلم فى العالم والرغبة فى استطلاع رأي الامة فى كيفية السير على هذا النهج وهذا يتوقف على انتخاب

مجلس جديد يمثل سائر طبقات الامة طبقا لقانون الانتخاب الحديث (اى انه لا تزال هناك حاجة لاستطلاع رأي الامة وانتخاب مجلس جديد يمثل سائر طبقاتها ، وان انتخابات نوري السعيد لم تحقق هذا الغرض . ولذلك فان الاحزاب العراقية تطالب بحل مجلس النواب الحالي واجراء انتخابات نيابية حرة . ثم قدم الحزب الوطني الديمقراطي بعد ذلك مبادئ معينة لتكون اساسا لتعاون الاحزاب وفق خطة معينة وهذه هي خلاصة تلك المبادئ : تعزيز الحياة الدستورية ، وتعزيز الحياة الحزبية ، وحل المجلس النيابي ، وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية ، وتعزيز الجامعة العربية^(١) .

وفي هذه الفترة عالج الحزب بعض القضايا القومية العامة مثل واجب البلاد العربية في مكافحة المشاريع الاستعمارية ، وقضية فلسطين بين الانكليز والاميركان والجامعة العربية ، وخطر تفلل الاستعمار الاميركي في الشرق الاوسط على مصالح الشعوب العربية وامانيها القومية ، وعالج كامل الجادرجي واجب الجامعة العربية في قضية فلسطين . ومالبت صوت الاهالي الجامعة العربية بأن تفع مشروعا ثابتا لتحقيق استقلال طرابلس الغرب^(٢) .

هاجم حين جميل وزارة صالح جبر واعتبرها وزارة من وزارات الوضع الشاذ . وتلاه محمد حديد يقوله لاتعيمير ولا انشاء في الاوضاع الشاذة . ولما نشر منهج الوزارة قال حسين جميل انها وزارة لم يتضمن منهاجها طلب الجلاء بل تضمن اصدار قانون الطوارئ ، وقالت صوت الاهالي انه منهج ذو جانبيين : الدعاية وكبت الحريات^(٣) .

(١) صوت الاهالي ، ١٩ آذار ، ٣١ آذار ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد الحادي عشر ، ٢٤ حزيران ١٩٤٧

(٢) صوت الاهالي ، ٢٠ آذار ، ٢٦ آذار ، ٢ نيسان ١٩٤٧ .

(٣) صوت الاهالي ، ٣٠ آذار ، ٤ نيسان ، ١٣ نيسان ، ١٤ نيسان ١٩٤٧

ثم عالج الحزب والجريدة مشاكل البلاد العامة وعارض مشاريع الوزارة الجديدة ومواقفها واتجاهاتها فكتب كامل الجادرجي ثلاث مقالات عن قانون المطبوعات وقال يجب ان يكون الاتجاه في تعديله الى الامام لا الى الوراء وان قانون المطبوعات الحالي قذى في عيين الدستور (٤) . وحذد حسين جميل مهمة وزارة صالح جبر بالتعاقد مع بريطانيا وتكوين الكتلة الشرقية اي الدفاع المشترك ومحسور بغداد عمان . وعارض كامل الجادرجي اتفاق العراق مع شرقى الاردن . وحينما وجد فاضل الجمالي وزير الخارجية عذرا لبريطانيا في عدم تعديل المعاهدة بقوله بقيت عشر سنوات من المعاهدة ولا يجوز تعديلها الاخلال الخمس سنوات الاخيرة تهكم منه حين جيل بقوله اهذه بداية مفاوضات التلندلند بقوله ان القضية الوطنية دخلت طور المفاوضات البايكولوجية . وكتب مجيد حديد بقوله ان القروض التي تعقد في الاوضاع الشاذة ستكون عبئا على الاجيال الحاضرة والمقبلة (٥) . ووقف الحزب في وجه ارهاب الوزارة فكتبت صوت الاهالي مقالا عنوانه «ماكان الارهاب علاجا ولن يكون» وقالت ان الارهاب لن يخذ شعلة الايمان بالحق بل يزيدها اتقادا ، وعارضت اضطهاد الصحافة الحرة وحرية الفكر في العراق حين حجرت الحكومة جريدتي الوطن وصوت السياسة وحاكمتهما . وكتب كامل الجادرجي يصف صالح جبر بقوله «الطيب الجاهل والحاكم الجاهل سواء ذاك يقود المريض الى الموت وهذا يقود الامة الى الهلاك» (٦) .

وبمناسبة عرض المعاهدة العراقية الاردنية والمعاهدة العراقية التركية على البرلمان العراقي عارض الحزب الوطني الديمقراطي المعاهدة العراقية

(٤) صوت الاهالي ١٥ ١٧ نيسان ١٩٤٧
 صوت الاهالي ٢٠ نيسان ٢٣ نيسان ٢٧ نيسان ٢٩ نيسان ٢٤ ايار ١٩٤٧
 صوت الاهالي ٢٢ نيسان ٨ ايار ٩ نيسان ٢٠ ايار ٨ حزيران ١٩٤٧

الأردنية التي عقدتها وزارة صالح جبر في ١٤ نيسان ١٩٤٧ واصدر بياناً ضدها قال فيه انها تقيم تكتلاً من العراق وشرقي الأردن من شأنه ان يباعد بينهما وبين دول الجامعة العربية الأخرى ، وان من نتائجها ان توسع منطقة عمل الجيوش البريطانية عن طريق الجيش الأردني الى العراق كما ان من شأنها فتح مجالات جديدة للتدخل البريطاني في أكثر شئون حياتنا العامة عن طريق اللجان الدائمة التنفيذية ، ومن شأن ذلك كله ايضاً قيام العراق بالتزامات مالية واقتصادية لحدود لها ينوء بأعبائها .

كما عارض الحزب المعاهدة العراقية - التركية التي كانت قد وقعتها وزارة توفيق السويدي في ٢٩ آذار ١٩٤٦ وقال الحزب عنها ان نوري السعيد كان قد تجاوز صلاحياته في عقدها ووافقت عليها وزارة السويدي بتحفظ ثم تبنتها وزارة صالح جبر واصدر بياناً ضدها قال فيه ان من نتائج عقد هذه المعاهدة اضعاف وتفكك جامعة الدول العربية ، واعتراف بضم لواء الاسكندرونة السوري الى تركيا ، وتوريث العراق في تكتلات دولية لامصلحة له فيها بل انها مضرّة كل الضرر ، وتعقيدات ومشاكل في شئون الري في العراق (٧) .

وعارض موقف الاتحاد السوفيتي من قضية فلسطين حين قال غروميكو مندوب الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة اذا لم يكن انشاء دولة عربية - يهودية ديمقراطية مستقلة موحدة فمن الضروري البحث في تقسيم فلسطين (٨) .

وعالج محمد حديد قضية الارصدة الاسترلينية في ثلاث مقالات

(٧) صوت الأمل ، ٧ ايار ، ٤ حزيران ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧ . راجع نص المعاهدتين وتطورات عقدهما في تاريخ الوزارات العراقية الحزبية ، الجزء السابع ، ص ٨٥٤٥ و ١٧٧-١٨٢ .
(٨) صوت الأمل ، ١٨ ايار ١٩٤٧

نشرت بعد ذلك بكراس^(٩) . وعالج كامل الجادرجي المعاهدة العراقية - التركية في اربع مقالات نشرت بعد ذلك بكراس ايضا، وقد سبت هذه المقالات محاكمة **صوت الاهالي** وكامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب المدير المسئول للجريدة^(١٠) .

محاكمة كامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب والجريدة

نشر كامل الجادرجي اربع مقالات عن المعاهدة العراقية - التركية بتاريخ ٢٧-٣٠ ايار ١٩٤٧ ، ثم نشر هذه المقالات بشكل كراس . وفي ٧ حزيران ١٩٤٧ اقامت الحكومة دعوتين على رئيس الحزب والمدير المسئول والجريدة : الدعوى الاولى على كامل الجادرجي بسبب نشر المقالات بشكل كراس وفق المادة ٨٨ من قانون العقوبات البغدادي بصفته صاحب مطبعة الاهالي ووفق المادة ٢٠ من قانون المطبوعات بصفته ناشر الكراس . والدعوى الثانية على كامل الجادرجي بصفته كاتب المقال الثالث من هذه السلسلة والمنشور بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٤٧ الذي بحث فيه البروتوكول رقم (٢) بشأن التعاون المتقابل في امور الامن والبروتوكول رقم (٦) بشأن الحدود ، وعلى زكي عبد الوهاب بصفته المدير المسئول لجريدة **صوت الاهالي** وفق المادة السادسة من الباب الثاني عشر والمادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي والمادة ٣٠ من قانون المطبوعات والمادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات . وقد اصدر حاكم تحقيق الرصافة الجنوبي قرارا بحجز جريدة **صوت الاهالي** ومنعها من الصدور الى نتيجة المحاكمة^(١١) . وقد احتجبت الجريدة من ٩ حزيران ١٩٤٧ حتى ٧ شباط ١٩٤٨ وعادت الى الظهور ثانياة صباح ٨ شباط ونشرت

(٩) صوت الاهالي ، ٢١-٢٣ ايار ١٩٤٧

(١٠) صوت الاهالي ، ٢٧-٣٠ ايار ١٩٤٧

(١١) صوت الاهالي ، ٩ شباط ، ١١ شباط ١٩٤٨ ، نشرة الحزب ، العدد العاشر ، ١٥

حزيران ١٩٤٧

قصة المقال والدعويين في اعدادهما من ٩-١٥ شباط ١٩٤٨ ، كما نشرت
نشرة الحزب اخبار المحاكمات في الاعداد (١٠-٢٠) الصادرة خلال
فترة ١٥ حزيران ١٩٤٧ - ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ .

في يوم ١١ حزيران ١٩٤٧ قدم رئيس الحزب احتجاجا الى رئيس
مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي ورئيس
محكمة التمييز به فيه السلطات من خطر قيام حكم دكتاتوري في
البلاد واحتج على تصرفات الوزارة المتنافية للقواعد الديمقراطية والمخالفة
للاحكام الدستورية وطالبت بوقف تلك التصرفات والعمل على تأمين
استقلال القضاء وتحقيق ضمانات كافية للحريات الدستورية والعمل
السياسي الدستوري . وفي ١٦ حزيران صرح صالح جبر رئيس
الوزراء في مجلس النواب في معرض الرد على احد النواب المعارضين
بأن الحكومة لم تحقق الحريات ولم تمنع الاجتماعات فلاحزاب تجتمع
كل اسبوع او كل عشرة ايام وتقول في اجتماعاتها ما تشاء وان الحكومة
لم تسحب اجازات الصحف او تعطلها وكل ما هنالك ان الادعاء العام قام
بما يجب ان يقوم به بحكم القانون . فرد عليه الجادرجي في ١٩
حزيران بان الاحزاب ملاحقة وتحت الضغط وان اعضاء الحزب ملاحقون
في ارزاقهم وان للحزب الوطني الديمقراطي قرا واحدا فقط (قسي
البصرة) وان الاجتماعات ليست عامة بل خاصة باعضاء الحزب وان
الادعاء العام لا يتحرك الا بامر وزير العدل وان الحكومة تتدخل
بشئون القضاء وان المعارضة ليست فسادا .

وفي ٢٤ حزيران هاجم جمال بابان وزير العدل كامل الجادرجي
فقدم الجادرجي بتاريخ ٢٩ حزيران احتجاجا الى رئيس مجلس الاعيان
ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي مع صورة الى رئيس
محكمة التمييز قال فيه ان اقوال وزير العدل تعتبر توجيها للحاكم الذي

عرضت عليه الدعوى لكي يحكم لايحاكم ، وطالب بتجنية الوزير المذكور بعد ان اساء الى القضاء هذه الاساءة (١٢) .

الدعوى الاولى : جرت المحاكمة في اول تموز ١٩٤٧ وقال الادعاء العام ان كراس بحث في المعاهدة العراقية - التركية مطبوع لم تستحصل اجازة باصداره وان مطبعة الاهالي لم تستحصل اجازة يطبع الكراس . وقال الجادرجي بعدم صحة الاتهام واجلت الدعوى الى ١٥ تموز حين قدم المحامي حسين جميل دفاعه وقرر الحاكم الافراج . وفي ١٩ اب طلب الادعاء العام من المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها التمييزية تدقيق القرار المذكور تمييزا والامتناع عن تصديقه وادانة المتهم واجلت الدعوى الى ٢٤ آب حين امتنعت المحكمة عن تصديق الافراج واعادت الاوراق لحاكمها لاجراء المحاكمة مجددا . وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ ابرز الجادرجي عريضة من عبد القادر اسماعيل يعترف فيها بتنازله عن ملكية المطبعة الى الجادرجي منذ ١٩٣٥ ، ولكن المحكمة اصدرت قرارا بغرامة خمسة دنانير وغلق المطبعة الى حين استحصال الاجازة بملكيتها (١٣) .

الدعوى الثانية : في ٧ حزيران ١٩٤٧ اقام الادعاء العام الدعوى عن مقال لجادرجي الثالث في سلسلة «بحث عن المعاهدة العراقية - التركية» المنشور بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٤٧ في جريدة صوت الاهالي قائلا انه يتضمن اخبارا كاذبة يقصد بها الاخلال بالراحة العامة واضعاف الحكومة وبت الكراهية والبغضاء بين افراد الشعب العراقي وطبقاته ، واستشهد بالفقرات الاتية : «... ولا نعتقد ان ثمة ضرورة لهذه التشديدات كلها لولم يكن الوضع العام للاكراد غير مستقر ...» و

(١٢) صوت الاهالي ، ١٠ شباط ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الحادي عشر ، ٢٤ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الثاني عشر ، ٣ تموز ١٩٤٧ .
(١٣) صوت الاهالي ، ١١ شباط ١٩٤٨ ، نشرة الحزب ، العدد الثاني عشر ، ٣ تموز ١٩٤٧ ، والعدد الخامس عشر ، ٢٢ تموز ١٩٤٧ .

«...» ولكننا نعتقد بأنه ليس من مصلحة العراق التثني على ما يماثل هذه السياسة ولذلك نخشى ان يؤدي هذا التعاون الوثيق مع الاتراك في هذه الناحية شيئاً فشيئاً الى انحراف العراق عن سياسته العامة المقررة في القانون الاساسي تجاه اخواننا الاكراد او بالاحرى اننا نخشى ان يؤدي بنا الامر الواقع بنتيجة تطبيق البروتوكولين المشار اليهما الى هذا الانحراف، وبذلك نفقد صداقة هذا العنصر العزيز علينا...»

وفي ٧ حزيران ١٩٤٧ حُجِزَت جريدة **صوت الاهالي** ، وفي ١٠ حزيران طلب المدعي العام من وزير العدل الاذن بالمحاكمة وفي ١٥ حزيران اذن الوزير بها (١٤) .

وفي الجلسة الاولى التي عقدت في ٧ تموز ١٩٤٧ قال الجادرجي ان الغرض من المحاكمات هو كبت صوت المعارضة مهما كان نوعها وشلها وتمطيل صحفها وان الحكومة اهتمت بموضوع الاكراد منذ زمن طويل مثال ذلك التقرير الذي قدمه نوري السعيد سنة ١٩٤٣ وان الاكراد ارتاحوا للمقالات بعكس ادعاء الحكومة، وان جمال بابان وزير العدل كان قد طالب بفصل كردستان ادارياً منذ ١٩٣٩ . وقد احال حاكم الجزء الدعوى الى المحكمة الكبرى . وفي ١٠ تموز قررت المحكمة الكبرى تقض قرار الاحالة واعادة الدعوى الى محكمة الجزء وتقرر يوم ١٦ تموز موعداً للمحاكمة . وفي هذا التاريخ قرر الحاكم انتخاب خبراء لايداء رأيهم في المقال وهل فيه مايدل على الجريمة التي وصفها الادعاء العام واجلت المحاكمة الى ٢٨ تموز .

وفي ٢٨ تموز قال الخبراء ان مانشتر هو تبيان لرأي الحزب في المعاهدة لا اخبار كاذبة او تفرقة او مايضعف الحكومة . وقدم المحامي حسين جميل دفاعه ، وقرر الحاكم براءة الجادرجي وزكي عبد الوهاب

(١٤) صوت الاهالي ، ١١ شباط ١٩٤٨ ، نشرة الحزب ، العدد العاشر ، ١٥ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الحادي عشر ، ٢٤ حزيران ١٩٤٧ ، والعدد الثاني عشر ، ٣ تموز ١٩٤٧

والافراج عن الجريدة * .
ولكن المحكمة الكبرى قررت بتاريخ ٢٩ تموز بناء على تمييز الادعاء العام حجز الجريدة الى نتيجة التدقيقات التمييزية * وفي ٩ آب قررت اعادة الاوراق لحاكمها لاعادة النظر في البراءة * وفي ٣١ آب قرر حاكم الجزاء الاصرار على قرار البراءة والافراج عن جريدة

صوت الاهالي *

وفي اول ايلول ميز الادعاء العام قرار حاكم الجزاء وفي ٢٠ ايلول قررت المحكمة الكبرى الامتناع عن تصديق القرار واعادة الاوراق لاجراء المحاكمة مجددا وسمح القرار لحاكم الجزاء ان يتخذ مايراه في ابقاء الاجراءات الاحتياطية المتخذة لمنع جريدة صوت الاهالي من الصدور او عدمه * وفي اليوم نفسه قدم المحامي حسين جميل لائحة تمييزية الى محكمة تمييز العراق ، وفي ١٩ ايلول قدم لائحة اخرى الى محكمة الجزاء لرفع قرار حجز الجريدة * اما محكمة التمييز فقد قررت عدم جلب الاوراق ، واما حاكم الجزاء (محمّد محمود القشطيني) فقد اعتبر القضية منتهية بعد ان اصر على قرار البراءة وفق اصوله ، ولكنه نقل الى حاكمية الصلح الاولى في بغداد *

وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ نظر حاكم الجزاء الجديد فسي الدعوى ثم اجلها الى ٢٢ تشرين الثاني ثم الى ٢ كانون الاول ١٩٤٧ حين قرر تغريم كل من كامل الجادرجي وزكي عبد الوهاب بعشرة دنانير^(١٥) ، وتعطيل صوت الاهالي لمدة شهرين اعتبارا من صدور القرار^(١٦) *

(١٥) كان زكي عبد الوهاب قد قدم استقالته من الحزب بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ كما سيأتي بيانه ، ومن المؤسف انه دفع مبلغ الغرامة من جيبه الخاص بالرغم من استقالته ومن انه كان المدير المسؤول لصوت الاهالي لسكان الحزب
(١٦) صوت الاهالي ، ١٢ شباط ، ١٣ شباط ، ١٥ شباط ١٩٤٧ ، نشرة الحزب ، العدد الرابع عشر ١٤٤ تموز ١٩٤٧ ، والعدد السادس عشر ، ٢٨ تموز ١٩٤٧ ، والعدد السابع عشر ، ٤ آب ١٩٤٧ ، والعدد الثامن عشر ، ٢٨ آب ١٩٤٧ ، والعدد التاسع عشر ، ١٨ ايلول ١٩٤٧

إبطال رخصة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب :

لما ضاقت وزارة صالح جبر ذرعا بالأحزاب بما تنظمه من مظاهرات وما تقدمه من احتجاجات وما تثيره في الشعب من معارضة الحكومة القائمة للطبقة الحاكمة عمدت الوزارة الى سحب اجازة حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب واستمرت في اضطهاد الاحزاب الاخرى . وقد نشرت بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٤٧ بيانا قالت ان الحكومة لاحظت ان حزبي الشعب والاتحاد الوطني الاخذاً منذ تأسيسهما يقومان خلافا للقانون ولنظاميهما المصدقين بتحبيذ المبادئ الهدامة وترويجها والحث على الثورة وخلق الاضطرابات والاساءة الى رجال العراق المسؤولين كما وجدت انهما اعتمدا في تلافى قسم من مضروفاتها على ايرادات من مصادر مجهولة واعتمدا في تنفيذ مقاصدهما السرية الى تشكيل نظام الخلايا الخطر ، لذلك ونظرا لما في استرسال الحزبين المذكورين باعمالهما هذه من الخطر البالغ في تسميم الافكار والاخلال بالامن والنظام العامين فقد قرر ابطال رخصتهما (١٧) .

وقد احتجت الاحزاب الثلاثة الباقية على هذا العمل ، واصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا استكر غلق هذين الحزبين . هذا وكانت الاحزاب الاربعة : الوطني الديمقراطي والاحرار والاتحاد الوطني والاستقلال قد اصدرت بيانا بتاريخ ١٤ ايلول تدعو الشعب العراقي الى الاضراب العام احتجاجا على توصيات لجنة تحرى الحقائق الموفقة من هيئة الامم المتحدة بشأن فلسطين ، فلما ابطلت رخصة الحزبين المذكورين صدر بيان اخر من الحزب الوطني الديمقراطي والاحرار والاستقلال حدد فيه يوم الجمعة ٣ تشرين الاول ١٩٤٧ موعدا للاضراب (١٨)

(١٧) الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السابع : ص ١٧٦

(١٨) نشرة الحزب ، العدد العشرون : ١ تشرين الثاني ١٩٤٧

الفصل السادس

الانشقاق الاول فى الحزب

فى خلال فترة الاعداد لتكوين الحزب وقبل اجازته رسميا فى ٢ نيسان ١٩٤٦ كانت افكار التقدميين المؤيدين لصوت الاهالى ولكامل الجادرجى وصحبه مركزة حول نقطتين : الاولى ضرورة توحيد الحركة التقدمية غير الشيوعية فى حزب واحد والثانية ضرورة التمسك بتقدمية الحزب الذى سيؤلف وعدم فتح المجال لانحرافه نحو المحافظة واشراك غير التقدميين فى تكوينه . وحول هاتين النقطتين حدث الخلاف بين جماعة كامل الجادرجى وجماعة عبد الفتاح ابراهيم وجماعة عزيز شريف ، هذا عدا عن العوامل الشخصية والفردية . وفى هذا الموضوع كان لكاتب هذه السطور موقف يختلف عن موقف هذه الجماعات الثلاث : فيما يخص توحيد الحركة التقدمية اعتقد المؤلف بضرورة التوحيد ولكن عن طريق الحزب الوطنى الديمقراطى ، وفيما يخص اشراك غير التقدميين عارض ذلك وسعى الى ان يكون الحزب منسجما فى تقدميته ، وقد ايده فى ذلك طلعت الشيبانى وزكى عبد الوهاب وعدد كبير من الاعضاء من اصدقاء المؤلف وتلاميذه السابقين وهؤلاء هم الذين كونوا الجناح الذى اطلق عليه المؤلف فى هذا الكتاب اسم الجناح اليسارى .

احرز الجناح اليسارى نجاحا كبيرا فى انتخاب زكى عبد الوهاب لعضوية اللجنة الادارية المركزية بعد اجازة الحزب بفترة تقل عن

الشهر . ثم بدأ بعض اعضاء الهيئة المؤسسة بترك الحزب حين ظهر لهم انهم لا ينجمون مع اتجاهات الحزب فاستقال عبد الوهاب مرجان وتلاه عبد الكريم الازري ثم استقال عبود الشالجي ثم صادق كموثة . وفي انتخابات المؤتمر الاول فاز زكي عبد الوهاب بعضوية اللجنة المركزية باصوات تؤيد على ما ناله كامل الجادرجي نفسه وفاز ايضا طلعت الشيباني عن الجناح اليساري .

هذه الحوادث ازعجت كامل الجادرجي وأرقته . كما ازعجت محمد حديد وحسين جليل . ومما زاد في حدة الامر بالنسبة للجناح اليميني هذا ما سمعه الجادرجي من تعليقات الاعضاء في مختلف انحاء العراق حول ما ظنوه تكتلا في الحزب يشله ثالوث طلعت وزكي والمؤلف . حتى ان بعض الشيوعيين حذروا الجادرجي من وجود كاتب هذه السطور وقد دعوه « معلم الحزب » .

كان الجناح اليساري لا يترك فرصة تمر دون ان يؤكد على ضرورة توحيد الحركة التقدمية وتوحيد الاحزاب التقدمية الثلاثة المجازة، دون ان يفكر في ضم الشيوعيين الى الحركة التقدمية (١) . وكان الحزب الشيوعي يرى من جانيه يصر على كيانه المستقل ويجد تكوين جبهة وطنية مع الاحزاب التقدمية . وكان جواب الجادرجي في هذا الموضوع انه لا يستطيع التعاون مع قادة الحزبين الآخرين لاسباب مختلفة ، وكلما اشتد عليه ضغط المؤيدين لتوحيد التقدميين اتهم المنادين بالتوحيد بأنهم واقعون تحت تأثير دعايات من خارج الحزب ولا سيما من عبد الفتاح ابراهيم ، وهذه التهمة لا اساس لها اطلاقا بل كانت مجرد دفاع من الجادرجي .

(١) كانت جبهة الجناح اليساري تريد ان يكون الحزب الوطني الديمقراطي شبيه ما يكون بحزب المؤتمر الهندي يضم جماعات تقدمية متباينة يجمعها مناج الحزب ونظامه . بينما كان الجادرجي ومحمد حديد يريدانه ان يكون شبيها بحزب العمال البريطاني مع اختلاف في السياسة الخارجية .

ولما اشتد ضغط وزارة صالح جبر على الاحزاب ومكافحتها وبدا انها قادمة على غلق حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني كما حدث فعلا بعد ذلك ، اعلن بعض قادة حزب الاتحاد الوطني وخاصة عبد الفتاح ابراهيم انهم مستعدون للانضمام الى الحزب الوطني الديمقراطي دون قيد او شرط . وكان الحزب الوطني الديمقراطي مطاردا وقد اقيمت دعويان على الجادرجي وزكي عبد الوهاب وعلي صوت الاهالي التي حيزت ومنعت من الصدور . في هذه الظروف فكر كامل الجادرجي في ضرب عصفورين بحجر واحد : العصفور الاول هو الجناح اليساري في الحزب والعصفور الثاني هو عبد الفتاح ابراهيم والآخرين الذين رغبوا في الانضمام الى الحزب الوطني الديمقراطي ، فقد اراد اخراج ثالوث الجناح اليساري واعوانه ومنع انضمام عبد الفتاح وصحبه . روى كامل الجادرجي لمؤلف هذا الكتاب انه خشى من ان يستطيع الثالوث جر حسين جميل وناظم حميد وطالب جليل وغيرهم الى جانبهم وترك الجادرجي ومحمد حديد صفرين على اليسار^(٢) ، ولذلك ضرب ضربته قبل فوات الاوان وكانت مجازفة منه كانت تقضي على الحزب لولا ان بعض الظروف خدمته .

المذكرة الاشتراكية

تمثلت ضربته في تقديم مذكرة الى اللجنة الادارية المركزية كتب في الجهة العليا اليمنى منها «المركز العام للحزب الوطني الديمقراطي» وتحت «بغداد في ١٥ آب ١٩٤٧» وكتب في الجهة العليا اليسرى «سري للغاية»^(٣) . وقد قسم الجادرجي تلك المذكرة الى تسعة اقسام وكل

(٢) هذا التفكير لا يمثل الحقيقة وسيأتي ايضاح ذلك .

(٣) قدم كامل الجادرجي هذه المذكرة مكتوبة بخط يده في كراس من القلم المتوسط في (٩٩) صفحة ، ولم يطلع على هذه المذكرة في حينه وحتى كتابة هذه السطور اكثر من عشرة اشخاص ، اعضاء اللجنة الادارية المركزية السبعة وثلاثة من خارج اللجنة لعدم كتاب هذه السطور . وقد حاول اعضاء الحزب واطباء المؤتمر الثاني الاطلاع عليها فلم يفلحوا . توجد الآن من هذه المذكرة نسختان واحدة عند الجادرجي والثانية عند المؤلف ، وكان الاعضاء يسمون الفكرة «اشتراكية ديمقراطية» ولكنها في التعبير الغريب «دمقرطية اشتراكية»

قسم إلى أقسام أخرى • وفيما يلي ملخص هذه المذكرة :

- ١ -

١ - أسباب تقديم المذكرة :

- أ - ما أشيع مؤخرا من أن حزب الاتحاد الوطني يتولى حل نفسه بنفسه والاندماج بالحزب الوطني الديمقراطي كأفراد ، وقد فوه بعض قادة حزب الاتحاد الوطني عن هذا الموضوع •
- ب - ضرورة القيام بدعاية لتعريف الحزب الوطني الديمقراطي خارج العراق ، في البلاد العربية وفي أوروبا وغيرها ولاسيما في انكلترا ، على أن يرافق ذلك في الوقت نفسه نشاط حزبي واسع في العراق •
- ج - ضرورة اعتناق الحزب فلسفة معينة ثابتة يستند إليها عندما يضع خطة فعالة تخرجه من جموده الحالي
- د - ضرورة دراسة الظروف الحاضرة من حيث ملاءمتها للحزب أو عدم ملاءمتها وفحصها على ضوء التيارات الداخلية والخارجية على أساس نظرة الحزب إلى المنظمات والأحزاب الأخرى وإلى السلطات القائمة ونظرة الأحزاب والسلطات القائمة إليه •

- ٢ -

٢ - قضية جمع العناصر التقدمية في حزب واحد :

الفكرة خلاصة يمكن أن تبث الدعاية الواسعة لها ويتقبلها الكثيرون من منتسبي الأحزاب التقدمية وقد سعى إليها كل من حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني سعيا حثيثا • أن ذلك يستوجب إيضاح مفهوم التقدمية في نظر كل فريق يدعى السعى لجمع العناصر التقدمية •

٣ - سياسة حزب الشعب وأهدافه :

فقيادة حزب الشعب لا يؤمنون بغير الماركسية^(٤) ولكنهم يعتقدون بأن الوقت لم يحن بعد (في هذه المرحلة من تاريخ العراق) للتظاهر بالفكرة ، فكانت خطتهم جمع كل ما يمكنهم جمعه في حزبهم من شيوعيين واشتراكيين واحرار فكر ومتأثرين بالاستعمار البريطاني وسيبرهم من الوطنيين . فيقنعون الشيوعيين بأنه في هذه المرحلة من تاريخ العراق يجب الاكتفاء مؤقتا بتلقين المادية الماركسية في داخل كتل معينة من الحزب من غير ان يتظاهر الحزب امام الرأي العام بكل ماله علاقة بالمركسية اي انه يجب تجسيد الماركسية في نظرهم على ان تبقى جذوتها مستمرة يغذيها الحزب بمقدار مناسب من الزيت حتى يجنى الوقت المناسب فيجعل منها لهيبا يقضى على كل ماحوله . وهم يظهرون للاشراكيين ان كل ما يصبو اليه الحزب هو تحقيق الاشتراكية بالطرق الديمقراطية . اما المناوئي للاستعمار البريطاني فانهم يظهرون انه لا يمكن ان يرجى اي تقدم للعراق وأي اصلاح مادام الجيش البريطاني مرابضا فيه ونفوذ الانكليز قائما ، واذن فيجب قبل كل شيء مقاومة الانكليز ، وانهم مستعدون للتعاون مع كل وطني على هذا الاساس .

اما ما يخص موقفهم من القوميين المتطرفين وحتى الشيوعيين (الاعتدائيين) منهم بل وحتى رجال الدين فلا مانع لديهم من التعاون معهم باي ثمن كان . وبهذه الطريقة يعتقدون بانهم يستطيعون التعاون مع جميع العناصر المستعدة للعمل الحزبي بما في ذلك الرأسماليين الاقحاح وذلك املا بانضواء هؤلاء تحت لواء حزب الشعب .

والحقيقة ان الحزب المذكور مؤلف في الوقت الحاضر من ادعياء

(٤) قال المؤلف لكامل الجادرجي بيدوانك تعنى بكلمة «ماركسية» هنا «شيوعية» فقال نعم . هذا وفي أثناء مناقشات الحزب ولا سيما مناقشات المذكرة الاشتراكية كان المتكلمون يخلطون بين الماركسية كنظرية فلسفية وبين الشيوعية كمبدأ سياسي حزبي ، ولكنهم كانوا في الغالب يقصدون الشيوعية والشيوعيين عند ذكر الماركسية والماركسيين

الماركسية الذين يغالون كل المغالاة في تفسير المراحل التاريخية ومن
فلول المنشقين على الحزب الشيوعي ورابطة الشيوعيين وعلى جماعة
التحرر الوطنى .

٤ - قواعد حزب الشعب وقيادته :

اصبح من الصعب قيادة اكثرية قواعد هذا الحزب والتفاهم معها
وافهامها حقائق الامور بالنظر لتسكها الاعشى بالماركسية ، ويتألف
القسم الاكبر منها من احداث فى سن المراهقة ، ثقافتهم العامة ناقصة
ولا يعترفون بوجود ثقافة اخرى غير الثقافة الماركسية . اما قادة الحزب
فهم اشخاص معدودون ، والشخص الوحيد بينهم المعروف لدى الراي
العام هو عزيز شريف والآخرى تابعون له ، ولكن عزيز الحاكم
والمحامى غيره كسياسى وكريس حزب .

- ٣ -

٥ - حزب الاتحاد الوطنى ودعوته الى توحيد الاحزاب الديمقراطية :
قام مؤسسو هذا الحزب بتأليفه لمجرد انهم وجدوا مجالا لتأليف
حزب سياسى وقد ذكروا فى منهاج الحزب ان مهمته توحيد الاحزاب
الديمقراطية فى حزب واحد . ان الكثيرين فى الحزب الوطنى الديمقراطى
يرون ان هذا الحزب اقرب الى حزبنا من حزب الشعب .

٦ - قواعد حزب الاتحاد الوطنى وقيادته :

قواعد هذا الحزب مؤلفة كحزب الشعب من فلول الشيوعيين
واكثرهم من المثقفين سواء منهم من انشق على الاحزاب الشيوعية
(حزب فهد ، وحزب داود الصائغ) او من رجح الاشتغال العلنى على
الاشتغال السرى او من كان يحمل العقيدة الماركسية من دون ان ينضم

الى مؤسسة من المؤسسات السرية فرجح الانخراط في هذه الجماعة
لمختلف الاسباب الشخصية وغير الشخصية . والحزب مؤلف بالاضافة
الى ذلك من جماعة محدودة جدا من العمال .

اما قيادة الحزب فمؤلفة من جماعة اغلبها من الماركسيين وبعضها
من الاحرار . القواعد والقيادة تؤلف عددا قليلا من الصعب ان تكون
حزبا بالمعنى الصحيح . ويدين عبد الفتاح ابراهيم بالماركسية ولكنه
حاول مرارا ان يطور الماركسية حسب ظروف العراق بزعمه ، وكان
يعطى لشخصه المقام الاول في جميع اشتغالاته ومحاولاته ونظرياته
الخاصة ويعتبر نفسه زعيم الحركة الفكرية في العراق ولذلك فقد
الصفة التي تجب المرء للناس Popularity والتي هي ضرورية لكل
من يشتغل بالسياسة وبالاعمال العامة . اما ناظم الزهاوي فمتعصب
لارائه يعتد بها الى درجة العناد ، والماركسية طاغية على قابلياته الفكرية
وكفاءته الثقافية العامة . اما ناصر الكيلاني فلا يعتبر شخصا جديا
فهو يتاثر بمحيطه الخاص لاكثر من المحيط السياسي او الحزبي وليست
المذاهب السياسية المعروفة عنه راسخة في قراره نفسه كل الرسوخ .

- ٤ -

٧ - هل من صالح حزبنا الاندماج بحزب الشعب :

ليس من صالح حزبنا الاندماج بحزب الشعب لان هناك اسبابا
جوهرية تمنع ذلك اهمها ان الاتجاه الفكري لدى اشخاصه البارزين يختلف
او يناقض الاتجاه الفكري والسياسي الذي يسير عليه حزبنا والذي
توى ايضاح اسسه الفلسفية ، فضلا عن ان قيادة هذا الحزب او اعضاءه
لا يضيفون قوة الى حزبنا بل من المحقق انهم سيكونون سببا
لاضعافه وانحلاله .

٨ - هل من صالح حزبنا الاندماج بحزب الاتحاد الوطني :

لا ينكر مال بعض قاداته من قابليات ثقافية يمكن ان تزيد في كفاءة

حزبنا اذا اندمجوا فيه ولكن هناك مخاطر جسيمة تهدد كيان الحزب بانضمامهم اليه في الوقت الحاضر لان الماركسية متأصلة في نفوس معظمهم . واذا دخلوا حزبنا فيحاولون تطويره حسب فلسفتهم وسيحل قسم منهم في اللجنة الادارية المركزية بالنظر لقابلياتهم ويحل القسم الاخر في لجان الحزب المهمة ، واذا عرضت قضية خطيرة على اللجنة الادارية المركزية فيسعون لحلها حسب رأيهم عن طريق الحصول على الاكثرية واذا لم يحصلوا على هذه الاكثرية فيحاولون ان يقسموا الحزب الى جناحين ويدعون الاعضاء الى الانضمام اليهم فيحدثون في الحزب نظير ماكاد يحدثه كامل قرانجي من مشاكل يشكل اكثر خطرا وهكذا سيكونون خطرا على كيان الحزب في وقت لم يتبلور فيه بعد تبلور الكافي لمجابهة هذه المشاكل فينشق على نفسه ويخرج على منهجه الاساسي الذي اتفقنا على ان يكون ظاهره مثل باطنه .

- ٥ -

٩ - تعريف الحزب الوطني الديمقراطي :

عندما ظهر حزبنا تراءى للرأي العام انه اكثر الاحزاب التقدمية رصانة واطمئنانا على الدوام واقربها الى النجاح واوسعها مجالا للعمل بين مختلف طبقات الشعب وذلك لاسباب كثيرة اهمها ان الحزب كان مكونا قبل ان يولد لان جريدة صوت الاهالي كانت قد مهدت له مدة طويلة فهذه الجريدة قد حازت ثقة الاغلبية الساحقة من المثقفين واطرار الفكر وطبقات كثيرة من الشعب مما جعل الحزب عند ايجازته بالعمل موضع اطمئنان اغلب الناس ، كما انها كانت ايام المحن تعالج مختلف المواضيع معالجة معتدلة ولم تندفع مع التيارات المتطرفة في الحركة التقدمية بل استقلت عن تلك العناصر المتطرفة تمام الاستقلال . ولما انشق عزيز شريف وجماعته على هيئة ادارة الجريدة ثم عبدالفتاح ابراهيم وجماعته اعتبر الرأي العام هذين الحادثين انشقاقيين حزبيين ولذلك لم يستغرب الناس

عدم وجود عزيز شريف وعبد الفتاح ابراهيم وجماعتهما في الهيئة المؤسسة لحزبنا . اما النسب الثاني لمزايأ حزبنا فهو كون هيئته المؤسسة قد ضمت شخصيات اقل وزنا من شخصيات الحزبين التقدميين الآخرين .

كان حزبنا مطمح انظار الكثير من العناصر التقدمية فقد دخلت اصناف كثيرة من التقدميين والاحرار والوطنيين من مختلف الطبقات ولاسيما الطبقة البرجوازية الصغيرة وكان الاقبال عليه شديدا . وفى ذلك الظرف الذى غمرت فيه روح المباررة جميع الاحزاب انجرف حزبنا بهذا التيار فتساهل كثيرا فى قبول الاعضاء وقد استفادت احدى المؤسسات الربية (جماعة داود الصائغ : رابطة الشيوعيين) من هذا التساهل او من هذه الغلطة فدرست ما استطاعت دسه من اعضائها فى الحزب ، وفى اول اجتماع عام عقده الحزب للبحث فى قضية سياسية خطيرة هى قضية فلسطين اراد بعض اعضاء هذه المؤسسة المندسين فى حزبنا بتدبير من هيئتها المركزية ان يستغلوا هذا الاجتماع لحاسبة اللجنة الادارية لحزبنا فخربوا الاجتماع وكادوا يبعثونه عن غايته الاصلية لولا الموقف الحازم الذى وقفته اللجنة الادارية بالتعاون مع سائر اعضاء الحزب الذين حضروا الاجتماع (٥) . وهذه المبادرة السيئة نبهت اللجنة الادارية الى الخطأ الناجم من التساهل فى قبول الاعضاء فحاولت تلافى الامر واخذت تكافح العناصر المخربة ففصلت البعض ، لاسباب كثيرة اهمها التراخي الموجود فى بعض اعضاء اللجنة الادارية وكانوا يخشون يومئذ ان يؤدى استعمال الشدة فى هذا الشأن الى بعض الامتناع فى قواعد الحزب . هذا بالاضافة الى ان الحزب قد انصرف الى مكافحة وزارة ارشد العمري فانشغل مدة من الزمن عن تركيز الاهتمام بأموره الداخلية .

ثم ظهرت قضية الانتخابات النيابية التى هزت قواعد الحزب هذا

٥- انظر موضوع الحزب وقضية فلسطين فى الفصل الثانى ادناه .

عنيفا فكدت تضعع ولكنها بلورت اتجاهاته ثم ظهرت حركة كامل قزاجي التي كان ظاهرها الحرص على سلامة الحزب من الانحراف عن الحركة التقدمية وباطنها حركة شيوعية أو حركة متأثرة بأراء الشيوعيين^(١٦) . وقد تطرق كامل الجادر جي الى هذه الحركة في الخطاب الذي القاه باسم اللجنة الادارية المركزية على لجان الحزب وشرح موقف الحزب من التيارات الخارجية ، وقد عالجت جريدة صوت الاهالي وتطرقت الى حجة الحزب تجاه سياسة روسيا الخارجية

١٠ - موقف قواعد الحزب الوطني الديمقراطي من سياسة قيادته :
أن قسما غير قليل من قواعد الحزب اصبح يؤمن بسياسة اللجنة الادارية المركزية فيما يخص علاقة الحزب مع الحزبين التقدميين الآخرين وموقفه من الشيوعيين ومن المنظمات التابعة لهم وخطته في الانتخابات النيابية وسياسته حيال التوتر الدولي لأن الحزب أتبع خطة مستقلة عن سياسة روسيا وكل دولة اجنبية أخرى ، في الوقت الذي عزم فيه الحزب على التخلص من جميع العناصر المنتمية الى المنظمات السرية والمتأثرة بالحزبين التقدميين الآخرين ، وقد تخلص من عدد غير قليل من العناصر المضرة بكيانه سواء عن طريق الفصل او الاستقالة غير انه لم يعرض بل لم يسد هذا الفراغ بعناصر جديدة تقوى مركزه وتوسع نفوذه وترفع مستوى كفاءته .

ان اللجنة الادارية المركزية متفقة على سياسة الحزب تجاه الشيوعيين داخل العراق وخارجه وتجاه سياسة روسيا الخارجية ، فاذا ما رسخت هذه السياسة في الحزب وعرفت في الخارج معرفة تامة فانها ستقوى كيان الحزب وستجلب له انصارا كثيرين من المثقفين والاحرار والحرفيين والعمال الذين لم ينتسوا الى منظمات سرية او الى احزاب

١٦ انظر موضوع «الجناح التقدمي للوعوم» في الفصل الرابع اعلاه .

أخرى وعددا كبيرا من افراد الطبقة المتوسطة وغيرهم من الوطنيين والعناصر الواعية . وتستشجع هذه السياسة على الانتماء الى الحزب عددا كبيرا ممن ينصرونه قليلا ولكنهم لا يجرؤون على الانتماء اما لشبهات تساورهم تجاه سياسة الحزب او لخوفهم من السلطة قد تعتبر انتماءهم انتماء الى حزب شيوعى او شبه شيوعى .

اما قواعد الحزب فان تأييد قسم غير قليل منهم لهذه السياسة كان نتيجة ترويض طويل ونتيجة مؤثرات عامة وتأثيرات شخصية واحترام لبعض الشخصيات فى الحزب . ولكن لا يعلم مقدار رسوخ هذه المؤثرات على هذا القسم من قواعد الحزب فى حالة ما اذا اصبح للمنظمات السرية مجال للنشاط بحيث يتاح لها التدخل فى شئون الاحزاب العلنية كالحزب الوطنى الديمقراطى . وينبغى لنا ان ندرس هذه القضية درسا وافيا لامتحان بعضنا البعض البعض الآخر امتحانا حقيقيا يستند الى القواعد العلمية ويحدد موقفنا من جميع اعضاء الحزب وهذا لا يمكن تحقيقه الا اذا عينا فلسفة ثابتة للحزب .

— ٦ —

١١ — فلسفة الحزب الوطنى الديمقراطى وتشابه مناهج الاحزاب :
مما لا شك فيه اننا تقدميون ولكن للتقدمية مفهوما واسعا يجمع الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين والراديكاليين والاحرار اليساريين والوطنيين الديمقراطيين وسائر مجئدى الحركات الاصلاحية . ونحن نصرح بكل مناسبة باننا غير شيوعيين كما نصرح دائما باننا ديمقراطيون ولكننا لم نجرؤ حتى الان على ان نبين ما اذا كنا اشتراكيين ديمقراطيين او راديكاليين او احرار يساريين او اى صنف اخر من اصناف التقدمية مع انه كان يجب علينا منذ مدة طويلة ان نعين فلسفتنا بصراحة تامة ، وانه من الصعب على المرء ان يستخرج من مناهج حزبنا فلسفة معينة بالنظر لكون الاحزاب التقدمية الاخرى شبيهة به كل الشبه بل ان مناهج حزب الاحرار ومناهج

حزب الاستقلال لا يختلفان عنه من حيث الجوهر . فهذه المناهج تسبب الالتباس عند عامة الشعب والمتقنين لأن صبغة الأحزاب ليست معينة في مناهجها بل في سلوك قيادتها لأن بعض هذه الأحزاب لا تؤمن بالمنهج الذي أعلنته وإنما فعلت ذلك في سبيل الدعاية .

١٢ - مدى إيمان الأحزاب الأخرى بمناهجها :

فحزب الأحرار لا يؤمن بما سطره في مناهجه وإنما جاء مناهجه بذلك الشكل لكسب اهتمام الرأي العام العراقي والمتقنين بصفة خاصة وهذا امر لا يهم قادة الحزب الذين يعتقدون بأن عمر حزبهم لن يطول أكثر من تأليفهم وزارة أو وزارتين .

أما حزب الاستقلال الذي لا يختلف مناهجه عن مناهج حزب الأحرار اختلافا جوهريا ولا ينطبق على حقيقة اراء واضعيه فهو حزب بعيد كل البعد عن الديمقراطية وهو دكتاتوري النزعة ومؤمن بالاشتراكية بالمعنى الذي يفهمه الفاشيون كل الايمان وهو قومي متطرف في قوميته يعتقد بالزعامة الفردية .

أما الحزبان التقدميان وخاصة منهما حزب الشعب ، فانهما ماركيان بقيادتهما وقواعدهما وما أعلناه من مناهج ما هو الا لتمضية دور من أدوار الماركسية

من ذلك يتضح ان العبرة من اتجاهات قيادة الأحزاب ومبادئها لا في مناهجها المعلنة ، فقيادة الحزب الوطني الديمقراطي وان كانت في سلوكها المستمر قد اثبتت ان هذا الحزب غير ماركسي وانها بهذا السلوك قد اثرت بعض التأثير على بعض قواعد الحزب الا ان هذا التأثير كان ابعد من ان يشبه التأثير المستند الى العقيدة . ولما كان الحزبان التقدميان الاخران (مع بعض العناصر التقدمية الاخرى) يدركان هذه الحقيقة نراهما يتحيزان الفرص لاجداث ثورات في حزبنا والتاثير عليه

لجذب اكبر عدد ممكن من قواعده الى جانبيهما وخلق الانشاقات فى صفوف اعضائه على قيادته * ومهما كان من ابتعاد قيادة الحزب فى الوقت الحاضر عن المؤثرات فلا يسكن أن يعتبر ذلك قطعيا فى المستقبل اذا لم يعتنق حزبنا فلسفة تقديمية معينة *

١٣ - ضرورة اعتناق الحزب الوطنى الديمقراطى مذهبها تقديميا خاصا :
نحن نؤمن ايمانا راسخا بالديمقراطية ولكن لانريد الاشتراكية التى نعتنتها جميعا بالاساليب الثورية وانما نسعى لتحقيقها بالاساليب الديمقراطية تدريجيا ، وبذلك تكون الفلسفة المطلوب من الحزب اعتناقها اقرب الى الاشتراكية الديمقراطية من اى مذهب تقدمى آخر ، واذا توجهنا الى اقرار هذه الفلسفة فلن نخالف مبدأنا ولا منهج حزبنا ولا سياستنا العملية التى انتهجناها والتى نتهجها بالفعل ، وتقر اللجنة الادارية المركزية (قيادة الحزب) تلك الفلسفة ويناصرها فى ذلك عدد لا بأس به من قواعد الحزب *

١٤ - فوائد اقرارنا الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية فلسفة للحزب الوطنى الديمقراطى :

اما الفوائد العملية التى سنجنحها من اقرارنا الاشتراكية الديمقراطية فهي اننا نصبح مستقلين كل الاستقلال عن العناصر الشيوعية ونعين موقفنا بكل صراحة من الحزبين التقدميين الآخرين ونوقف ماتبته ضدنا الفئة الحاكمة ويمثل العناصر التابعة لها من دعاة باطله كزعيمها اننا شيوعيون * واذا ما استقر حزبنا على هذه السياسة فلن نجد العناصر الشيوعية والتقدمية المتطرفة مجالاً للتدخل فى حزبنا بقدر ماتطمع به الان * ثم ان اقرارنا هذه السياسة سيجلب للحزب العناصر المفيدة من العمال والحرفيين واهباء الطبقة المتوسطة وغيرهم من الفئات التى تدين بالحريات الديمقراطية وباستقلال البلاد وتشجب النفوذ الاجنبى * ان

اقرار هذه السياسة سيفقد الحزب بعض العناصر المتطرفة التي اضررت بالحزب اكثر مما افادته ، ولكن الحزب سيكسب في الوقت ذاته عناصر جديدة تدخله دون ان تخامرها الشكوك والريب من موقفنا تجاه الشيوعيين والمتطرفين . فضلا عن ان اقرارنا للاشتراكية الديمقراطية سيجلب للحزب كثيرا من العناصر التي ترعب من الصبح في ان تناضل نضالا ديمقراطيا ولا تريد ان تتعرض للاضطهاد والذي تقوم به الحكومة ضد المؤسسات التي تعتبرها ثورية وهي لا ترضى بان يقال عنها انها تحمل صبغة شيوعية او انها منتحبة الى مؤسسة شيوعية او شبه شيوعية ، وقد اصبحت هذه العناصر مشلولة عن كل عمل سياسي فهي تعتبر حزب الاحرار حزبا انتهازيا وحزب الاستقلال بعيدا عن تطين نزعها الحرة وتعتبر الحزبين التقدميين حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني حزبين شيوعيين وتتنظر الى حزبنا نظرة الشك والريبة . علينا ان نستفيد من هذه العناصر المهمة الواعية ونخرجها من جمودها ندخلها في نطاق الكفاح الديمقراطي الذي يجب ان يكون حزبنا حامل لوائه الحقيقي في هذا البلد . ان مثل هذه العناصر ابعد ما تكون عن التخريب وهي مستعدة للنضال الديمقراطي السافر اكثر من غيرها .

١٥ - مناقشة المحاذير من اعلان الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية للحزب الوطني الديمقراطي :

ذكر الجادرجي انه كان قد اثار ضرورة اعلان الحزب اعتناقه للاشتراكية الديمقراطية مرتين في اللجنة الادارية المركزية فوجد تحرجا في قبول الفكرة ، فكان قسم من الاعضاء يتخوفون من ان الكثير من الطبقات لا تفرق بين الاشتراكية والشيوعية وكان من رأي هذا الفريق من الاعضاء ان يبرهن أعضاء اللجنة والحزب على هذه الفكرة بالسلوك الحزبي كما حدث في الماضي وكما هو حادث في الحاضر وما سيحدث

في المستقبل أي العمل للمفكرة دون الاعلان عنها في الوقت الحاضر .
وقال الجادر جى ردا على هذا الفريق انه كان من الممكن التنازل في هذا
التأجيل لو كانت امور الحزب والدعاية له سائرة سيراً اعتيادياً غير ان
النشاط الحزبي يكاد يكون منعدماً بالمرّة في ظرف يعتبر في رايه مناسباً
لنشاط الحزبي وهو مناسب للحزب الوطني الديمقراطي أكثر اي حزب آخر .
وقال الجادر جى ان الفريق الآخر من أعضاء اللجنة الادارية (يقصد
طلعت الشيباني وزكى عبد الوهاب) لم يبد رأياً ولكنه يعتقد انهم يخشون
من استياء بعض قواعد الحزب المتطرفة من اعلان هذه السياسة لا اعتقادهم
بان هذه الفئة من الأعضاء ليست قليلة العدد بحيث لا يعتد بها . او ان
يكون لهذا الفريق من أعضاء اللجنة الادارية عطف خاص على هؤلاء
الأعضاء . وقال الجادر جى انه لا يعلم عدد هذه الفئة بالضبط ولا يعلم
ما اذا كان من الصحيح ابداء مثل هذا العطف الخاص عليها مع أنه يرى
جميع الظواهر تدل على عدم مشاركة هذا الفريق من أعضاء اللجنة
الادارية مثل هذه القواعد المتطرفة في الرأي . وقال ان هذا الفريق من
أعضاء اللجنة الادارية المركزية متأثر بمطالعته ومن جعلتها الصحف
والمطبوعات الشيوعية التي تبث دعاية واسعة النطاق ضد الاشتراكيين
الديمقراطيين في أوروبا متهمة اياهم بأسوأ التهم . وقال الجادر جى انه
يعتقد ان هذا النوع من الدعايات هو من مقتضيات الخطط الحزبية
(التاكسيك) بين الشيوعيين والاشتراكيين في أوروبا وهو امر يجب ان
لا تتأثر به لاختلاف ظروفنا ووضاعنا .

١٦ - الحزب الوطني الديمقراطي وفلسفة حزب العمال البريطاني :
قال الجادر جى : واني عندما ادعو الحزب الى ضرورة اعتناق فلسفة ثابتة
ليستند اليها منهاجه لا اهدف الى ان نعتنق فلسفة حزب العمال البريطاني
الذي برهن على طبيعة تمثيله الشامل لمختلف الطبقات وعلى مقدرته

لحل المشاكل الداخلية باستناده الى فلسفة بعيدة كل البعد عن التسرع والاستفزاز والى خطة عملية شاملة لتحقيق مبادئه فهذا الحزب في الحقيقة ليس حزبا خاصا بالعمال انما يمثل مختلف طبقات الشعب فهو يضم المثقفين واهرار الفكر والحرفيين وسغار الملاكين والفلاحين وغيرهم الى جانب العمال، فاعضاء الحزب على اختلاف طبقاتهم يعتقدون فلسفة دون التقييد بالثورة واحدة وهي الاشتراكية الديمقراطية التي تحقق بالطرق الديمقراطية دون التقييد بالثورة

١٧ - عدم تقييد الحزب الوطني الديمقراطي بسياسة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم :

قال الجادرجي نحن لا نتفق مع حزب العمال البريطاني في سياسته الخارجية التي مازالت تسيرها النزعات الاستعمارية وسنواصل كفاحنا ضد الاستعمار بأي شكل كان واينما وجد ونخاصم كل حزب يسير في ركاب السياسة الاستعمارية حتى وان كان حزبا اشتراكيا ديمقراطيا وقد سبق ان أيد الحزب في جريدة صوت الاهالي موقف الحزب الشيوعي البريطاني من قضية فلسطين حين وجد ذلك الحزب يعطف على اماني العرب ويكافح الصهيونية^(٧) ، وانتقد الحزب الوطني الديمقراطي حزب العمال بهذا الشأن .

وقال الجادرجي ان اعلان مخاصمة الحزب الوطني الديمقراطي للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في مواقفها الراهنة من قضايا المستعمرات هو اولا من مستلزمات استقلال حزبنا عن اي حزب اخر في العالم ومن مقتضيات التمسك باهداف منهاجه فيما يخص الشعوب العربية ، وهو ثانيا من عوامل تبديد سوء الفهم الذي قد ييدر من بعض اعضاء الحزب تجاه اعتناقنا للفلسفة الاشتراكية الديمقراطية لما يساور هؤلاء الاعضاء

(٧) كان هذا قبل ان يغير الشيوعيون مواقفهم من قضية فلسطين بعد ان ايدوا الانداز الصهيوني تقسيم فلسطين .

من استياء شديد من سياسة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم
في قضية فلسطين بصفة خاصة وقضايا المستعمرات بصفة عامة .

١٨- هل يمكن تحقيق مبادئ الحزبية بالطرق الديمقراطية في جميع الظروف
تساءل الجادر جي هل يمكن تحقيق اهداف، أي حزب بالطرق
الديمقراطية مادامت الفئة الحاكمة قد استولت على الحكم بطرق غير
ديمقراطية وغير مشروعة وسدت بوجه الشعب جميع السبل الديمقراطية
فسلبت جميع حقوقه الدستورية المشروعة وهي الكل في الكل ففى
سبيل تحقيق النظام الديمقراطى المعمول عليه فى تحقيق مبادئ الحزب
الوطنى الديمقراطى وفلسفته . وذكر انه كان قد بحث «حق الثورة فى
الديمقراطية» فى كراس بحث الفاشية فى انغرى فى ١٩٤٦ وقال ان
البعض اعتبره ثوريا شيوعيا واعتبره الرجعيون داعيا الى الثورة وزعموا
انها هدف من اهدافه الاساسية . وقال اننا باعترافنا الاشتراكية
الديمقراطية انما نهدف الى تحقيق الاشتراكية بالوسائل الديمقراطية
ونحدها عندما تيسر ، اما اذا سدت بوجه الشعب جميع السبل
الديمقراطية فلا بد من اللجوء الى استعمال القوة ولكن مفعول القوة
يجب ان يقف عند حده حينما تتحقق الديمقراطية اي حينما يسترد
الشعب حقوقه الدستورية .

ثم عاد الى المحاذير التى ابداهما الفريقان فى اللجنة الادارية من
اعلان الاشتراكية كفلسفة للحزب فقال ان تخوف فريق من اعضاء
اللجنة الادارية من ان الناس لا يفرقون بين الاشتراكية والشيوعية
اصبح فى غير محله فى الوقت الحاضر وربما كان هذا الراي صحيحا
قبل عدة سنوات ، غير انه بعد ان اخذت الثقافة تنتشر فى العراق
وبعد اتضحت لعامة الناس من الاذاعات والصحف مواقف الاشتراكيين
والشيوعيين وبعد ان تبلورت اتجاهات مختلف العناصر التقدمية
العراقية وبعد ان جاء حزب العمال الى الحكم فى بريطانيا واخذ يطبق

الاشتراكية الديمقراطية بالفعل ، أصبحت اكثر الفئات على اختلاف اتجاهاتها السياسية في العراق لا تخشى من وجود حزب من هذا القبيل في بلادنا . وقال الجادر جى عن الفريق الاخر ارجو ان تكون التجارب التي مرت بهم كافية لان يحددوا موقفهم تحديدا تاما من جميع العناصر المتطرفة في الحزب .

١٩ - الوضع العام في العراق وسياسة مكافحة الشيوعية ووضع الاحزاب القائمة:

ان الجراءة التي تبديها الفئة الحاكمة في العراق في مكافحة الحريات العامة وشل الاحزاب والاستهتار بالقوانين بعد انتهاء الحرب بانتصار الامم الديمقراطية لا تخلو من علاقة لها بالوضع الدولي العام . والظاهر ان هذه الفئة متفقة مع الانكليز على ان يسود البلاد يسكون شامل ، وان الانكليز عازمون على جعل البلاد التابعة لسيطرتهم في حوض البحر المتوسط على استعداد لمجابهة «خطر توسع النفوذ الروسي» لذلك سيدفعون حكومات تلك البلاد الى مكافحة الشيوعية وخاصة منها حكومة العراق التي تندفع في هذه المكافحة الى اقصى حد وسيبقى ذلك حتى بعد زوال التوتر الدولي بين الكتلتين السلافية والانكليزية - الاميركية . ولا يتعذر على الانكليز الذين يعلمون بكل مايجرى في هذه البلاد ان يتوصلوا الى معرفة تائر حزبي الشعب والاتحاد الوطني بسياسة روسيا الخارجية الى حد بعيد ، ولذلك يرى الانكليز القضاء على هذين الحزبين ضمن خطة القضاء على الاحزاب الشيوعية وتوايها ، ولما كانت هذه المؤسسات تقتصر الى مقومات الاحزاب السياسية العلنية فلن تتمكن من تحمل هذا الضغط المتواصل الذي سيستمر رغم تبدل الوزارات ، ولذلك فان هذين الحزبين سينحلان من تلقاء نفسيهما ، ومتى ماغلقت فسوف يتشرد اعضاؤهما فمنهم من يترك العمل الحزبي ومنهم من قد يعود الى قواعده فسيبقى المنظمات المريسة (٨) .

(٨) كان هذا قبل ان تحمل وزارة صالح جبر العزيم المذكورين بفترة قصيرة

اما حزب الاحرار الذي كان تاليفه اصطناعيا ويعيش الان عيشة
 مصطنعة والذي تنتهي حياته السياسية عندما يدعى رئيسه مع بعض
 اعضائه لتأليف وزارة او للدخول في احدى الوزارات المقبلة . فقادته
 يعتبرونه وسيلة للمساومة ولكنها وسيلة ثقيلة لن يطبقوا حبلها مدة
 طويلة . ولعل من اهم اسباب بقاء هذا الحزب واقفا على قدميه حتى
 الان بعد ان استقال منه توفيق السويدي هو شخصية رئيسه سعيد
 صالح الذي له مكانة محترمة لدى بعض الاوساط الشعبية والحكومية .
 اما نظرة السلطات الى حزب استقلال فيئة جداد ، فالبلاد والانكليز
 يحتقرون هذا الحزب لاعتقادهم بانه الخلف الحقيقي لنادي المنشى
 الذي كانت له اليد الطولى في اثاره حوادث مايس ١٩٤١ ولانه على
 اتصال وثيق ببنفى فلسطين ورشيد عالي الكيلاني . والحقيقة ان هذا
 الحزب لا يتردد في انتهاز كل فرصة لاثبات عدائه للانكليز دون تمييز
 بين القوى التقدمية والقوى الرجعية بينهم . غير ان حزب الاستقلال
 لا يتعرض للموصى لاسباب تاكسيكية بل ينتهز الفرص للتظاهر في جريدته
 ونشرااته باخلاصه للعرش . ولا ينتظر من الانكليز ولا من البلاد ولا من
 الفئة الحاكمة ان يفسحو المجال امام هذا الحزب مجال العمل لممارسة
 حقوقه الا بقدر ما تتطلبه حاجتهم الى التاكيد السياسي لايجاد
 توازن تجاه القوى المناوئة للوضع الشاذ . ولا يعتبر هذا الحزب قوة
 كبيرة بالنظر الى الخلافات القائمة بين قادته والتيارات المتناقضة فيه .
 فقد كان هناك اتجاه يميل الى التعاون مع الاحزاب الاخرى في قضايا
 معينة واتجاه اخر يرفض التعاون مع جميع العناصر التقدمية التي لها
 صبغة رسمية ولانسيا حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني ويبدو ان
 هذا الاتجاه الاخير هو الذى تغلب ولذلك حلت لجنة الاحزاب
 العراقية للدفاع عن فلسطين ثم شمل مؤتمر الاحزاب الذي تكون نتيجة
 الانتخابات الثبائية . وقد يستفيد الانكليز من هذا الوضع في الحزب

في الوقت المناسب لضرب كل حركة تقدمية في العراق . وقال الجادرجي انه علم ان في حزب الاستقلال رأيا يمثل الاقلية يميل الى التفاهم مع الانكليز حول قضايا معينة هي مكافحة الحركة التقدمية بفهومها الشامل . واذا كان هذا الراي قد هزم بنتيجة الجدل الطويل الذي قام بين قادة الحزب فلا يمكن القول انه قد زال من الوجود نهائيا . اما الحزب الوطني الديمقراطي فهو ضعيف في الوقت الحاضر بعناصره وبفروعه وبكفاءه لجانته سواء داخل العاصمة او خارجها ، كما انه ضعيف بمالتيه الى ابعاد حد ، واهم نقطة ضعف هي عدم تنوع عناصره ، فان الكادر الفعال من صنف واحد معظمه محدود الثقافة وان معدل العمر لاعضاء الحزب لا يشجع على طرح قضايا خطيرة امام المؤتمر . يحتاج البت فيها الى الحكمة والعقل وطول الأناة ، ثم ان جدال الحزب في بداية الانتخابات الماضية مع الكتلة قد ادى الى فقدان الحزب كثيرا من عناصره بانسحابها منه وقد كان الاقبال على الحزب في بدء تأسيسه شديدا للغاية غير ان ضغط الحكومة المتواصل على الاحزاب قد حمل العناصر التي كان يجب ان يعول عليها الحزب على الانكماش وعلى الابتعاد عنه ، فقد كان الحزب منذ بدء تاليفه وحتى قبل تاليفه قويا بالعناصر التي تؤيده وتؤازره ولكنها لا تنسب اليه تلك العناصر التي تخشى ان يقال عنها انها شيوعية والتي لا تتحمل الضغط والارهاب ولكنها مستعدة للعمل في الظروف الاعتيادية وبشروط ديمقراطية .

٢٠ - الانكليز ومساوىء الوضع الراهن في العراق :

يدرك الانكليز ان هذا الوضع الشاذ في العراق محفوف بالمخاطر وانه لا يمكن ان يدوم وان الفئة المتسكة بمقاليده الحكم صارت بالية لا تصلح لادارة شؤون الدولة مدة طويلة . ويدرك الانكليز ان الوسيلة الوحيدة لاقاد البلاد من هذا التذبذب هي تحقيق الديمقراطية . ولكنهم

يرون ان هناك قضية انية يجب معالجتها وحي انهم يرغبون في ان يسرد العراق خلال التوتر الدولي الحاضر سكون شامل كي يستطيعوا التحكم في الوضع تحكما تاما عند المفاجآت . وهناك بعض ظواهر التهدة بماشمل عليه من تدابير مسكنة. ولكن هذه التدابير غير مشجعة بل معرقة لقيام اية حركة شعبية واي نشاط حزبي في الوقت الحاضر . ان هذه التدابير تؤلف بحد ذاتها في النتيجة نقطة ضعف حتى في هذا السكون الذي تريده الفئة الحاكمة ومن ورائها الانكليز .

٢١ - مواقف الفئة الحاكمة من الجهات التي تخشاها :

لا بد للفئة الحاكمة عندما تريد المضي في خطتها التعسفية تجاه الشعب بهضمها لحقوقه الدستورية وتركها ابناءه ولاسيما سكان المدن عرضة للجوع والفاقة ، ان تفكر في تجنب بعض الجهات التي تخشى بأسها . فالفئة الحاكمة تخشى العشائر لانها مسلحة ولذلك واسلت الحكومات العراقية المتعاقبة اتباع السياسة التي اختطتها الانكليز وهي عدم فرض الضرائب على الزراع من الشيوخ وسكان المدن فادى هذا الى اثراء معظمهم اثراء فاحشا في ظل الوضع الشاذ الامبر الذي جعلهم يرتضون هذا الوضع ويدافعون عنه دفاع المستعبد . والقوة الثانية التي تخشاها الفئة الحاكمة هي قوة الجيش وقد اتبعت سياسة ثابتة هي اخراج كل عنصر متذمر من ضباط الجيش من جهة والامعان من جهة اخرى في ترقية الضباط الذين هم موضع ثقة الفئة الحاكمة واطنائها وزيادة مرتباتهم ومخصصاتهم وجعل شروط التقاعد ومرتباته ملائمة .

٢٢ - موقف الشباب الواعي من الحكومة الحاضرة :

وهناك قوة ثالثة تخشى بأسها لفئة الحاكمة وهي المثقفون الذين تريد ان تامن من مطالبتهم بحقوق الشعب . ولكن وزارة صالح جبر

لم تجابه بمقاومة غنيقة كما جوبهت وزارة ارشد العسرى لان هناك تلك اليد الخفية التى ارادت ان تشل قسما كبيرا من الشباب المثقف ومن ورائه طائفة كبيرة من طوائف البلد منصرفه عن معارضة الوضع القائم فديرت على يدعيلها فورى السعيد تاليف مجلس نيابى لم يكن ليحيى فى تلك الظروف الا على اساس طائفى ثم حنت تلك اليد الخفية مجيء رئيس رئيس وزارة على اساس طائفى ايضا .

٢٢ - تدابير التهدة فى العراق لاتفوى على مجابهة حوادث الزمن :

ان اليد الخفية التى سببت تدابيرها هذا الخمول تدرك فى الوقت نفسه ان تلك التدبير وقتية لاتفوى على مجابهة حوادث الزمن وهى تعلم ان تطوير العراق الى دولة عصرية يستوجب الكف عن مداراة الشيوخ واصحاب الاراضى والمزارع بعدم فرض الضرائب المناسبة عليهم فى الوقت الذى لايمكن فيه لمالية الدولة الاستغناء عن هذا المورد المهم وفى الوقت الذى يتضور فيه الفلاحون وسكان المدن جوعا بسبب التساهل تجاه كبار الزراع والمحتكرين وفسح المجال لهذا الغلاء المصطنع واهمال شئون الفبال وغيرهم من سكان المدن الذين اخذ الوعى ينتشر بينهم . اما مايخص المثقفين الذين هم اكبر قوة محركة فى كل مجتمع متحضر ، فستزول هذه الترضيات المصطنعة التى منحت لطائفة معينة وستحدث هذه الخطوة الشاذة رد فعل لدى الطوائف الاخرى مما يزيد الشعب استياءا ويزيد الوضع ارتباكا فضلا عن ان هذه الترضيات لايمكن ان تشل جميع المثقفين من افراد تلك الطائفة . اما مايخص الجيش فان الطريقة المتبعة فى ارضاء قسم من ضباطه اشبه ماتكون بطريقة الارضاء التى كانت تتبع فى جيش (البنى جري - الانكشارى) فى تاريخ الدولة العثمانية والتى يعرف نتائجها السيئة كل من تتبع نتائج تلك الدولة . قد اثبتت الحوادث ان الجيش

العراقي لا يمكن أن يكون غير متأثر بالوضع العام مهما حاولت السلطة
نرضيته لعزله من الشؤون العامة بل أن سوء الوضع في البلاد كان ولا يزال
منعكسا فيه دائما .

٢٤ - لماذا يريد الإنكليز مكافحة الشيوعية في العراق :

مهما تراءى للعيان أن الفئة الحاكمة هي القابضة على زمام الأمور
ففي الواقع أن السلطة الحقيقية في القضايا المهمة هي بيد الإنكليز
وسيقى الأمر كذلك ما لم يجبر الوضع الدولي الإنكليز على تغيير هذه
الحالة وما لم توقفهم عند حدهم حكومة شعبية تستند في حكمها
إلى تأييد الشعب .

إن الوصي يحكم البلاد الآن حكما مطلقا بتأييد عام من الإنكليز
وباستشارة من رجل الامبراطورية ثوري السعيد . وهذا الوضع الذي
يحدث منذ عام ١٩٤١ سيقى مستورا حتى تغير الظروف . أما الوضع
الدولي فليس من المحتمل أن يتجه في مستقبل قريب اتجاه يساعد
على تغيير وضع الإنكليز في العراق بيد أن أصبحت مناطق النفوذ
الدولية واسعة فوق الشرق الاوسط ومنه العراق بصفة خاصة تحت
النفوذ البريطاني ، وإذا ما انزلت قطر من هذه الاقطار من قبضة النفوذ
البريطاني فسيقع حتما تحت نير النفوذ الاميركي الذي هو اسوأ بكثير
من النفوذ البريطاني . ولما كان الإنكليز حريصين كل الحرص على
إبقاء نفوذهم في العراق بالنظر لظروف الشرق الاوسط ولا سيما في
تركيا وإيران فانهم سيتوسلون بجميع الوسائل ليقفوا هم المسيطرين
على هذه المنطقة سيطرة تفضي مصالحهم فيها مكافحة الشيوعية بصورة
عنيفة وضرب كل حركة تمت الى روسيا او الاحزاب الشيوعية في
العالم بصلة وعدم فتح مجال النمو لاية جماعة معادية لهم ، وبهذا
الاعتبار سيواصلون مناوأة الحزبين التقدميين حزب الشعب وحزب

الاتحاد الوطني وان الحكومات العراقية تعمل اكثر مما يريد الانكليز وحتى ان حكم الاعداء الذي صدر بحق الشيوعيين كان خلافا لرأي الانكليز ولولا بعض مواقفهم في هذه القضية لكان هذا الحكم قد نفذ في واحد على الاقل من الشيوعيين .

ومن جهة ثانية لا يحتمل ان يغير الشيوعيون والحزبان التقدميان موقفهم العدائي حيال الانكليز مادام موقف الاتحاد السوفيتي من الانكليز غير ودي ومادامت الاحزاب الشيوعية في العالم تقف هذا الموقف من الانكليز . ولذلك فان مجال العمل امام الشيوعيين واتباعهم والاحزاب التقدمية التي يعتبرها الانكليز متطرفة او متأثرة بسياسة روسيا الخارجية سيبقى ضعيفا الى ابعد حد مادام النفوذ الانكليزي في البلاد هو الكل في الكل . ان ضعف الرأي العام العراقي يساعد الانكليز والفئة الحاكمة على عدم فسخ المجال للشيوعيين ولا لاية منظمة شبه شيوعية . الا ان الانكليز يدركون عدم امكان مقاومة الوعي العام في العراق بسبب انتشار الوعي الديمقراطي في العالم بصفة عامة وتطور الوعي السياسي في البلاد العربية بصفة خاصة . ان اكثر ما يخشاه الانكليز هو تأثير العراق بما يسود مصر من وعي شعبي وحركة وطنية واسعة يستندان الى التنظيم الحزبي والنقابي مما جعل الانكليز يسلمون بالحقيقة الواقعة وهي ان مصر تقود البلاد العربية الان فكريا وسيبقى شأنها كذلك الى امد طويل .

٢٥ - هل يجبذ الانكليز ضرب الحركة الحزبية بصفة عامة في العراق

لا يجبذ الانكليز النهج الذي انتهجته الفئة الحاكمة في العراق منذ انتهاء الحرب في ضرب كل حركة فكرية ولا يجذبون ازال مثل هذه الضربات القاسمة بصفة عامة دون تفريق بين الشيوعية والديمقراطية . واذا كانوا قد سكتوا حتى الان على هذا الاضطهاد الذي نال جميع

الاحزاب فذلك لانهم لم يتأكدوا بعد من ان في العراق جماعة تؤمن
بالديمقراطية ايماناً راسخاً من دون ان تتأثر بالمؤثرات الخارجية .

٢٦ - ماهي نظرة الانكليز الى الحزب الوطني الديمقراطي

يعتقد الانكليز ان قيادة حزبنا قد برهنت على انها تدير بالحزب
في الطريق الديمقراطي ولكنهم لم يعتقدوا بعد بان فكرة الديمقراطية
اصبحت متغلغلة في قواعد الحزب تغلغلاً تاماً . ويقول الجادرجي انه
بالنظر الى هذه الحقائق التي قد يكون مخطئاً في توصله اليها
بنتيجة استنتاجاته الشخصية يرى ان المبادرة الى اعلان فلسفة الحزب
والتمسك بها في الحياة الحزبية ضرورية من جهة التاكيد عدا
ضرورتها باعتبارها فلسفة للحزب . واذا ما استتجنا ان الانكليز
سيفسحون المجال للحزب الوطني الديمقراطي (وبعبارة اصح سيثيرون
على الفئة الحاكمة ضرورة التفريق بين الحزب الوطني الديمقراطي
وغیره من الاحزاب التقدمية الاخرى) لا لاعتقادهم بانهم سيكسبون
صداقة هذا الحزب صداقة مطلقة اي الصداقة التي تغيرهم كستعمرين
وانما لانهم مضطرون الى ذلك اضطراراً لاعتقادهم بان الضغط العام
الذي تقوم به الفئة الحاكمة على الشعب قد يفسح المجال لفئة معادية
لهم وقد تنضی هذه الفئة في معاداتها لهم الى اقصى حدود المعاداة سواء
كانت هذه الفئة مماثلة للفئة التي قامت بحركة مايس ١٩٤١ ام من نوع
اخر . ولاشك ان الانكليز يعلمون بان حزباً ديمقراطياً كحزبنا ليس
من الممكن ان يحمل لهم ولغيرهم عداواً شوفينياً باية حال وان كانت
صداقته لهم غير مضمونة . هذا بالاضافة الى ان الانكليز لابد ان
يكونوا مدركين كل الادراك انهم وان كان باستطاعتهم تاليف حزب
او كتلة او جماعة يامنون صداقتها ويضمنون ولاءها المطلق غير انهم

يدركون ان مثل هذه الفئة لا يمكن ان تكون قوة شعبية يعتد بها
في الظروف الاعتيادية ، وانما يمكن الاستفادة منها في ظروف شاذة
كظروف الحرب بصفة عملاء يكلفهم استئجارهم كثيرا من المال

٢٧- موقف الانكليز من الحركة التقدمية في العراق في حادثة وقوع حرب عالمية ثالثة

واذا كانت الحالة تدعو الانكليز الى الاعتقاد بوقوع حرب
عالمية ثالثة في وقت قريب ، فالقضية يتغير شكلها بالنسبة اليها . فاهم
لن يفسحوا المجال لاية فئة لا يضمنون صداقتها وولاءها ولا يميزون بين
العناصر التقدمية على اختلاف اتجاهاتها السياسية ولن يفسحوا مجال
العمل حينذاك الا للفئات الرجعية لتعمل سوية مع الماجورين في سبيل
مكافحة كل عنصر تقدمي . وقال الجادرجي انه يرجح ان هذا التوتر
الدولي سوف يبقى قائما الى مدة غير قصيرة من غير ان يدعو الانكليز
الى الاعتقاد بأنه سيؤدي الى حرب عالمية ثالثة في القريب العاجل . ومن
المعلوم انه وان كانت اميركا راغبة كل الرغبة في اثارة مثل هذه الحرب
ضد روسيا ولكنها تعتقد بان مثل هذه الحرب لا يمكن ان تشن دون
مشاركة الانكليز فيها . ويعتقد الجادرجي ان انكلترا لا تستطيع دخول
حرب عالمية في الوقت الحاضر بسبب ماتجنازه من ازمات خطيرة . هذا
بالاضافة الى ان حكومة العمال التي بيدها زمام الامر لا تعتبر بحكم
طبيعة نظامها حكومة معادية للاتحاد السوفيتي بقدر ماتعاضد حكومات
المحافظين التي لا ينتظر ان تستلم الحكم في انكلترا في وقت قريب .

٢٨ - هل من الممكن ايجاد جبهة مشتركة بين الاحزاب التقدمية في العراق
كان الرأي الغالب في اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي ان
كل تشكل اوجهة مع الاحزاب التقدمية يعتبر تكتلا خاسرا ذا صبغة معينة يفقد
الحزب صبغته الخاصة والصبغة التي فريدها في نوع اشتغاله السياسي وحتى لو
قررنا عدم الالتفات الى هذه النقطة الجوهرية باعتبار ان التكتل بين الاحزاب

الثلاثة التقدمية خطوة تقدمية مفيدة يجب ان تكون فوق كل اعتبار لدى البعض فهناك الصعوبة في اي اتفاق مع حزب الشعب لانه يحصر قيادته بيد شخص من الصعب جدا الوثوق باخلاقه السياسية، وقد تجلت هذه الصعوبة باجلى مظاهرها حينما اظهرنا استعدادنا لهذه الفكرة سواء قبل تأليف الاحزاب في سنة ١٩٤٦ او بعد تأليفها وذلك عندما قبلنا مبدأ تكتل اصحاب الجرائد والمجلات التقدمية قبل تأليف الحزب وعندما قبلنا مبدأ تكتل الاحزاب التقدمية الثلاثة في عهد وزارة ارشد العري ، ولكننا لم نحصل على نتيجة عملية بهذا الشأن وكان ذلك على الاكثر بسبب موقف جماعة حزب الشعب سواء قبل اجازة حزبهم او بعدها بالرغم من تظاهرهم بانهم من اشد الناس حرصا على التكتل.

٢٩- قضية تأليف جبهة واحدة من جميع الاحزاب العراقية وموقف الاحزاب منها:

كنا في جميع الاجتماعات والمباحثات من اول المحبذين في فكرة اتفاق جميع الاحزاب وتاليف جبهة واحدة ضد الوضع الشاذ . ولكن كانت هناك صعوبات كثيرة في طريق تحقيق هذه الفكرة وفي مقدمتها تمنع حزب الاستقلال من قبول تأليف مثل هذه الجبهة مع الاحزاب الاخرى فهو يعتبر حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني شيوعيين ، ولا يريد التعاون مع حزب الاحرار لاعتباره اياه حزبا انتهازيا هو وحده الذي يستفيد من تأليف مثل هذه الجبهة بين الاحزاب . اما فيما يخص حزبنا فان حزب الاستقلال لم يكن له سبب ظاهر لعدم التعاون ، ولكن يبدو انه لا يريد التعاون مع اي حزب .

اما حزب الاحرار فانه تخرج في الماضي في استعداد له للتعاون مع جميع الاحزاب لانه لا يريد التعاون مع حزب الشعب ولا حزب الاتحاد الوطني بدعوى انها يحملان صبغة شيوعية ، ولا يريد التعاون مع حزب

الاستقلال بدعوى انه مكروه من الانكليز والبالط * اما ما يخص حزبنا فلا اعتقد ان لدى حزب الاحرار مانعا في التعاون معه ، ولكن ليس من مصلحة الحزب الوطني الديمقراطي التعاون مع هذا الحزب وحده بصفه خاصة في الوقت الحاضر لان غايته الوحيدة من الوقوف موقف المعارض هو المجيء السني الحكم بأي ثمن كان .

اما الحزبان التقدميان حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني فهنا يجب ان قيام مثل هذه الجبهة وان حزب الشعب بصفه خاصة حريص كل الحرص على التظاهر بأنه على استعداد للتعاون مع اي حزب ومع اية جبهة ضد الاستعمار البريطاني لا اعتقاده ان بث الدعاية لنفسه على اساس هذه الدعوة يرفع منزلته في عين الاحزاب الشيوعية لان هذا الحزب يتخيل انه اكبر كتلة مخلصه للعمل في سبيل الماركسية وانه هو الثروة الحقيقية لتأليف حزب شيوعي في المستقبل يعتقد انه من السهل عليه اقناع الاحزاب الشيوعية في العالم اوفى الشرقين الادنى والاوسط على الاقل بانه هو الجدير بالسيطرة على التقدميين كافة فسي العراق *

— ٩ —

٣٠ - ليس امام الحزب الوطني الديمقراطي سوى طريق العمل بمفرده :

بالنظر لما تقدم لم يبق امام حزبنا غير طريق العمل بمفرده في هذا الوضع الشاذ وتحت ارهاب الحكومات التي لاتميز بل ليس من مصلحة ان تميز بين حزبنا وغيره من الاحزاب التقدمية الاخرى لادراكها ان فسخ المجال لتطبيق النظام الديمقراطي في العراق معناه فسخ المجال للمنظمات التي تعمل في سبيل الديمقراطية والتشي يعنى امر تقويتها تقلص نفوذ الفئة الحاكمة وبالنسبة اقصاؤها عن مراكز الدولة التي يعتبرها رجال الحكم كالبقرة الحلوب * ان اضطرارنا الى العمل

بفردنا فيه صعوبات ومشاكل كثيرة ولكن اذا ما عينا الطريق الذي يجب ان نسلكه واطلقنا العنان لعقولنا ان تعمل بنا نوحى به تجاربها يصبر وطول اناة فالقضية تسهل كثيرا . ويجب على حزبنا ان يكون في مقدمة الكتل السياسية التي تسعى جهد طاقتها للاتفاق مع الكتل الاخرى التي تعمل في سبيل صيانة الدستور من العبث واستئصال النفوسد الاجنبى . ويجب ان يأخذ الحزب المبادأة في هذا الشأن كلما امكن ذلك ويحرص في الوقت ذاته كل الحرص على المحافظة على استقلاله .

٢١ - ضرورة الدعاية للحزب الوطني الديمقراطي خارج العراق :

ان الاستمرار على العمل الذي نختطه بجرأة بعد ان نعين بصراحة موقفنا من الماركسيين على الوجه الذي يقنع الاوساط العراقية بان حزبنا حزب ديمقراطي صميم يتطلب منا ان نقوم بدعاية واسعة النطاق لتعريف حزبنا خارج العراق ولاسيما في البلاد العربية وانكلترا . ان بث الدعاية للحزب في انكلترا امر على جانب كبير من الاهمية لان الحكومات الشاذة في العراق تعمل ما تعمله الان بأمر اوبارشاد او برغبة من السفارة البريطانية في بغداد ، فافهام الاوساط الشعبية ومحافل النشر في انكلترا انه ليس من العدل ولا من مصلحة الانكليز انفسهم ضرب الحريات الديمقراطية التي تعمل في سبيلها ذواهمية كبيرة من حيث تأثيره على الحكومة الانكليز فيما يجب ان تسلكه بهذا الشأن . وهذا لا يمكن ان يتم من الوجهة العملية الا بعد ان تتيقن هذه الاوساط من ان حزبنا حزب ديمقراطي من الصميم وانه يعمل في سبيل الاشتراكية الديمقراطية لا في سبيل الماركسية تحت ستار ديمقراطية مقنعة .

٢٢ - الحزب الوطني الديمقراطي لن يكون حزبا مساوما :

يجب ان لا تكون الفرص السانحة للحزب او المهدة له في سبيل العمل سببا او واسطة للدخول في مساومة مع الانكليز على حاب حزب

من الأحزاب او على حساب مطالب الشعب الوطنية او مبادئ حزبنا
نفسه ، فاتهاز الحزب فرص العمل السانحة له لا يكون عن طريق
المساومة مع الاستعمار او مع الفئة الحاكمة انما يكون من طريق سلوك
الحزب كل سبيل امامه لتوطيد الديمقراطية في العراق وللمطالبة بحقوق
الشعب الوطنية بطريقته الخاصة أي بالطريقة التي لا تقيد حريته في
العمل السياسي . ان حزبنا بطبيعة مبداء التقدمي ونزعته الى الاصلاح
الانساني وتحقيق الديمقراطية وسياسته الصريحة في مكافحة
الاستعمار البريطاني وكل استعمار اخر لا يمكن ان يكون حزبنا
مساوما مع الانكليز او الفئة الحاكمة او أي مستعمر اخر .

ومهما كانت الاوضاع السياسية فمن واجب حزبنا ان يختار
ميدان العمل السياسي في سبيل تحقيق هدفه السياسي فلا يجوز ان
يصبح مع الزمن حزبا اقتهازيا تديره الظروف ولا ان يتحول فسي
المستقبل الى ما يشبه الجمعيات التبشيرية الدينية او الجمعيات
السياسية التي لا تهدف الا الى نشر الحقائق والنظريات كالجمعية الفايية
وانما اقصد بتعبير «ميدان العمل السياسي الطويل» ان نهج حزبنا
بنهج حزب العمال البريطاني في كفاحه الطويل في سبيل تحقيق
الاشتراكية الديمقراطية .

وعلى الحزب ان يحافظ على خلقه السياسي دائما في هذا المعترك
الشاق وينبغي ان لا يكون النجاح السياسي على حساب المبادئ التي
يعتقها الحزب ولا ان تكون عن طريق تصيد الحزب للفرص لمجرد
انها فرص تتيح له مجال الاشتراك في الحكم وانما يجب ان يتميز
الحزب هذه الفرص عندما يكون باتهازه لها محققا لمبادئه .

مناقشة المذكرة الاشتراكية

قرأ اعضاء اللجنة الادارية المركزية المذكرة الاشتراكية خلال ١٧-٢٠
ايلول ١٩٤٧ بصورة مجتمعة ثم اتاحت لكل عضو فرصة مطالعتها

على أفراد ، وبعد ان فرغوا من مطالعتها بدأوا المناقشة في اليوم الثامن من تشرين الاول ١٩٤٧ وانتهت المناقشة في اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٧ . وكانت اللجنة وقت المناقشة مؤلفة من كامل الجادرجي رئيس الحزب ومحمد حديد نائب الرئيس وحسين جميل السكرتير ورجب علي الصفار المحاسب^(٩) وناظم حديد وطلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب . وقد تم الاتفاق على النقاط التي يجب ان تبحث في الجلسات فكانت كما يلي :

- ١ - البحث حول النظرية
 - ٢ - الموقف تجاه طالبي وحدة الاحزاب الديمقراطية
 - ٣ - خطة العمل للحزب تجاه السلطات
 - ٤ - خطة العمل للحزب تجاه الاحزاب والهيئات الاخرى
 - ٥ - قضية الدعاية للحزب داخل العراق وخارجه
 - ٦ - بحث النشاط الحزبي
 - ٧ - الحزب والموقف الدولي
- وفيما يلي ملخص محاضر الجلسات^(١٠)

الجلسة الاولى : وقد انعقدت بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٤٧

حسين جميل : احبذ الاخذ بنظرية الاشتراكية مع بعض التحفظات وبشرط عدم الاعلان عنها .
زكي عبد الوهاب : اعتبار الاشتراكية اساسا لفلسفة الحزب لا ننسجم مع حاجات المجتمع العراقي . ان

^(٩) جسر رجب علي الصفار الجلسات لبيع الاولى تم سافر الى سوريا لبيع بعض الجلسات الثلاث الاخيرة .

^(١٠) كتاب كامل الجادرجي محاضر للجلسات وتوجد من هذه المحاضر نسختان كاملتان واحدة عند الجادرجي وثانية عند زكي عبد الوهاب ، وتوجد نسخة غير كاملة عند حسين جميل . ولم يطلع على هذه المحاضر من خارج اللجنة الادارية حتى كتابة هذه السطور سوى المؤلف .

الفوائد المنتظرة من اعلان الاشتراكية
كطريقة للحزب يمكن الحصول عليها دون
اعتناق الاشتراكية . الجذ التمسك بمنهج
الحزب وبموقفه الحاضر .

ناظم حميد : سأل زكي عبد الوهاب

- ١ - الايجل عدم اقرار اتجاه فلسفي الكثرة من
اعضاء الحزب في تبليل ؟
- ٢ - الا يرى زكي ان منهاج الحزب واتجاهاته
اشتراكية ديمقراطية ؟

زكي عبد الوهاب :

- ١ - التبليل ناتج عن غموض سياسة الحزب في
المواقف المختلفة .
- ٢ - اذا كانت الاتجاهات الاشتراكية تعنى
العدالة الاجتماعية ففي قسم من المنهج
اتجاهات اشتراكية .

محمد حديد : سأل زكي عبد الوهاب :

اذا قررنا جلب العناصر المفيدة فهلا يجب
وضع قاعدة تميز هذه العناصر بحيث لا يندس
في الحزب من يخرجه ويحبط اعماله ؟

زكي عبد الوهاب : وضع القاعدة ضرورى وقد افرت وثقت،
يقبل الشخص الذى يؤمن بمنهج الحزب
ويشهد بالتقيد بنظامه الداخلى على ان لا
يكون رجعيا وغير متمم الى حزب اخر . اما
اندساس البعض فقد كان بسبب مخالفة
هذه القاعدة .

حسين جميل : البحث يتطلب مناقشة الامور الاتية والاجابة
عن هذه الاسئلة تعين نظرية الحزب واسلوب
عمله :

١ - هل يؤمن الحزب بتحقيق منهجه بالطرق
البرلمانية ام بالشورى

٢ - هل يدعو الحزب الى الحريات الديمقراطية
للجميع وهل يقاوم الدكتاتورية بجميع
انواعها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة ام لا
٣ - هل يشتغل على اساس كفاح طبقي ام لا

محمد حديد : سأل زكي :

هل يقر حزبنا النظرية الماركسية فلا يكون
فلا يكون لديه مانع من قبول المؤمنين بها

زكي عبد الوهاب : يقبل الحزب جميع المواطنين مهما كانت
فلسفتهم الاجتماعية بشرط تحقيق القيود
الاحترازية . واذا وجدت عناصر تؤمن
بتحقيق اشتراكية متطرفة فان تطبيق النظام
الداخلي يصراحة كاف لتطهير الحزب من هذه
العناصر . واذا كان الاخذ بالاشتراكية
اساسا لفلسفة حزبنا يعتبر في نظري امرا
غير عملي وغير منسجم مع حاجات المجتمع
العراقي وخطوة سابقة لاوانها فلن يكون
من رأبي ملبعا الاخذ بالماركسية اساسا
لفلسفة الحزب .

محمد حديد : منهج الحزب هو اصلح منهج لمعالجة
وضع العراق وهو اقل من مفاهيم الاشتراكية

الديمقراطية . ان الاخذ بفلسفة الاشتراكية
الديمقراطية . ان الاخذ بفلسفة الاشتراكية
ارتباكاً في الرأي العام . ولكن بالنظر
لوجود عناصر مختلفة بالمبادئ بعضها يؤمن
بالماركسية او بالاشتراكية المتطرفة ، وترى
ان المرحلة التاريخية تتطلب منها في الوقت
الحاضر العمل ضمن منهج يشبه منهج حزبنا
فان تصرفاتها تخرب اعمال الحزب ، ولذلك
ارى من الضروري ان نضع ميزة خاصة
تجعله مستقلاً عن مثل هذه العناصر ، وتتحقق
هذه الميزة بالاخذ بالمبادئ الآتية :

- ١ - ان يعترف الحزب بالملكية الفردية
- ٢ - ان يعمل بموجب النظام الدستوري البرلماني
ويؤمن بالحريات الديمقراطية بصورة مطلقة .
- ٣ - ان يكافح الدكتاتورية بشتى انواعها طبقية
كانت او غير طبقية حتى ولو كانت دكتاتورية
العمال .

ناظم حميد : سأل محمد حديد

ان في منهج حزبنا اتجاهات اشتراكية
ديمقراطية . أفليس من المفيد ان نشرح بعض
جوانب المنهاج على ضوء هذه النظرية .

محمد حديد : يتضمن منهجنا بعض المبادئ الاشتراكية
ولكن ليست كل الاشتراكية فمثلاً تعنى الاشتراكية
تأميم الصناعات بينما يؤمن حزبنا بتشجيع التثبث
الفردى للصناعة بتوجيه من الدولة ، كما

ان من مفهوم الاشتراكية تأميم البنوك بينما
اخذ حزبنا بمراقبتها فقط ، والاشتراكية
تعنى توزيع الاراضى على الفلاحين بينما اخذ
منهجنا بتحديد ملكيتها والعمل على توزيع
الاراضى الاميرية .

الجلسة الثانية : فى ١١ تشرين الاول ١٩٤٧ (غاب عنها طلعت
الشيبانى بسبب سفره الى الهويدر)
رجب الصفار : (كلمة مكتوبة املت املاء) :

انى اعتقد بوجوب الدعوة الديمقراطية للجميع
وبوجوب مقاومة شتى انواع الدكتاتورية .
اما من ناحية اتخاذ الفلسفة الاشتراكية
الديمقراطية فلسفة الحزب والتقيدها فانى
اؤيد رأي الاخ محمد حديد حيث ان اخذ
بهذه الفلسفة كأساس للعمل فى حزبنا
يحدث ارتباكاً فى الراى العام ، وتقيدنا
بفاهيم الاشتراكية التى ليس بالامكان
تطبيقها فى الوقت الحاضر . هذا فضلا عن
ان العناصر الرجعية من الاحزاب الاخرى
او الفئة الحاكمة تكون قد حصلت على
سلاح ضدنا ، حيث ان اغلب الراى العام
يخلط بين الاشتراكية والشيوعية . ولكنى
لا انكر ضرورة ايجاد ميزة لحزبنا بعد عنه
بعض العناصر المؤمنين بالفلسفة الماركسية
او بالاشتراكية المتطرفة لاختلاف نظرتها
فى كيفية تطبيق المناهج الاصلاحية ، واغلبها
لا يؤمن بالطرق الدستورية الديمقراطية ، وهى

دوما تتبع طرق الاحراج والتخريب التسي
تعرفل سير الحزب فى حالة وجودها داخل
الحزب . كذلك اؤيد الاخ محمد بوجوب
اخذ الحزب المبادئ التى اقترحها ميزة له .
ان فى منهج الحزب بعض المبادئ
الاشتراكية ولا بأس من شرحه وفق اسس
المبادئ الاشتراكية ، ولا اعتقد ان من مصلحة
الحزب اتخاذ الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية
فلسفة له . ولا اظن ان حزب الوفد او حزب
المؤتمر الهندى شعر بحاجة للاخذ بهذه
الفلسفة مع ان لكل منها اتجاهات كثيرة عليها
صفة اشتراكية .

زكي عبد الوهاب : سأل رجب الصفار عن الاساس الذى
يجب ان يسير عليه الحزب فى قبول الاعضاء
رجب الصفار : طلب تأجيل اجابته عن هذا السؤال .
حسين جيسل : بينت فى الكلمة الاولى ان المنهج لا ينطبق
على الاشتراكية تماما وتوصلت الى وجوب
عدم اعلان اشتراكية الحزب ولكن قلت علينا
ان نأخذ بهذه النظرية فى شرح المنهج ، واود
شرح هذا الراى بتفصيل اكثر :

لماذا يجب ان لانعلن عن اشتراكية الحزب؟ ان اسباب ذلك هي :
١ - ان منهج الحزب لا يدعو للاشتراكية ، ولا ارى
تعديل المنهج لان المنهج الحالى منطبق تماما على
حاجات العراق فى نواحي حياته المختلفة .
٢ - الاخذ بالاشتراكية يحدد نشاط الحزب

ويصغر قاعدته ولا يجعله واسع الشعبية .
علينا ان نجد في هذه المرحلة التي تقاسم
فيها الاستعمار كافة المواطنين . اما الاصلاحات
الداخلية فمتحققة في منهجنا . ان الاخذ
بالاشتراكية يخرج حزبنا من كونه حزبنا
وطنيا .

٣ - الاشتراكية غير مفهومة وغير معروفة الا من
قبل المثقفين . سيكون اعلان الاشتراكية
صدمة لاعضاء الحزب لاسيما في خارج
بغداد . ان اعلان الاشتراكية لا يفي مهمة
الشيوعية عن الحزب بل يزيدا تشييتا لان
هناك ارتباطا في اذهان الناس بين الاشتراكية
والشيوعية بل يقال ان الحزب الشيوعي
يتستر وراء الاشتراكية .

الاخذ بالنظرية الاشتراكية :

اما قولي بالاخذ بالنظرية الاشتراكية فقد
حددته في موضوع شرح المنهج وبيان النقاط
التي يتفق فيها مع الاشتراكية وتلك التي
يختلف فيها معها .

القبول في الحزب :

كان رأيي اننا يجب ان تقبل كل من تنطبق
عليه شروط المادة الاولى من النظام الداخلي
الا ان التجارب التي مرت جعلتني اغير رأيي

فى كيفية تطبيق هذه المادة ، كنت اعتقدان
 الماركسيين يتنازلون عن جميع التاكيدات
 والمواقف التى من شأنهم الايمان بها داخل
 الحزب اعتقادا منى بأنهم يرون بان المرحلة
 التى يمر فيها العراق لا تتطلب فى الوقت
 الحاضر اكثر مما يدعوا له حزبنا ، ولكنهم
 ظهروا كقوة خاصة لا تستطيع ان تندمج بهذه
 المؤسسة وانهم يرتبطون بالاحزاب الشيوعية
 الاخرى فى سوريا وفلسطين وغيرهما ، لذلك
 اعتقد بانه عند النظر فى قبول او عدم قبول
 شخص يجب الا ننظر الى انه يدعوا الى
 تحقيق المنهاج فقط بل يجب ان ننظر ايضا
 ممن يستوحى موقفه ونظره الى الحوادث
 هل الى قرارات الحزب الوطنى الديمقراطى
 فيتميد بها كأي حزبي مخلص ام انه يستوحى
 موقفه من الاحزاب الشيوعية الاخرى .

محمد حديد : سأل حسين جميل

ذكر الاخ حسين ان الاعلان عن الاشتراكية
 الديمقراطية يصغر قاعدة الحزب ويقلل
 شعبيته فهل يقصد بذلك ان الذين يرمون الى
 الاكثر من الاشتراكية الديمقراطية سوف
 يخرجون من الحزب اولا يتمون اليه ؟

حسين جميل : قصدت ان من يؤمن باقل من الاشتراكية
 قد يخرج من الحزب اولا يتمنى اليه اقصد
 بهم الوطنيين .

محمد حديد : سأل حسين جميل :
قال حين ان اعلان الاشتراكية صدمة
للكثير من الاعضاء ، هل تكون الصدمة من
جانب المعتدلين ؟

حسين جميل : نعم هذا هو المقصود .

محمد حديد : سأل حسين جميل :

الا يرى ان تهمة الشيوعية التي تلصق بالحزب
ياعدها عدم صراحة الحزب في موقفه
من بعض النظريات وطرائق العمل الماركسية
كدكتاتورية الطبقات والكفاح الطبقي
ومصادرة الاملاك ؟ الا يرى ضرورة تمييز
حزبنا بتعين مواقفه من هذه الامور لكى
تتعين صفة حزبنا وتتحدد بالمنهج الذي اتخذه
اتباعا للقاعدة المعروفة : بضدها تميز
الاشياء ؟ لدينا موقف يجب معالجته وهو
ابعاد تهمة الشيوعية بصورة باقة ومطلقة .

حسين جميل : ان حزبنا غير متهم الان بهذه التهمة سواء من
قبل الصحافة الرجعية او الفئة الحاكمة او
الجهات الاخرى . يجب ان يكون الاعلان
عن مبادئ الحزب بصورة واضحة وصريحة
لا بصورة مصطنعة وعن طريق اختلاق مواقف
لان ذلك يبدو غير طبيعى وكأنه مقصود به
نفى التهمة لغرض معين وليس اعلان حقيقة .
ثم ان امامنا شرح منهج الحزب : فبين ماهو

الحزب وبماذا يختلف عن المبادئ المعروفة
في العالم ، لا يعارض الملكية الفردية ويشجع
التشبيث الفردي والرأسمال الوطني يدعو
الى الحرية للجميع ويعارض الدكتاتورية بشئ
اشكالها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة .

زكى عبد الوهاب : عدونا الاول الالدهم الانكليز لا الطبقة
الحاكمة وهدفنا المباشر وقضيتنا الكبرى هي
تحقيق اعتاقنا من النفوذ الاجنبى بأشكاله
المختلفة لتحقيق الاشتراكية . على الحزب
ان يكون مستعدا لقبول جميع الوطنيين
الديمقراطيين اذا ثبت ايمانهم بنهج الحزب
واستعدادهم للخضوع لنظامه الداخلى ،
وبذلك يمكن ان تتحقق رغبة حين جميل
فى تجنيد الوطنيين كافة كما يقول . اما التقيد
الاحتراسي الذى ابداه حسين جميل واعتبره
ملحقا لرأيه الاول فهو فى الحقيقة يلقى
هذا المبدأ كله لان استثناء طائفة معينة
كالماركسيين او غيرهم امر غير مفيد وغير
عملى . اما كون هذا الاستثناء غير مفيد
فذلك دلالة لا يمكن ان يقال ان جميع من
دعاهم بالماركسيين يستوحون آراءهم من
الاجزاب الشيوعية خارج العراق كما لا يمكن
ان يقال ان جميع من هم داخل الحزب من هؤلاء
يتأثرون بسياسة او اتجاهات الاحزاب
الشيوعية داخل العراق او خارجه . واما

كونه غير عملي فذلك لانه اذا كان هؤلاء قد
دخلوا الحزب لغرض تغيير اتجاهه او جبره
نحو اليسار فليس اهل عليهم في هذه الحالة
من انكار ماركسيته والعمل على تحقيق
اغراضهم •

لايستطيع الحزب ان يقوى نفسه بتحسين
ظن السلطات منه او تحبيب نفسه لها ولا بان
يعلق كفاحه الجدى على تحقيق الظروف
الملائمة لان حزبا وطنيا ديمقراطيا ، كما يجب
ان يكون حزبنا ، يجب ان يعمل فى جميع
الظروف الملائمة وغير الملائمة ، عند اشتداد
الارهاب او عند خفته ، وفى زمن الاضطهاد
وعند زواله ، وقد تختلف اساليب عمل الحزب
فى كل حين •

ان اتهام الحركة الوطنية بالشيوعية او
بعلاقاتها بالخارج او بغير ذلك من التهم
تدبير ملأ لجأ اليه الاستعمار الانكليزى
للفت فى عضد الوطنيين فى العراق وتفريق
صفوفهم واضعاف الحركة الوطنية وتقسيمها
وتحريض كل قسم على اخر لتلمية الوطنيين
واشغالهم كيما يتسنى للانكليز تحقيق
اهدافهم الاستعمارية • لن يألوا الانكليز
جهدا فى اتهامنا بمختلف التهم ولا يخلصنا
من ذلك اعلاننا اعتناق فلسفة حزب العمال
البريطانى اى الفلسفة الاشتراكية

الديمقراطية • ولن يكون لقصر عضوية الحزب على الاشتراكيين الديمقراطيين وحدهم سوى نتيجة واحدة هي اضعاف الحزب وتفكيكه وفقدان عناصره النشيطة والمخلصة والمضحية • قال رئيس الحزب في مذكرته ان الانكليز يقرون بان الوسيلة الوحيدة لاتقاذ البلاد من التذبذب الذى يسود فيها هي تحقيق الديمقراطية • والذى اعتقده ان ليس من مصلحة الانكليز تحقيق الديمقراطية ففى العراق ولايعنيهم اتقاذ البلاد من التذبذب بواسطة تحقيق الديمقراطية الا بالقدر الذى يضمن لهم مصالحهم لان الانكليز يدركون جيدا ان تحقيق الديمقراطية فى العراق يهدد مصالحهم بالخطر لانه يبعد عن الحكم الطبقة الحاكمة الحالية التى اتفقت مصالحها مع مصالحهم فخضعت لهم وطاوعتهم • ولذلك فان حوادث الارهاب والضغط وسائر اعمال الطبقة الحاكمة التى تناقض الديمقراطية نصا وروحا هي منسجمة فى الحقيقة مع رغبات الانكليز لانها تهنيء لهم الجو المناسب الذى يستطيعون فيه تحقيق اطماعهم وضمان مصالحهم • واذا كان الانكليز يفزعون من شئ فانما يفزعون من مجيء حكومة شعبية مستندة فى حكمها الى تأييد الشعب •

حسين جميل : سألك زكي عبد الوهاب :
 كيف يتكهن ان نستفيد من التجارب التي
 مرت على الحزب بقبول جماعة داود الصائغ
 وكامل قزانجي وجماعته اذا أخذنا برأيه على
 إطلاقه ؟

محمد حديد : ان النتيجة المنطقية لما قاله زكي ان لا طريق
 للتخلص من الاستعمار وتحقيق منهج
 الحزب الا بالثورة ، فهل هذه هي الطريقة
 التي يجب ان يسلكها الحزب ام يجب ان يتبع
 التدرج فيسعى لتحقيق الحياة الدستورية
 ومن هذا الطريق يكافح الاستعمار ؟

الجلسة الثالثة : يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٤٧

زكي عبد الوهاب : كان قبول جماعة داود الصائغ مخالفة صريحة
 لمبدأ القبول الذي وضعته الهيئة المؤسسة
 فقد كان لهم تنظيم خاص مستند الى مبدأ
 معين ونشرة تصدر بين الحين والحين .
 ان قسما كبيرا من المسؤولية يقع على عاتق
 حسين جميل . ام اجماعة كامل قزانجي فلا
 ادري السبب في تهويل امر هذه الجماعة
 واعطائهم اهمية كبيرة اكثر مما تستحق
 وقد فصل الحزب هذ الجماعة لمخالفتها
 افرادها النظام الداخلي . اننا لو عملنا من اجل
 تنظيم الحزب وبالتفد الدائي لما امكن ان
 يؤثر فصل اعضاء مهما كان عددهم في كيان

الحزب أو في سمعته أو المحافظة على اتجه
سير الحزب وضمان سيره في طريقه الطبيعي
من أجل تحقيق أهدافه .

إن الفكرة الرئيسية التي يجب الأخذ بها
هي أنه ليس من داع أو فائدة من استثناء
طائفة معينة من القبول في الحزب . وإذا
خالف العضو منهج الحزب ونظامه الداخلي
يفصل سواء كان في أقصى اليمين أو أقصى
أقصى اليسار .

كان حسين جميل قد صرح أمام لجنة
الثقافة والمطبوعات في الشتاء الماضي بأنه
ماركسي وإن الماركسية أصبح نظرية يمكن
اعتناقها (١١) ، فلو فرضنا أن الحزب كان
في ذلك الحين يقصر القبول على الاشتراكيين
الديمقراطيين أما كان الحزب يضر رجلا كحسين
جميل له كفاءته وإخلاصه ونشاطه ؟
الجواب على ذلك بالإيجاب دون شك .

محمد حديد : سأل زكي عبد الوهاب :

يحتوي منهج الحزب على تعابير عامة في
بعض النقاط مما لا يميزه عن مبادئ وأحزاب
أخرى ودخول عناصر مختلفة على هذا
الأساس مما يؤدي بطبيعة الحال إلى اختلاف
في وجهات النظر بين هذه العناصر فتحدث

(١١) بالنظر لما عرف عن حسين جميل وما قاله في مناقشات اللجنة الإدارية
المرتبطة هذه فإنه ليس من المقبول أن يقول أنه ماركسي بمعنى شيوعي وإن الماركسية
بمعنى الشيوعية أصبح نظرية يمكن اعتناقها، فالأصح أنه قال قولا كهذا فلا بد أنه يقصد
الاشتراكية العلمية التي يدبّر بها الديمقراطيون الاشتراكيون في أوروبا . وقد
أكد ذلك لي حسين جميل نفسه - المؤلف .

الاشتقاقات . أفليس الأفضل ان تتبع
الطريقة الصحيحة وهي ان الوفايه أفضل من
العلاج فنعمل لاقرار مبادئ معينه تميز
الحزب وتصنع اعضاءه بصيغه واحده ،
وهذا نتجنب الاختلافات المضرة .

زكى عبد الوهاب : لا يستطيع الحزب تمييز نفسه بواسطة قصر
عضويته على فئة او فئات معينه وانما يستطيع
ذلك بمواقفه في الحوادث المختلفه وسياسته
العملية واسلوب عمله الذي يظهر للناس
كل يوم في صحفه الحزب وفي بياناته
 واجتماعاته . ان تخوف معبد حديد من
اختلاف وجهات النظر مبالغ فيه ، لان
الاختلاف امر طبيعي ودليل على حيوية
اعضاء الحزب واهتمامهم بنافسه ومعالجة
القضايا السياسية .

حسين جليل : الا يجب ان نضع اعتبارات اخرى حول شخص
طالب القبول بالرغم من تقديمه طلبا يتضمن
ايمانه بمنهج الحزب وبالرغم من انطباق
شروط الانتماء فيه ، مثال ذلك شخص نازي
وشخص ماركسي يرومان الانتماء الى الحزب
الوطني الديمقراطي .

زكى عبد الوهاب : ان مبدأ القبول الحالي الذي اقترحت الاستمرار
عليه لا يعنى قبول الشخص بمجرد تقديم طلب
يدعى فيه انه يؤمن بمنهج الحزب وانه مستعد
للخضوع لنظامه الداخلي ، بل يجب ان يثبت
ايمان هذا الشخص بمنهج الحزب .

جوابي عن سؤال محمد حديد في الجلسة الماضية:
 اتفق مع رئيس الحزب في ضرورة الاخذ
 بالوسائل الديمقراطية الا اذا سدت بوجه
 الشعب جميع السبل الديمقراطية فسلبت جميع
 حقوقه الدستورية المشروعة ، ولكن بحث
 الرئيس كان ناقصا فلم يبحث كيفية تحقيق
 استقلال الوطن واساليب طرد الانكليز
 من بلادنا ، ولا اعتقد ان تحرر العراق من النفوذ
 الاجنبي يمكن ان يتم بالنضال الديمقراطي
 البرلماني وحده ، وليس صحيحا قول محمد
 حديد ان الاستعمار لا يمكن التخلص منه الا
 بالثورة ، مثال ذلك استقلال سوريا ولبنان
 وبما ان الانكليز لا يسمحون بحياة ديمقراطية
 صحيحة في العراق فتكون النتيجة الطبيعية
 هي الثورة .

محمد حديد : لم اجد الجواب عن سؤالي في بيانات زكي
 عبد الوهاب بل بالعكس وجدت تأييدا
 للنتيجة المنطقية التي توصلت اليها ، وعلى
 هذا فان منطق زكي في بياناته يعني انه لابد
 للحزب ان يتخذ الثورة ضد الاستعمار
 طريقة للتخلص منه .

زكي عبد الوهاب : الخص جوابي :

١ - الاخذ بالاساليب الديمقراطية كما ورد في

مذكرة الرئيس

٢ - الانكليز لا يمكن التخلص من سيطرتهم عن

طريق البرلمان

٣ - دعوت الي ان يتخذ الحزب في كفاحه الطرق
الاخرى غير العنف والبرلمان وضربت مثالا لذلك .
واذا شاء محمد حديد ان يستنتج من كلامي
اشياء اخري فانه حر في ذلك .

الجلسة الرابعة : يوم ١٤ تشرين الاول ١٩٤٧

زكى عبد الوهاب : من المؤسف حقا ان نجد مجرد القول بان
الانكليز عدونا الاول كاف في بعض اوساط
حزبنا لاعتبار القائل ثوريا . ارجو ان يقتنع
محمد حديد بانني لست من الذين يدعون
الى التهيئة للثورة او القيام بها . هذا وقد اثار
رئيس الحزب الي ان عملي وسلوكي فسي
الحزب كان ممتازا .

اسئلة موجهة الى محمد حديد :

- ١ - كيف يمكن التخلص من الاستعمار الانكليزي
فسي العراق ؟
- ٢ - كيف سيؤدي تحقيق الحياة الدستورية الي
طرد الانكليز زمن بلادنا ؟
- ٣ - الا يؤدي دفاع حكومة العراق عن مصالح
شعبنا وحقوقه وحرياته الي تهديد الانكليز
في بلادنا ، وماذا سيكون موقف الانكليز
من تلك الحكومة في هذه الحالة ؟
- ٤ - هل يعتقد محمد حديد ان عمل هذه الحكومة
يجب ان يكون ضمن نطاق معين بحيث لا
يهدد المصالح الحيوية الانكليزية في العراق

لضمان بقاء هذه الحكومة في الحكم لتحقيق
اهدافها الاخرى ؟

٥ - هل يعتقد ان الرأي العام العراقي يمكن ان
يؤيد ويسند حكومة حزبية لاتعتبر الانكليز
عدونا الاول ولا تعتبر هدفها المباشر
التخلص من نفوذ الانكليز وتحقيق استقلال
العراق ؟

٦ - من هو عدونا الاول في رأيه وما هو هدف
حزبنا المباشر ؟

٧ - واخيرا هل يعتقد ان العراق بلد مستقل بحيث
لاداعي لتناول الانكليز في بحثنا واعتبارهم
عاملا له اهميته في تحديد اهداف الحزب
وغاياته ؟

ناظم حميد : في اخر بيانات زكي عبد الوهاب في الجلسة
الباقة ذكر ثلاثة امور ، وفهمت تناقضين الاول
والثاني ، فالنقطة الاولى تقول بالاخذ
بالاساليب الديمقراطية والنقطة الثانية تقول
بعدم جدوى ذلك .

زكي عبد الوهاب : كانت هذه تلخيصا لاقوالى التى شرحت فيها
هذا الموضوع ، ولو عاد ناظم حميد الى
اصل اقوالى لما وجد هناك اى تناقض .
محمد حديد : (اجابة مكتوبة) :

اود ان ابين اننا هنا نناقش موضوعا خطيرا
بالنسبة الى مستقبل حزبنا والى توجيهه
ووضع خطة عمله . وفى مناقشتنا هذه

وبقدر ما يتعلق الامر بي لم اقصد اية تهمة ،
انما اريد ان تناقش الموضوع مناقشة منطقية
تؤدي الى النتيجة الصحيحة . هذا واننى لا
اجد اي قصص فى ان يكون الانسان ثوريا
ذا كان معتقدا بذلك .

الفرضية الاولى التى افترضها زكى من
انه لا يمكن التخلص من الاستعمار عن طريق
العمل الدستورى البرلمانى لان العمل
الدستورى البرلمانى لا يمكن ان يتحقق فى
ظل الانكليز هى برأى فرضية لا يصح
اتخاذها اساسا لعمل حزبنا . لا ارى من
الصحيح ان نفرض عدم امكان القيام
باصلاحات سياسية او اقتصادية واجتماعية
قبل التخلص من النفوذ الاجنبى بصورة
تامة ، لان هذه الفرضية توصلنا منطقيا الى
نتيجة محتمة هى انه من العبث العمل بالطرق
الدستورية للتخلص من الاستعمار او تحقيق
اصلاحات داخلية . واذا استثنينا الطرق
الدستورية فلا مناص من الالتجاء الى
الثورة لتحقيق هذه الاغراض الامر الذى
لاجد امكانيات له فى ظروف العراق
الحاضرة . اصف الى ذلك عقم هذه الطريقة
تجاه جهاز الدولة الحديث ، وكذلك
تناقضها مع طريقة عمل الحزب العلنى .
لذلك ارى ان على حزبنا ان يجعل مكافحة
الاستعمار والاصلاح الداخلى هدفين

لا يتفاوتان كثيرا في الامة لانها هدفان
متماثلان لبعضهما .

— ان على حزبنا ان يستفيد من الاحوال
والظروف الخارجية والداخلية في مواصلة
سيره واستمرار كفاحه .

— ارى انه يمكن التخلص من الاستعمار
الانكليزي بواسطة الطرق الدستورية
والبرلمانية اذا ما عمل حزبنا الى بث الوعي
الشعبي والحصول على مساندته .

— ان دفاع حكومة ما في العراق عن مصالح
الشعب وحقوقه وحياته يؤدي طبعا بالنهاية
الى تهديد مصالح الانكليز في بلادنا . ولكني
اعتقد ان الانكليز ينسحبون امام القوى
الشعبية ، واذا تمت مرحلة تصادمت فيها
حكومة شعبية مع الانكليز فلا بد ان يكون
الانكليز هم المعتدين ويمكن الالتجاء حينئذ
الى الوسائل الدولية ضد ذلك الاعتداء ، واذا
لم تنجح كل هذه الطرق فحينئذ يتوقف
الوضع على استعداد الشعب العراقي للثورة ،
وحينئذ تأتي المرحلة التي تفضل بها الرئيس .
ولكن هذه المرحلة يجب ان نعتبرها كحل
اخير بعد استنفاد جميع الحلول الاخرى .

— اما من هو عدونا الاول فقد بينت ان
الاستعمار والطبقة الحاكمة المستبدة هما
اعدائنا .

— اني لا اعتقد ان العراق بلد مستقل استقلالاً

تأما وأنه لا بد من اخذ الانكليز بنظر الاعتبار
في بحثنا .

وعلى هذا فأننى اكرر ماقلت في اللجسة
الاولى من لزوم ازالة كل غموض في اهداف
منهجنا وذلك لاقرار المبادئ التى تميزنا
من الشيوعيين من جهة ومن الفاشيين من جهة
اخرى ، وذلك بالتأكيد على تلك المبادئ
من الاشتراكية الديمقراطية التى اخذ بها منهج
حزبنا ، وتأكيد معارضتنا لبعض المبادئ
الماركسية التى تناقض هذا المنهج وتناقض
خطة حزبنا وبهذه الطريقة تتجنب المشاكل
التي جرى البحث حولها فيما يخص قبول
الاعضاء ووقوع الانشقاقات بعد قبول
الاعضاء الذين يفترضون فرضيات لاوجود
لها فى الواقع ، ثم يحبون ان الحزب
بخطته العملية قد انصرف عن اهدافه كما
جرى مع كامل قزائجى وجماعته .

ناظم حبيد : (كلمة مكتوبة) :

جاء فى مذكرة الرئيس ان الحزب يهدف الى
تحقيق الاشتراكية بالوسائل الديمقراطية
عندما تكون تلك الوسائل متيسرة اما اذا دبت
بوجه الشعب جميع السبل الديمقراطية فلا
يذمن اللجوء الى استعمال القوة . ان استعمال
القوة اي الثورة لا يثبت بطة الى الاشتراكية
الديمقراطية ، ولكننى ارى فى هذا التعديل

للمبادئ الاشتراكية اقرارا للواقع العراقي
والعربي التي حدد بعيد . ماهو الموقف اذا
اعلنا الاشتراكية الديمقراطية :

١ - ان الاعلان يخالف لمنهج الحزب
٢ - الاعلان يخالف ايضا مصلحة حزبنا لانه سيكون
اقوى سلاح بيد الرجعية والاستعمار
يحاولون به التدليل على مزاعمهم واكاذيبهم
من ان الحزب الوطني الديمقراطي شيوعي ،
وهذا يؤدي الى عزتنا عن الحركة الوطنية
والديمقراطية

٢ - ولكن عدم الاعلان وعدم الايضاح
سيبقى مجال عضوية حزبنا واسعا امام
جميعات امثال داود الصائغ وكامل قزاجي
وعلاج ذلك شرح المنهاج على ضوء النظرية
الاشتراكية الديمقراطية . وارى ان يكون
ثمة تعديل في شروط قبول من يريد الانضمام
للحزب وذلك بان يلاحظ توفر اتجاهات
اشتراكية في من يريد الانضمام اذا كان
شخصا ذا ماض سياسي معلوم . واما اذا كان
طالب الانضمام من سائر الناس فالواجب ان
تحقق من عدم وجود اتجاهات مخالفة
للاتجاهات الاشتراكية الديمقراطية لديه .

= جوابي عن اسئلة حسين جميل :

١ - هل يؤمن الحزب بتحقيق مهمته بالطريق
البرلمانية او الثورة ؟
- اتفق مع مذكرة الرئيس : بالوسائل

الديمقراطية حتى تنسد وعندئذ لنأحق الثورة.

٢- هل يؤمن الحزب بالكفاح الطبقي ؟

— ان المجتمع العراقي متكون من طبقات وان مصالح هذه الطبقات متبايزة ولكنها في رأيي ليست ، بالنظر لوضع العراق ، متضاربة الى حد الحرب ، ولذلك فان الحزب لا يؤمن في نظري ، بالكفاح الطبقي .

٣- هل يدعو الحزب الى الديمقراطية للجميع

وهل يقاوم الدكتاتورية على شتى اشكالها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة ؟

— ان الحزب يدعو الى الديمقراطية للجميع ، ويقاوم الدكتاتورية على شتى اشكالها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة .

زكي عبد الوهاب : سأل نافلم حيد :

ما الذي يقصده من قوله انه يجب ان يلاحظ توفر اتجاهات اشتراكية ديمقراطية في من يريد الانضمام اذا كان شخصا ذا ماض معلوم ؟ هل يقصد بذلك ماض هذا الشخص في خدمة الاستعمار البريطاني ؟ ام ماضيه في الاشتغال بالاحزاب الشيوعية الرية ؟ ام ماضيه في خدمة الرجعية مثلا ؟ ام انه يقصد ذلك جميعا ؟ ام انه يقصد شيئا آخر ؟

نافلم حيد : اقصد جميع ما ذكر زكي عبد الوهاب واية معلومات اخرى .

طلعت الشيباني : لا يمكن ان يكون المبدأ صائبا وصالحا ما لم يشتق من الواقع بجميع نواحيه الياسية

والاقتصادية والاجتماعية . كانت الاشتراكية
قبل الثورة الصناعية مجرد تصرفات فردية
ولكن تبدل الحال ابان الثورة الصناعية
وبعدها فنشأت حركة سياسية اجتماعية
ترمى بالدرجة الاولى الى تحسين الاحوال
الاقتصادية للطبقة العاملة التي نشأت عن
الثورة الصناعية . وقد اتخذت هذه الحركة
شكلها الحساس على يد كارل ماركس الذي
قال بوجود الثورة المسلحة الدموية يقوم
بها العمال ضد الرأسمالية . وقد اثبت
التاريخ خطأها .

ثم قامت حركة تحريفية على يد امثال
برنشتاين ولاسال ، انكرت على ماركس
فكرة الثورة واتخذت طريق البرلمان . اما
المشكلة التي يجابهها المجتمع العراقي فهي
مشكلة تحقيق الديمقراطية كما جاءت على
لسان ابراهام لنكن احد رؤساء جمهورية
الولايات المتحدة الاميركية حكومة الشعب
وبالشعب وللشعب . الذي اعتقده اثنان عانى
من امرين الامر الاول هو النفوذ الاجنبي
في بلادنا والامر الثاني هو الفساد الذي يعم
كيان الدولة في العراق .

انى اؤيد حق الثورة ، ولكن لااقصد
اللجوء الى الثورة لتطويع المجتمع
العراقي من مرحلة الى اخرى . وارى التخلص
من الاستعمار بالطرق المرحونة بالقوى

الشعبية التي يمكن ان تتوفر للعسراق
بالإضافة الى الطرف الدولي الملائم .

الجلسة الخامسة : يوم ١٥ تشرين الاول ١٩٤٧

جسرين جميل : ان الغرض من بحثنا هو تعيين نظرية الحزب
وتعيين خطة الحزب في العمل . اما الغرض
من تعيين نظرية الحزب كان قد اثير لغرض
شرح المنهج ، ثم حدثت حوادث اخرى
كالدعوة الى توحيد الاحزاب التقدمية وغير
ذلك مما دعا الرئيس الى تقديم مذكرته .
دار البحث حول الاستقلال وهل يمكن ان
ينال بالاساليب الديمقراطية اي البرلمانية ام
بالحزب التحريرية . ان الاسلوب لاعتيادي
والاصل في عملنا هو الاسلوب الديمقراطي
الذي ارى ان الاسلوب البرلماني هو احد
جوانبه لاجبيعهما لان الاستفادة من
الاختلافات الدولية ومن المنظمات الاممية
كهيئة الامم المتحدة ومجلس الامن ومحكمة
العدل الدولية او ما يستجد من مؤسسات
كهذه ، كل ذلك من اساليب العمل الديمقراطي
اعتقد اننا جميعا متفقون على سلوك هذا
الطريق بدليل ما هو منصوص عليه في منهج
الحزب تحت عنوان «غاية الحزب» فآخر
فقرة مما تضمنه هذا العنوان هي : «يتوسل
الحزب لتحقيق اهدافه بالوسائل الديمقراطية»
وتحت عنوان «اهداف الحزب» ومن جملتها

استقلال العراق. اما ان نفترض انه تحدث حالة
لاتجدى فيها الوسائل الديمقراطية وعندئذ
يسار الى ماسماه الرئيس بحق الثورة فان
ذلك ليس اصلا ولا ينص عليه المنهج ولا يقرر
خطة للعمل في الظروف الاعتيادية .

واذا قررنا ان الاستقلال لا يمكن ان ينال
الا بالحرب التحريرية فيبنى على ذلك حتما
اتنا ننظم انفسنا منذ اتخاذ هذا القرار على
القيام بالثورة وبالتحريض عليها والتهيؤ لها
والدعوة اليها والا فنكون مقصرين ان لم
ندع الى ذلك .

محمد حديد : بناء على سد حزب الاتحاد الوطني وحزب
الشعب فقد انتهى البحث حول توحيد
الحزاب الديمقراطية في حزب واحد ولكن
اصبحت تجاوبنا مسألة قبول بعض اعضاء
هذين الحزبين سواء من القادة او القواعد
فيما اذا قدموا طلبا للانتماء الى حزبنا . وفي
رأى انه بالنظر الى ما عهده شخصا من اراء
وفلسفات ماركسية يتسك بها قادة هذين
الحزبين ، وبالنظر الى ما بديته من تناقض
منهج الحزب مع كثير من المبادئ الماركسية
ولزوم توضيح ذلك فلا يرى من الصحيح قبول
مثل هؤلاء الاعضاء . اما فيما يخص قواعد
هذين الحزبين فارى من الواجب التدقيق
العنيق في اراءهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم
السابقة والحاضرة للتأكد من قبولهم بمنهج

ومبادئ وخطة حزبنا وعدم ارتباطهم

بمنظمات أخرى قبل الموافقة على قبول من

يتقدم لطلب الانضمام الى حزبنا منهم .

كامل الجادرجي : ما الذي تقصده بقيادة الحزب ؟

محمد حديد : اقصد أعضاء الهيئات الادارية والأعضاء

البارزين .

كامل الجادرجي : اذا كنت تعتقد بان أحد قواعد الحزب

ماركسي ولكنه تقدم وقال انه يؤمن ببرنامج

حزبنا وتأكد انه غير متهم الى جمعية سرية

فهل توافق على قبوله ؟

محمد حديد : اذا علمت انه ماركسي فلا اوافق على قبوله .

حسين جميل : يجب ان لاقرر امراً في موضوع قادة اوقواعد

الحزب فيما يخص قبولهم اوعدم قبولهم

في حالة طلب الانضمام لانه مادام امر القبول

مودعا الى اللجنة الادارية المركزية فاننى

ارى ان يبحث طلب كل شخص يتقدم بطلب

اتناء مستقل ، فنقرر ان هذا الشخص يؤمن

حقيقة وفعلاً ببرنامج الحزب ام انه يعلن

ذلك كستار لأغراض أخرى ، وفي هذه

الحالة الثانية يجب عدم قبوله ، لاننا لا نستطيع

ان نقرر ان جميع قادة الحزب اوأعضاء

الحزبين المذكورين هم ماركسيون فتتخذ

قراراً شاملاً عنهم . ففي العراق او غيبما يخص

هؤلاء على الأقل تتدخل الشائعات والاقاويل

حول نسبة مبدأ معين لشخص معين . لذلك

فان اتخاذ قرار شامل في هذا الشأن اعتقد

انه يشمل اقسام لا ينطبق عليهم الوصف المذكور اي الماركسية . ان كثيرين فى العراق من الشباب لاسيما الشباب فى دور غير مستقر فيما يخص تعيين المذهب الذى يدينون به او انهم فى حالة قلق وفى حالة تكوين تتهويهم مبادئ الماركسية او ربما يستهويهم موقف من مواقف الاتحاد السوفيتى وربما فلم سينالى سوفيتى او موقف من مواقف البطولة فى الحرب او كتاب الخ . . . فيتصورون انفسهم شيوعيين ، وقد يتغير نظرهم الى انفسهم . اعتقد انه من المصلحة قبولهم وتعهدهم وتنشئتهم وفق المبادئ الديمقراطية بل ان نبذهم وابعادهم عن حظيرة الحزب يلقي بهم فى احضان الحركات السرية الشيوعية .

ناظم حبيب : ماهى بالضبط القاعدة التى اتبعت فى قبول الاعضاء ؟

حسين جميل : بحث هذا الموضوع قبل اكثر من عام ورفعت حوله مذكرات واتخذ حوله قرار

كامل الجادرجى : ماهى فلسفة الحزب التى اشرت اليها فى حديثك ؟

حسين جميل : ان الحزب لا يقبل الاشخاص الذين لا يدينون بالفلسفة التى سقررها نتيجة هذا البحث

ان فلسفة الحزب فى رايى هى الاشتراكية الديمقراطية لان المنهج يمتدى بهديها وان لم ياخذها اطلاقا ، بل نص فى بعض موادها على

مالاتذوق الشيعة .

زكى عبدالوهاب : سأل حسين جميل :

هل يرى في هذه الجلسة ضرورة الاعلان عن
فلسفة الحزب ، واذا كان الجواب بالسلب
فما الذى سيقوله الحزب للاعضاء الذين
يرفض قبول عضويتهم فيه لمجرد ان
فلسفتهم ليست الفلسفة الاشتراكية
الديمقراطية .

حسين جميل : ان منهج الحزب ليس اشتراكيا فى كل
محتوياته فقد اخذ بعض ما تدعو اليه
الاشتراكية كما قرر امورا اخرى تخالف
الاشتراكية . ولذلك وللاسباب الاخرى التى
بينتها قلت انه ليس من الصحيح اعلان
اشتراكية الحزب . الا انه لما كان المنهج
قد استوحى من الاشتراكية باتجاهه وهو
يهتدى بهديها لذلك قبلت ان يكون شرح
المنهج على اساس هذه النظرية ، وقيدت ذلك
بان يذكر فى الشرح ما يتفق فيه المنهج مع
الاشتراكية وما يختلف فيه معها . ان الحزب
اوسع من ان يكون اشتراكيا ، وان الوطنى
الذى لا يدين بالاشتراكية يقبل فى الحزب
مادام يقبل منهجه ، فانى لا اعارض قبول من
لم تكن فلسفته اشتراكية ديمقراطية لان كل
وطنى ديمقراطى اعتقد انه يدين بالمنهج
مخلصا يقبل فى الحزب . الا انه لما لم يكن
الحزب ماركسيا على كل حال ويختلف مع
الماركسية فى اسسها فاستطيع ان اقول ان

من يرى تحقيق المبادئ الماركسية في العراق
لا تنجم دعوته هذه مع قبوله في عضوية الحزب .
ناظم حميد : اذا توفرت الشروط المبينة في النظام الداخلي
في شخص فما هو موقف اللجنة الادارية
المركزية في طلب هذا الشخص ؟ ان هذا
الموقف ينظرى يتحدد في امرين اثنين :

١ - الاتجاهات الموجودة في المنهج . ان المتقصى
لمنهج حزبنا يجد فيه اتجاهات وميولا اشتراكية
ديمقراطية واصلاحية ووطنية . فهناك امام
اللجنة الادارية جميع هذه الاتجاهات التي
يجب عليها ان تلاحظ وجودها في الشخص
طالب الانتماء او عدم وجود ما يناقضها
او يخالفها لديه .

٢ - المدى الذي تتوفر فيه هذه الاتجاهات في
اعضاء الحزبين المذكورين . اننى اعتقد
بتوافر هذه الاتجاهات في عدد قليل من اعضاء
الحزبين المذكورين وخاصة خارج بغداد .
اما معظم قادة الحزبين فلا تتوفر فيهم هذه
الاتجاهات الموجودة في منهج حزبنا ، لاننى
اعتقد ان معظم القادة المذكورين يعتقدون
الماركسية بشكل ربما كان علميا او غير علمي
كامل الجادرجي : هل للماركسية اشكال ؟

ناظم حميد : ان تعبري عن معظم هؤلاء انهم يعتقدون
الماركسية بصورة مشوهة غير قائمة على
تعريفها العلمي .

سؤال من الجميع : لو كان احد هؤلاء يعتقد الماركسية بشكل

علمي بنظر ناظم حميد فهل يمكن قبوله فسي

الحزب ؟

ناظم حميد : لا يمكن قبوله بسبب ما عرضت اعلاه من

الاتجاهات الواضحة في منهج حزبنا .

الجلسة السادسة : يوم ١٨ تشرين الاول ١٩٤٧

حسين جميل : صرح طلعت الشيباني في جلسة سابقة ان تقريره^(١٢)

الذي قدمه الى اللجنة الادارية المركزية بتاريخ

٢٩ ايلول ١٩٤٧ بمناسبة قرب انعقاد المؤتمر،

يعتبر فيه اجابة على مذكرة الرئيس في بعض

النقاط . لذلك ولضرورة تفاهنا على جميع

النقاط التي تتعلق بكيان الحزب اود ان اعلق

على بعض ما جاء بهذا التقرير واستوضح عن

نقاط اخرى :

جاء في الصفحة (٣٠) « ان مبدأ توحيد

الحركة الديمقراطية في العراق امنية الاكثرية

الساحقة من التقدميين » وبما ان هذه الجملة

جاءت بمناسبة الحديث عن حزب الاتحاد

الوطني فيفهم منها ان هذه الدعوة كما نادى

بها حزب الاتحاد هي امنية الاكثرية الساحقة

من التقدميين ، وبما ان دعوة حزب الاتحاد

كانت مطلقة ، كما انه خص بدعوته

حزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي فاود ان

اعلق على ذلك :

(١٢) حاولت الحصول على نصي تقرير الدكتور طلعت الشيباني هذا فلم اتمكن .
ولكن سجل الامم المذكورة فيه ، كما علمت لاصرف عما ابداه الشيباني في مناقشة المذكرة
الاشتراكية في جلسات اللجنة الادارية وما اقتبس منه في محاضر هذه الجلسات . المؤلف

ان توحيد الحركة الديمقراطية في العراق
امنية من الاماني متى ما تجدد معنى ومفهوم
«الديمقراطي» وكان من المفهوم متفقاً عليه، اما
في الحالة التي نثرت فيها هذه الدعوة فبان
تعبير «الديمقراطي» لم يكن له تحديد، فقد
كان يشطوي تحت هذه الكلمة، وحتى عند
دعائها قادة حزب الاتحاد الوطني، الشيوعيون
والاشتراكيون ومعتقو فكرة الديمقراطية كما
هي مطبقة في انكلترا واميركا، وحرار الفكر
وكل من يؤمن بتطور المجتمع. وعلى ذلك
اعتقد ان نقطة الضعف في هذه الدعوة كانت
عدم تحديد معنى «الديمقراطي» والمقصود
منه بحيث كانت تشمل هذه الاصناف المتباينة
التي لا يمكن ان يضمها حزب واحد. فاود
ان اسال طلعت الشيباني هل يقصد بكون هذه
الفكرة هي امنية الاكثريّة الساحقة من
التقدميين هذا الشتات الواسع في مفهوم
الديمقراطية واذا كان الامر كذلك فهل يمتنع
بامكان اجتماع هؤلاء في حزب واحد؟ اما
اذا كان لا يقصد هذا الامر ويقصد مفهوماً
واحداً للديمقراطية يجمع صنفاً واحداً من
الناس يدينون بفلسفة واحدة فانا اتفق معه
على ان اجتماع هؤلاء في صعيد واحد او في
حزب واحد على الاصح هو امنية لي شخصياً
واعتقد انها امنية الديمقراطيّين جميعاً.

طلعت الشيباني: اقصد بالحركة الديمقراطية التقدمية شينين:

الاول التنظيم وما تفيد لفظ الحركة والثاني
 موضوع التنظيم وهو القوى الوطنية
 الديمقراطية التي يمكن ان تنضوي تحته
 وتقبل بهذه التنظيمات كوسيلة للكفاح وهذا
 طبعاً يجرنا الى البت في مسألة القبول . ان
 هذا يدعوني ايضا الى ان اقول اني قد اشرت
 الى ذلك في تقريرى ص (٣٢) اذ قلت :
 «على اني اذ انتقد الاحزاب التقديمية
 المذكورة انما ارمى الى الاستفادة من دراسة
 اوضاعها في سبيل الحركة الوطنية الديمقراطية
 في العراق عن طريق حزبنا» واقصد بتعبير
 «عن طريق حزبنا» ان يوضح طالب الانتساب
 الى كل القواعد والمقررات التي تصدرها
 اللجنة الادارية المركزية ، ومع ذلك فانى
 لا ارى في الوقت الحالي قبول قادة الحزبين
 بعد حلها كاعضاء في حزبنا نتيجة لاختلاف
 مفاهيمهم في القيادة والكفاح والشعارات ، اما
 بشأن الاعضاء الباقين فلا ارى مانعاً اذا ما
 تأكدت اللجنة الادارية او مرجع القبول
 في حزبنا من توفر شروط الانتماء التي نص
 عليها النظام الداخلي . الا اننى اود بهذه
 المناسبة ان اذكر شيئاً عن التخوف الذي
 يساورنا في قبول الاعضاء فاقول ان النظام
 الداخلي قد نص على عقوبات كثيرة منها
 الفصل ، فيمكن اللجنة الادارية بها ان تعالج
 بعض الاوضاع الشاذة . اما اذا تركنا هذا

الى مبدأ القبول المثالي فإنا نجد انفسنا امام
حرج شديد لا يمكن معه ان نبت بشأن قبول
اي عضو من الاعضاء .

كامل الجادرجي : ان الحزبين الريين حزب فهد وحزب داود
الصائغ يمثلان نفسيهما دائما سواء في
جرائدهما السرية ام في بياناتهما بانفسهما
ديمقراطيان وطنيان فهل نقرر نحن بكون
هؤلاء ديمقراطيين ؟

طلعت الشيباني : لا اعتقد ان فلسفة هذين الحزبين تستند الى
الفلسفة الديمقراطية .

حسين جميل : جاء في مقدمة تقرير طلعت الشيباني عن
كيفية نشوء الاحزاب ان تعدد الاحزاب هو
نتيجة لاختلافات الجماعات في مفهوم
الوطنية وقد جعل هذه الكلمة عنوانا وتحت
العنوان قال «ومع ذلك فان الاحزاب
السياسية الوطنية في البلدان المستعمرة
غالبا ما تتحد في غاية وتختلف في غاية اخرى
اما التي تختلف فيها فهي طبيعة الاصلاح
الداخلي ، واما التي تتفق فيها فهي الاستقلال»
فهذا يعتقد طلعت الشيباني بأن الشيوعيين
يختلفون عن سواهم في مفهوم الاصلاح
الداخلي واهدافه وطريقة تحقيقه ؟

طلعت الشيباني : يختلفون طبعا عن بقية الاحزاب في ذلك .

حسين جميل : اذا كانوا يختلفون فهلا يعني ذلك وجوب

عدم انضوائهم تحت حزب آخر يختلفون معه
في طبيعة الإصلاح الداخلي وهدفه وطريقة
تحقيقه . واذا غلب حزب ما النظر عن هذه
الاختلافات وقبلهم في عضويته الا بسبب
ذلك اختلافات داخلية في ذلك الحزب وعدم
انسجام وصعوبة في العمل ، على كل حزب
ان يتجنبها مقدما ؟

طلعت الشيباني : اذا كان طالب الانتماء يختلف عنا بمفاهيمنا الحزبية
حسب مانص عليه في المنهج فيجب ان لا قبله .
حسين جميل : اود ان اعلق على بعض جمل وردت في تقرير
طلعت الشيباني لانني اعتقد في هذا البحث
يجب ان نفهم بعضنا بعضا . اني وان كنت
اتفق معه عموما فيما قال عن الفئة الحاكمة
الا انني اود ان اضع استثناء واعتقد انه
لا يخالفني فيه وهذا الاستثناء وجود اناس
نظيفين يابيا وهدفا في هذه الفئة الحاكمة
اي ان ما قيل عن الفئة الحاكمة يكون
صحيا عن اغليتهم ولا اعتقد انه يقصدهم
جميعا ، ومن هؤلاء من يمكن ان يتعاون
معه الحزب في اعمال معينة او في اوقات
م معينة ولاهداف مخصوصة . واكثر من هذا
اعتقد انه اذا كانت مصلحة الحزب ان يتعاون
في ظرف معين مع شخص من الفئة الحاكمة
حتى اذا كان الشخص من الجماعة السيئة
كنوري السعيد فانا يجب ان لانحجم عن
العمل معه في وقت معين ولغرض معين وعلى

ذلك انى اصر على ان موقف الحزب من
الاشتراك مع نوري السعيد بتشكيل
وزارته الاخيرة كان صحيحا خلافا لما جاء في
تقريره ص (٣٨)

طلعت الشيباني : لا اعتقد ان حسين جميل قد اضاف شيئا
جديدا على ما جاء في تقريرى فقد ذكرت في
ص (٣٤) تحت عنوان «الفئة التى تتناوب
الحكم» : «على انى لا انكر عدم الاستحالة
فى الاستفادة منهم اى الفئة الحاكمة ولو
على خط متقطع ملتو ضيق اذا احسن
التعاون معهم كلما سنح الظروف الملائم» اما
بشان رايى فى الاشتراك بوزارة نوري
السعيد فقد ناقحت وجادلت فى سبيله
كثيرا .

حسين جميل : اتفق مع طلعت فيما ذكره فى ص (٤٦) من
اننا يجب ان نكون متسكين بالاعتدال
واتفق معه ايضا فى الفكرة التالية : «على
ان لا يكون ذلك بالانشغال ينفى تهمة
التطرف عنا بحيث يبعدنا عما نريد بالاعتدال
فى سلوكنا» واضيف ان الحزب يجب ان
لا يحاول اتخاذ مواقف بقصد الاعلان عن
اعتداله وتطرقه بل يجب ان يتخذ الموقف
الصحيح فى كل امر من الامور مهما فسر
ذلك الموقف او مهما كان راي الناس معتدلين او
متطرفين فيه، وحتى اذا كان ذلك الموقف
يخالف اجماع الامة واودان اوضح اكثر بانى

الإحاطة في الحزب تيارين أحدهما تيار
 محاولة الاعلان عن اعتدال الحزب وتيار آخر
 اتخاذ مواقف لترضية الفئات المتطرفة حتى
 لا يقال بان الحزب خرج على تقديمته او
 انحراف . اعتقد ان كلا الموقفين غير صحيح
 فيجب ان تكون لنا نحن قادة الحزب الجرأة
 بان نقف الموقف الصحيح لكي نقود الرأي
 العام فيما نراه صحيحا لا ان نقاد له واخيرا
 فاني اتفق مع طلعت فيما ذكر من وجوب
 التفريق بين الثقافة المهنية والثقافة السياسية
 فلا نودع اعمال الحزب المهنة او وجائبه الا
 الى المتنوعين بثقافة سياسية تؤهلهم لذلك .
 محمد حديد : اعتقد اننا يجب ان نبحث ايضا عن موقفنا
 من التعاون مع حزبين آخرين هما حزب
 الاستقلال وحزب الاحرار ومن الفئات
 السياسية الموجودة الان . اما ما يخص حزب
 الاستقلال فقد ثبت ما كنا نتوقعه من عدم
 امكان التعاون مع هذا الحزب بسبب مواقفه
 المختلفة عن موقف حزبنا . ولذلك لا ارى من
 الصحيح المبادأة من حزبنا للتعاون مع
 هذا الحزب ما لم تحدث قضية تستوجب
 تعاون الاحزاب الموجودة بصورة عامة .
 اما حزب الاحرار فمع تأييدي لما جاء فسي
 تقرير الرئيس عن هذا الحزب فاني ارى انه
 يضم جماعة اقل شرا من غيرها على الاقل
 ومن الفئة الحاكمة . واعتقد ان من المصلحة

وجود اتصال بين حزبنا وحزب الاحرار والتعاون معه قدر المستطاع لتحقيق اغراض منهنجا في شتى الشئون . وكذلك ارى من اللازم عند قيام هيئة سياسية مستقلة من السياسيين تنادى لتحقيق حياة دستورية وفسح مجال الحريات ارى حينذاك ان يتعاون حزبنا مع مثل هذه الهيئات . وبصورة عامة ارى ان على حزبنا ان يسعى دائما لاختذ المبادأة في الحركة السياسية الوطنية ، وبذلك يستطيع الحزب ان يعزز مركزه لدى الراي العام . اما اذا ترك مجال اخذ المبادأة للغير فأظن ان حزبنا سيصبح ثانويا .

الجلسة السابعة : فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٧

حسين جميل : موقفنا من الاحزاب يجب ان يمليه علينا الهدف الذى نهدف اليه اى الاستقلال الخارجى والاصلاح الداخلى . فمن ناحية الاستقلال الخارجى ان حزب الاستقلال وان كان يقول انه خصم الانكليز وانه يعمل للاستقلال الا اننى اعتقد نتيجة لاتصالاتى مع اعضائه والاطلاع على صحيفته واساليب عمل الحزب وقادته ان اعضاء حزب الاستقلال البارزين يخشون اليساريين ويحاربونهم اكثر مما يخشون الانكليز ويحاربونهم وهم يضعون انفسهم موضع الخصومة لحزبنا ويحاربوننا

ويكافحونه . فنتجاه هذا الموقف اعتقد
بتعذر التعاون مع حزب الاستقلال . ان من
مصلحة الحركة الوطنية التي يهدف اليها
حزبنا عدم تقوية هذا الحزب الذي يريد
القضاء على حزبنا وقد اثبت الواقع هذا
الرأي الذي ابديته حيث انهم قضوا على
لجنة الاحزاب للدفاع عن فلسطين ، كما
قضوا على مؤتمر الاحزاب وحتى على ابسط
مظاهر التعاون في سيل فلسطين وهو
ارسال برقية مشتركة او اجتماع مشترك .
توجد تيارات في حزب الاستقلال احتجت
على قيادتها بسبب الاشتراك مع الاحزاب
اليسارية في موضوع فلسطين . وان قيادة
الحزب لا تستطيع الخروج على رأي المتطرفين
اليمنيين حفظا لكيان حزبهم وان الرأي
الغالب في ذلك الحزب اعتبارنا شيوعيين
وهم لا ينفكون ينشرون هذه الدعوة حتى وان
كان عقلاؤهم لا يعتقدون بها من صميم
انفسهم . ولذلك يستحيل التعاون بين
حزبنا وحزب الاستقلال في المواضيع
الداخلية لاختلاف وجهات النظر اختلافًا
تامًا (١٣) .

اما حزب الاحرار فاعتقد ان اعتباره حزبًا
هو من باب التجوز لانه ليس اكثر من بضعة

(١٣) كل هذا لم يمنع تعاون الحزبين في محاولة الاندماج في حزب واحد هو حزب
الأمم الوطني ، كما سيأتي شرح ذلك في الفصل الثالث عشر ادناه .

اشخاص وهم سعد صالح وداخل الشعلان
وعلي ممتاز وعبد الهادي الظاهر وجواد
الخطيب ومحمد فخرى الجليل ، واعتقد
ان التعاون معهم ممكن في حدود معينة
ولاغراض معينة للاسباب التالية :

١ - ان اكثر قادة الحزب كاناس مارسوا الحكم
يتتمعون بسمعة حسنة في اوساط كثيرة .

٢ - ان القيام معهم ببعض الاعمال المشتركة
يعطى العمل المشترك قوة ولاسيما خارج
بغداد حيث يقال عندئذ ان الاحزاب العراقية
ترتضى كذا او ماشبهه .

٣ - حيث ان ظروفنا اجبرت سعد صالح وجماعته
منح اجازة للاحزاب والغاء الاحكام العرفية
والقوانين الاستثنائية فانهم اصبحوا يشعرون
انهم مسئولون اديبا عن حماية تلك الحريات
واصبح الناس يكررون لهم ذلك بحيث
انهم اصبحوا مرغبين على الدفاع عن
الحريات الدستورية . وحيث ان الاهداف
التي تقصدها هي توليد الحريات الديمقراطية
فيمكن التعاون معهم في هذا الموضوع .

٤ - ان الحزب الوطني الديمقراطي يحتاج من
اجل توسيع دائرة عمله الى تعريف نفسه
والعمل في وساطة اكثر من الاوساط اليسارية
التي تنتمي اليه او تؤيده ، واعتقد ان حزب
الاحرار احسن من سواء . واعتقد انه
يتساوى مع حزب الاحرار في هذا الموضوع

بعض الناسة المستقلين مثل حكومت
سليمان ونضرت الفارسي وبعض النواب
المعارضين ولذلك ارى ايضا ايجاد صلة
تعاون ومذاكرة وتشاور مع هؤلاء المستقلين،
واعتقد ان الوقت الحاضر ملائم لذلك بالنظر
لقرب افتتاح مجلس النواب وبداية الموسم
السياسي .

محمد حديد : هل يرى حسين جميل عدم التعاون مع حزب
الاستقلال في كل الظروف ام يجوز ذلك
اذا حدثت ظروف شاذة ربما تستوجب
تعاون الاحزاب في قضية معينة ؟

حسين جميل : ان ايجاد رابطة او صلة للعمل مع حزب
الاستقلال كمؤتمر او لجنة او تشكيل دائم
امر بحث ولاوافق عليه مطلقا . اما
التعاون في امر معين ووقت محدود فلا اراه
صحيحا في الوقت الحاضر الا اذا كان ذلك
ضروريا ، وبشرط ان يقر حزب الاحرار
الامتراك في ذلك الامر . وهذا موضوع
يدرس ويقرر في حينه ، فلا نشترك فسي
مثل هذا العمل الا لضرورة والا اذا كانت
القائدة من ذلك العمل المشترك تفوق
الضرر منه .

ناظم حميد : هل يعتبر حسين جميل مؤتمر الاحزاب قائما
ام غير قائم ؟
حسين جميل : انه غير قائم لان حزب الاستقلال ، عندما
اجتمعنا مع مثليه ومع مثلى الاحزاب الاخرى

رفض ان يكون مؤتمر الاحزاب لغرض
يزيد على الاحتجاج على كيفية اجراء
الانتخابات والاحتجاج عليها واظهار زيفها
وقد تم ذلك في حينه .

ناظم حميد : اقترح حزبنا وسار على مبدأ التعاون مع
الاحزاب الاخرى بما فيها حزب الاستقلال،
ولم يبلغنا حزب الاستقلال بايقاف هذا
الشكل من التعاون (اي مؤتمر الاحزاب)

حسين جميل : عند اول تشكيل مؤتمر الاحزاب رفض حزب
الاستقلال الاقتراح بان يكون من مهمات
المؤتمر الدفاع عن الحريات الدستورية ،
واعلن الاستقاليون انهم لا يتعارفون في
هذا المؤتمر مع الاحزاب الا في الاحتجاج
على كيفية اجراء الانتخابات واعلان عدم
شرعية المجلس النيابي القادم . وقد تم ذلك
فعلا .

محمد حديد : كما قلت في الجلسة السابقة ، من رأيي عدم
التعاون مع حزب الاستقلال واستمرار
الاتصال مع حزب الاحرار وقرار نوع من
التعاون محدود معهم الا اذا حدثت حوادث
خطيرة تستوجب ان يرجع فيها تعاون الاحزاب
جميعها .

ناظم حميد : اخالف مذكرة الرئيس في بعض ما ورد فيها
من التفاصيل بشأن كيان حزب الاستقلال
واتجاهاته والتيارات التي فيه ووضع

قياداته ، فإن هذا الحزب لا ترأسه ، برأى .
قيادة واحدة لاختلاف التيارات ولكنى أرى
فيه حزبا وطنيا منظما ذا شأن فى الحركة
الوطنية . ولذلك ولما كانت للسلطات
وللانكليز نيات وتصرفات معادية للحركة
الحزبية محاولة منهم لضرب الحركة
الوطنية فمن الواجب علينا ان نستمر فى
بذل أقصى جهودنا لكسب هذا الحزب فى
تعاون مشترك فى أكثر ما يستطيع من
الاعمال السياسية .

(ملاحظة : أيد حسين جميل وطلعت الشيبانى وزكى عبد
الوهاب ورجب على الصفار كلام محمد
حديد وغاضوا ما أبداه نازم حميد)

حسين جميل تنتقل الآن الى موضوع ماذا يجب ان يكون
موقف الحزب من السلطات المختلفة ، وهذه
السلطات برأى هم الانكليز ورئيس الدولة
والوزارة والفئة الحاكمة والفئة الرجعية
ذات المصالح فى النظام الحاكم ، واقصد
بالسلطات ذات النفوذ التى يعتمد عليها
الوضع الحاضر ، لسلطات الدولة بالمفهوم
الدستورى .

اما موقفنا من الانكليز ، فانى اعتبر الانكليز
مسؤولين عن الوضع الحاضر فى اسبانيا فىما يشكو
الشعب منه سواء فى الوضع السياسى القائم
من خارجى وداخلى وسواء فى الإصلاح
الذى يسكن اجراؤه . اعتقد ان على الحزب

ان يوضح ذلك للرأى العام ويعمل كما هو
في منهجه بتعيين العلاقات مع انكلترا على
اسس اكمال سيادة العراق ولو اقتضى الامر
الدعوة الى إلغاء المعاهدة القائمة ومخاصمة
انكلترا في الهيئات الدولية كمجلس الامن
وهيئة الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية
فى موضوع المعاهدة والمعسكرات
والتدخل فى الشؤون الداخلية . الا اننى
اضح لموضوع الانكليز تفصيلا فاقسم الانكليز
الى قسمين وهما : الانكليز المحليون الذين
لهم مراكز فى العراق سواء فى السفارات
او البعثات او المستشارون فى الوزارات
وفى الدوائر المختلفة وحتى موظفى
الاستخبارات ومدراء الشركات وما اشبه .
والقسم الثانى هو الوزارة البريطانية
ومن يدعيها وعلى راسهم حزب العمال فان موقفنا
من هؤلاء يختلف عن موقفنا من اولئك .
ان الانكليز المحليين برأى رجبىون
ويؤيدون سياسة استعمارية اكثر مما يتطلب
المركز اى لندن ، ويعطون صورة غير
صحيحة عن الاوضاع فى العراق مما ينتج
عنه مقررات غير صحيحة فى انكلترا .
وبرأى يجب مهاجمة الانكليز المحليين فى
صحافة الحزب وفى مقالات تكتب فى
الصحافة الانكليزية وبيان مداخلتهم فى

الشئون المحلية وعضدهم جماعة معينة من
العراقيين هي المستلمة الى المصالح
البريطانية ومحاربتهم الوطنيين والفئات
الشعبية . ويجب في الوقت نفسه عدم
مقاطعتهم بل الاتصال بهم وتفهيمهم حقيقة
حركاتنا واهدافنا فيما يخص توطيد
الديمقراطية والنظام الدستوري خشية تشويه
حقيقة حركتنا من قبل الفئات الرجعية
وصنع حركتنا بلون الشيوعية ، ويجب على
كل حال مهاجمة هؤلاء من ناحية اعمالهم
ومداخلاتهم في الشئون العراقية وتوضيح
ذلك للرأي العام العراقي .

اما موقفنا من الوزارة البريطانية وفئات
حزب العمال والصحافة البريطانية والرأي
العام البريطاني عموما فارى انه يجب ان
يختلف عن موقفنا من الانكليز المحليين ،
وذلك بان يوضح لدى هذه الفئات كون
الانكليز المحليين رجعيين يعطون صورة
مشوهة عن الوضع في العراق وعن حقيقة
اماني الشعب العراقي وكونهم ضد الحركة
الديمقراطية وانهم عنصر فعال في عدم قيام
هذه الحركة او توطيدها وكونهم - اي
الانكليز المحليين - يؤيدون الفئات الرجعية
ويعضدونها ويوصلونهم الى الحكم بل
انهم يضغطون في سبيل ايصالهم الى الحكم ،

واقصد بالضغط التدخل لابقائهم في الحكم .
يجب ان يفهم الشعب البريطاني انه لا يمكن
قيام صداقة بين الشعبين العراقي والبريطاني
عن طريق هذه الفئات بل عن طريق الاعتراف
بحقوق الشعب العراقي وتحقيق امانه وعدم
محايرته بمطالبه في الحرية وتوطيد النظام
الديمقراطي . وعن طريق الصحافة البريطانية
واعضاء حزب العمال ولاسيما النواب منهم
يجب ان تقوم بتعريف الحزب الوطني
الديمقراطي وحقيقة مطالبه لاسيما توطيد
الحرية الدستورية والنظام الديمقراطي
وان تبين سيئات الوضع القائم وخطئنا
في علاجها .

اما رئيس الدولة فهو بحكم الدستور
مصون وغير مسئول الا انه في الحقيقة
الموجه والسير لماكنة الدولة والمباشر للاعمال
حتى مايدخل في صلاحيات الوزارة والوزراء .
فراي عدم الاعتماد عنه بل الاتصال به
بالحدود اللازمة والضرورية لايضاح مختلف
الشئون له لئلا يدعى ان احدا لم يتصل به
ويوضح وجهة النظر الاخرى المخالفة لوجهة
النظر التي بلغت اليه من الفئة المحيطة به .
اما الوزارة القائمة فيجب ان يكون موقفنا منها
موقف المعارض لكيفية تاليها من غير ارادة
الشعب حيث ان العناصر التي تتألف منها
الوزارات غير متمية لاحزاب يمكن معرفة

درجة تأييد الرأي العام لها * كما انها لعدم
اثباتها عن ارادة الشعب لا يمكن ان تعمل
لمصالحه ولما كانت تنتخب من فئة خاصة
ويتدخل في تاليفها من لا يعمل لتحقيق
مصالح الشعب فيجب ان تقرر مقدما ان موقفنا
من امثال هذه الوزارات موقف المعارض
حتى يستطيع الشعب ان يفرض ارادته على
الوزارة التي يرتضيها *

اما موقفنا من الفئة الحاكمة فاني اقسمهم
الى قسمين : الجماعة الملوثة منهم التي تعمل
لمصالح الاجنبى ولمصلحتها وتعمل للاثراء
وتستهتر بحقوق الشعب ، ومن الطبيعي ان
يكون موقفنا موقف المخاصم وموقف
الموضح للشعب درجة فساد هذه الفئة لكي
ينزع الشعب ثقته منها ويعمل على اىصال
الفئة الصالحة للحكم * والجماعة الثانية
تضم اناسا حافظوا على نظافة ايديهم من
جهة ولا تزال لديهم الرغبة للعمل في سبيل
مصالح الاكثرية ، واضرب مثلا لهؤلاء
حكمت سليمان ونصرت الفارسي ورضا
الشيبى وناجى الاصيل ويوسف ابراهيم
وسعد صالح ، هؤلاء يمكن التعاون معهم
بحدود معينة ضمن الاهداف التي يهدف
اليها الحزب لكل موقف او امر نرى بحينه
جدوى للتعاون مع هؤلاء في ذلك الامر *

واما الفئة الرجعية عموما وهم يرأى
رؤساء الاقطاع واصحاب المصالح الكبيرة
وزجال الدين المتعصين فيجب ان يكون
موقفنا منهم موقف المخاصم الا انى فى الوقت
نفسه لا ادعو ان يكون موقفنا منهم موقفا
استفزازيا .

زكى عبد الوهاب : هل يعتقد حسين جميل ان سياسة ومواقف
الانكليز المحليين تجرى خلافا لتعليمات
وزارة الخارجية البريطانية الصريحة او
الضمنية ؟ وماهى الاسباب التى تدعو
الانكليز الى اتخاذ هذه المواقف ؟

حسين جميل : اعتقد انه لما كان الانكليز المحليون يلغون
لندن معلومات غير صحيحة فالسياسة المبلغة
اليهم غير صحيحة لان المقدمة غير الصحيحة
تعطى نتيجة غير صحيحة . اما سبب اتخاذ
الانكليز المحليين هذه المواقف فهو لان الجهاز
الخارجى البريطانى والقنصلى والبعثات
ومدراء الشركات كلهم لم يتغيروا عما كانوا
عليه قبل مجيء حزب العمال الى الحكم
وكلهم من المحافظين وغلاة الرجعية والمشتغلين
فى المستعمرات الافريقية والهند . وقد جاء
العراق خلال ايام الحرب بعض الموظفين
التقدميين من اشتراكيين وغيرهم غير انهم
لم يتسجموا مع اولئك وقد فصلوا من
الخدمة واعيدوا الى انكلترا .

زكى عبد الوهاب : هل تقوم سياسة وزارة حزب العمال الخارجية

في رأي حسين جميل على اساس الاعتراف
 باماني الشعوب المستعمرة وبحقها في تقرير
 مصيرها ام انها قائمة على اتجاهات استعمارية؟
 حسين جميل : فيما قلته لم اقل ان سياسة وزارة حزب
 العمال قائمة على اساس الاعتراف باماني
 الشعوب وبتقرير مصيرها فهي كما اظهر
 الواقع سواء هذه الوزارة العمالية الحاضرة
 ام الوزارات السابقة تهدف الى اغراض
 استعمارية . وهذا الاستعمار يهدف بالنسبة
 للعراق الى نقاط اساسية مثل النقاط
 الاستراتيجية والنفط والاسواق التجارية .
 الا ان وضع الانكليز في العراق يتجاوز
 المصالح الاستعمارية بما لا اعتقد بان وزارة
 حزب العمال تهدف اليه او تحقق غرضا من
 اغراضها في المداخلة في الشؤون المحلية
 ومخاصمة الحركة الديمقراطية ومقاومة تحقيق
 بعض الحريات الدستورية مما يدعوا اليه
 غلاة الانكليز الرجعيين مما لا اعتقد انه
 يدخل في السياسة المرسومة لانكلترا . وهذا
 الحدود يمكن العمل على تفهيم السلطات
 الانكليزية في انكلترا غلو ممثلها في
 العراق في التضييق على الحريات والابتعاد
 عن كل مفهوم دستوري في الحكم ومخاصمة
 النظام الديمقراطي .

زكي عبد الوهاب : هل ان تايد رئيس الدولة للفئة الحاكمة
 سببه في رأي حسين جميل عدم فهمه للامور

على حقيقتها وعدم تقديره لقيمة الفئة الحاكمة
في المجتمع ام ان السبب يعود الى رغبته
في المحافظة على الوضع القائم وعلى مصالحه
التي تزداد يوما فيوما ورغبته بتقريب اناس
من نوع معين يضمن له ذلك ؟

حسين جميل : لا اعتقد ان الموقف الذي يقفه رئيس الدولة

هو نتيجة لعدم فهمه للامور على حقيقتها
الا اني ارى في الوقت نفسه ان هناك فائدة
من الاتصال به كلما دعت الضرورة لتفهمه
حقيقة المواقف وابلاغه اراء الحزب في الامور
المختلفة ، لان في ذلك ايضا حا لمواقف الحزب
وعدم فسح المجال للدعايات الضارة التي
مازال رجال الحكم والفئات الرجعية يبلغونها
ويكررونها لرئيس الدولة لحمله على اتخاذ
موقف معاد وربما للتهديد لطلب حل الحزب
اذا سنحت الفرصة .

محمد حديد : ارى التحليل الذي جاء في مذكرة رئيس
الحزب حول موقف الانكليز من الاحزاب
ومن الحركة التقدمية بصفة خاصة
في هذا الطرف الذي يحدث فيه التوتر بين
الجهة النوفيتية والجهة الانكلو - اميركية
ينطبق على الواقع تماما واري ان على حزبنا
في هذا الموقف ان يعلن عن موقفه الصريح
خصوصا من الماركسية كما ارى ان النفوذ
البريطاني في تسيير دفة الدولة امر واقع

لا ينكر ، ومع ان على حزبنا محاربة ومقاومة
هذا النفوذ ولكن في الوقت نفسه ارى ان
على حزبنا ان يتبع خطة تكتيكية يتجنب
فيها عدااء الانكليز الذي يظهرونه نحو
احزاب اليسار المتطرفة وذلك باقناعهم بان
حزبنا وان كان يقاوم الاستعمار البريطاني
ويقاوم وجود قوات وقواعد عسكرية في
بلادنا ويقاوم ترويج المصالح البريطانية
بشكل يضر بمصالح العراق فان حزبنا مع
ذلك يرمى الى توطيد الصداقة بين الشعب
العراقي والشعب البريطاني وان حزبنا يرى
ان زوال المصالح الاستعمارية هو بالنتيجة
لفائدة هذه الصداقة ولمصلحة الشعب البريطاني
ايضا . ان حزبنا يبذل الى الاشتراكية
الديمقراطية التي نرى العمل في بريطانيا
اليوم نحو تحقيقها وان حزبنا
يرجح ان تسود هذه الاشتراكية الديمقراطية
في العالم اكثر من ان يرى النظام السوفيتي
الحاضر . ولهذا ارى ضرورة افهام الراي
العام البريطاني والسلطات البريطانية سواء
في العراق او في بريطانيا نفسها بسوق حزبنا
هذا .

اما ما يخص رئيس الدولة فاني اؤيد الراي
الذي ابداه حسين جميل من ضرورة الاتصال
به عند الضرورات لاجل دفع الضرر الذي
يلحق بحزبنا من الوشائيات الكثيرة

والدعايات الضارة • ولكن في الوقت نفسه
يجب ان يقف حزبنا موقفا صريحا من تطبيق
القواعد الدستورية ومقاومة كل مخالفة
لذلك بشكل غير استفزازي ، ولذلك اؤيد
الراي الذي ابداه حسين جميل حول موقفنا
من الوزارات المقبلة ، فاذا وجدناها تضم
عناصر تميل الى الاعتراف بشيء من الحريات
والقيام باصلاح جهاز الدولة فاعتقد ان على
حزبنا ان يكون مشجعا لمثل هذه الوزارات
اذ قد اثبتت الحوادث التاريخية سواء في
العراق او في الاقطار الاخرى ان اهل
الشرين خير من الشر البحت •

ناظم حميد : ورد في اخر مذكرة الرئيس ان حزبنا لن يكون
مساوما فانا اشترط هذا الامر في جميع
المواقف التي تتخذها بالنسبة للانكليز واللوصى
حسين جميل : اعتقد اننا يجب ان نفرق بين ان يكون الحزب
غير شيوعي اى وطنيا ديمقراطيا له نزعات
اشتراكية ديمقراطية وبين ان يكون حزبا
لمقاومة الشيوعية • فليس من وظيفة حزبنا
مقاومة الشيوعية او الشيوعيين سواء في
العراق او في الخارج • فمثلا ان موقف مقاومة
الشيوعية في الخارج قد يجرنا الى مخاصمة
الدول التي يسود فيها هذا النظام ، ومن
ذلك الاعلان « بان حزبنا يرجح ان تسود
هذه الاشتراكية الديمقراطية في العالم اكثر من
ان يرى النظام السوفيتي الحاضر » وذلك

لان هذه الدول التي يسودها النظام
الشيوعي هي عناصر ضد الاستعمار في
التزاع الدولي الحاضر بينما الحكومات
الاشتراكية الديمقراطية تعارب الحركات
التحريرية كوزارة فرنسا مثلاً وغيرها .
فالدخول في هذه التفاصيل قد يجرنا الى
مواقف غير صحيحة واعتقد انه يكفي حزبنا
ان يعلن عن مواقفه ويوضح آراءه ومبادئه
دون مهاجمة او مخاصمة الانظمة السائدة
في اماكن اخرى ، لاننا لانستطيع ان نسقط
من حسابنا مسألة مقاومة الاستعمار وامكان
الاستفادة من هذه المقاومة من القوى التي
تقاوم الاستعمار وان كنا لاتتفق معها في
الرأي في نوع النظام الذي يجب ان يسود
وفي نوع الاصلاح الداخلي ونوع الحكم
وما شابه ذلك .

محمد حديد : اعتقد انه مادام حزبنا يعتنق مبادئ اشتراكية
ديمقراطية بالقدر الذي جاء في منهجه ومادام
يميل الى هذه العقيدة فمن المحتمل كنتيجة
طبيعية ان يعتقد بافضليتها على المبادئ
الاخرى ويود ان يراها بالنهاية سائدة في
العراق وفي العالم اجمع . وهذا يعين
موقفنا من الانظمة الاخرى ، واذا كنا
لاتتفق مع هذه الانظمة فذلك لا يمنع
تعاوننا معها في ظروف معينة وقد حدث
بالفعل ان تلك الانظمة السوفيتية تعاونت

مع انظمة معاكسة لها على خط مستقيم
كالانظمة النازية في ظروف معينة . فما
احرانا الا نجد من عدم اتفاقنا معها في المبدأ
ماتعا من التعاون في قضايا معينة .

حسين جميل : ارى انه لا مانع من ان نعلن اراءنا في النظام
الذى ندعو اليه ، وفي حدود المثل المضروب
قول : بودنا ان نرى النظام الاشتراكى
الديمقراطى سائدا الا ان تخصيص عبارة
«دون النظام السوفييتى» بعد هذه الجملة
يعلن عن مخاصمة لهذا النظام دون غيره ،
فاذا ذكرنا النظام فى المخاصمة فيلزم ان
نذكر ايضا النظام النازى مثلا او الراسمالى
البحث او ما شبه ذلك ، وكل ذلك لا لزوم
له لاسيما فى الوقت الذى لا يوجد من يدعو
الى تحقيق نظام شيوعى او سوفييتى فى
العراق ، فلو كانت هناك دعوة لتحقيق هذا
النظام فيجوز عندئذ ان نعلن عن رأينا
بعدم صلاحه . اما الاعلان عن ذلك بدون
وجود من يدعو اليه فيصح ان يسمى لزوم
مالا يلزم .

محمد حديد : ارى من الضرورى حين نعلن عن تحييدنا
لاتنتشار الاشتراكية الديمقراطية فى العالم
ان نعلن ايضا عن عدائنا للرأسمالية والنازية
وجميع الانظمة الدكتاتورية بما فيها النظام
السوفييتى . وبما ان هناك جدلا عاما فى
العالم باسره حول صلاح النظام الشيوعى

من جهة والنظام الاشتراكي الديمقراطي من
جهة ثانية والنظام الرأسمالي من جهة ثالثة
فنحن كحزب سياسي يجب ان نعين موقفنا
من هذا الجدل ، ولا يصح لنا ان نهرب من
من تعيين هذا الموقف .

حسين جميل : الجدل القائم اليوم بين المعسكرات التي اشار
اليها محمد حديد هو ليس الجدل حول
ماهية الانظمة واصلاحها بل حول مواقف
دولية تمثل كل جهة من الجهات المشار اليها
موقفا ومع ان رايانا لا يتفق مع الماركسية
بل مع الاشتراكية الديمقراطية الا ان كثيرا
من المواقف التي يدافع عنها المعسكر
السوفييتي هي مواقف نراها صحيحة
ولصالحنا كمسألة مصر واندونيسيا مثالا وذلك
بصرف النظر عن مسألة فلسطين . فالجدل
اذن لا يدور حول المبادئ بالذات وانما
حول مواقف دولية . واعتقد ان الجدل حول
المبادئ قد فات منذ امد طويل وليس
هناك في الصحافة العالمية من يكتب اليوم
عن افضلية مبدأ على مبدأ الا عرضا
وبمناسبة ما ، فالموقف الذي يجب ان نقفه
هو الدفاع عن آرائنا والاستفادة من
المواقف الدولية التي تفيد قضيتنا الوطنية
وقضية الحرية في العالم بصرف النظر عن
المعسكر الذي يقف الموقف الذي تؤيده
او تعارضه . وعند شرح المنهج نستطيع ان

نذكر النقاط التي نختلف فيها مع الماركسية
وهي كثيرة جدا .

رجب الصنفار : يؤيد رأى الاخ محمد حديد حول الوضع
الذى يجب ان يتخذه حزبنا مع كل من
الانكليز ورئيس الدولة والوزارات العراقية،
واتفق معه على التعليقات التي علقها على
بيانات حسين جميل .

حسين جميل : ان كان من واجبا مخصصة الاستعمار
والمعسكر الذى يؤيده فمن الطبيعى الاتقف
موقفا يقوى هذا المعسكر فى المنازعات
الدولية ولما كان المعسكر الانكلو-اميركى
يقف اليوم ضد امانى الشعوب وحرىاتها فى
مختلف انحاء العالم ، فى مصر والعراق
وتركيا واليونان واندونيسيا والهند الصينية
والصين وغيرها فيجب الاتقف اى موقف
يفسر بانه تقوية لهذا المعسكر فى النزاع
الدولى وان كنا لا نقصد فعلا هذه التقوية
اذ انا يجب الا نسقط الرأى العام من
حسابنا لان هذا الموقف لايسكن ان يفسر
الا بانه انضمام الى معسكر يخاصمنا فى
امانينا وحقوقنا بدون ضرورة لهذا الاعلان
لان اعلان موقفنا يمكن ان يقتصر على ما نراه
وذلك فى الناحية الايجابية ، اما ما نراه من
الانظمة كالنظام السوفييتى ، وما يتبع ذلك
من اختلاف فى كيفية تطبيقه فأمر لاضرورة

له وهو كما ذكرت يعتبر مناصرة لمعسكر مخاصم
ولنا واضعافا لمعسكر يمكن ان نستفيد منه
في هذه المنازعات الدولية كما استفادت
مصر من مواقف الاتحاد السوفيتي وبولندا
في مجلس الامن ، كما سبق ان استفادت
سوريا ولبنان . وذلك لاي معنى بطبيعة الحال
موالاة لهذا النظام لاني ايضا لا اري بان
نعلن اننا ضد النظام الراسمالي مثلا حين
لا توجد ضرورة لذلك وقد يفسر هذا الرأي
اذا اعلن بما لاحاجة للحزب الى الدخول
فيه . ومن الطبيعي ان رأيي هذا يتعلق
بالظروف الراهنة لانتى اتكلم عن الوقت
الحاضر .

محمد حديد : ان بحثنا هذا يجرننا الى بحث النقطة الأخرى
وهي تعيين موقفنا في الوضع الدولي
الحاضر . اري ان حزبنا يجب ان يكون ضد
ايجاد معسكرين في العالم وضد التكتلات
التي تؤدي الى ذلك من اية جهة كانت بل
يجب ان تقوم سياسة حزبنا الخارجية على
التعاون بين جميع الامم على اساس ميثاق
الامم المتحدة . اعتقد ان الموقف الذي
يقفه اليوم هنري والاس واعوانه في الولايات
المتحدة هو أحسن دليل فيما يجب أن يقفه
حزبنا في الاوضاع الدولية الراهنة . اني
حين اري رجحان انتشار النظام الاشتراكي
الديمقراطي في العالم لا اري في ذلك سببا

لمخاصمة المعسكر السوفييتى مثلاً اذ ان
الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى اوربا
الغربية مثلاً تدعو الى تعميم مبادئها دون ان
تجعل من موقفها سبباً للخصومة مع المعسكر

السوفييتى لانها تدعو الى التفاهم بين الامم
كافة وتقاوم التكتلات من اية جهة كانت ،
ان اتخاذنا هذا الموقف لن يحول دون تأييد
الكتلة السوفيتية لموقفنا تجاه الاستعمار
البريطانى . فان مصر مثلاً كانت تعلن دائماً
عن عدم اتفاقها مع النظام السوفيتى ولكن
مع ذلك ايدت الحكومة السوفيتية موقف
مصر فى مجلس الامن . ولا ارى فى تحييدنا
انتشار الاشتراكية الديمقراطية فى العالم
انحيازاً الى المعسكر الانكلو-اميركى لان
ذلك المعسكر يسود فيه النفوذ الاميركى
الذى لا يمت الى الاشتراكية الديمقراطية بطلاء .

الجلسة الثامنة : فى ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٧ (لم يحضرها رجب
الصفار السفرة الى سوريا)

زكى عبد الوهاب : يجب ان يستوحى موقف الحزب من الاستعمار
الانكليزي فى العراق من الاهداف التى
يرمى الحزب الى تحقيقها ، فانكليز هم
المستول الاول عن تردى احوال الشعب
السياسية وان من واجب الحزب ان يعلن
هذه الحقيقة . يكافح الحزب الانكليز

بالوسائل الديمقراطية وهذه لاتمنع الحزب
من اللجوء الى جميع الاساليب المتيسرة *
واذا لم تجد الاساليب المذكورة فعندئذ *
يسلك الحزب الطريق الاخير وهو طريق
الثورة ضد الانكليز اذا كان الشعب على
اتهم استعداد لها * وتكون الثورة في هذه
الحالة عمالاً ديمقراطياً لأن الحزب لم يدع اليها
لنصرة طبقة على طبقة وانما للتخلص من نفوذ
الاستعمار الانكليزي فهي بهذا الاعتبار
ليست ثورة طبقية كما يفيد المفهوم الخاطئ
لها وانما هي حرب تحريرية وهي من حسيم
الديمقراطية *

اما تقسيم الانكليز الى قسمين ، القسم
الاول الانكليز المحليون ذوو المراكز في العراق
والقسم الثاني الوزارة البريطانية وعلى راسها
حزب العمال ، فاعتقد ان الاقتراح بضرورة
اختلاف موقف الحزب تجاه كل من هذين
القسمين غير صحيح وغير عملي ومضر
بمصلحة الحركة الوطنية *

في الموقف الدولي الراهن يجب ان يستمد
الحزب جميع مواقفه من مصلحة العراق
الوطنية (ضد التكتلات وضد الحرب) اما
موقف الحزب من رئيس الدولة فيجب
التمسك بتحقيق احكام القانون الاساسي
واجب الاتصال به اذا وجدت ضرورة لذلك
لافهامه حقيقة مواقف الحزب ولدفع الاضرار

التي يمكن ان تلحق الحزب من وشايات
المحيطين به .

اما موقف الحزب من الوزارات العراقية
فعليه ان يعارض طريقة تاليف الوزارات
وتشجيع الوزارات التي تؤلف من عناصر
نظيفة ولو بصورة جزئية او من عناصر تميل
نوعاً ما الى الاعتراف بحقوق الشعب، وبشرط
ان يكون هذا التأييد بقدر ما تقتضي به
الضرورة لحمل مثل تلك الوزارات على
تحقيق اهدافها الحسنة .

طلعت الشيباني : نوه محمد حديد عن خصومتنا للماركسية
السوفيتية والراسمالية البحتة ، وابدى عطفاً
خاصاً على الحكومات والاحزاب التي
تعتنق الديمقراطية الاشتراكية . في رأيي
ان الدور الذي يمر به العراق ويمر به
حزبنا لا يتطلب اعلان هذه الخصومة ، لاننا
في هذه الحالة نضع انفسنا في وضع لا يمكن
ان نتحلل منه فيما اذا استجدت اشياء
اخرى . اتنا في هذا الاعلان نشجع على
نوع من التكتل الدولي . اتنا بحاجة الى ان
نبدى آراءنا ونثبت مبادئنا بالدرجة الاولى .
لقد ايدت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية
عداءاً للحركات التحريرية في المستعمرات .
ليست الفلسفة الاشتراكية منسقة على
مستوى عالمي بحيث لا تتضارب مصالح

حكومة اشتراكية ديمقراطية مع حكومة
اخرى اشتراكية ديمقراطية .

ان تقسيم حسين جميل للانكليز الى
قسمين محليين في العراق واخرين فسي
بريطانيا يتولون الحكم غير صحيح في رايي .

حسين جميل : ان تقسمي للانكليز بالنسبة الى مواقفنا

منهم الى الانكليز المحليين والى الانكليز
في انكلترا لا يعني اني اري ان نهادن الانكليز
في انكلترا وان نخاصم الانكليز المحليين فقط .
من البديهي ان خصمنا في حريتنا واستقلالنا
هو الاستعمار الانكليزي ويجب ان نحاربه
اينما كان سواء اكان في العراق ام في انكلترا
ام في محل آخر من العالم كما نحارب
الاستعمار وان لم يكن انكليزيا . انما الذي
قصدته هو وجوب بث الدعاية للحزب فسي
انكلترا واقصد بذلك لمبادئه وآرائه ومطالبه
وان تتصل بالصحافة الانكليزية في انكلترا
طبعا وبأوساط حزب العمال وبنواب
هذا الحزب والنواب الاخرين وافهامهم
مطالبنا في الاستقلال والحرية والاصلاح
الداخلي وتثبيت الديمقراطية في العراق ،
وان يكون جانب من هذا الاتصال لايضاح
كون الانكليز المحليين في العراق لا يعطون
انكلترا سواء مقاماتها الرسمية او صحافتها
رايا صحيحا عن حقيقة الاوضاع في العراق .

الجلسة التاسعة في ١ تشرين الثاني ١٩٤٧ (لم يحضر هار جيب الصغار)

الرئيس كامل الجادرجي :

سأتناول في بحثي المواضيع التي لم توضح في المذكرة توضيحا كافيا ، وسأتناول النقاط التي أريد ان أوكد عليها وان جاءت فسي المذكرة . وتلخص هذه النقاط والمواضيع بما يلي :

١ - التخوف مما يحدث من ارتباط في الرأي العام نتيجة لتبني الحزب للاشتراكية الديمقراطية

٢ - الاعتقاد بان الاخذ بالاشتراكية يتطلب منا تطبيق منهجنا على مفاهيمها وهذا يراه بعض الاخوان متعذرا ولذلك يرون ان من الضروري تبديل المنهج في حالة اقرار الاشتراكية الديمقراطية ، وبما انهم يرون ان تبديل منهج الحزب في الوقت الحاضر لا يتفق مع مصلحة الحزب فانهم يجعلون هذا السبب من جملة اسباب عدم اقرار الاشتراكية الديمقراطية .

٣ - ماذا كان من الضروري تسمية حزبنا بالحزب الاشتراكي الديمقراطي اذا اقررنا فلسفة الاشتراكية الديمقراطية

٤ - الاعتقاد بعدم استقرار سياسة الحزب على شيء معين مما قد يفقد الثقة به .

ان ترك المنهج بمثل هذه المرونة التي

تتسع لكل تفسير من شأنه خلق الفوضى في
الحزب . واذا دخل الشيوعيون حزبنا
يخربون ويشنعون على القيادة . ان
الديمقراطية واسطة لتحقيق مبادئ معينة
وكذلك الوطنية وهي اعم واشمل من
الديمقراطية . ان امكانيات حزبنا تقتصر
على المنظمات العلنية وان اعلان كوننا غير
شيوعيين هو الخطوة الاولى لكفاحنا ضد
الاستعمار . ان حالة العراق تشبه الوضع
في فرنسا قبيل الثورة الفرنسية الكبرى
التي كانت ثورة برجوازية ديمقراطية ولكن
هناك بعض الاختلاف في وضع العراق
والوضع الدولي فلم يكن من الممكن التدخل
السريع في فرنسا وهي دولة معظمة . ان
الاشتراكية لا تنزع ثقة من يدينون بها
ببلادهم وبالقوى الوطنية والعوامل المحلية
التي من شأنها ان تلعب دورا مهما في تحرير
البلاد ، وانها لا تقف موقفا محايدا تجاه
القوى الرجعية وتكتلاتها .

يبدو لي ان الفكرة التي تجول في اذهان
بعض الاخوان حول الاشتراكية الديمقراطية
اساسها ما قيل يحق الديمقراطية من قبل
الشيوعيين حين بدأ النزاع حادا بين الفريقين .
والذي اعتقده ان اهم سبب لهذا النزاع
المستمر هو ان الانظمة الاشتراكية الديمقراطية
تحقق الاشتراكية تدريجيا دون ان تقلق

طبقات كثيرة من الناس أي ان المجتمعات
التي تسيطر عليها الرأسمالية تستسيغ هذه
الانظمة بصفة عامة أكثر مما تستسيغ الشيوعية
التي تخشى هذه المجتمعات ان تقلب حياتها
راسا على عقب .

اننا لا نتخذ الثورة وسيلة لتحقيق اهدافنا
الاصلاحية (الاشتراكية الديمقراطية) ولكن
ذلك لايغنى اننا يجب ان نتنازل عن حق
الثورة عندما تسد جميع سبل العمل امامنا .
اننا لا نتخذ نضال الطبقات اساسا لعملنا
الحزبي بل اني اعتقد بان الاشتراكية
الديمقراطية تفرض علينا في وضعنا الحالي
ان نتادي في كثير من الاحيان بالتعاون
الاجتماعي بين جميع الطبقات للكفاح
ضد الاستعمار واجباط خطته . من الواضح
ان منهاج الحزب استقى من الفلسفة
الاشتراكية الديمقراطية لا كما يقول بعض
الاخوان من انه لا يمكن ان يعتبر المنهج
اشتراكيا ديمقراطيا لانه اخذ ببعض هذه
الفلسفة ولم يأخذ بها كلها . فالتفضية اذن
هي اعلان هذه الفلسفة بالطريقة والوقت
المناسبتين ، وبالشكل الذي تقره قيادة
الحزب كي تضع حدا فاصلا بيننا وبين
الماركسيين واغني بهم الشيوعيين . وقد كان
الحزب بسبب عدم التصريح بفلسفة الحزب
مرتعا للشيوعيين وهو الامر الرئيسي الذي

سبب اضعاف الحزب وبث الفوضى فيه .

لم اطلب ان تكون القاعدة الفلسفية
لمنهجنا هي الاشتراكية الديمقراطية بسبب
كون حزب العمال يدين بها او لحصل البعض
على الاعتقاد باننا لسنا خطرين اولتهدئة
بعض الخواطر والمجرد الهواية الفكرية
والحنس المبهم دون الارتباط بالواقع او
بصرف النظر عن اوضاعنا الاجتماعية
او لمهادنة الاستعمار كما قد يخطر على البال .

ان اقرار الفلسفة الاشتراكية سيكون
سلاحا قويا جاسبا في ايدينا لاسكات الفئة
الحاكمة والفئة الرجعية وابطال منفعول
سلاحهما الذي كاتناقد شهرته وهما عدم
وجود حداثا بل بيننا وبين الشيوعيين .

اما عن قضية استقلالنا عن الشيوعيين
فمن الصحيح بل من الضروري ان نكون
مستقلين عن الشيوعيين اينما وجدوا وهذا
اهم ما هدفت اليه المذكرة ، وبكلمة مختصرة
ايقاف «التقية الماركسية» وابعاد اصحابها
عن الحزب .

اما ان السلطات قد تميزنا عن اصحاب
المبادئ اليسارية الاخرى بدون ان تقوم
نحن بعمل يثبت وجود فلسفة خاصة بنا
فذلك ناشئ عن اعتقاد هذه السلطات
وبالحقيقة اعتقاد الانكليز بان الحزب لا يمكن

ان يكون شيوعيا مادام على رأسه كامل
الجادرجي ومحمد حديد فالذي نحن بحاجة
اليه الان هو اخراج هذه الفكرة من نطاقها
الشخصي وجعل كل من يقيم وزنا لحركتنا
واهدافنا السياسية يعتقد كل الاعتقاد بان
الحزب مادام يعتقد الاشتراكية الديمقراطية
فلا يمكن ان يكون شيوعيا سواء ابقى فيه
كامل ومحمد ام لم يبقيا .

سمعت مرارا من المرحوم الزعيم الكبير
محمد جعفر ابي التمن انه يعتبر نفسه
اشتراكيا لان الاشتراكية لاتعارض الدين
الاسلامي ولا النظام العائلي ، غير انه يعارض
الشيوعية كل المعارضة لانها في رأيه لاتتفق
مع الدين والنظام العائلي . فاذا كان المرحوم
جعفر لم ينفر من الاشتراكية فمن الذي ينفر
منها ؟

تضمن تقرير طلعت الشيباني فيما تضمن
موضوعا لم اكن لاتطرق اليه بصفة خاصة
لولم يجعله حسين جميل موضوع بحث
في مناقشاتنا ، وخلاصته يجب ان لايقسح
مجالا امام اصحاب الثقافة المهنية للارتقاء
الى قيادة الحزب والاضطلاع بشئونه او كما
جاء في تقرير طلعت الشيباني بالنص انه
« اذا كان العضو المثقف خلوا من الثقافة
السياسية فيجب ابعاده عن المراكز القيادية
واستغلاله في مواضع معينة محدودة بحيث

تشجيع غروره مع الاستفادة من تأثيره على
الناس دون التعرض لخطر أخطائه إذا
ما تبلم القيادة» ومن رأي ملعت الشيباني
أن الذي يجب أن نعمله هو أن نفتح مجال
الارتقاء إلى القيادة لذوى الثقافة السياسية
أو كما جاء في تقريره بالنص «أن تقدم العضو
الذي يتوفر لديه نوع من الثقافة السياسية
والقابلية الحزبية»

قبل البحث في هذا الموضوع يجب أن
نعين موقفنا من الرأي السائد لدى بعض
التقدميين في العراق وإذا كنا متفقين مع
هذا الرأي أو غير متفقين وخلاصة هذا
الرأي هي : أن الإنسان لا يمكن أن يكون
ذا ثقافة سياسية إلا إذا اعتنق الفلسفة
الشيوعية التي هي الكل في الكل في نظر
هذا الصنف من التقدميين عند قياس عقل
الإنسان في رجحانه على الغير . وهم
لا يفهمون للعمل السياسي غير مفهوم واحد
هو أن تكون الماركسية مرنة إلى أبعد
حدود المرونة من حيث قابليتها على الظهور
والاختفاء فهي في نظرهم يجب أن تطفئ
على تصرفات الإنسان عندما يكون الجو
ملائماً لها ولا تفتطمح إلى القاع بحيث
لا تخفى معالمها فقط بل يسمح لها أيضاً
بالتظاهر بكل ما من شأنه إخفاء كل ظاهرة
من ظواهرها إلى درجة الخداع والتمويه .

لقد كانت قضية الاشخاص من جملته
الاسباب الكثيرة للخلاف بينى وبين عبد
الفتاح ابراهيم عندما كنا نشتغل سوية .
كان عبد الفتاح يرى ان يوصل الى قمة
العمل السياسى الذى كنا قائلين به حينذاك
«الاستاذين» يحيى قاسم وخدورى وخدورى
وغيرهما ممن يوافقونه على طريقته فسى
العمل . وعلى هذا القياس يعتبر البعض منا ،
على ما اعتقد ، المحامى صادق كسونة وجعفر
البدر من اصحاب الثقافة المهنية لا السياسية .
يتضح من ذلك اننا يجب ان تؤيد المذهب
الاشتراكى الديمقراطى بذاته بصرف النظر
عن سياسة الحكومة والاحزاب الاشتراكية
الديمقراطية في البلدان الاخرى كما يفعل
الشيوعيون .

ابدى محمد حديد وحسين جميل
وناظم حميد ورجب علي الصفار رأيهم فى
هذا الموضوع فهم ، على ما يظهر ، متفقون
على ان منهاج الحزب يهتدى بهديها وانهم
متفقون ايضا حسب مافهمته من بياناتهم
السابقة بان الحزب بحاجة الى طابع خاص
يميزه عن الاحزاب والهيئات الاخرى عدا
الطابع الوطنى الذى يتمثل بكافة
الاستعمار البريطانى ، ذلك الطابع الذى
احضر زكى عبد الوهاب وطلعت الشيبانى

على ان يكون اهم ميزة للحزب ، على ما فهمت
دون حاجة الي ميزة ظاهرة أخرى •

الجلسة العاشرة : في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ (لم يحضرها رجب الصفار)
زكي عبد الوهاب : هل كانت فلسفة الاشتراكية الديمقراطية

نصب اعين الذين وضعوا منهج الحزب ؟
كامل الجادرجي : لم يجر بحث حول هذه النقطة ، ولكن
القائمين بتأسيس الحزب كانوا على اعتقاد بانهم
يبتدون بهدى الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية
عند وضعهم المنهج •

محمد حديد : اتفقت الهيئة المؤسسة بصورة صريحة على
ان لا يكون الحزب شيوعيا • ان اقرب
المذاهب السياسية الى حزبنا هو المذهب
الاشتراكي الديمقراطي فانه استوحينا في
الماضي وسنتوحى في المستقبل اتجاها
السياسي •

حسين جميل : بما ان فكرة الاشتراكية مجهولة من الشعب
العراقي لاتتشار الجهل والامية ، بل انها
كانت مجهولة من اكرثية اعضاء الحزب ، ارى
ان لا يقر اعتناق الاشتراكية الديمقراطية
لمخالفة ذلك للواقع اى ان هذا الاعلان يعنى
ان الحزب اشتراكي ديمقراطي وهو خلاف
ذلك • بل ارى ان تقرر عند شرح المنهج انه
يبتدى بهدى الاشتراكية الديمقراطية ، وعند
شرح النقاط المستقاة من هذا المذهب
يشار الى مصدرها هذا •

فاظم حميد : اقترح اتخاذ القرار الاتي : ان اللجنة الادارية المركزية ترى في منهج الحزب اتجاهات اشتراكية ديمقراطية واضحة، وترى ان الحزب اهتدى بفلسفته السياسية وغيرها بهدى هذه النظرية .

زكي عبد الوهاب : ان عدم انطباق مفاهيم الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية على اوضاع العراق يجعل الاخذ بها سابقا لاوانه كثيرا . ولذلك فلن يهتدى الحزب الا بهدى الوطنية الديمقراطية . اما عند شرح المنهج فلا بأس من ان يشار الى وجود تشابه بين بعض الحلول الاشتراكية وبعض مبادئ منهج الحزب .

طلعت الشيباني : ان ما يجب ان نسعى لتحقيقه هو حياة ديمقراطية نيابية برلمانية واستقلال العراق واصلاح الحالة الاقتصادية ولا ارى اعتناق الاشتراكية الديمقراطية كفلسفة للحزب .

الرئيس كامل الجادرجي : بالنظر لما تقدم قرر عدم اعتناق الاشتراكية الديمقراطية للحزب .

هل هناك نقاط اخرى دار حولها الحديث ويجب اتخاذ قرار حولها كخاتمة لانتهاء المناقشات ؟

النقطة التالية هي هل يؤمن الحزب بتحقيق منهجه بالطرق البرلمانية ام بالثورة ؟

حسين جميل : الحزب يؤمن بتحقيق منهجه بالطرق البرلمانية .
زكي عبد الوهاب : بالوسائل الديمقراطية لا بالوسائل الثورية .

طلعت الشيباني : الوسائل الديمقراطية هي طريقنا في الكفاح .
اما الثورة كأساس لتحقيق الحياة الديمقراطية
فلا اعتقد باتخاذها الا اذا سدت جميع الطرق
البرلمانية في سبيل كفاحنا ، كما جاء ذلك
في مذكرة رئيس الحزب .

ناظم حميد : بالوسائل الديمقراطية الى ان تسد السبل
الديمقراطية وعندئذ فلنا حق الثورة ، وانا
متفق مع مذكرة الرئيس في هذا الموضوع .

محمد حديد : وفق الطرق الدستورية البرلمانية
الرئيس : النقطة الثانية : هل يؤمن الحزب بالحريات
الديمقراطية بصورة مطلقة للجميع ؟

الاعضاء : نعم

الرئيس : هل يقاوم الحزب بنظركم الدكتاتوريات بجميع
انواعها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة ؟

الاعضاء : نعم

الرئيس : هل يعمل الحزب بنظركم على اساس الكفاح
الطبقي ؟

الاعضاء : كلا

الرئيس : هل يعترف الحزب بالملكية الفردية ؟
حسين جميل : الاعتراف بالملكية الفردية بالحدود التي قررها
منهج الحزب .

زكي عبدالوهاب : يعترف الحزب بالملكية الفردية بالحدود التي
ينها منهج

طلعت الشيباني : منهج الحزب واضح في تحديد الملكية الفردية
وانا اقره في هذه الناحية .

محمد حديد : يجب ان يعترف الحزب بالملكية الفردية

من حيث المبدأ ويمكن تحديدها بالكمية

حسب التطورات الاقتصادية .

ناظم حميد : جوابي هو جواب زكي عبد الوهاب

الرئيس : هل يقبل في الحزب من يدعي انه وطني بغض

النظر عن الفلسفة التي يدين بها حتى اذا

كان ماركسيا او فاشيا اذا قال انه يقر منهج

الحزب ونظامه الداخلي ؟

حسين جميل لا اري ان نأخذ الامر بدون تحقيق وتأكد . يخرج

من حدود مبدأ القبول في الحزب الماركسي

والفاشي وكل من يعتنق مبدأ او فلسفة

تعارض منهج الحزب .

زكي عبد الوهاب : اري التمسك بمبدأ القبول الحالي

طلعت الشيباني : يقبل من يقتنع مرجع القبول في الحزب

باخلاصة لمبادئ الحزب

محمد حديد : اري ان لا يقبل كل من تأكدت ماركسيته

او فاشيته او كان يعتنق مبدأ يعارض منهج

الحزب .

ناظم حميد : اري ان تتأكد اللجنة الإدارية المركزية بعد

تحقيق تقتنع به من حقيقة التزام طالب

الانتماء بمنهج الحزب ونظامه الداخلي

وبهذه النقاط التي قررناها في هذه الجلسة

وعندئذ تقبل الطلب وبذلك يخرج الماركسي

والفاشي من ذكرت .

مناورات كامل الجادرجي

رفضت اللجنة الادارية المركزية فكرة اعتناق الديمقراطية الاشتراكية فلسفة للحزب ولم يحقق كامل لجادرجي غرضه في دفع طلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب على ترك الحزب فلجأ الى مناورة الاستقالة التي طالما لجأ اليها لتحقيق غرض من أغراضه فقدم في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ اي اليوم التالي لانهاء مناقشات اللجنة الادارية المركزية لمذكرته الاشتراكية المؤرخة في ١٥ آب ١٩٤٧ استقالته من رئاسة الحزب ومن اللجنة الادارية المركزية لا من الحزب نفسه قال فيها انه تبين له نتيجة المذاكرات التي جرت في اللجنة الادارية المركزية حول المذكرة الاشتراكية ان هناك خلافا في اوجه النظر ولاسيما في قضية اعتبارها خطيرة وهي ضرورة اعتناق الحزب مذهباً خاصاً يتسببه عن سائر الاحزاب والهيئات السياسية . وقد رفضت اللجنة الادارية تلك الاستقالة وهدد محمد حديد نائب الرئيس بالاستقالة اذا اصر الجادرجي على استقالته ، ثم وافق الجادرجي على سحبها .

ثم لجأ الجادرجي الى اسلوب اخر اذ دعا طلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب الى مقابلته في داره وبعد احاديث ومناقشات خيرهما بين امرين اما ان يستقيل من الحزب ويسلمه اليهما واما ان يستقila هما وبذلك يحلا الازمة المصطنعة التي نشأت عن موقفه .

روى طلعت الشيباني للمؤلف ان كامل الجادرجي قال في معرض حديثه اثناء تلك المقابلة ان فهمي المدرس الذي اطلقت عليه الصحافة العراقية لقب «الكاتب العراقي الكبير المعروف» كان مستاءاً من استغلال اسمه وانه مستعد للتنازل عن نصف املاكه في سبيل اغفائه من استغلال اسمه في الدعاية لبعض القضايا القومية التي يستغلها الاتهزيون . وعلق كامل الجادرجي على ذلك بقوله انه مستعد للتنازل عن جميع املاكه في سبيل اغفائه من استغلال اسمه في الدعاية التقدمية . وكان الجادرجي يقول للمؤلف

ولامثاله من الشباب انكم تستطيعون ان تغيروا مبادئكم لانكم لا تزالون في اول الطريق كما يستطيع سائق السيارة ان يغير اتجاه سيارته اما انا فلاستطيع ان افعل وقد مضى عليّ زمن طويل وانا معروف بتقديمتي .

في تلك الايام كانت العلاقات قد انقطعت بين كاتب هذه السطور وبين طلعت الشيباني لاسباب شخصية ثم تطورت لاسباب عامة . ثم اصيب المؤلف بالملاريا فلزم فراش المرض نحو شهر فزاره طلعت الشيباني وزكى عبد الوهاب ، وتدارس الثلاثة الموقف . وقد ايقنوا ان باستطاعتهم السيطرة على الحزب والتخلص من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ورجب الصفار وناظم حميد في المؤتمر القادم ، ولكنهم لم يفكروا في جذب حسين جميل او ناظم حميد او طالب جميل الى جانبهم وترك كامل الجادرجي ومحمد حديد صفرين على اليسار كما ذكر الجادرجي للمؤلف ، فقد كانوا يعتبرون حسين جميل من المحافظين ولم يفكروا بالتعاون مع ناظم حميد واعتبروا طالب جميل متأثرا باخيه حسين جميل . ولكن جرى بحثهم حول نقطتين : النقطة الاولى كيفية تأليف لجنة مركزية جديدة وذكرت بعض الاسماء مثل الدكتور رفعت علي الشيباني اخي طلعت الشيباني وضياء عبد الوهاب ، وقد قال طلعت انه لا يريد توريط اخيه بعد ان تورط هو . والنقطة الثانية مستقبل الحزب والعمل الحزبي فقد كان واضحا لديهم انه ليس هناك مجال للعمل الحزبي بحرية وان من المحتمل ان يحل الحزب بعد فترة وجيزة اذا انتقلت مسؤوليته اليهم فلم يشاؤوا تحمل المسؤولية السياسية والادبية في حالة سيطرتهم على الحزب ثم حله ، هذا مع العلم انه لم يكن في استطاع المؤلف حينذاك ان يشارك بصورة رسمية في ادارة الحزب لانه كان موظفا (مدرسا) في لاعدادية المركزية ببغداد) لانه لا يحق له المشاركة بالعمل الحزبي .

ولذلك قر رأيهم على استقالة طلعت وزكي من الحزب (١٤) .
فكبا استقالتيهما وعرضاهما على المؤلف ، وكان لا يزال في فراش
المرض ، وحصل الاتفاق على صيغة الاستقالتين وكان ذلك بتاريخ
١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ .

خلاصة استقالة طلعت الشيباني : (١٥)

لم تكن المكانة الاجتماعية التي يتميز بها الحزب الوطني
الديمقراطي هي السبب الوحيد في انتمائي اليه ، انما كان هناك سبب
أهم من ذلك هو تعبير مبادئه عن حاجات الشعب وسهر الهيئة القائمة
به على رعاية هذه المبادئ وتوجيهه التوجيه الصحيح لخدمة هذا
البلد الذي ابتلى بالاستعمار الانكليزي والمشاكل الداخلية الاخرى
بمختلف وجوهها ، ولقد فسرت كثيرا من التصرفات التي مرت بي منذ
انتمائي الى الحزب على هذا الاساس .

وعندما تقدمت بتقريرى الى اللجنة الادارية المركزية وجدت
ان هناك تقريرين كانا قد قدما احدهما هو تقرير الرئيس وثانيهما
هو تقرير قاسم حسن (١٦) حول سياسة الحزب العامة واتخاذ نظرية
له يفسر على اساسها منهج لحزب وتتصرف بموجبها اللجنة الادارية
المركزية ، وبعد مناقشة طويلة وجدت ان اكرية اللجنة الادارية

(١٤) تكرر هذا الموقف في تاريخ الحزب في النصف الاول من سنة ١٩٦١ فنادى الى
استقالات كثيرة اولها استقالة المؤلف كما سيأتى شرح ذلك في الجزء الثانى من
هذا الكتاب .

(١٥) روى كامل الجادرجى للمؤلف ان طلعت قال للجادرجى بعد ان غاد ونفاهم
معهم انه يشعر بالخجل الشديد كلما تذكر استقالته هذه .

(١٦) لم افصح في الحصول على نص تقرير قاسم حسن ولكن افقت بقاسم
فروى لى ان تقريره كان يرمى الى ايجاد حدود قاسمة بين الاشتراكية والشيوعية ولم
تكن هناك حينذاك حدود بين الاشتراكيين والشيوعيين في العراق بل كانت متساوية .
وحين اقترح تعديل منهاج الحزب وانتماء الاشتراكية الديمقراطية فلسفة للحزب لى
المؤتمر الرابع (١٩٥٠) قدم قاسم حسن مذكرة الى الحزب يشرح معنى الديمقراطية
وقد نشرت المذكرة في جريدة الاهالي لى ٣ آب ١٩٦٠ ، وهى بحث شيادى فوس
الديمقراطية . وقد اخبرنى قاسم ان هذه المذكرة تشبه تقريره المذكور الذى قدمه
الى اللجنة الادارية في صيف ١٩٤٧ . واخبرنى ايضا انه في تفكيره اقرب الى تغيير
محمد حديد في هذا الموضوع - المؤلف .

المركزية تنفق في اشياء كثيرة **اولها** اغفال الاستعمار البريطاني في قضيتنا الوطنية ومناوشته بصورة شكلية مما يفوت علينا اخذ مبادئ الحزب اخذا صحيحا ، والمناداة بها بالصورة التي تكفل التنصاف للقوى الوطنية حولنا لتطبيق منهج الحزب ، وثانيها اتخاذ الاشتراكية الديمقراطية فلسفة او نظرية للحزب او هاديا يهتدى به لشرح مبدئنا . مع العلم اننا في مرحلة تقضي بطرد المستعمر وتحقيق الديمقراطية ، فلسنا اذن مختارين في اتحال المبادئ وافترض النظريات . وقد يصح راي الاكثرية لو كان العراق دولة مستقلة ، اما ونحن من شعب يحلم بالحرية السياسية والاستقلال بالدرجة الاولى فاني ارى ان اعتناق الاشتراكية الديمقراطية من قبيل الترف الفكري المقصود به بصرف الشعب عن مشاكله الكبرى بالقدر الذي يسمح بالاضهاد الشكلي فقط والذي يهجر الكفاح الهزيل ويزينه في نظر الناس ليتقبلوا الصورة الشوهاء في الاطوار الخلاب .

ولا يفوتني ان اذكر المناورات التي تمثلت في اوقات كثيرة بالتهديد بالاستقالة او الاستقالة فعلا لحمل اللجنة الادارية المركزية على رأي معين هو رأي الرئيس كلبا شعر ان الاكثرية ضده في المسائل الهامة التي تعرض على اللجنة الادارية المركزية واستغلال المركز الذي يتمتع به في الحزب ، فاقول انها مناورات ان دلت على شيء فانفسنا تدل على تحكم لايمت الى الديمقراطية بشيء لانها تؤدي الى اخفات صوت المعارضة بحيث تصبح عديمة الجدوى والفائدة ، وما الديمقراطية في راي الاختلاف ونقاش واهتداء .

خلاصة استقالة زكي عبد الوهاب (١٧) .

تعلمون اني لما انتسبت الى الحزب الوطني الديمقراطي لم اكسب على صلة شخصية وثيقة بكم (أي بكامل الجادرجي) او بسائر اعضاء الهيئة المؤسسة ، فلم يسبق لي الاجتماع بهم او بكم الا مرة او مرتين ، ولكن مع ذلك انضمت الى هذا الحزب وتحيت له ، لانه كان السبيل حديدا موجودا قبل اجازته وكانت جريدة صوت الاهالي تعبر عن لسان الجماعة التي اصبحت قيادة الحزب بعد ذلك بيدها ، فكانت هذه الجريدة تعالج المشاكل التي يعانها أبناء شعبنا بقوة وصراحة وبرصانة واعتدال في الوقت ذاته . وعندما قرأت منهج الحزب الذي اعلنتوه وربطت ذلك بما كنت اقرأه في جريدة صوت الاهالي تخيلت ان الحزب الوطني الديمقراطي قد تيسرت له الامكانيات اكثر من اي حزب آخر لجمع العناصر الوطنية وتوحيدها ليكون الحزب بهذه الوساطة دعامة منيعة وقوة شعبية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق اهدافنا الوطنية . فلم يكن الباعث لي على العمل في صفوف الحزب الوطني الديمقراطي اذن علاقات شخصية سابقة او ايمان مثالي بشخص معين ، انما كان ايمانا بالمبادئ قبل الاشخاص ، واعتقادا مني بأنه في بلد مستعمر ومضطهد ومستغل كالعراق ، يجب ان تكون قاعدة الكفاح الوطني الشعبي فيه قاعدة واسعة تشمل جميع العناصر الوطنية على اختلافها ، وان الحزب الوطني الديمقراطي سيكون رائد هذا الكفاح ، وسيضطلع بواجبه الوطني في هذا الشأن بعد ان تيسرت له الامكانيات اللازمة لتوحيد الحركة التقدمية وقيادتها .

(١٧) لم يحاول زكي التقاطع مع كامل بالرغم من رغبته (أي زكي) فيه ولم يلق الاثنان منذ تاريخ هذه الاستقالة حتى كتابة هذه السطور سوى مرتين لمدة دقائق معدودة الاولى حين زار زكي كامل الجادرجي بمناسبة وفاة اخيه رؤف الجادرجي والثانية حين رد كامل الزبارة في دائرة زكي في مصرف الرافدين . روى كامل الجادرجي للمؤلف أن جميل عبد الوهاب أخبره بأنه هو الذي شجع اخاه زكي عبد الوهاب على الانضمام الى الحزب الوطني الديمقراطي خوفاً لخلافته مع الشيوعيين .

فعلى هذا الاساس انتسبت الى الحزب وعملت فيه ، الا أنه قد اتضح الان بعد مناقشة المذكرة التي قدمتها الى اللجنة الادارية المركزية حول سياسة الحزب العامة ، وضرورة اعتناق فلسفة معينة له ، ان هناك اختلافا عميقا بينى وبين اكثرية اللجنة الادارية المركزية .

فأنى اعتقد ان فلسفة الحزب يجب ان تكون مستمدة من حاجات المجتمع العراقى وامانى واهداف الشعب المباشرة ، ومستندة الى تحرير العراق من جميع اشكال النفوذ الاجنبى تحريرا تاما وتحقيق الحياة الديمقراطية وتوطيدها ، والسعى لانجاز الاصلاحات التى بحث عنها منهج الحزب . ولهذا السبب لم ار لزوما لاقرار الاشتراكية الديمقراطية فلسفة للحزب ، لان ذلك يعتبر فى رأى امرأ لا ينسجم مع ظروف وحاجات المجتمع العراقى ، ولعدم انطباق اكثر مفاهيم هذه الفلسفة على اوضاع العراق ، ولان الاخذ بها سابق لاوانه كثيرا ، فليس من رأى ان تبلور الحزب وفق فلسفة من هذا القبيل ، منقولة من تنظيمات دولية في مجتمعات ارقى بكثير من مجتمعنا او من دول ذات سيادة تامة ولا يمكن مقارنتها بالعراق ، مدفوعين فى ذلك بظروف دولية معينة .

وانا اعتقد ان عدو البلاد الاول والالدهم الانكليز لا الفئة الحاكمة وان هدفنا المباشر هو تحقيق استقلال العراق التام لتحقيق الاشتراكية . فالحزب يكافح الفئة الحاكمة المرفقة بفسادها والمبعدة فى رجعتها واستخذائها للانكليز وهو يقضح اعمال هذه الفئة ويكشف عن مخازيها امام الراي العام ، ولكنه انما يفعل ذلك باعتبار ان كفاحه لهذه الفئة الحاكمة يسهل له تحقيق غايته الاساسية بل غاية الشعب العراقى الانية وقضيته المباشرة الكبرى ، وهى قضية اعتناقه من نير الاستعمار وتحقيق تحرره الوطن التام الكامل .

فليس من رايى اغفال او تناسى هذه الغاية الرئيسية فى سبيل غاية بعيدة سابقة لاوانها ولايجوز ان تكون موضوع بحث فى الوقت الحاضر وهى تحقيق الاشتراكية ، كما انه ليس من رايى ايضا ان نجعل كفاحنا للاستعمار الانكليزي غير موجه له او غير مؤثر فى مصالحه بحجة ان الفئة الحاكمة هى التى تضطهد الشعب وتصادر حقوقه وحرياته ، مع ان الاستعمار الانكليزي هو السبب الحقيقى لوجود فئة حاكمة من هذا النوع .

وانا اعتقد ان سياسة قبول الاعضاء فى الحزب يجب ان تكون على اساس قبول كل وطنى ديمقراطى مخلص يثبت ايمانه بمنهج الحزب واستعداده للخضوع لنظامه الداخلى ايا كانت فلسفته الاجتماعية ، اى التمسك بمبدأ القبول الحالى . ان تطبيق مبدأ القبول الحالى تطبيقا صحيحا يؤدى الى تمكين الحزب من توجيه الحركة التقدمية ، لا بواسطة المساومات بين هذا وذاك من التقدميين على المراكز القيادية ولا بواسطة الاتفاقات التى تبرم من الاعلى ، وانما باحتضان العناصر الوطنية الديمقراطية المخلصة وبالعمل الصحيح فى مضمار الحركة الوطنية ، والتعبير القوى عن اهدافنا وامانياتنا القومية . واذا كان الحزب قدعانى من تخريب بعض من اندسوا فيه فى الماضى ، فيما كان ذلك الا بسبب مخالفة مبدأ القبول من قبل اولى الامر فى الحزب بسبب تساهلهم او عدم مبالاتهم او لاسباب شخصية اخرى .

ولقد اتضح الخلاف الواسع بينى وبين اكرثية اعضاء اللجنة الادارية المركزية حول هذه القضايا وحول قضايا اخرى كموقف الحزب من الانكليز وطريقة كفاحه لهم مما هو مدون فى ماقتاتنا حول مذكرتكم . ومن رأيى بوجه عام ان البواعث الحقيقية للمذكرة رغبتكم بالتهرب من متاعب النضال الوطنى وتقادى اضطهاد السلطات ومضايقتها ، ورغبتكم فى تنقية الجو بين الحزب وبين الانكليز ولاسيما حزب العمال البريطانى باعتباره الحزب الحاكم الان ، مما يؤدى الى

تقريب يوم تولى الحزب للحكم ، ومع ان الحزب يجب ان يكون غير مستعد لتحمل مسئولية الحكم الا على اساس مجيئه بالطريق الديمقراطي وبارادة الشعب ، فما لايسمح به الاستعمار الانكليزي الا بشروط خاصة تفقد الحزب صفة الوطنية .

ان استقالتكم وان كانت حدثا غريبا في حد ذاته ، الا انها ليست كذلك بالنسبة اليها ، فقد تعودنا منكم هذه الاساليب التي تبدو ديمقراطية في مظهرها وشكلها الخارجى فقط فتهديدكم بالاستقالة اثناء المؤتمر السابق لحمل الحزب على عدم الانسحاب من وزارة نوري السعيد ، وتهديدكم بالاستقالة بعد ذلك لحمل الحزب على عدم مقاطعة الانتخابات النيابية ، وتهديدكم بالاستقالة كلما شعرتهم بان الاكثريه ضدكم في جميع القضايا التي تعتبرونها رئيسية ، واستقالتكم في الوقت الحاضر ، كلها في الحقيقة ظواهر متعددة منبعثة عن حقيقة واحدة هي منافاة هذه الاساليب للديمقراطية الحقيقية ، وهادفة الى غاية واحدة هي رغبتكم فى حمل الحزب على اتباع آرائكم بأي ثمن .

وقد نظرت اللجنة الادارية المركزية بالاستقالتين في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وقررت عدم البت فيهما بالنظر لقرب انعقاد مؤتمر الحزب الثانى وترك امر البت فى الموضوع الى اللجنة الادارية المركزية الجديدة . هذا وقد اهل كامل الجادرجى فى ذلك الوقت موضوع الاشتراكية الديمقراطية بعد ان تنفس الصعداء باستقالة زكى وطلعت وانصارهما .

مؤتمر الحزب الثانى

كان من المقرر ان يعقد مؤتمر الحزب بتاريخ ١٩ تشرين الثانى ١٩٤٧ ولكن اللجنة الادارية المركزية اجلت الموعد الى ٣٧ تشرين الثانى ، ولم يتقدم احد للترشيح لعضوية اللجنة الادارية المركزية بسبب الازمة القائمة .

فلما عقد المؤتمر في التاريخ المذكور ، قرر المؤتمر في جلسته الاولى اعتبار قضية فصل كامل قزائجى ورققائه الذين فصلوا معه منتهية ، ثم جرى نقاش شديد حول الازمة الناشبة داخل اللجنة الادارية المركزية ، ومطالب بعض الاعضاء بالاطلاع على المذكرة الاشتراكية ومناقشة اسباب الخلاف ولكن كامل الجادر جى وجناحه اليميني المحافظ رفضوا . اطلاع الاعضاء على المذكرة كما رفضوا مناقشة اسباب الخلاف . ثم اجلس المؤتمر الى ٢٦ شباط ١٩٤٨ لعدم وجود مرشحين للهيئة الادارية المركزية واللجان الاخرى .

وفي خلال ذلك قررت اللجنة الادارية المركزية قبول استقالة طلعت الشيباني وزكى عبد الوهاب وعدد كبير من الاعضاء من الحزب بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٤٧ ، وبذلك فقد الحزب أنشط الاعضاء وفقد الجزء الاكبر من حيويته .

ثم عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر يوم ٢٦ شباط ١٩٤٨ ، وانتخب للهيئة الادارية المركزية كامل الجادر جى ومحمد حديد وحسين جميل والفريق الركن المتقاعد حسين فوزى ورجب علي الصفار ونافلم حميد ونائل سمحيرى .

موقف المؤلف من الازمة :

لم يكن المؤلف عضواً رسمياً في الحزب لانه كان موظفاً لا يحق له الاشتغال بالامور الحزبية ولكنه عاش الازمة من اولها الى آخرها وقد عبر طلعت الشيباني وزكى عبد الوهاب بوجه عام عن آرائه . ولما ابل من مرضه بالملايا ذهب الى نقابة المحامين وهناك رأى كامل الجادر جى وعاتبه على عدم السؤال عنه اثناء مرضه (١٨) ، فذكر الجادر جى أنه لم يعلم بذلك . ثم قال الجادر جى لماذا تقول عنى انسى

(١٨) من غيوب الجادر جى التى تنقص من شان زعامته ، عدم تفقده أحوال الاعضاء المؤلف

انكليزي ، فقال المؤلف انه لم يقل ذلك ، فقال الجادرجي طلعت وزكى
قالا ذلك في استقالتيهما وهما يعبران عن رأيك ، فرفض المؤلف تحمل
مسئولية مقاله طلعت وزكى .

وفي تلك الايام رشحت وزارة المعارف كاتب هذه السطور لعضوية
بعثتها العلمية للدراسة في الولايات المتحدة الاميركية والحصول على
شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث . ثم كلف المؤلف كامل الجادرجي
المنوسط في قضية خاصة فقام الجادرجي بما كلفه به المؤلف ، وعادت
العلاقات الشخصية بينهما الى مستواها الطبيعي مع بقاء الاختلاف في
الرأي . وفي صيف ١٩٤٨ سافر كاتب هذه السطور الى الولايات
المتحدة .



الفصل السابع

الحزب ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الأمم المتحدة أن المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٣٠ قد استنفدت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع وأن العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب أن تكون وفقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين في الحقوق والواجبات وأن ذلك الميثاق القى المعاهدة العراقية-البريطانية التي تتناقض مع المادة (١٠٣) من الميثاق التي نصت على أنه «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق»

ولكن الطبقة الحاكمة في العراق والخاضعة للاستعمار البريطاني وافقت على الخطة الانكلو - اميركية في موضوع الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الاوسط والمساهمة في الحرب الباردة بين الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية ، وقد رغبت بريطانيا في تجديد صفة الشرعية للمعاهدة العراقية -البريطانية وفي توسيع الامتيازات العسكرية بحيث يكون العراق باجمعه مطارا للقوات البريطانية بدلا من الحبانية، والشعبية وحدهما .

وقد بدأت وزارة توفيق السويدي الثانية التي فيها في ٢٣ شباط ١٩٤٦ بالتمهيد لتنفيذ هذه الخطة وكان لولب الحركة في هذا الموضوع رجل الاستعمار في الشرق الاوسط نوري السعيد . وقد

بدأ تحقيق الفكرة بضرب الأحزاب المعارضة زمن وزارة ارشد العمري الاولى التي فيها في اول حزيران ١٩٤٦ ، ثم في طبخة الانتخابات التي قام بها عجوز الاستعمار نوري السعيد والتي حاول اعضاء صفة الشرعية عليها بتوريط حزب الاحرار والحزب الوطني الديمقراطي حين اشركهما في وزارته التاسعة التي فيها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ ثم انكشفت اللعبة ولكنه افلح في انتخاب مجلس نواب يخدم الغرض المطلوب ، وقد هيا نوري السعيد المجال امام صالح جبر الذي القى وزارته في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧ لكي يحقق الغرض النهائي وهو ربط العراق بمجلة الاستعمار البريطاني ، وقد وقع اختيار نوري السعيد والاستعمار على صالح جبر بالذات بصفته من الشيعة وبذلك حاولوا احداث انشقاق بين السنة والشيعة فلم يفلحوا (١) .

وقد دارت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد ولندن في الفترة الواقعة بين ٨ مارس ١٩٤٧ و ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ عقدت خلالها اجتماعات كثيرة بين المتفاوضين واجتماعات اخرى في قصر الرحاب بحضور عبد الاله الوصي على عرش العراق ، وقد تم تأليف الوفد العراقي برئاسة صالح جبر رئيس الوزراء وعضوية فاضل الجمالي وزير الخارجية وشاكر الوادي وزير الدفاع ونوري السعيد رئيس مجلس الاعيان وتوفيق السويدي عضو مجلس الاعيان .

موقف المعارضة من معاهدة بورتسموث

احتجت الأحزاب العراقية ، حزب الاستقلال وحزب الاحرار والحزب الوطني الديمقراطي وعارضت عقداية معاهدة معتبرة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ ملغية بميثاق الامم المتحدة وقالت

(١) عن ثورة كانون الثاني ١٩٤٨ ومقدمات عقد معاهدة بورتسموث ونتائجها انظر الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية الجزء السابع ، طرمس ٢١٠-٢٧٤ ، ومجلة افضل مائت عن الموضوع حنسي الان .

ان مجلس النواب لا يمثل الشعب العراقي وان وزارة صالح جبر
لا تؤمن على مستقبل البلاد .

ولما قام طلاب كلية الحقوق والطلاب الآخرون بمظاهرة احتجاج
قررت الحكومة تعطيل الدراسة في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ وتوقيف
بعض الطلاب ولكن الطلاب استمروا بالاضراب وقصدوا البرلمان ،
ثم قرر مجلس الوزراء اعادة الدراسة في كلية الحقوق يوم ٨ كانون
الثاني .

وفي الوقت نفسه جرت مفاوضات شكلية في لندن في السابع
والثامن والعاشر من كانون الثاني ١٩٤٨ واعلن عن توصل المتفاوضين
الى عقد معاهدة جديدة وتقرر التوقيع على المعاهدة في ميناء
بورتسموث في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ ولذلك سميت بمعاهدة
بورتسموث ، وقد نشرت في بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ، واصدرت
الاحزاب العراقية بياناتها ضد المعاهدة في ١٨ كانون الثاني و ٢٠
كانون الثاني .

وقد اعلن الطلاب الاضراب وقاموا بمظاهرات منذ ١٧ كانون
الثاني ١٩٤٨ . ثم منع وكيل رئيس الوزراء جنال بابان المظاهرات
كما منعها ايضا وزير الداخلية توفيق النائب . وفي ٢٠ كانون الثاني استعملت
الشرطة القوة واطلقت الرصاص على المتظاهرين وقتل اربعة اشخاص
بينهم تلميذ واحد هو شمران عمران من طلاب دار المعلمين في بغداد .
وفي اليوم التالي ذهب الطلاب لاستلام جثث القتلى من معهد الطب
العدلي ولكن الشرطة اطلقت النار من جديد فقتلت اثنين احدهما
تلميذ في كلية الصيدلة ، فاستقال عميد واساتذة كليتي الطب والصيدلة
ومدراء الاقسام في المستشفى ونشر مكرتير الجمعية الطبية
العراقية احتجاجا .

ثم عقد اجتماع في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢١ كانون

الثاني ١٩٤٨ برئاسة الوصي على العرش حضره رئيسا الاعيان والنواب ورؤساء الوزارات السابقون وممثلو الاحزاب السياسية وبعض الشخصيات السياسية* واوعز الوصي الى جمال بابان بأن يتقل بصالح جبر ويطلب عودته الى بغداد فوراً، وقد سخر صالح جبر من حوادث بغداد واستنكر دعوة السياسين الى الاجتماع دون اخذ رأيه وتوعد بحق لمعارضة عند عودته الى العراق *

ثم اذيع بيان التشريفات الملكية في الساعة الثامنة من مساء ٢١ كانون الثاني من دار الاذاعة العراقية وفيه يعد الوصي الشعب العراقي بأنه لن تبرم اية معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وامانها الوطنية *

وفي صباح ٢٢ كانون الثاني اذاع راديو لندن تصريحاً لصالح جبر قال فيه انه موثق بأن البرلمان العراقي والشعب العراقي سيجدان في المعاهدة ما يحقق الاماني القومية تحقيقاً كاملاً وان بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم في عام ١٩٤١ استغلت فرصة غيابه وحدثت القلاقل في البلاد وانه سيعود الى العراق فسورا وسيحقق رؤوس هذه العناصر القوضوية حتماً * فهاج الناس وعادت المظاهرات *

الوثبة الوطنية

عاد صالح جبر الى العراق يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ وقابل الوصي وعنف وكيله جمال بابان على سوء تصرفه ، ثم ذهب نوري السعيد وتوفيق السويدي لمقابلة الوصي ونسب نوري السعيد مسؤولية الاضطرابات الى جمال بابان * وقد ابدى صالح جبر استعداداً للاستقالة ولكنه طلب ان يمهل ٢٤ ساعة ويسمح له بحرية التصرف لاعادة النظام وهيبة الحكم كما زعم ولكن جمال بابان وزير العدل وجميل عبدالوهاب وزير الشؤون الاجتماعية اقترحا استقالة الوزارة فوراً لتهدئة الحالة وعودة الامور الى نصابها ، ثم استقال جمال بابان مساء ٢٦ كانون الثاني *

ولكن صالح جبر اذاع في الساعة الثامنة مساءً من دار الاذاعة العراقية بياناً طلب فيه الهدوء والسكينة وعدم الاخلال بالامن والنظام ومخاطبة القوانين وترك الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة في البت في امس المعاهدة الى مجلس الامة .

ولكن المظاهرات انتشرت في جميع انحاء بغداد وفي اكثر مدن العراق . وفي اليوم التالي (الثلاثاء ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٧) اصبحت بغداد كأنها ساحة حزب وقد احتلت قوات الشرطة مداخل الطرق وانطلقت سياراتها المصفحة تجوب في الميادين الرئيسية ونصب الرشاشات فوق البنايات الشامخة وماذن بعض الجوامع . ولما حلت الساعة التاسعة تجمعت جماهير الطلاب والطالبات في الساحات العامة في الاعظمية والرصافة والكرخ ثم شرعت في سيرها لتلتقي مع بعضها واذا بالشرطة تفتح النار وتقتل اربعة من المتظاهرين . ولما حاولت مظاهرة الكرخ العبور الى جانب الرصافة فتحت الشرطة رشاشاتها على العابرين وقتلت الكثيرين واستطاع المتظاهرون بالرغم من ذلك العبور الى الرصافة .

ثم اذاع صالح جبر بياناً جديداً كان بمثابة الزيت الذي صب على النار فزادها اشتعالاً . ثم استقال بعض النواب فرئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاص ، ثم استقال وزير المالية يوسف غنيمة . ووزير لشئون الاجتماعية جميل عبد الوهاب .

وفي ذلك الوقت قابل محمد الصدر ونوري السعيد الوصي على العرش فنصحه الاول باقالة الوزارة ولاسيما بعد ان استقال ثلاثة وزراء واصبح بقاء الوزارة غير دستوري فنصحه الثاني باعلان الاحكام العرفية ومنع التجول وابقاء صالح جبر ، ولكن الوصي خشي العاقبة فطلب من صالح جبر ان يستقيل فاستقال . وفي الساعة الثامنة من مساء ٢٧ كانون الثاني اذاع الوصي بنفسه بياناً من دار الاذاعة العراقية ذكر فيه استقالة الوزارة وقبولها . وقد اعتبر يوم ٢٧

كانون الثاني ١٩٤٨ يوم الوثبة الوطنية التي اسقطت وزارة صالح جبر
واتت وزارة جديدة هي وزارة محمد الصدر .

موقف الحزب الوطني الديمقراطي

في خلال الفترة الواقعة بين ٩ حزيران ١٩٤٧ و ٧ شباط ١٩٤٨ لم
تصدر جريدة صوت الاهالي اذ عطلتها وزارة صالح جبر ولم تسمح
للصدور الا بعد استقالة وزارته وتأليف وزارة محمد الصدر . وفي
تلك الفترة التي جرت المفاوضات لعقد معاهدة جديدة فلم يثن الحزب
ان ينشر موقفه من الموضوع الى ان عقد اجتماع الساسة العراقيين
في قصر الرحاب في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ لبحث قضية تعديل المعاهدة
العراقية البريطانية فصدر الحزب حينئذ اول بيان له بتاريخ ٣١ كانون
الاول ١٩٤٧ كما اصدر بيانات اخرى حسب تطورات الحوادث التي
ادت الى اسقاط وزارة صالح جبر في الوثبة الوطنية يوم ٢٧ كانون
الثاني ١٩٤٨ . فلما عادت صوت الاهالي الى الصدور بتاريخ ٨ شباط
١٩٤٨ شرعت بنشر تطورات الحوادث المتعلقة بعقد معاهدة بورتسموث
والوثبة الوطنية وموقف الحزب الوطني الديمقراطي ابتداء من هـ
التاريخ الى ٢ آذار ١٩٤٨ تحت عنوان «سجل الحركة الوطنية» في
حلقات بلغت (٢١) حلقة . وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٠ بمناسبة مرور
اثنى عشرة سنة على الوثبة الوطنية اصدرت دار الاهالي كتابا
من القطع المتوسط ضم السجل المذكور بعنوان
سجل الحركة الوطنية ضد مهادنة جبريين ودور الحزب الوطني
الدمقراطي فيها ، وهو يقع في ١٣١ صفحة ويحتوي على (٢١) صورة
تمثل حوادث الفترة . وقد جاء في الصفحة الثالثة : «اهداء الكتاب :
الى ارواح الشهداء الابرار الذين ضحوا بارواحهم للدفاع عن شعبهم
عندما اريد تكميله بقيود جديدة وربطه بعجلة الاستعمار فاستحقوا
الخلود» . وجاء في الصفحة الرابعة : شهداء الحركة الوطنية من

اعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى :احمد صالح ، علوان حنين ، نعيم
حميد ، فيصل ياسين ، عبد الوهاب أحمد ، الذين سقطوا صرعى فى
ميدان الكفاح ضد معاهدة جبرييفن فى يوم ٢٧ كانون الثانى
١٩٤٨ فى معركة جسر الشهداء - بغداد .

ويبدأ الكتاب بنشر بيان الحزب المؤرخ فى ٣١ كانون الاول
١٩٤٧ الذى جاء فيه ان الحزب يرى ان فتح باب المفاوضات بصورة
شاذة مع بريطانيا والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن ارادة
الشعب وغير مستندة الى مجلس نيابى يمثل الامة تمثيلا حقيقيا عمل
فى غير صالح العراق ، ولذلك فلا بد ان تكون النتيجة امرا محققا
بحقوق الشعب العراقى ومخلا بسيادته ولا يمكن أن يعتبر علاقات
صداقة بين دولتين حليفين وانما سيكون سببا لحدوث صعوبات جمة
بين العراق وبريطانيا فى المستقبل (ص ص ٨٧-٨٨) .

وفى ٧ كانون الثانى ١٩٤٨ وجه الحزب كتابا الى وزير الداخلية
وبعث بصورة منه الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الاعيان ورئيس
مجلس النواب ورئيس الديوان الملكى احتجاجا على استعمال القسوة ضد
طلاب كلية الحقوق وزملائهم طلاب المعاهد الأخرى عند محاولتهم
القيام بمظاهرات سلمية فى اليوم السابق لاطهار شعورهم الوطنى
فيها واحتجاجا على التماهل البادى من قبل الحكومة فى قضية
فلسطين واستنكارا لتصرفات وزير خارجية العراق فى لندن بشأن
المعاهدة العراقية - البريطانية ، وطالب باطلاق سراح الطلاب
الموقوفين ومعاقبة المسئولين عن استعمال القسوة وبإستئناف
الدراسة فى كلية الحقوق حالا وبالكف عن وضع العقبات فى طريق
الشعب نحو تحرره من نير الاستعمار والاستبداد . وفى اليوم التالى
اجاب وزير وزير الداخلية على كتاب الحزب قائلا ان الحزب تسرع فى
توجيه التهم وكان الاجدر بحزب سياسي كالحزب الوطنى الديمقراطى
ان يثبت فى كيل التهم . فاجاب الحزب على كتاب وزير الداخلية

بتاريخ ١١ كانون الثاني واكد ان احتجاجه كان نتيجة تصديق وتمحيص ، وليس الحزب ملزما بتصديق كل ما تدعيه الحكومة . وان اسناد التسرع الى الحزب في هذا الحادث في غير محله ولا يسمع الحزب تقبله من وزارة الداخلية التي نرجو ان تكون دقيقة في مراسلاتها مع هيئات شعبية لها مكاتبتها في المجتمع (ص ص ١٤٩-١٥٠) . ولما نشرت معاهدة بورتسموث يوم ١٦ كانون الثاني اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانه الاحتجاجي ضدها يوم ١٨ كانون الثاني قال فيه انه وجد نتيجة المفاوضات اسوأ مما كان قد توقع لانه لم يكن يتوقع ان تبلغ بالمفاوضين الجراة الى حد لم يقيروا معه أي وزن للشعب العراقي فيكبلوه بقيود جديدة مفرطين بحقوقه هذا التفريط ومستهينين بكرامته هذه الاستهانة . وبعد ان استعرض الحزب مواد المعاهدة الجديدة وخطاها دعا الشعب الشعب العراقي الى احباط المشروع الاستعماري الجديد ومقاومته بكل ما اوتي من قوة (ص ص ١٦ - ٢٠)

وفي ٢١ كانون الثاني اصدر الحزب الوطني الديمقراطي احتجاجا شديدا للهجة الى وزير الداخلية وبعث بصورة منه الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي وذلك ضد موقف قوات الحكومة من المتظاهرين في اليوم السابق . وقد جاء فيه وصف لحوادث كثيرة ثابتة بشهود عيان استعملت فيها الشرطة منتهى القسوة والقتل العمد (ص ص ٢٦-٢٨)

وفي اليوم نفسه وفي الساعة الثالثة مساء تم اجتماع بعض الساسة مع الوصي وتكلم كامل الجادرجي معلقا على الوضع وعلى كلام وكيل رئيس الوزراء جمال بايان بأن هذا الوضع الخطير انما نجم عن المعاهدة التي لا يمكن للشعب ان يقبلها ثم عدد الاسباب التي دعت الطلاب دون غيرهم للبدء بالاحتجاج والتظاهر ضد المعاهدة وجاء على ذكر القسوة التي جوبهوا بها وتناجح الضغط على

الحريات ومصادرتها وكم افواه الصحف وتعت الحاكمين وقال ان الحركة وطنية بحتة لا دخل لاي تحريض فيها كما زعم وكيل رئيس الوزراء وكما زعم السيد عبد المهدي وان الحل الوحيد هو القضاء المعاهدة وانحطاب الوزارة ثم قال ان الشعب لم يعد يثق بهذه الوزارة وعلى ذلك فان اي بيان يصدر منها لا يقيم الشعب له وزناً . فايده رجال السياسة الاخرون وزاد عليهم رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة بأن ايد الجادرجي بضرورة انحطاب الوزارة من الحكم ثم اجمع الحاضرون في كلماتهم المسهبة التي القوها على استنكارهم وعلى استنكار الشعب للمعاهدة ومعارضته لها اشد المعارضة ، فقر قرار الحاضرين وعلى رأسهم الوصي ، بعد ان دامت الجلسة خمس ساعات ، على ان يصدر بيان من رئاسة التشريعات الملكية يتضمن وعداً صريحاً من الوصي بعدم ابرام اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانها الوطنية (ص ص ٣١ - ٣٣)

وفي ٢٢ كانون الثاني ادلى كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الى مندوب جريدة صوت الاحرار بتصريح غلق فيه على بيان التشريعات وقال انه لا يجوز للوزارة ان تبقى في الحكم ساعة واحدة بعد صدوره وانه ما دامت وزارة صالح جبر عاقد المعاهدة قائمة فان الشعب يخشى استمرار المؤامرات عليه وقال انه يرى ان الظرف يتطلب تنحية وزارة صالح جبر اذا اصرت على البقاء وانه يرى من الضروري ان يقضى الشعب يقظاً تجاه كل مشروع استعماري او تجاه أية مؤامرة استعمارية تحاك ضد ارادته . وقد ادلى سعد صالح رئيس حزب الاحرار بتصريح ، واصدر محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال بيانا يشبهان ما ذهب اليه الجادرجي . كما صرح محمدرضا الشيبى عضو الجبهة الدستورية البرلمانية (التي تضم فيمن تضم نصرت الفارسي وجعفر حمندى ونجيب الصائغ وذبيان الغبان وعبد الرزاق الشيعلى) ومحمد مهدي كبة وعلي ممتاز معتمد حزب

الاحرار بما يشبه ذلك (صص ٣٦-٣٩)

وفي يوم الجمعة ٢٣ كانون الثاني قامت مظاهرة كبرى في بغداد دامت خمس ساعات وقد اقسام المتظاهرون على تحقيق المطالب التالية:

١ - حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس حر يمثل امانى الامة ومطالبها الوطنية .

٢ - اطلاق سراح الوطنيين الموقوفين

٣ - اسقاط الحكومة الحاضرة واقامة حكومة وطنية .

٤ - مواصلة الكفاح حتى ينال الشعب امانه الوطنية .

ولكن بعض المخربين والمدسوسين نادى بنداات بقصد تشويه نبل الغاية التى حدثت المظاهرة من اجلها ، وقد اعطى المتظاهرون درسا مناسباً لهؤلاء المخربين والدساسين .

وقد ادلى كامل الجادرجى بتصريح الى جريدتى الزمان وصوت الاحرار حول ماجرى فى المظاهرة قال فيه ان الحزب الوطنى الديمقراطى يعتز بالروح الوطنية الوثابة التى ظهرت فى المظاهرات التى قام بها الشعب وابناؤه الواعون ضد المعاهدة الجائرة ويحرص كثيراً على بقاء الصفة الوطنية الموحدة لجميع ابناء الشعب العراقى فى استنكارهم المعاهدة الجديدة واستيائهم منها ولهذا فان حزبنا يرى ان بعض ما وقع فى مظاهرة الجمعة وما بدأ فيها من اتجاهات ونعرات حزبية او مبدئية خاصة مما يضر بحركتنا الوطنية التى يقوم بها الشعب العراقى اليوم على اختلاف طبقاته لاجباط معاهدة جبر - يفن التى اجمع الراي على مقاومتها ، لاسيما وان هناك محاولات لصنع هذه الحركة الوطنية وهذا الهدف السامى بغير صبغته الحقيقية ، وهناك محاولات ومناورات تحاك فى لندن للتذرع بذلك فى معارضة امانى الشعب ، ولذلك يرى حزبنا انه من الواجب تجنب كل ما يصنع حركنا الوطنية بصيغة خاصة او يفرق الوحدة الوطنية

في هذا الظرف الدقيق الذي تختاره البلاد والذي يتطلب الاجماع على الظهور بمظهر وطني بحت (ص ٤١-٤٢)

وفي اليوم نفسه قدم فرع الحزب الوطني الديمقراطي فسي البصرة احتجاجا على اعمال الشرطة في قمع المظاهرات (ص ٤٣) *

وفي يوم ٢٦ كانون الثاني نشر حسين جميل سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي مقالا افتتاحيا في جريدة الزمان بعنوان «لقد انكروا الشعب فأثبت وجوده» تعليقا على المظاهرات الشعبية في مختلف انحاء العراق ضد معاهدة جبريلين ومما جاء في هذا المقال : «اعتادت الحكومات المختلفة ان تمت كل حركة تبدر من الشعب لغير مصالحها وبدون رضاها بأنها تحريض «دعاة السوء» ولكنها لا تستطيع ان تقول اليوم بان غلبة عشرات الالاف وتظاهريهم ضد هذه المعاهدة الجائرة اربعة ايام تحت وايل من رصاص الشرطة وتساقط الشهداء والجرحي هنا وهناك واصرار الشعب على ان يبدى رأيه ضد المعاهدة انها لا تستطيع ان تقول ان ذلك من فعل «دعاة السوء» اوانه نتيجة التحريض والا فلتبذل الوزارة كل جهودها ولتصرف من اموالها ماشاءت فتعرض عددا من الاشخاص بهما قل عددهم وهزل شأنهم على التظاهر بتأييد المعاهدة» (ص ٦٣)

وفي يوم الوثبة الوطنية يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ كان كامل الجادرجي على اتصال دائم منذ الصباح مع مركز الحزب العام ومع حسين جميل الذي كان مشتركا اشتراكا فعليا فسي المظاهرات ومع محمد حديد الذي كان يقوم بهمة خاضعة اودعت اليه مع هيئات شعبية اخرى لتلقى الاخبار وابداء رأيه في بعض المواقف وكان من جهة ما قام به الجادرجي انه اتصل برئيس حزب الاستقلال وبعض الشخصيات البارزة للتشاور معهم في الوضع القائم في البلد كما انه كان على اتصال دائم مع معظم الشخصيات البارزة من رجال الحكم ، وقد اقترح تأليف وفد من الاحزاب ومن الشخصيات

البارزة لمقابلة الوصى بعية عرض الحالة القائمة في البلد على حقيقتها فلم يوفق في ذلك ولكنه تمكن من اقناع ارشد العمري بضرورة الذهاب الى قصر الرحاب ومقابلة الوصى بهذا الشأن (ص ص ٧٤ - ٧٥) *

وبعد ظهر ٢٧ كانون الثاني اتصل رؤساء الاحزاب ببعضهم فقرروا الاجتماع في دار الشيخ داخل الشعلان لمعالجة الموقف واتصلوا من هناك بالجبهة الدستورية البرلمانية التي كانت مجتمعة في دار نصرت الفارسي وتحدثوا في افاد وفد من الاحزاب ومن الجبهة الدستورية البرلمانية الى الوصى لعرض خطورة الموقف عليه وطلب استقالة صالح جبر ، ولما اتصلوا بالسيد محمد الصدر اخبرهم ان صالح جبر في طريقه الى الاستقالة ولذلك صرفوا النظر عن ارسال الوفد (ص ص ٧٦-٧٧)

وفي اليوم التالي للوثبة واستقالة صالح جبر أي في يوم ٢٨ كانون الثاني كلف ارشد العمري بتأليف الوزارة بعد ان اعتذر محمد الصدر ولكن الاحزاب الثلاثة حزب الاحرار وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي عارضوا اسناد الوزارة الى ارشد العمري واصدروا بيانا طالبوا فيه :

- ١ - بابطال معاهدة بورتسموث
 - ٢ - اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار
 - ٣ - حل المجلس النيابي واجراء انتخابات حرة
 - ٤ - احترام الحريات الدستورية
 - ٥ - فسخ المجال للنشاط الحزبي
 - ٦ - حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته
- ثم كلف محمد الصدر بتأليف الوزارة فالفها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ (ص ص ٩٠-٩٣)

الفصل الثامن

تجديد الحزب

استقبل الناس تكليف السيد محمد الصدر بتأليف الوزارة الجديدة بالارتياح التام ورحبت الاحزاب بتكليفه وذلك بعد ان عانى الشعب العراقي من وزارة صالح جبر ما عانى من اراقة الدماء وازهاق الارواح ، غير ان وجود ارشد العمري فيها كوزير للدفاع ومصطفى العمري كوزير للاقتصاد اثار بعض الاستهجان والمخاوف . وقد صرح كامل الجادرجي لمراسل اخبار اسوشييتد پريس بقوله : « اننا نحترم كل الاحترام شخصية الرئيس ونعترف بماضيه ونعتقد انه كان انساب شخصية يمكن ان تتولى رئاسة الوزارة في هذه الظروف العسيرة ، ولكن هذا وحده لا يكفي بطبيعة الحال لانه قد اصبحت هنالك مطالب يتمسك بها الشعب كل التمسك بعد الحوادث الاخيرة والتضحيات الغالية التي اداها . » وقد ادركت الاحزاب العراقية هذه الحقيقة فاصدرت بيانها الخطير ليلة ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ اما قضية اشتراك حزب الاستقلال دون غيره في الوزارة فمن الطبيعي ان كل حزب بعد ان وقع البيان المتضمن المطالب الستة اصبح من واجبه التمسك به كل التمسك ^(١) « هذا وكان الصدر قد فاوض حزب الاستقلال وحزب الاحرار فقط في موضوع الاشتراك في وزارته فقبل الاول ذلك بعد ان اطمأن الى الوعد الذي حصل عليه بحل مجلس النواب ، ورفض الثاني هذا الاشتراك لعدم اطمئناؤه الى هذا الوعد . »

وفي ٤ آذار قبلت استقالة جميل المدفعي من وزارة الداخلية

(١) سجل الحركة الوطنية، ص ٦٥-٦٦

وعمر نظمي من وزارة العدل وعين نصرت الفارسي وزيرا للداخلية
وفجيب الراوي وزيرا للعدل وداود الحيدري وزيرا للشؤون الاجتماعية .
وفي ٣٠ آذار وبعد وفاة حمدي الباجهجي وزير الخارجية عين نصرت
الفارسي وزيرا للخارجية ومصطفى العمري وزيرا للداخلية بالوكالة .
وقد اوجس الناس خيفة من مصطفى العمري وكيل وزير
الداخلية الذي سيجري الانتخابات القادمة والذي سيصرف على
الاحكام العرفية التي اعلنت في ١٤ مايس ١٩٤٨ بمناسبة حرب
فلسطين فاستغلت اشع استفلال لدغم الحكم .
واخذ الناس تدريجيا يدركون ان السيد محمد الصدر واحد
من الطبقة الحاكمة ومن انصار البلاط وان مصطفى العمري الآلة المنفذة
لرغبات الطبقة الحاكمة والبلاط والانكليز ، وان الوصي الذي خاف
من حوادث كانون الثاني ولاسيما حين سمع بالهتاف بسقوط الملكية
فوافق على اقالة صالح جبر ثم ندم على ما فعل وخشى العاقبة واعتذر
للانكليز ونوري السعيد ابدى استعداده لمباشرة الاستعمار وعجزوه
الى اقصى حد ممكن للتكفير عن ذنبه .

اهم اعمال وزارة الصدر :

فتحت وزارة الصدر المجال الواسع امام الشعب ومنظماته
للتفيس عن نفسه بالموكب واقامة الفوائح وتقديم المذكرات ومقابلة
رئيس الوزراء وبعض الوزراء . وقد حاول الشيوعيون استفلال
الفرصة للحصول على مكاسب حزبية فازعجوا الحكومة والاستعمار
الى ان حانت ساعة الانتقام منهم بعد اعلان الاحكام العرفية بمناسبة
حرب فلسطين ، ولم يقتصر انتقام الحكومة على الشيوعيين وحدهم
بل شمل العناصر التقدمية والوطنية الاخرى .

والعمل الثاني الذي قامت به الوزارة هو دخول العراق في حرب
فلسطين ، وتمثل هذه القضية موضوعا قائما بذاته يستحق ان يسجل

في كتاب بل في كتب ، ولن يمكن تسجيل خيانات الطبقات الحاكمة في العراق وفي البلاد العربية لقضية فلسطين قبل مضي وقت طويل والاطلاع على الاسرار والوثائق المتعلقة بها عند جميع الدول ذات العلاقة . ولكن ما يهمنا الآن ان نذكره ان وزارة الصدر استغفلت الاحكام العرفية لغير الغرض الذي اعلنت من اجله وهو حماية مؤخره الجيش العراقي الذاهب الى فلسطين فنكلت بالاحرار وتدخلت بالانتخابات ولقت نتائجها ، وكأنها وزارة يرأسها احد ساسة العهد البائد الاستعماري .

والعمل الثالث الذي قامت به وزارة الصدر هو اجراء انتخابات على الطريقة التقليدية من تدخل وتزوير واضطهاد وارهاب ، وقد احتجت الصحافة والاحزاب على ذلك حتى ان محمد مهدي كبة وزير التموين اضطر للاستقالة في ٧ حزيران ١٩٤٨ فقبلت ، كما ان داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية كان قد قدم استقالته في ٢٦ ميس للسبب نفسه ولكن استقالته لم تقبل وبعد ان انجز محمد الصدر مهمته التي اثارت سخط الرأي العام استقال في ١٦ حزيران فقبلت استقالته في ٢٣ حزيران

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من وزارة الصدر

عادت صوت الاهالي الى الظهور في ٨ شباط ١٩٤٨ فكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «حسبوا الوداعة خنوعا» يودع فيه صالح جبر وفوري السعيد وجماعتهما بالشتم والسخرية ويهال للشعب العراقي الذي ثار على الظلم والاستعمار . وفي اليوم التالي كتب الجادرجي مقالا ثانيا بعنوان «العراق يقدم من ضحايا الحجر الاول لنيائه الشعبي» ثم حدد في مقالته التاليين «واجبات الوزارة» ثم «واجبات الشعب» (٢) . وكتب محمد حديد مقالا عن «واجب الوزارة

(٢) صوت الاهالي ٨ شباط ١٩٤٨ - ١١ شباط ١٩٤٨

في تحقيق اهداف الشعب العليا» ومقالا اخر عن «العلاقات العراقية البريطانية» (٣) . وكتب حسين جميل مقالا بعنوان «شعب يسدون تاريخه» ومقالا ثالثا بعنوان «هذه القيود ضد الحريات لمصلحة من ؟» ومقالا ثالثا بعنوان «مجلس حمل مع تكوينه جرثومة حله» (٤) . وكتب الدكتور جعفر محمد كريم مقالا بعنوان «حل المجلس النيابي امر واجب» ومقالا ثانيا بعنوان «المأساة البارزانية يجب ان تنتهي» (٥) . وكتب حسن زكريا مقالا بعنوان «يوم ينبغي ان يكون له مابعده» وهو يعني يوم الجسر يوم الشهداء ، ومقالا ثانيا بعنوان «الشعب والاحزاب» (٦) .

قضية الانتخابات :

وعالجت صوت الامالي موضوع الانتخابات بمقالات كثيرة فطالبت بالحرية وتغيير الجهاز الحكومي الممارس لشئون الانتخابات ، وقالت ان الشعب لا يطمئن على انتخاباته قبل تطهير الجهاز الحكومي المشرف على الحركة الانتخابية وطالبت الحكومة بضمان سلامة الانتخابات ، وقال الحزب «سنفضح المتدخلين في انتخابات اليوم كما فضحناها بالامس» وكتب حسين جميل عن حرص الشعب على صيانة الانتخابات من التلاعب (٧) . وكان الحزب الوطني الديمقراطي قد اشترك بالانتخابات ورشح كامل الجادرجي نفسه عن المنطقة الثالثة في بغداد ضد علي ممتاز الدفترى ، ولما اشتد التدخل والارهاب سحب قرضيحه حقنا للدماء . وقد نشرت الجريدة اخبار الانتخابات ونشاط الحزب والمرشحين واخبارهم وفضحت التدخل والتزوير والارهاب . وقد

(٣) صوت الامالي ١٢، شباط ١٩٤٨

(٤) صوت الامالي ١٥، شباط ١٩٤٨

(٥) صوت الامالي ١٢، شباط ١٩٤٨

(٦) صوت الامالي ١٦، شباط ١٩٤٨

(٧) صوت الامالي ١٠ آذار ١٩٤٨ ، ٢٠ آذار ١٩٤٨ ، ٢٧ نيسان ١٩٤٨

فاز محمد حديد وحسين جميل في انتخابات الموصل وبغداد وفار
خدوري خدوري عن الاقليات المسيحية في بغداد .

قضية فلسطين :

كانت هيئة الامم المتحدة قد قررت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧
تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وتكوين دولتين واحدة يهودية
سميت بعدئذ «اسرائيل» وثانية عربية وقد ضمت اراضيها بعد ذلك
الى الاردن . وقررت بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين الانسحاب
منها في ١٤ مايس ١٩٤٨ . وقررت الدول العربية استعمال القوة
لاحباط التقسيم ولكن ظهر بعد ذلك ان بعض الحكام العرب وافقوا
على التقسيم واحبطوا تدابير الدول العربية وهذا الامر له تاريخ
لا بد وان يكتب في المستقبل . وقد وافقت الاحزاب الشيوعية العربية
على التقسيم لان الاتحاد السوفيتي وافق عليه . فلما عادت جريدة
صوت الاهالي الى الظهور وعالجت موضوع فلسطين قبل ١٥ مايس ١٩٤٨
معالجة وافية ، فكتبت مقالات عن مشاريع الاستعمار في البلاد
العربية بعد احباط معاهدة جبر - بنن ، وان الامة العربية قررت احباط
التقسيم ولن يثنى عزمها ارسال قوة دولية لتنفيذه . وانه لا بد من
اقتاذ فلسطين على يد جيوش الدول العربية ، وان اقتاذ فلسطين سياسة
شعبية البلاد العربية ، وان واجب الدول العربية
دخول فلسطين اثر انسحاب القوات البريطانية وان احتلال فلسطين
من قبل جيوش الدول العربية اصبح ضرورة لامتناس منها ، وان
اشترك الدول العراقية يستلزم الاستقرار في البلاد ، وان
اقتاذ فلسطين لا يتم الا بزحف جيوش الدول العربية عليها وفق خطة
عسكرية موحدة ، وان مصير فلسطين يجب ان يتقرر في فلسطين
نفسها على ايدي العرب لاقى منظمة الامم المتحدة ، وان الشعب
الفلسطيني العربي هو الذي سيقدر مصيره بعد تحرير فلسطين ، وان

تفريق صفوف الوطنيين مساعدة فعلية للصهيونية والاستعمار ، ولا ينقذ فلسطين من مؤامرات الصهيونية والاستعمار غير مبادرة الجيوش العربية النظامية الى نجدتها فوراً ، ولا سلم للشعوب العربية ومحنة فلسطين على اشدها ، وان على الشعوب العربية ان تتأهب لمجابهة مفاجات يوم ١٥ ايار (٨) .

ثم شرعت الجريدة بكتابة عناوين بحروف كبيرة فوق الصفحة الاولى حول قضية فلسطين ابتداء من ٢٧ نيسان ١٩٤٨ فكتبت العناوين الاتية : « ان اخضاع الوقت وعدم زحف الجيوش العربية على فلسطين حالاً مساعدة فعلية للصهيونيين » و « زحف جيوش الدول العربية مجتمعة الى فلسطين في الحال يحول دون تنفيذ المؤامرات الصهيونية الاستعمارية » و « التردد في اقتحام حدود فلسطين من قبل الجيوش العربية مجتمعة لا يخدم غير الصهيونية والاستعمار » و « الاسراع في اجتثاث جذور الصهيونية واجبات المؤامرات الاستعمارية واجب مقدس في عنق كل وطني » و « تباطؤ جيوش الدول العربية في الزحف على فلسطين وتحريرها يفيد الصهيونية والاستعمار » وفي « على الشعوب العربية ان تساند المعركة الحاسنة لانتقاذ فلسطين وتحريرها من الصهيونية والاستعمار » الخ ... (٩) .

ثم نشر الحزب بياناً بتأييد دخول الجيوش العربية الى فلسطين ، ونشر حسين جميل مقالا بعنوان « اليوم تقف الدول العربية الموقف الصحيح لحل قضية فلسطين » ، واعتبر الحزب اعتراف الولايات المتحدة باسرائيل عدواناً اميركياً جديداً على العرب ، كما استنكر

(٨) صوت الاهالي ١٨٤ شباط ٢٢٤ شباط ، ١٤ آذار ٢٩٤ آذار ، ١٤ نيسان ١٦ نيسان ،

٢٢ نيسان ، ٢٨-٣٠ نيسان ، ٥ ايار ، ١١ ايار ، ١٢ ايار ١٩٤٨

(٩) صوت الاهالي ، ٢٧-٣٠ نيسان ، ٢٠ ايار ، ١٤ ايار ١٩٤٨

اعتراف الاتحاد السوفييتي بها ، وكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «دول الشرقين الادنى والاوسط مسئولة امام التاريخ لنجسدة العرب في حربهم المقدسة» ، وكتب حسين جميل مطالبا بان تعبى الامة العربية كل قواها لهذه الحرب العادلة وان يدرك كل فرد مسئوليته امام ضيقه وامام وطنه وامام التاريخ والاجيال القادمة ، وكتب قاسم حسن مقالا بعنوان «الصهيونية الاعتدائية الاستعمارية ماهي مفهومها اليوم لدى مندوب الاتحاد السوفييتي في مجلس الامن» ذكر فيه اقوال غروميكو ومنها :

- ١ - ان قرار تقسيم فلسطين مايزال نافذ المفعول
- ٢ - ان الدولة اليهودية قائمة فعلا وان دول كثيرة اعترفت بها
- ٣ - ان الحالة في فلسطين مخلة بالامن والسلام
- ٤ - طالب بوقف القتال بالقوة
- ٥ - طلب ببحث انضمام الدولة اليهودية الى هيئة الامم المتحدة
- ٦ - ان الاتحاد السوفييتي مندهش من ارسال الجيوش العربية للقضاء على القومية اليهودية ، وان الاتحاد السوفييتي كان دائما يعطف على كل حركة تحرير ، وهذه من المبادئ التي تقوم عليها سياسة الاتحاد السوفييتي .

فأجاب قاسم حسن :

- ١ - ان ٦٥٠ ألف يهودي لا يؤلفون قومية من مجموع ١٥ مليون
- ٢ - ان كتاب ستالين الماركسية واللقضية الوطنية يذكر ان اليهود ليسوا بقومية
- ٣ - متى انقلبت الصهيونية الى حركة تحرير ، فقد كانت سابقا حركة رأسمالية وهناك كتب ونشرات ومقالات شيوعية ضد الصهيونية .

وكتب قاسم حسن مقالات أخرى كثيرة عن الموضوع^(١٠) . واستمرت الجريدة على كتابة المقالات العديدة كما استمرت منذ ١٥ أيار ١٩٤٨ على نشر العناوين الكبيرة فوق الصفحة الأولى من كل عدد .

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من وزارة مزاحم الباجهجي

في ١٦ حزيران ١٩٤٨ قدمت وزارة محمد الصدر استقالتها بعد ان اجرت الانتخابات والف مزاحم الأمين الباجهجي الوزارة الجديدة في ٢٦ حزيران وفي عهدها استؤنف القتال في فلسطين بعد الهدنة الأولى التي بدأت في ١١ حزيران ثم عقدت الهدنة الثانية في ١٨ تموز واستمر الحزب على مواقفه السابقة في قضية فلسطين ومثله في مجلس النواب محمد حديد وحسين جميل وخدوري خدوري وقد طالب محمد حديد بتنظيم ميزانية خاصة للدفاع عن فلسطين ، وطالب حسين جميل بأن تلغى الدول العربية امتيازات الدول المؤيدة للصهيونية . وطالبت جريدة صوت الاهالي بقطع النفط العراقي عن حيفا ومنع تصدير البترول العربي عن طريق طرابلس وقالت ان ذلك سلاح فعال للعرب في خدمة فلسطين^(١١)

وكتبت جريدة صوت الاهالي تقول ان الانصياع لاوامر مجلس الامن في فرض الهدنة الثانية لا يمثل ارادة الشعوب العربية، وان الشعوب العربية في حل مما تقرره حكوماتها ضد ارادتها بشأن فلسطين وان قبول الهدنة اقرار ضمني بالدولة اليهودية وان الشعب وحده هو طريق الخلاص من هذه النكبة ، وان الامة العربية تريد اليوم في الحكم من يمثل

(١٠) صوت الاهالي ، ١٥ ايار ، ١٧-٢١ ايار ، ٢٤ ايار ، ٢ حزيران ، ١٠ حزيران

١٩٤٨ حزيران

(١١) صوت الاهالي ، ٩ تموز ، ١٣ تموز ، ١٥ تموز ، ١٨ تموز ، ٢٨ تموز ١٩٤٨

ارادتها ومن يملك القدرة على حل قضية فلسطين بما يحقق آمالها (١٢) . وذكرت الجريدة ان مركز جامعة الدول العربية تضعضع بسبب استمرار سياستها بشأن فلسطين ، وكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان « فشل دبلوماسية الجامعة العربية » قال فيه انه على ضوء التجارب القاسية التي مرت بالجامعة العربية وهي في نشأتها يجب ان يعاد النظر في جميع تشكيلاتها وان تودع الى هيئة دبلوماسية تقرر بمقدرتها جميع الشعوب العربية وتطمئن الى انها غير مبالغة للانكليز والاميركان على ان يكون على رأسها شخصية بعيدة كل البعد عن لروح الانتهازية متصفة بالجرأة الادبية الى حد كبير الى جانب ثقافتها الواسعة ومقدرتها الدبلوماسية لا تهدف الا الى هدف واحد هو الغاية المنشودة بالنسبة الى كل عربي الا وهي تحقيق اتحاد الشعوب العربية على اساس تمتعها جميعا بحريتها واستقلالها (١٣) .

وبمناسبة تأييد الحزب الشيوعي العراقي لتقسيم فلسطين كتبت صوت الاهالي مقالا بعنوان « شيوعيو العراق وقضية فلسطين » قالت فيه ان الحزب الشيوعي العراقي تقوده فئة من الموتورين الذين ثب انهم جاهلون بحقيقة المجتمع العراقي وقد رأت هذه الفئة ان في اسر غقول من ينخرط في عداد اعضائه خير وسيلة لقيام منظمة دكتاتورية المسلك عنيفة لا تقبل المعارضة والنقاش من اعضائها والاسل سيف الخيانة والجاسوسية بوجه من يناقش منهم « القيادة » او يعارض ، وتدلن الاعضاء المساكين بانهم وحدهم « الوطنيون » وانهم وحدهم « الديمقراطيون » وان كل احد آخر غيرهم متهم بالخيانة مقدما ومتهم بالتهاون والاندحارية والتامر مع الاستعمار كائنا من كان ذلك الغير وكائنا ما كان تاريخه في الحركة الوطنية . وقد ظهر تناقض سياسة الشيوعيين ومساسها بالمصالح الوطنية والقومية في مجال السياسة

(١٢) صوت الاهالي ، ٢١ شبور ، ٢٢ شبور ، ٢٥ شبور ، ٢٧ شبور ١٩٤٨

(١٣) صوت الاهالي ، ٢٦ شبور ، ٣٠ شبور ١٩٤٨

العربية في العراق في قضية حساسة هي قضية فلسطين والنظر الى الصهيونية . وعندما دخلت الشعوب العربية في صراع دموي ضد الصهيونية اصدر ماسمود « بالحزب الشيوعي العراقي » منشورا بريا بلغت بأصحابه الجراة والقحة ان تحذوا الشعوب العربية كلها وتحذوا مصالحها وامانيها الواضحة فاصدروا منشورا طالبوا فيه بوقف القتال في فلسطين وسحب الجيوش العربية منها ، وذلك ترديدا لسياسة الاتحاد السوفيتي ومطالب مثليه في مجلس الامن (١٤) .

ثم عالج جريدة صوت الاهالي موضوع اللاجئين الفلسطينيين في الوقت الذي استمرت في الكتابة عن قضية فلسطين وطالبت بتغيير سياسة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية . وطالب كامل الجادرجي بان تكون حرب فلسطين اجماعية تحشد لها جميع موارد الامة ، وكن ايضا بعنوان « سبع دول وشرذمة » قال فيه ان الحكومات العربية غير شعبية وضعيفة وغير منظمة وان الصهيونية منظمة (١٥) .

وعالجت الجريدة مواضيع عامة مثل الغلاء ، والخرابات الدستورية ، ومهاجمة نوري السعيد للحزاب ، والبطالة ، وقضية طرابلس الغرب ، والحياة النيابية ، والحياة الحزبية (١٦) .

في ٢٠ تشرين الاول اسندت وزارة الدفاع الى شاكر الوادي بعد استقالة صادق البصام وزير الدفاع السابق ، وشاكر الوادي هو احد عاقدى معاهدة بورتسموث ، وفي ٢٢ تشرين الاول صدرت جريدة صوت الاهالي وفيها عنوان مقال « حول التعديل الوزاري » وقد ترك مكان المقال فراغ ايضا فقد حذف الرقيب المقال الذي هاجم تعيين

(١٤) صوت الاهالي : ١٤ تموز ١٩٤٨ . نشر المقال بدون توقيع وكان كاتبه قاسم حسن .
(١٥) صوت الاهالي : ٢٢ آب ٦٤ ، ١١ آب ٦٤ ، ١٢ آب ٦٤ ، ١٥ آب ٦٤ ، ٢٦ آب ٦٤ ، ٢٧ آب ٦٤ ، ١٠ ايلول ٦٤ ، ١٣ ايلول ٦٤ ، ١٦ ايلول ٦٤ ، ٢١ ايلول ٦٤ ، ٢٤ ايلول ٦٤ ، ٢٦ ايلول ٦٤ ، ٢٧ ايلول ٦٤ ، ٢٩ ايلول ٦٤ ، ٣٠ ايلول ١٩٤٨ .
(١٦) صوت الاهالي : ٢٢ آب ٦٤ ، ٢٤ آب ٦٤ ، ٢٥ آب ٦٤ ، ٢٦ آب ٦٤ ، ٢٧ آب ٦٤ ، ٢٨ آب ٦٤ ، ٢٩ آب ٦٤ ، ٣٠ آب ٦٤ ، ١ ايلول ٦٤ ، ٢ ايلول ٦٤ ، ٣ ايلول ٦٤ ، ٤ ايلول ٦٤ ، ٥ ايلول ٦٤ ، ٦ ايلول ٦٤ ، ٧ ايلول ٦٤ ، ٨ ايلول ٦٤ ، ٩ ايلول ٦٤ ، ١٠ ايلول ٦٤ ، ١١ ايلول ٦٤ ، ١٢ ايلول ٦٤ ، ١٣ ايلول ٦٤ ، ١٤ ايلول ٦٤ ، ١٥ ايلول ٦٤ ، ١٦ ايلول ٦٤ ، ١٧ ايلول ٦٤ ، ١٨ ايلول ٦٤ ، ١٩ ايلول ٦٤ ، ٢٠ ايلول ٦٤ ، ٢١ ايلول ٦٤ ، ٢٢ ايلول ٦٤ ، ٢٣ ايلول ٦٤ ، ٢٤ ايلول ٦٤ ، ٢٥ ايلول ٦٤ ، ٢٦ ايلول ٦٤ ، ٢٧ ايلول ٦٤ ، ٢٨ ايلول ٦٤ ، ٢٩ ايلول ٦٤ ، ٣٠ ايلول ٦٤ ، ١ تموز ١٩٤٩ .

شاكر الوادى وزيرا للدفاع * وفى مجلس النواب خطب محمد حديد قائلا ان التعديل الوزارى هذا قد باعد بين الشعب والحكومة ، ودان فى مجلس النواب مناقشة جامية حول الموضوع * ثم تلا ذلك عدم نشر المقالات الاقتصادية وترك مكانها فراغا بأمر الرقيب ، كما حذف الرقيب بعض الاخبار المحلية ثم قرر الحزب عدم ارسال مقالات للرقيب بسبب موقف الحكومة والرقابة (١٧) .

الأثر الثالث للحزب الوطنى الديمقراطى :

عقد المؤتمر الثالث يوم ٢٩ تشرين الثانى ١٩٤٨ ، وانتخب لعضوية اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل ورجب علي الصفار وحسين فوزي ونائل سمحيري وقاسم حسن * وقد انتخب كامل الجادرجى رئيسا ومحمد حديد نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا ورجب علي الصفار محاسبا .

تجهيد الحزب

جمد الحزب الوطنى الديمقراطى نفسه حتى سنة ١٩٦١ ثلاث مرات ، وقد اثار قرار التجديد جدلا داخل الحزب وقال انصار التجديد ان ظروف العمل السياسى فى كل مرة جمد الحزب فيها لا تساعد على استمرار نشاطه * وفى اواخر ١٩٤٨ جمد الحزب نفسه بسبب ما تعرض له من الاضطهاد والكتب ، وفى ربيع ١٩٥٩ جمد نفسه ثانية لاجل اخراج الشيوعيين لما قاموا به من اعمال اراد الحزب اظهار براءته منها ومعارضتها لها واستجابة لرغبة رئيس الوزراء ، وفى ربيع ١٩٦١ حين آل الحزب الى جماعة كامل الجادرجى جمد الحزب نفسه للمرة الثالثة بسبب عدم امكانية العمل السياسى وتضعف الحزب بعد أن تخلص عنه عدد كبير من القادة والقواعد * ويقول خصوم التجديد ومنهم كاتب

(١٧) صوت الاهالى ، ٢٢ تشرين الاول ٢٤-٢٨ تشرين الاول ، ٣١ تشرين الاول ١٩٤٨

هذه السطور انه مما يخالف منطق الحزبية والديمقراطية ان يتخلى ان حزب عن اداء واجباته في الكفاح من اجل الحرية والاصلاح مهما كانت الظروف فكيف يصح لحزب يسمى نفسه بالديمقراطي ان يتخلى عن الكفاح من اجل الديمقراطية . ولكن مما يخفف من شدة معارضة خصوم التجديد ان الحزب الوطني الديمقراطي بتربيته واسلوبه فسي العمل العلني غير قادر على العمل السري وغير راغب فيه لكي يعوض به عن نشاطه العلني ، وان الطلب اليه بالاستمرار في النضال والعمل مهما كانت الظروف احراج له وتحميله مسؤولية لا يطبق تحملها . استعرض الان مبررات الحزب لتجديد اعماله فسي اواخر ١٩٤٨ ، وسأستعرض اسباب التجديد الاخرى في مكانها المناسب .

ففي اول كانون الاول ١٩٤٨ أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً بشأن إيقاف اعماله نشر في صوت الاهالي بتاريخ ٣ كانون الاول (١٨) . وقد جاء فيه ان وزارة محمد الصدر استغلت الادارة العراقية لاجباط الحركة الوطنية حتى صارت واسطة للتشفي والانتقام من كل فئة نشطت اثناء الوثبة الوطنية ، وقد وجه الحزب الوطني الديمقراطي عدة مذكرات بهذا الشأن الى رئيس الوزراء اشار فيها الى استغلال الادارة العرفية استغلالاً يهدد حرية الفرد وتوجيه هذه الادارة توجيهها لا يتفق مع المصلحة العامة ، وقد أثبت الحزب بالاسماء والارقام كيف ان الادارة العرفية كانت تستغل لاغراض حزبية او انتخابية او محلية او شخصية وحذر الحكومة من مغبة تلك الاعمال التعسفية .

ولما اسند مزاحم الباجهجي رئيس الوزراء الجديد وزارة الدفاع الى شاكر الوادي الذي كان ركناً مهماً من اركان وزارة صالح جبر واحد اعضاء الوفد الموقع على معاهدة برترسموث كان ذلك نذيراً

(١٨) ارسل كامل الجادرجي نسخة من البيان بالبريد الجوي الى كاتب عدده اسطور حين كان يدرس في الولايات المتحدة الأمريكية .

بالتقلاب الوضع ودليلا واضحا على ارتقاء مزاحمهم فسي احضان
البورتسموثيين خصومه بالامس والذين تعتبرهم الاحزاب وممن
ورائها الرأي العام الجناح المتطرف في رجعيته من الفئة الحاكمة
واكثرها مبالاة للاستعمار ، ولما ارادت الاحزاب ابداء آرائها في ذلك
الحادث الخطير منعت منا باتا ولم يقف الامر عند منع جريدة
صوت الاهالي وسائر الصحف الحزبية من التعليق على ذلك الحادث
بل ان الرقابة قد تبادت في تصرفاتها الكيفية وفق خطة مرسومة لنعنا
من ابداء رأينا في كل قضية من قضايا البلاد الحيوية فارتأينا الكف
عن كتابة المقالات الافتتاحية لان مصيرها الحذف حتما على يد الرقابة
بعدها حذفت كل ما كنا نرسله اليها من مقالات وهكذا أصبحت
الجريدة التي هي لسان حال الحزب والمظهر الوحيد لوجوده أقلل
من كونها جريدة اخبارية .

وليس هذا الكبت الذي فرض على الحزب الا نتيجة خطة مبيتة
من قبل الفئة الحاكمة للقضاء على الحياة الحزبية في العراق وقد تلقى
الحزب الوطني الديمقراطي النصيب الاوفى من هذه الضربات المتواصلة
لانه كان كثير النشاط في جميع فروع ولجانه حيثما كان عدد من اعضائه ،
ثناء الحركة الوطنية الاخيرة كما كان جريئا في مختلف الاحداث
السياسية الخطيرة مما اكسبه مكانة كبيرة لدى الرأي العام . وقد
تجلى اضطهاد حزبه في سوق عدد كبير من اعضائه الى المجالس
العراقية فشملت المحاكمات قادة فرع بكامله كما حدث في البصرة
وقد سجنوا جميعا اثر اعلان الاحكام العرفية كما لوحق الاعضاء
في مدينة من المدن وهي الناصرية وقد سجنوا جميعا ايضا وحوكم
اعضاء الحزب في السماوة وكربلاء والكثير من اعضاء الحزب فسي
الحلة والكافمية واعضاء اخرين من بلدان اخرى حيث خرج الامر من
محاكمة شخص بجريمة معينة الى محاكمة للسبب الحقيقي وهو

عضويته في الحزب وان اتخذت هذه المحاكمة اشكالا فظاهرة اخرى لعدم وجود جريمة باسم الانتماء الى الحزب الوطني الديمقراطي او الايمان ببادئه . وبالإضافة الى ذلك فقد لوحق اعضاء الحزب قسري ارضاقتهم واعمالهم بحيث انهم كانوا يبلغون بعدم انجاز مصالحهم الا اذا قطعوا صلتهم بالحزب حتى صار كل منهم الى الحزب بيت ليلته قلقا غير آمن على حرمة منزله او على حريته الشخصية وقد أصبح منزله معرضا للتفتيش في كل لحظة واصبح هو معرضا للقبض عليه وزجه في التوقيف حتى صار التوقيف الاحتياطي من الامور المألوفة ، فكثيرا ما تلجأ السلطات الى توقيف الكثير من الاعضاء لالتهمة موجهة اليهم من مرجع مختص وانما لمجرد احتمال اشتراكهم في مظاهرة يحتمل ان تقام في المستقبل ، وهناك اخرون قبض عليهم لمجرد نشاطهم الحزبي وكثيرا ما بقوا رهن التوقيف اسابيع وربما اشهر من دون محاكمة حتى اصبح كل عضو في الحزب يشعر شعورا يدعمه الواقع بأنه يعيش في جو مرهق من الجاسوسية التي تتعقبه تعقبا في حياته اليومية وتحصى عليه انقاسه وتجبر التقارير الضافية بما يقوله خلال قيده بآءاله وفي مجالسه الخاصة وفي محلات الراحة التي يركن اليها بعد الفراغ من أعماله . وقد أحيط المركز العام للحزب وفروعه خارج العاصمة واعضاؤه بشبكة واسعة من الجاسوسية تحاول ان تعلم بكل مايجري داخل الحزب وفي اجتماعاته العامة والخاصة بأعضائه وتستعمل شتى وسائل الاغراء للوصول الى هذه الغاية كما لو كانت هذه المؤسسة الديمقراطية مركزا للاجرام . وقد كان نتيجة الملاحقة المستمرة لاعضاء الحزب خارج العاصمة ان تأثرت امورهم المعاشية تأثرا بالغاء وهكذا أصبح الحزب كما لو انه لم يكن حزبا مجازا في بلد له دستور وفي وضع يقال انه ديمقراطي . وقد كان الاعضاء في جميع انحاء العراق عرضة للمضغط عليهم في سبيل حملهم على ترك الحزب ، بحيث ان بعض الاستقالات كانت تكتب في الدوائر الرسمية ، وهكذا

شل نشاط الحزب في مختلف الميادين بحيث اصبح لا يستطيع القيام
بواجباته التي التزم بها امام الشعب الا اذا غير أساليب عمله وبسبب
منهجه المبني على الاساليب الديمقراطية وانقلب الى حزب ثوري يسلك
مسالك الاحزاب الثورية وهذا ما يتناقض مع منهجه الاساسي وفلسفته
الاجتماعية والسياسية الاصلية التي يدين بها والغرض الذي اوجد
من اجله +

ولقد تبين ان الفئة الحاكمة التي تريد الجيلولة دون تبديس
هذه الاوضاع الفاسدة والتي تسير على نفس منهجها الذي كان
ولا يزال يسوق البلاد الى الهاوية قد بقيت تكافح الحزب بمختلف
سلطاتها وبجميع وسائلها على اساس تهم باطلة تعلم هي حق العلم
ببطلانها اذ ان الحزب بقي متمسكا اشد التمسك بمنهجه وكان ولا يزال
مستقلا كل الاستقلال في سياسته ولم يتأثر قط بالتيارات الخارجية
وقد كافحت قيادة الحزب بلا هوادة كل من كان يشذ عن هذه السياسة
من اعضاء الحزب وصرحت مرارا بأن الحزب لا ينوي تحقيق مبادئه
الا بالوسائل الديمقراطية وانه لا يتوسل في سبيل ذلك بالطرق الثورية .
ومع ان معظم رجال الفئة الحاكمة صاروا يصرحون بان حزبنا ديمقراطي
صميم لكن المكافحة استمرت بل اخذت تشتد يوما بعد يوم ، وسبب
استمرار هذه المكافحة لحزبنا كما نعتقد هو المناصرة التي يتلقاها من
الشعب بالنظر الى صلابته الوطنية وتمسكه بمنهجه من جهة والطريقة
الاجابية التي سلكها منذ تاليفه عندما تقتضي المصلحة العامة العمل
الاجابي من جهة اخرى ، فالفئة الحاكمة التي لا يمكن ان تعيش الا في
دور دكتاتوري ارهابي لا يسما ان تفسح المجال لحزب يعمل في سبيل
النظام الديمقراطي لانه اذا ماتحقق هذا النظام فسوف تفقد هذه الفئة
امتيازاتها وتلاشي في عهد ديمقراطي مستقر وهو العهد الذي يهدف
الحزب الى ان يكون الحكم فيه من الشعب وبالشعب وللشعب ، ولذلك
حرمت الفئة الحاكمة حزبنا الذي انشئ على اساس العمل في ظل

الدستور من ممارسة حقوقه كما حرته من جميع وسائل العمل الدستورية وحالت بينه وبين توفير امكانيات العمل الديمقراطي له .
ومع ان القائمين بشئون الحزب يرغبون من الصميم في مواصلة العمل بكل ما يتطلب الامر من الكفاح ضد الحكم الفردى ويقدرّون رغبة الاعضاء في مواصلة الكفاح في هذا السبيل بالرغم مما احتملوه من تضحيات مادية ومعنوية ولكنهم لا يرغبون في الوقت ذاته في ان يحملوا الحزب امرا فوق ما يتحمله جهازه الحاضر اذ ان كل شخص متسبب الى الحزب كان يعلم عند اتسايه ان عمله لن يخرج عن نطاق العمل الديمقراطي فليس من العدل اذن ان يكلف منتسبو الحزب بتحمل مسؤوليات اكثر مما تعهدوا الايفاء به سواء كانت تعهداتهم تلك تعهدات صريحة بقبولهم منهج الحزب او تعهدات ضمنية بعدم قيامهم بأي عمل خارج حدود العمل الديمقراطي المكشوف .

ولا بد ان يخطر على البال سؤال له وجاهته وهو لماذا تواصلت الفئة الحاكمة اضطهاد الاحزاب الديمقراطية وتشديد الخناق عليها من غير ان تقضى عليها مباشرة بتعطيلها رسميا ؟ ان سبب ذلك واضح في نظرنا فالفئة الحاكمة تخشى من ان تظهر بوجه دكتاتورى سافر امام الراي العام العراقى الذى ستم الحكم المطلق بعد ان قاسى قنائجه الوحشية ، ولذلك ارادت ان تحكم البلاد حكما دكتاتوريا بحقيقته ديمقراطيا بمظهره ، فوجود النظام الدستورى بما فيه الاحزاب ولاسيما الديمقراطية منها امر ضرورى بالنسبة للفئة الحاكمة لستر هذه الديمقراطية المزيفة فهى تسمح باستمرار ابقاء الاحزاب من غير ان تفسح لها مجال العمل الامر الذى لا يمكن ان يقره حزبا بوجه من الوجوه ، فان تمسك الاحزاب بالشكليات للظهور امام الراي العام العراقى بمظهر هيئات قائمة تستطيع ان تزاوّل اعمالها في جو ملائم ، في حين ان حقيقة الامر عكس ذلك ، يسبغ على الوضع القائم صبغة ديمقراطية ويؤدى الى تضليل الشعب ويحمل الراي العام فى خارج

العراق على الاعتقاد بأن العراق بلد دستوري يتمتع بنظام فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ويقر الحقوق السياسية للمواطنين ويخدم الحرية الشخصية ويجيز حرية العقيدة وغير ذلك من الحريات الدستورية ، وهذا امر لا يتفق مع الحقيقة وواقع الحال مطلقا . فاستمرار الحزب الوطني الديمقراطي على العمل في هذا الوضع الشاذ الذي تفاقمت مساوؤه باستغلال الادارة العرفية لمحاربة التنظيم الشعبي والحريات الدستورية ومكافحة نشاط حزبنا القائم في ظل الدستور وحرمانه من امكانية العمل ، كل هذا يعنى اعطاء الوضع القائم مظاهر النظام الديمقراطي ، وهذا مما يخالف الواقع كل المخالفة . لذلك قرر الحزب ان يوقف اعماله حتى تتيح له الظروف امكانيات العمل مجددا ، وبذلك يكشف الحزب الستار عن حقيقة الوضع القائم فيلقى عن كاهله المسؤولية التاريخية التي ارادت لفئة الحاكمة ان تحمله اياها باعتباره جزءا من النظام الديمقراطي .

وينهى الحزب بيانه مناشدا الشعب ان يتدبر الامر ويعمل في سبيل استرداد حريته المسلوبة وحقوقه المهضومة .

الفصل التاسع

محاكمة كامل الجادر جى فى ١٩٤٩

عندما صدرت صوت الاهالى فى اليوم الثالث من كانون الاول ١٩٤٨ حذفت عبارة «لسان الحزب الوطنى الديمقراطى» من تحت اسم الجريدة بعد تجييد الحزب لاعماله ، وقد اقتصر العمل على الاستمرار فى اصدار الجريدة على النهج نفسه الذى عرفت به وهى تعبر عن آراء الحزب المجد وعلى قيام محمد حديد وحسين جميل وخدورى خدورى فى مجلس النواب على اداء واجباتهم النيابية بروح الحزب الوطنى الديمقراطى . وفى ٢٠ كانون الاول ١٩٤٨ نشرت صوت الاهالى خطاب حسين جميل فى مجلس النواب الذى قال فيه «من رأى منكم منكرا فليغيره» ثم عالج الوضع غير الدستورى ، وفقدان الحريات ، والتدخل فى الانتخابات ، وضعف الحياة النيابية وعجزها عن القيام بواجبها وسبب الثورات الاقلاقية ، ووجوب سؤال الحاكمن عن مخالفتهم القانون الاساسى قبل سؤال الحكوميين لدفاعهم عن حقوقهم ووجوب تشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن مخالفتهم الدستور ، وتعديل قانون الانتخاب ، وتجاوز السلطة التنفيذية على السلطين التشريعية والقضائية ، والسياسة الخارجية التى تتبع السياسة البريطانية ، وكون العراق قاعدة للجيوش البريطانية ، وتوحيد كلمة العرب لاقاذا فلسطين ، وحرب الشعوب العربية التى لم تبدأ بعد ، وقانون الادارة العرفية . وفى ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨ نشرت الجريدة

خطاب محمد حديد في مجلس النواب حول خطاب العرش وقد عالج فيه المناهج الوزارية ، والحياة الدستورية والمعارضة ، وقانون الانتخاب ، وقضية فلسطين ومؤتمر أريحا ، والاصلاح الداخلي ، واستمرار الاضطهاد الذي يولد انفجارا ، والوضع المالي وموقف الحكومة وتنظيم الحياة الاقتصادية ، واتفاقية الارصدة الاسترلينية ، وتعديل امتيازات النفط (١) .

وقد عالجت الجريدة قضية فلسطين فنشرت مقالا بعنوان «مأساة فلسطين وتصدع الوحدة العربية» وفي مقال آخر اكدت على ان سياسة شرقى الاردن نقطة ضعف في الوحدة العربية وان واجب العراق يقضى عليه باتباع سياسة مستقلة عن السياسة الاردنية (٢) . وقد اشتراك حسين جميل مع وفد من النواب يمثلون المعارضة في مقابلة مزاحم الباجهجي رئيس الوزراء لعرض مطالب الشعب عليه وقد طلبوا باستئناف القتال في فلسطين ونجدة الجيش المصري والمحافظة على وحدة كلمة البلاد العربية لاثاق فلسطين وصيانة الجامعة العربية ، كما طالبوا بضمان الحريات الدستورية وفسح المجال للتعبير وعدم استعمال العنف تجاه المتظاهرين (٣) .

وزارة نوري السعيد العاشرة :

في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ قدم مزاحم الباجهجي استقالة وزارته وفي اليوم نفسه الف نوري السعيد وزارته العاشرة . وقد كتب كامل الجادرجي بهذه المناسبة مقالا بعنوان «الحلقة المفرغة» ولكن الرقابة منعت نشره وترك مكانه فارغا في جريدة صوت الاهالي بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٤٩ ثم اعيد نشر قسم منه في جريدة صوت الاهالي

(١) صوت الاهالي : ٢٠ كانون الاول ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨

(٢) صوت الاهالي : ٢٣ كانون الاول ٢٦ كانون الاول ١٩٤٨

(٣) صوت الاهالي : ٢ كانون الثاني ١٩٤٩

بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٥٠ . وقد ذكر السيد عبد الرزاق الخسني لمؤلف هذا الكتاب انه استطاع في حينه الحصول على النص الكامل لهذا المقال فنشر قسما منه في كتابه تاريخ الوزارات العراقية وهو الذي يتعلق بمزاحم الباجهجي وكان بمثابة رثاء له ، جاء فيه ان مضير مزاحم الباجهجي كسياسي له بعض القابليات كان محزنا حقا وقد اتبعت له الفرصة كي يكفر عن الماضي وكى ينقى صفحته فينسحب من الميدان ويصارع الشعب بعقائقي يتلهم الرأي العام الى الوقوف عليها اشد التلهم ولكنه لم ينتهز تلك الفرصة بل استقال على الطريقة المألوفة فكان وقوفه الاخير على قدميه ثم سقوطه المحزن بعد ان كانت له صولات وجولات كلامية في ميادين الاصلاح والبطولة الوطنية والجهاد القومي فترة من فترات تخللت سيرة ذلك الرجل الذي تحل وسوف يتحل الى مدة طويلة تبعات هذا العهد من تاريخ العراق وهي سيرة نوري السعيد (١)

وقد استمرت الوزارة الجديدة على سياسة الوزارة السابقة في كبت الحريات بل زادت وتجاوزت المدى ، والذي يراجع جريدة صوت الاهالي يجد ان هناك فراغات كثيرة في مقالاتها الافتتاحية وهي اخبارها المحلية والخارجية بسبب تدخل الرقيب وحذف مالا يروق للحكومة حتى اضطرت الجريدة في اكثر الاحيان على عدم كتابة المقالات الافتتاحية . ولكن سمح لها بنشر خطاب محمد حديد في مجلس النواب حول تاليف وزارة نوري السعيد وخطابه حول الميزانية العامة الموقته ، كما سمح بنشر خطاب حسين جميل بعنوان « كيف تدني الوضع العام في البلاد ؟ » ولما عالج محمد حديد كيفية تعديل امتيازات النفط حذفت بعض فقرات المقال وقد طالب فيه بان تكون حصة النصف هي الحد الادنى وان يكون البديل بالعملة الذهبية وان يعين حد ادنى لما يجب ان يصدر من النفط وان لا يكون العرق باجمعه مشمولاً

(١) الحثى تاريخ الوزارات العراقية الجزء الثامن ، ص ٥٢-٥٤

بالامتيازات كما طالب بتجهيز العراق بما يحتاجه من النفط ومنتجاته بأسعار معتدلة ، وطالب بنقل المصب من حيفا وبأن تتعهد الشركات بتعليم العراقيين هندسة النفط وان تستخدم اكبر عدد ممكن من العراقيين في اعمالها ، وطالب الحكومة بان تنشر معلومات مسهبة عن استثمار النفط العراقي . وقد نشر هذا المقال بشكل كراس عنوانه كيف يجب ان تعمل امتيازات النفط وطبع ببطبعة الرابطة (بغداد ١٩٤٩) وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٧ آذار قدم محمد حديد سؤالا الى نوري السعيد رئيس الوزراء حول موقف الرقابة من مقاله بشأن تعديل امتيازات النفط ولكن رئيس الوزراء امتنع عن الاجابة مالم تحذف فقرة من السؤال وهي : « لاشك ان المستر ويتلى بالنظر لخدمته الطويلة لدى الحكومة العراقية يعلم من « اين تؤكل الكتف » في المفاوضات التي يقوم بها » ، ونشر في محليات صوت الاهالي في ٨ آذار بحسب صغير عنوانه « من اين تؤكل الكتف » معناها ومرماها في لغة العرب جاء فيه : الذي ياتي الامور من مأتاها ، وكذلك يعرف من حيث يؤتى الناس في طلب الحوائج (٥)

ولما عرضت الميزانية العامة على مجلس النواب التي محمد حديد خطابا عنها قال فيه ان في الميزانية عجزا يبلغ ثلاثة ملايين دينار وان تخمينات وزير المالية للواردات غير صحيحة وشرح كيفية معالجة الوضع المالي والازمة الاقتصادية وعالج موضوع المشاريع العمرانية والانشائية التي تتطلبها البلاد وطالب بضرورة زيادة حصة العراق من النفط وقال لا يمكن اصلاح الوضع الاقتصادي بدون اصلاح ديمقراطي وهاجم تفسخ الجهاز الحكومي والظلم اللاحق بالحريات الشخصية وطالب بوجوب احياء جامعة الدول العربية وتجنب الخلافات ، وقال ان البلاد تتطلب اصلاحا اساسيا وان الظلم ان دام دمر وان الاحكام

(٥) صوت الاهالي ، ١١ شباط ، ١٢ شباط ، ٢ آذار ، ٨ آذار ١٩٤٩

العرفية لاستطيع حماية الاوضاع الفاسدة الى الابد وطالب بضرورة القضاء على الاوضاع الفاسدة وتنفيذ منهاج اقتصادى عمرانى ومنهاج اصلاحى اجتماعى وبالتخلص من النفوذ الاجنبى ومن استغلاله وباصلاح الجهاز الحكومى وتطهيره من الفساد (٦) .

محاكمة كامل الجادرجى

بتاريخ ٢٥مايس كتب كامل الجادرجى فى صوت الاهالى مقالا بعنوان «المعارضة فى المجلس النيابى واثرها لدى الشعب» بمناسبة انتهاء المناقشة حول الميزانية فى مجلس النواب ، اشاد فيه بالدور الذى قامت به المعارضة فى المجلس منذ اجتماعه غير الاعتيادى فى ٢١ حزيران ١٩٤٨ حتى انتهاء من مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ وبتعبيرها الصادق عن شعور الشعب ثم تطرق الى كيفية اجراء الانتخابات السابقة وما رافقها من حرمان الشعب من حق الانتخاب ودعا الشعب الى التمسك بحقه الدستورى فى الانتخابات المقبلة تمسكا تاما لتامين مجالس نيابية تعبر عن ارادته وتسيطر على السلطة التنفيذية. وبين الجادرجى شعور النائب الذى ينتخب انتخابا حرا والفرق بينه وبين «النائب» الذى يأتى برغبة الحكومة ومساعدتها ، وأشار الى التدخلات التى قامت بها الحكومة فى الانتخابات الاخيرة .

ثم راجع بعض النواب الذين يؤيدون الحكومة رئيس مجلس النواب مطالبين اليه الايعاز الى الحكومة باقامة الدعوى على الجادرجى معتبرين ماكتبه مسا بكرامتهم . وبعد ذلك بايام قليلة بلغ حاكم التحقيق كامل الجادرجى بوجوب الحضور للاجاية عن دعويين اقيمتا عليه الاولى بموجب المادة السادسة والعشرين والمادة الثلاثين من قانون المطبوعات وهى تخص شكوى النواب والثانية بموجب المادة الثالثة عشرة من الباب الثانى عشر من قانون العقوبات البغدادى باعتبار

(٦) صوت الاهالى ٥٤مايس ١٩٤٩

ماكتب تحقيرا للحكومة واهانة لها . وقد نشرت اخبار المحاكمة فسي
جريدة صوت الاهالي بتاريخ ١٤ و ١٥ و ١٧ و ٢٠ و ٢٣ حزيران ١٩٤٩ ثم
نشرت تفصيلات المحاكمة في كتاب من القطع المتوسط عنوانه
محاكمة كامل الجادرجي في صيف ١٩٤٩ وذلك بتاريخ ٣٠ حزيران
١٩٤٩ وقد ضم الكتاب (١٤٦) صفحة .

احال حاكم التحقيق الدعويين الى حاكم جزاء بغداد الاول برهان
الدين الكيلاني وقد عين يوم ١٤ حزيران موعدا للنظر فيهما وفسى
الموعد المعين عقدت الجلسة الاولى وكان محامو الدفاع عبد الوهاب
محمود وعبد الهادي الظاهر وذييان القبان وحسن عبد الرحمن وعبد
الرحمن الجليلي ونجيب الصايغ وعبد الرزاق الظاهر وعبد الرزاق
الحمود وعبد الرزاق الشخلى وداود السعدى وعباس حلمى الحلى
وخدورى خدورى ومحمد جواد الخطيب وشاكر غصيبة وحسين جميل
وقائل سمحيرى وقاسم حسن وعبد المجيد الوندائى وجميل كبة .

وقد تلى كتاب المدعى العام الذي اشار الى احدى فقرات مقال
الجادرجي في صوت الاهالي ونصها : «ثالثا شعور الناس بظاهرة
برلمانية لم يكونوا ليتوقعوها بعد هذا القنوط الذي خيم عليهم وهى
انهم لمسوا الثمرة التى انتجتها انتخابات جرت بمقتضى قانون الانتخاب
الجديد بالرغم مما جرى فيها من تلاعب وغش وتزوير ومداخلة فعلية
من جانب السلطة فى اكثر المناطق الانتخابية او بتعبير اصح فى جميع
المناطق الانتخابية باستثناء البعض منها الامر الذى ادى الى سلامة مناطق قليلة
من تدخل السلطة فى انتخاباتها لفرض المرشحين من انصارها ومؤيديها
على الشعب فرضا مما ادى بالنتيجة الى انتخاب نواب اعتبروا انفسهم
مدينين الى الناخبين انفسهم لا الى مساعدة الحكومة وهذا ما جعل
الكثيرين منهم يتصرفون فى المجلس بكامل حريتهم» فالتلاعب والغش
والتزوير والمداخلة الفعلية فى الانتخابات جرائم معاقب عليها بموجب
احكام قانون الانتخابات وقانون العقوبات فاسناده هذه الجرائم

الى الحكومة يعد قذفا نص عليه في الباب السادس والعشرين من قانون العقوبات البغدادي واهانة لها وهو ما يكون جريمة ينطبق على احكام المادة (١٣) من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي (٧) .

تلا الجادر جى افادة مكتوبة جاء فيها ان الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي اضيف الى القانون على اثر المظاهرات الكبيرة التي اقيمت اثناء انعقاد المجلس التاسيسي الذي كان يناقش معاهدة ١٩٣٣ وقد اعتبرت الحكومة ان معارضتها حالة غير اعتيادية اي انها حالة ثورة . ثم استعرض الجادر جى تاريخ العراق وتاريخ البرلمان والصحافة وقانون الانتخابات وختم افادته بقوله ان القصد الحقيقي من اقامة هذه الدعاوى هو قمع كل معارضة تهدف الى الاصلاح ولما كانت الشكليات الدستورية عندنا لاتساعد على سن مراسيم تمنع المعارضة من ابداء الرأي فقد اخذت الحكومة المتعاقبة تلجأ الى مثل هذه التفسيرات وزج القضاء في هذا الجدل (٨) .

قال الحاكم ان هناك دعوى اخرى احيلت من قبل المدعى العام وهي شكوى النواب بموجب المادة (٣٦) من قانون المطبوعات وقد قررت المحكمة النظر فيها بصورة موجزة ، ولكن حسين جميل المحامي طلب توحيد الدعويين لان المقال موضوع الدعوى واحد . ثم تلى كتاب المدعى العام وجاء فيه ان النواب الذين قدموا الشكوى هم جميل الاورفلى ومتى سرسم وموحدان الخير الله وعزالدين الملا واحمد العامر وفرحان العرس وشعلان السلطان وغانم الشمران وحמיד الحمود وعبدالله الياسين وغايزي العلي وجعفر المكوطر باعتبار المقال المذكور ماسا بكرامة المجلس النيابي واعضائه، واقتبس كتاب المدعى العام الفقرة الواردة في مقال الجادر جى التي نقلنا نصها اعلاه . وهذا يعنى

٧٧ محاكمة الجادر جى (١٩٤٩) ، ص ١٣-١٨

٨٨ محاكمة الجادر جى (١٩٤٩) ، ص ١٩-٢٩

ان النواب الذين فازوا بالانتخابات في اكثر المناطق المشار اليها فازوا بطريقة غير قانونية وبالعش والتزوير والمداخلة الفعلية وهذا يعني انهم جاؤا الى المجلس النيابي خلافا لقانون الانتخابات وان المجلس باكثرية مزور * ان هذه الاعـ بارات تعتبر اهانة لمجلس الامة واعضائه وتخط من كرامتهم ولذلك فانها تكون جريمة تنطبق على احكام المادة (٢٦) من قانون المطبوعات بدلالة المادة (٣٠) من القانون المذكور *

وقال كامل الجادرجي في افادته انه يحترم الفرد ويقدر قيمته الشخصية وان مقاله لم يقصد به اساء النواب المذكورين لا بصفتهم الشخصية ولا بصفتهم النيابية وان موضوع المقال موضوع عام ولا يعتبر اهانة لهم اوسواهم وانه لا يعرف هل جرى انتخاب هؤلاء النواب بصورة صحيحة *

ثم طالب حسين جميل بتوحيد الدعويين او الافراج عن الجادرجي في هذه الدعوى فقرر الحاكم توحيد الدعويين ^(٩) *

وفي الجلسة الثانية التي عقدت بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٩ ابلغ الحاكم الصحفيين بأنه قرر عدم نشر الافادات * ثم بدأ حسين جميل المحامي دفاعه الذي قال فيه ان مجرد اقامة هذه الدعوى هو تحد صريح للحقائق والواقع وتحد وانكار لامور لا خلاف عليها ولا ينكرها احد من المجتمع العراقي حتى المسؤولون بل حتى اولئك الذين اجروا الانتخابات سواء منها الانتخابات الاخيرة او ما سبقها من انتخابات * والى جانب شهادات الشهود قدم حسين جميل الوثائق التالية ومنها وثائق رسمية تثبت الامور التي اراد الادعاء العام مؤاخذة الجادرجي عنها ، وقد قرا بعض مقتطفات منها :

١ - استقالة داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية من

وزارة محمد الصدر التي اجرت الانتخابات موضوع

المحاكمة (وكانت بتاريخ ٢٦ ايس ١٩٤٨) وفيها

اعتراف باخلال صحة عملية الانتخابات لان التدخلات وصلت درجة رفض مراجعة البعض في ترشيح انفسهم بل بلغت حد تهديدتهم في حالة اصرارهم على الترشيح.

٢ - استقالة محمد مهدي كبة وزير التموين في الوزارة نفسها (وكانت بتاريخ ٧ حزيران ١٩٤٨) وفيها يذكر التدخل السافر في كثير من المناطق الانتخابية في خارج بعض المدن الكبرى ورفض تأمينات بعض المرشحين واغراء آخرين بترشيح انفسهم في مناطق لم يسبق لهم أي نشاط انتخابي فيها بل كان بينهم من ليس لهم صلة بالمناطق التي رشحوا انفسهم فيها، ومارافق ذلك من ارهاب ضاق به الاهلون وتوقيف بعض المعنيين بالانتخابات من مرشحين ومنتخبين في مختلف ارجاء العراق .

٣ - مذكرة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الى محمد الصدر رئيس الوزراء المرموقة ٣٣٦ والمؤرخة في ٢٧ ميس ١٩٤٨ جاء فيها ان الادارة العرفية التي اعلنت لصيانة الجهاز الحربي خلال حرب فلسطين قد استغلت من قبل بعض السلطات الحكومية المحلية لتهديد بعض المرشحين للنيابة بعدم ترشيح انفسهم والا احيلوا الى المحاكمة امام المجلس العرفي العسكري . ولم يقف الامر عند حد استغلال الادارة العرفية في ابعاد بعض الاشخاص عن النيابة بسبل استغلت لامور حزبية ومبدئية وشخصية حتى شملت التوقيفات والاخالة الى المجالس العرفية بعض مراكز الاولوية والاقضية كالبصرة والعمارة والناصرية والسماعة والحلة والموصل وغيرها. وقد اوقف عدد

من منتسبي الحزب الوطنى الديمقراطى لالجريمة
ارتكبوها ولالعمل معين قاموا به يستوجب المسؤولية
وانما كان توقيفهم بسبب اتسابهم الى حزبنا .

٤ - مذكرة رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى الى رئيس
الوزراء المرقمة ٣٦٣ والمؤرخة فى ٩ حزيران ١٩٤٨
وفىها كرر ماجاء فى المذكرة السابقة وقال ان
الانتخابات النيابية اخذت تتجه الى أسوأ من اتجاه
الانتخابات السابقة من حيث القاء الحبل على الغارب
فى بداية الامر لاشخاص وجماعات اخذت اعمالهم
شكل اعمال العصابات من حيث التدخل الحكومى
النافر فيما بعد .

٥ - مذكرة رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى الى وزير
العدل المرقمة ٣٤٩ والمؤرخة فى ١ حزيران ١٩٤٨ وفىها
يشير الى كتاب وزير العدل المرقم م.خ ٢٦ والمؤرخ
فى ٣٠ مايس ١٩٤٨ ويوجب على اسئلة :

١ - (أ) اسماء المرشحين للنيابة والذين هددوا بعدم ترشيح
انفسهم ممن تحقق الحزب من حوادثهم : الدكتور
يوسف عبود فى الحلة وعبد الهادى صالح فى
السيب وذنون ايوب فى الموصل .

(ب) السلطة التى هددتهم : الادارة فى الاماكن
المذكورة . اما اسماء الموظفين فهو قائممقام مركز
الحلة بالنسبة للدكتور يوسف عبود ، وبالنسبة
للاخرين يرجى السؤال من المرشحين انفسهم .

٢ - (أ) اسماء الاشخاص الذين حجزوا للحيلولة دون
ترشيح انفسهم ، الدكتور يوسف عبود حجز فى
الحلة من يوم ٢٤ مايس ١٩٤٨ الى غاية ٢٥ مايس

حين انتهى موعد الترشيح ثم احيل الى المحاكمة
امام المجلس العرفي .

(ب) اسم الذي امر بحجزه : حيزته السلطة الادارية
في الحلة ويسأل منه عن اسم الموظف .

٣ - (أ) اسماء من احيلوا على المجلس العرفي العسكري
بقية منهم من ترشيح انفسهم : محمد السعدون
في البصرة ، والدكتور يوسف عبود في الحلة ،
وعبد الصاحب سبيح المحامي في السماوة ،
وذنون ايوب في الموصل ، وعبد الرزاق زبير
في العمارة ، وقاسم احمد العباس في العمارة
وغيرهم .

(ب) من هدد من ذوي المرشحين او اغوانهم لحياتهم
على عدم الترشيح : الشيخ جاسم عم المرشح
عبد الهادي صالح في المسيب ، ويحيى قاف وعبد
كرموش ومحمد علي الخشاب وسيد عبد الرحمن
في الموصل .

٤ - السلطات التي استغلت الادارة العرفية لابعاد الاشخاص
عن النيابة : الادارة في بعض الجهات .

٥ - (أ) اسماء الاشخاص الذين اوقفوا لمجرد اتساعهم
للحزب الوطني الديمقراطي : عبد الحسين علوان ،
والسيد رشيد السيد مجيب ، وجبر غفوري في
الناصرية ، وجواد كاظم في الحلة ، وعبد الصاحب
سميخ المحامي ، ورؤف الحاج مهدي ، وعبد
الخير الحاج حسين في السماوة .

(ب) السلطة التي اوقفتهم والتي ا حالتهم على المجلس
العرفي : مينة في اوراق التحقيق .

وقد خست المذكرة بالقول انه اذا كان هنالك تحقيق
في هذا الموضوع فان الاشخاص المدونة اسمائهم
يستطيعون ان يدلوا بعلومات اوسع ، مع العلم بان
هذه الاسماء ليست على سبيل الحصر وان هناك أسماء
اخرى سيكشف عنها التحقيق اذا جرى .

٦ - بيان الى الكافيين من جعفر حمندى وحسن السهيل
وصاق مهدي السعيد بانسحابهم من الانتخابات
بسبب اعمال المداخلة فيها

٧ - كتاب جعفر حمندى وحسن السهيل وصادق مهدي
السعيد الى رئيس مجلس النواب عن اعمال المداخلة
في الانتخابات في الكافمية .

٨ - خطا نجيب الصانع نائب الموصل في مجلس النواب
بتاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٤٨ عن اعمال المداخلة في
الانتخابات النيابية الاخيرة .

٩ - كتاب رفيق عيسى الى رئيس مجلس النواب عن اعمال
المداخلة في الانتخابات التي جرت في قضاء الرقاعي .

١٠ - كتاب سلمان الشواف الى رئيس مجلس النواب عن
انتخابات قضاء ابي الخصيب

١١ - ما نشرته جريدة الشعب في عددها الصادر بتاريخ ٢٧
مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «قوائم النواب في مجلس
الوزراء وحديث حرية الانتخابات» .

١٢ - وما نشرته جريدة الشعب في عددها الصادر بتاريخ
٢٨ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «استقالة بعض الوزراء
حول القوائم»

١٣ - وما نشرته جريدة الشعب ايضا في العدد نفسه تحت
عنوان «الاستفادة من الاحكام العرفية لنصرة المرشحين

الحكوميين»

وما نشرته جريدة الشعب أيضاً في العدد نفسه تحت عنوان «محاولة فاشلة أرادت بها الدعاية ستر فضيحة الانتخابات»

١٣ - نشرت جريدة النداء في عددها الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ تحت عنوان «قانون الانتخابات» مايلي :

«لقد وجدنا المقاعد النيابية تنتقل من الاب الى الابن ونستطيع ان نبرهن على انها انتقلت من الجد الى الابن الى الابن الى الحفيد» وقد احتفظ كثيرون بالمقاعد النيابية عدة سنوات مما ادى الى ضعف الحياة النيابية وعدم تمثيلها تمثيلاً حقيقياً .

وقد نشأ عن هذا عجز المجالس النيابية عن السيطرة على الحكومة ومحاسبتها ومجئ الوزراء من مجلس الاغبياء وسيطرتهم على مجلس النواب»

١٤ - نشرت جريدة الوطن في عددها الصادر بتاريخ ٤ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «معركة الانتخابات» مايلي :

«وقد تجلّى الصراع في معركة الانتخابات بين الوطنيين من جانب والاستعمار ورهطه من الجانب الاخر في حوادث اخرى معينة، فهذه هيئة تفتيشية جاء بها الوعد والوعيد وما يتبعهما من اساليب وضيعة، وذلك رئيس هيئة تفتيشية تدبر له المكائد ليساق اليه التوقيف والسجن لانه لم يخضع لارادة الادارة المحلية في تلك المنطقة اوفى ذلك اللواء»

١٥ - نشرت جريدة صوت الاحرار في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٤٨ تحت عنوان «الانتخابات والاسس التي

ستجرى عليها « مايلي :

«لقد نوهنا مرارا على صفحات جريدتنا وطلبنا بما يجب من تعديل وتغيير في الجهاز الحاضر الذي اجري الانتخابات السابقة رغبة في تهيئة جو ملائم لهذه الانتخابات ولكن الحالة لم تتبدل تبدا محسوسا حتى الان، مع العلم ان الحكومة التي سبق واجرت الانتخابات الماضية ربت في حينها جهاز الانتخاب قريبا سهل عليها عملية التزييف والتزوير التي انكشف امرها »

١٦ - نشرت جريدة صدى الايام في عددها الصادر بتاريخ ١٣

مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «على هامش معارك

الانتخابات » مايلي

«ان الجمهور الواعي يرقب اليوم معركة الانتخابات ويحصى السيئات وسيحاسب المتلاعبين والمزورين حسابا عسيرا يوم تظهر له النتيجة بخلاف ماينتظر ويرجو ، وليثق انصار العهد البائد ان الشعب الحي المناضل لن يقف موقف المتفرج يوم يراهم يدخلون المجلس القادم بنتيجة تزويرهم والتجائنهم الى القوة المسلحة في الحصول على اصوات الناخبين »

١٧ - نشرت جريدة لواء الاستقلال في عددها الصادر بتاريخ

٣ اذار ١٩٤٩ تحت عنوان «تعزيز القانون الاساسي»

مايلي :

«تنفس الناس الصعداء حين عبرت المعارضة ففى المجلس النيابي عن بعض مشاعر الشعب العراقي الكريم ففى هذا التعبير اولا ممارسة لحرية عامة

صانها الدستور وثانيا ان ثواب المعارضة لم يذهبوا
بالتعيين من جانب السلطة التنفيذية وثالثا وجد الناس
الذين ساهموا فعلا في الانتخابات النيابية وغيرهم من
ابناء الشعب منطقة النائب المنتخب بحرية ان نأبئهم
الذي شغل هذا المركز بفضل اختيار ابناء المنطقة انه
قد التزم عملا بما وعد ناخبيه ومنتخبه قولاً حوال
القيام بواجب التعبير عن مشاعر الشعب ومطالبه»

١٨ - نشرت جريدة صدى الايام في عددها الصادر بتاريخ ٢٨
مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «حكمة الى ساحرة
الصدر» مايلي :

« تبين من البوادر التي اخذت اخبارها تنوارد علينا
من جهات متعددة بأن هذه الاحكام العرفية بدىء
باستعمالها كسلاح لنصرة المرشحين الحزبيين »

١٩ - ماشرته جريدة صوت الاهالى في عددها الصادر بتاريخ
١٢ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «حوادث ارهاب
واعتداء في الحلة» +

وماشرته جريدة صوت الاهالى في العدد نفسه تحت
عنوان «مظاهرة اهالى الكاظمية»

٢٠ - ماشرته جريدة صوت الاهالى في عددها الصادر بتاريخ
١٤ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «الانتخابات تجري في
جو من الارهاب والاعتداء - تدخل في انتخابات
السماعة»

وماشرته جريدة صوت الاهالى ايضا في العدد نفسه تحت
عنوان «حوادث ارهاب واعتداء في البصرة»

٢١ - نشرت جريدة صوت الاهالى في عددها الصادر بتاريخ

٢٣ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «الهيئة التفتيشية في العمارة» مايلي :

«تلقينا من لقيف من اهالي العمارة صورة من عريضة يشكون فيها من الاجراءات التي اتبعتها الشرطة لحرمان الناس من الدخول الى المحل الذي يجري فيه انتخاب الهيئة التفتيشية مما ادى الى مجيء عناصر العهد البائد المعروفة ببث التفرقة والشقاق في العمارة لخدمة المصالح الخاصة»

٢٢ - ٢١ - نشرت جريدة صوت الاهالي في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «الخصسات في السليمانية» مايلي :

« قدم جمهور كبير في مركز لواء السليمانية احتجاجا الى السلطات المختصة ضد تدخل السلطة في انتخاب «الخصسات» بعد ان استقالوا اثر تعيينهم من قبل المختارين مما اثار استياء الجميع . (الخصسات : جمع خسة وتعني الاشخاص الخسة الذين تنتخبهم الهيئة الاختيارية من كل محلة من مركز المنطقة الانتخابية) والذين ينتخبون من كل المحلات يجتمعون لانتخاب لجنة التفتيش الانتخابية)

٢٣ - نشرت جريدة صوت الاهالي في عددها الصادر بتاريخ ١١ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «مطاردة الوطنيين الديمقراطيين» برقية وردتها من الناصرية هذا نصها :
«رئيس الحزب الوطني الديمقراطي - بغداد
الشرطة تقوم بدور اراهابي ضدنا وهي تستهدف الحيلولة دون اتصالاتنا الانتخابية بالناس ومنعنا من القيام بهامنا الحزبية»

٢٤ - نشرت جريدة صوت الاهالي في عددها الصادر بتاريخ
١٣ نيسان ١٩٤٨ تحت عنوان «التدخل في اختيار
الجنس في طويريج»

٢٥ - نشرت جريدة صوت الاهالي في عددها الصادر بتاريخ
٢٨ مايس ١٩٤٨ تحت عنوان «الانتخابات والجنس
الذي سارت فيه» جاء فيه مايلي :
«كانت انتخابات المجلس السابق قد اثارت استياء
الرأي العام بسبب مداخله الحكومة والموظفين
الاداريين فيها ، ويذكر القراء ان مثل الحزب الوطني
الديمقراطي في وزارة نوري السعيد قد استقال منها
ولم يمض على تأليفها غير شهر واحد بسبب المداخلة
التي وقعت فيها »

وماكادت عملية الانتخابات (لسنة ١٩٤٨) تبدأ حتى
وقعت حوادث وتدخل وتآلفت عضابات مسلحة في
مناطق معينة لحمل الناخبين على التصويت لقوائم
مرشحين معينين عن طريق استعمال العنف والقوة
والتهديد »

٢٦ - استقالة محمد حديد من وزارة نوري السعيد بسبب
التدخل في الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٤٧

٢٧ - استقالة علي ممتاز من وزارة نوري السعيد بسبب
التدخل في الانتخابات التي جرت عام ١٩٤٧

٢٨ - مقبسات عن الانتخابات النيابية وعن مجلس النواب
في كتاب المراقب - دراسة في تطوره السياسي تأليف
فليب آيرلاند وترجمة جعفر خياط . ومصادر هذا
الكتاب على غاية من الخطورة منها اضبارات محفوظة
لدى وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات
ووزارة الهند والسفارة البريطانية في بغداد التي

جانب التقارير الرسمية السرية :

« أن انتخابات المجلس النيابي كلها من دون استثناء كانت تسيطر عليها الحكومة بشدة وأحيانا تخست ضغط من المقيمة (دار المندوب السامي البريطاني) »
٢٩ - مقتبس من خطاب نوري السعيد رئيس الوزراء في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٤٤ عن المحضر الرسمي لمجلس النواب بكون النواب فازوا بالنيابة لأن الحكومة ارادت ذلك :
« هل في الامكان - انشدكم الله - ان يخرج احد نائبا مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تات الحكومة وترشحه ؟ فاننا اراهن كل شخص يدعى بمركزه ووطنيته فليستقل الان ويخرج ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نائبا؟ »

ثم قال حسين جميل محامي الدفاع :

« هذا قليل من كثير مما ثبت تدخل الحكومة في الانتخابات تدخل فاضحا واضحا وهذا قليل من كثير مما جرى في هذه الانتخابات من اعمال يمنعها القانون ويعاقب عليها *
ومن عجب ان يقال عن تلك الانتخابات اكثر بكثير مما جاء في المقال موضوع المحاكمة وان يقال في عهد الوزارة التي اجرت الانتخابات فلا تحرك تلك الوزارة ساكنا - ولكن تاتي وزارة بعد سنة من الانتخابات وزارة هي خصم الوزارة التي اجرت الانتخابات وقد قال رئيس الوزراء الحالي ما هو اشد مما ورد في المقال موضوع المحاكمة ، تاتي الوزارة الحاضرة فتطلب محاكمة موكلنا لانه قال

بوقوع تدخل في تلك الانتخابات التي طعن بها أكثر الوزراء الحاليين
واعوانهم»

أما شهود الدفاع الذي نطلب شهاداتهم فيطلب موكلني سماع
شهادات داود الحيدري والشيخ محمد مهدي كبة والدكتور يوسف
عبود والشيخ عبد الواحد الحاج سكر وطلعت الشيباني والشيخ موجد
الشعلان وسعد عمر ومحمد بابان وسلمان الشواف وذنون ايوب
وتوفيق علاوي وعبد الهادي البجاري ورفيق عيسى ومحسن ابومليخ^(١٠)

وفي الجلسة الثالثة التي عقدت بتاريخ ١٩ حزيران تكلم ممثل
الادعاء العام وقال ان مرجع شكوى التزوير والتدخل والغش في
الانتخابات معين في قانون الانتخابات وبموجب عين حاكم لكل منطقة
انتخابية ليراقب سير الانتخابات ويسمع جميع الشكاوى التي تنشأ
منها ويبت فيها . وان المرجع الاخير للانتخابات والمصادقة على الوثائق
الانتخابية المعطاة لكل منتخب انتخب نائباً هو المجلس النيابي
ولما كان المجلس قد صادق على الوثائق الانتخابية لجميع النواب ومنهم
نجيب الصائغ ومحمد حديد ومحمد مهدي كبة ولم يحصل اي اعتراض
على تلك الوثائق من قبل المجلس وقد قبلها برمتها فاصبح مذكروه المتهم
في الفقرة الثالثة من المقال موضوع البحث غير وارد ، وان ذلك دليل
على عدم صحة وجود تدخل او غش او تزوير في الانتخاب .

ثم قرأ الحاكم قرار الاتهام بموجب المادة السادسة عشرة من الباب
الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ، وبذلك اتخذت الدعوى
اتجاها اخر اذ كانت التهمة حسب ما جاء في مذكرة الادعاء العام الاولى
وفق المادة (١٣) من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي
وهي تتضمن تحقير الحكومة . وكان على المتهم كامل الجادرجي ان
يثبت تدخل الحكومة في الانتخابات ، ولكنه بعد هذه التهمة اتجهت

(١٠) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩) ، ص ٢٥ - ٨٩

الدعوى اتجاها آخر وهو اسناد نشر اخبار كاذبة الى المتهم وهو يعلم
بكذبها بقصد الاخلال بالراحة العامة او اضعاف الحكومة .

ثم قدم الدفاع اسماء شهود الدفاع الاخرين وطلب استماع
شهاداتهم عن التدخل فى الانتخابات كل فى محله :

جعفر حسنى (الكاظمية) ومولود مخلص (سامراء) وبابا علي الشيخ
محمود (السليمانية) ومحمود النقيب (أربيل) وانور جميل الجاف
(حلبجة) وجاسم امين مخلص (سامراء) واحمد الراوى وعبد الجبار
الحاج شاهر ومحمد احمد العبر وعلى العبد الاحمد وناصر الحانى
(عانة - راوة) والدكتور رفعت على وخطاب الحاج عمر وحسين ابو
سيف (بعقوبة) (١١) .

وعقدت الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩ وفيها تلا
كامل الجادر جى افادته الثانية ردا على التهمة الجديدة التى وجهتها
المحكمة وقد جاء فيها :

ان محتويات المقال موضوع المحاكمة كانت امرا متواترا لهجت
به معظم الصحف وجميع الاحزاب والاطراف الشعبية ، فليس من
المعقول اذن ولا من الممكن ان انشر امورا متواترة وانا اعلم بكذبها
فضلا عن انى اعتقد بصحتها . ان القصد من كتابة المقال واضح كل
الوضوح وهو الاشادة بموقف المعارضة فى المجلس ومعالجة موضوع
خطير هو الدعوة الى انتخابات حرة فى المستقبل . كان البحث يدور
حول حكومة محمد الصدر ولذلك تبين منطقيا انه لا يمكن اضعاف
حكومة غير موجودة ومع ذلك فانى لم اكن لاهدف يوما الى اضعاف
حكومة الصدر وانما كنت اهدف الى تقويمها واهدائها الى الطريق
السوى لانى كنت من اول الساعين لاسناد رئاسة الوزارة الى الصدر .
واذا كان قد وقع اختلاف بين حزبنا وبين الصدر فان ذلك كان اكثر

ما يكون بسبب الاعمال التي يقوم بها وزير داخلية الثالث مصطفى
 العمري ، فجعل انتقاداتنا حول الانتخابات كانت موجهة الى هذا الوزير
 لتدخله في الانتخابات تدخلا مؤثرا ولاستغلاله الادارة العرفية في هذا
 السبيل . واذا كان هناك من سعى لاضعاف حكومة الصدر فاولئك هم
 خصوم الوزارة وفي مقدمتهم نوري السعيد . ان التنظيم الديمقراطي
 يسمح لكل فرد حق انتقاد الحكومة بالوسائل الديمقراطية حتى وان ادنى
 هذا الانتقاد الى تنحيها عن الحكم ، كما اعتقد بان المحاكم اصبحت
 ملزمة ، مادام النظام الديمقراطي لازال قائما ، بأن تنظر الى هذه
 الامور نظرة واسعة على اساس الحريات السياسية التي اقرها
 القانون الاساسي عندنا . ان هذا الفصل من قانون العقوبات البغدادي
 (الباب الثاني عشر) كان قد من في ظروف خاصة اعتبرتها الحكومة
 القائمة انذاك بمثابة حالة ثورة . وعلى ضوء القانون الاساسي الذي
 يبيح حرية الرأي والنشر ومعارضة الوزارة القائمة وتبديلها بالطرق
 الدستورية يجب ان نبحت هذا الفصل ، فاذا افترضنا انه ليس من حق
 احد انتقاد الحكومة بالوسائل الديمقراطية فان معنى ذلك افتراض
 بقاء الحكومة (الوزارة) الى ما شاء الله وان قامت باعمال غير صحيحة
 وهذا ما يخالف الدستور القائم نصا وروحا .

ثم القى محامي الدفاع عبد الوهاب محمود دفاعه وفيه
 ناقش النواحي القانونية من التهمة ، ثم القى المحامي عباس حلي الحلي
 دفاعا اخر .

ثم تلى قرار الحكم على كامل الجادرجي بالحبس الشديد
 لمدة اربعة اشهر مع وقف تنفيذ الحكم المذكور على ان يقدم تعهدا
 شخصيا لمدة خمس سنوات بان يحضر متى طلب منه الحضور وان يحافظ
 على الامن (١٢) .

(١٢) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩) ، ص ٩٦ - ١١٨

ثم استأنف وكلاء الدفاع الحكم لدى المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية وناقشوا الحكم مناقشة قانونية . وفي يوم ١٨ تموز ١٩٤٩ عقدت المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها الاستئنافية جلستها وبعد اجراء الشكليات القانونية اصدرت قرارها قالت فيه ان حاكم الجزاء عندما وجه التهمة بموجب المادة السادسة من الباب الثاني عشر بدلا من المادة الثالثة عشرة لم يستحصل اذن وزير العدل باجراء المحاكمة بموجب المادة السادسة خلافا لما نصت عليه المادة (١٤٤) من الاصول الجزائية وبذلك صار قرار التجريم وقرار الحكم مخالفاين للمادة الاصولية المشار اليها ولذلك قررت المحكمة قضاها واعادة اوراق القضية الى حاكمها لاجراء محاكمة الجادرجي مجددا (١٣) .

وقد ميز الادعاء العام هذا الحكم لدى محكمة التمييز ، واصدرت هذه قرارها بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٤٩ بتأييد قرار المحكمة الكبرى . وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٩ نظرت محكمة الجزاء في الدعوى مجددا ثم اجلت النظر فيها الى ١٢ كانون الاول ١٩٤٩ حين قررت ان التهمة لا تنطبق على المادة الثالثة عشرة من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ولذلك اصدرت قرارها بالافراج (١٤) .

جريدة صدى الاهالي

في اثناء محاكمة الجادرجي صاحب جريدة صوت الاهالي ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي بلغ بان قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية في العراق ارتأى تعطيل جريدة صوت الاهالي الى اجل غير مسمى ، دون بيان اسباب ذلك التعطيل ثم بلغ بعد ذلك بان امتيازها قد ألغى دون بيان اسباب ذلك الالغاء ايضا . وفي ١٨ ايلول ١٩٤٩ اصدر الجادرجي جريدته الجديدة صدى الاهالي : وقد كتب في

(١٣) محاكمة الجادرجي (١٩٤٩) ، ص ١٢٥ - ١٤٤

(١٤) جريدة صدى الاهالي ، ٢٢ تشرين الثاني ، ١٣ كانون الاول ١٩٤٩

اول عدد صدر منها مقالا بعنوان «مناهضة الصحافة الحرة وتناجها
الخطيرة في السياسة العامة» (١٥) . ثم سارت هذه الجريدة على خطة
جريدة الاهالي واخوانها وعلى خطة الحزب الوطني الديمقراطي في معالجة
الشئون العامة ، وكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «الاقطاع واثره
في افساد جهاز الدولة» (١٦) . واصدرت صدى الاهالي عددا خاصا
عن «حقوق الانسان» كتب فيه كامل الجادرجي مقالا بعنوان «مبادئ
حقوق الانسان - منشؤها وغايتها» (١٧) . وكتب محمد حديد مقالا
عن تخفيض قيمة الدينار واخر عن مفاوضات العملة النادرة والارصدة
الاسترلينية (١٨) .

وزارة علي جودت الايوبي الثانية واشتراك حسين جميل فيها

قدم نوري السعيد استقالة وزارته العاشرة بتاريخ ٩ كانون
الثاني ١٩٤٩ وقبلت في اليوم التالي وفي اليوم نفسه الف علي جودت
الايوبي وزارته الثانية واشترك فيها حسين جميل كوزير للعدل . وكان
علي جودت قد كلف بتشكيل الوزارة قبل هذا التاريخ بنحو عشرين
يوما فاتصل بكامل الجادرجي وعرض عليه اشراك محمد حديد وحسين
جميل في وزارته المقبلة وبعد مشاورات بين كامل الجادرجي ومحمد
حديد وحسين جميل وافقوا على المشاركة في الوزارة بشرطين هما
الغاء الاحكام العرفية وعدم اشتراك نوري السعيد وشاكر الوادي
في الوزارة ووافق علي جودت ثم تاخر تأليف الوزارة ، ولما استقال
نوري السعيد اخيرا وعهد الى علي جودت بتأليف الوزارة الجديدة

(١٥) صدى الاهالي ، ١٨ ايلول ١٩٤٩

(١٦) صدى الاهالي ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٩

(١٧) صدى الاهالي ، ٩ كانون الاول ١٩٤٩

(١٨) صدى الاهالي ، ٢٣ ايلول ٢٠٤ تشرين الاول ١٩٤٩

اخبر على جودت ان محمد حديد اعتذر عن لمشاركة في الوزارة ، ولما اتصل حسين جميل بكامل الجادرجي ومحمد حديد اخبراه بانهمما غيرا رأيهما وقررا عدم الاشتراك في الوزارة ، ولكن حسين جميل تحداهما ووافق على دخول الوزارة بصفته الشخصية بحجة ان الحزب الوطني الديمقراطي محمد .

وقد استمر حكام العراق على خطتهم السابقة في اعطاء فترات قصيرة من الراحة والاستجمام لنوري السعيد والتخفيف من حدة الحكم الاستبدادي لكي يتنفس الناس قليلا ويعود الحكم الارهابي الاستبدادي فكان تأليف وزارة الايوبي من قبيل فترة تنفيس لكي تعقبها فترات من الشدة والتنكيل .

سألت جريدة الزمان حسين جميل عن اشتراكه في الوزارة الجديدة وهل كان ذلك تشيلا للحزب الوطني الديمقراطي فأجاب بالنفي لان الحزب الوطني الديمقراطي كان قد اوقف نشاطه قبل اكثر من سنة ، واذا كان الامر كذلك فان الحزب لا يستطيع تقرير الاشتراك في وزارة او عدم الاشتراك لان هذا القرار من اوجه النشاط السياسي لذلك فان اشتراكه في الوزارة جاء بصفته الشخصية ، و اضاف قوله انه سيعمل على تحقيق آرائه . وقد اثار اشتراكه في الوزارة ضجة فسي اوساط الحزب واثرت في مؤتمر الحزب التالي .

ان اهم ما عالجته جريدة صدى الاهالي في هذه الفترة وما عالجته حسين جميل وزير العدل وكامل الجادرجي هو قضايا الحريات العامة مثل قانون الطوارئ والاحكام العرفية وحرية الصحافة (٢٠) . هذا

١٩- جريدة الزمان ، ١١ كانون الاول ١٩٤٩

٢٠- صدى الاهالي ، ٣ كانون الثاني ، ١٦ كانون الثاني ، ١٧ كانون الثاني ٢٤٤- كانون

الاساس ١٩٥٠

وقد ألغت الوزارة الجديدة الأحكام العرفية • وقدم حسين جميل وزير
العدل تقريراً عن الأحكام العرفية ، ولكن استقالة الوزارة في أول
شباط ١٩٥٠ لم تترك مجالاً لدراسته وتطبيقه كما يجب



الفصل العاشر

الديمقراطية الاشتراكية

في اول شباط ١٩٥٠ قدم على جودت الايوبى استقالة وزارته بسبب معارضة الانكليز والوصى وفورى السيد والطبقة الحاكمة لسياسة التقارب مع مصر التى حاولتها الوزارة المذكورة وبسبب تدعيمها للجامعة العربية ورفضها التدخل فى شؤون سوريا ومحاولة ضمها الى العراق واقامة عرش للامير عبد الاله فيها ، وفى الخامس من شباط الف توفيق السويدي وزارته الثالثة وقد ضمت هذه الوزارة صالح جبر وزير الداخلية وشاكر الوادى وزير الدفاع من اقطاب معاهدة بورتسموث . كتب كامل الجادرجى بهذه المناسبة فى جريدته صدى الاهالى مقالا بعنوان « مد وجزر فمد... » يصف فيه سياسة الحاكين فى الحكم الاستبدادى الطويل مع فترات قصيرة من التنفيس وهى السياسة التى سار عليها العهد الملكى البائد .

فى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى ٦ اذار ١٩٥٠ حدثت مشادة كلامية بين المؤيدين والمعارضين وقد اهان سلمان الشيخ داود من المؤيدين جماعة المعارضين بصورة استفزازية وبخطة مدبرة كان القصد منها حمل المعارضين على الاستقالة من المجلس ، فاستقال سبعة وثلاثون نائبا منهم ممثلو الحزب الوطنى الديمقراطى محمد حديد وحسين جميل وخدورى خدورى وبعض مؤيدى الحزب وممثلو حزب الاستقلال وممثلو حزب الجبهة الشعبية وبعض المستقلين . وقد كتبت صدى الاهالى عدة مقالات حول الموضوع فقالت ان استقالة نواب المعارضة يجب

ان تحدث توجيهها الى النظام البرلماني الصحيح واذ استقلالهم تعبير
عن استياء الرأي العام من الاوضاع السائدة وطالبت المستقلين
بتنظيم عملهم السياسي خارج المجلس تنظيما صحيحا كما طالبت
بالاصلاح الدستوري وصيانة احكام الدستور (١) .

الحزب الوطني الديمقراطي يستأنف اعماله

اجتمعت اللجنة الادارية المركزية السابقة للحزب الوطني
الدمقراطي يوم ٢٥ مارت ١٩٥٠ وبحثت في الموقف السياسي الراهن
والتطورات التي حدثت منذ ايقاف الحزب عمله بتاريخ ١ كانون الاول
١٩٤٨ وبنتيجة المداولة رأت الاكثرية ان مقتضيات الوضع في البلاد
تتطلب استئناف العمل السياسي وتستلزم في الوقت نفسه ضم عناصر
جديدة للحزب (٢) واعادة النظر في تنظيم عمله على ضوء التجارب
السابقة وتاليف جبهة وطنية موحدة من الهيئات والكتل والافراد التي
تتفق على منهج موحد . ولذلك تقرر بالاكثرية استئناف الحزب اعماره
والتشبيث في ضم عناصر اخرى وفي تاليف جبهة وطنية على منهج معين
حسبما يتطلبه وضع البلاد الراهن . وقد وافق على هذا الرأي كامل
الجادرجي و محمد حديد وحسين فوزي ورجب على الصفار ونائيل
سمجيري ، وخالفه حسين جميل وقاسم حسن .

وقد كتب حسين جميل في محضر الجلسة اسباب مخالفته فقال :
ارى ان الحزب في وضعه الحالي ، في مختلف النواحي ، لا يملك الاسباب
التي تحملني على تقرير استئناف الحزب عمله واني لا اقدر له النجاح
في مهمته كهيئة سياسية الا اذا قلنا ان تكون مهمة الحزب مقتصرة

(١) صدى الاهالي ، ٨ آذار ، ١٦ آذار ، ١٩ آذار ، ٢٦ آذار ١٩٥٠

(٢) كان كامل الجادرجي دوما لا يرتاح الى ضم عناصر جديدة للحزب من طبقة النواب
او من اشغل مركز قيادي في حزب او هيئة لان مثل هؤلاء يريدون مراكز قيادية في الحزب
الوطني الديمقراطي قد تهدد زعامته .

على اصدار جريدة ونشر بيانات بين حين واخر ، فيجب البحث والتفاهم
اولا بين اعضاء اللجنة الادارية المركزية حول بعض النقاط الاساسية
ومن ثم مفاوضة بعض العناصر الوطنية التي تتفق اهدافها مع اهدافنا
للانضمام الى الحزب حتى اذا ضمنا اتساعها واذا وجدنا ان من شان
تلك العناصر ان تزيد الحزب قوة وتهيؤه للعمل اتخذنا مثل هذا القرار ،
والا فان تقرير استئناف العمل دون ذلك سيجعلنا بعد مدة في وضع
سنضطر معه على اتخاذ قرار بعلق الحزب ، وازاف حسين جميل
قوله الا انه مادامت الاكثرية قد اتخذت هذا القرار فاني احترم قرارها
واقصد كل ما يودع الى من عمل باخلاص ، غير اني اجد مع الاسف بانه
لا يتفق وراي المدون اعلاه ان اشغل سكرتارية الحزب وانا غير مؤمن
بصحة استئناف عمله دون تهيئة اسباب جديدة للنجاح .

واما قاسم حسن فكتب : ارى وجوب ضمان ماتضمنه القرار
من اهداف قبل بدء نشاط الحزب . هذا وقد رشح حسين جميل قاسم
حسن ليحل محله في السكرتارية .

وقد نشط الحزب بعد ذلك كما نشطت جريدة صدى الاهالي
وتشرت مقالات متنوعة عالجت مختلف القضايا كماداتها . وكتب محمد
حديد مقالات عن مجلس الاعمار وعن موقف شركات النفط من
استخدام العراقيين وتعديل امتيازات النفط واتفاق النفط الجديد
واتهم شركة النفط بانها تدفع بيد وتسترد بيد اخرى (٣) . وكتب كامل
الجادرجي ينتقد قرار المحكمة العليا في عدم صحة عينية مزاحم
الباجه جي (٤) وكتب حسين جميل عن سجن قرة السلطان (٥) .
وعالج الجريدة بصورة خاصة قضية فلسطين فطالبت بوجوب
التمسك بالوحدة ومقاومة التدخل الاجنبي بين الدول العربية وانتقدت

(٣) صدى الاهالي ١٢ نيسان ١٩٥٠ ٢٦ نيسان ١٨٥٠ ١٣ ايار ١٩٥٠ اب ١٩٥٠ ايلول ١٩٥٠

(٤) صدى الاهالي ١٨ نيسان ١٩٥٠

(٥) صدى الاهالي ٢٤ تموز ١٩٥٠

مواقفه شرقى الاردن من القضية ونهت الى خطر المهادنة مع اسرائيل وشجبت بيان الدول الكبرى الثلاث اميركا وبريطانيا وفرنسا حول تثبيت الوضع الراهن فى فلسطين (٦) .

وصار الحزب يعقد الاجتماعات الاسبوعية كما جرت العادة فى السنوات السابقة تلقى فيها محاضرات تثقيفية وقد القى كامل الجادرجى رئيس الحزب محاضرة عن «التكتلات الاقليمية وموقف العراق منها» والقى نائل سمحيري محاضرة عن «المفاهيم الحزبية» والقى حسين جميل محاضرة عن «مسئولية الوزير فى القانون العراقى وقانون مسؤولية الوزارة فى القانون المصرى» والقى قاسم حسن محاضرة عن «ما وراء البيان الثلاثى المشترك» والقى عزيز الحسى محاضرة عن «المفهوم الديمقراطى للثقافة» والقى محاضرة عن «الدعاية الحزبية» والقى خيرى العمري محاضرة عن «الاحزاب السياسية فى تاريخ العراق الحديث» والقى محاضرة عن «ميكولوجية الكفاح السياسى» واخرى عن «حقوق المواطن فى ظل النظام الديمقراطى» ومحاضرة عن «الضمان الاجتماعى» واخرى عن «الحقوق السياسية للمرأة العراقية» (٧)

مناوشة مع حزب الاستقلال

استقال نواب حزب الاستقلال مع نواب المعارضة يوم ٦ آذار ١٩٥٠ فلما اجرت الحكومة الانتخابات التكميلية اشترك حزب الاستقلال فيها حين قاطعها النواب الذين سبق ان استقالوا من المجلس وقاطعتها احزابهم (الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الجبهة الشعبية) وقاطعها المعارضون بوجه عام واصدروا بيانا بذلك . وكتب عبد الرزاق الناهر مقالا يشرح فيه اسباب استقالة المعارضة ، ولذلك

(٦) صدى الاهالى ٤ آذار ٣١ نيسان ١٧٤ نيسان ٢٥٠ نيسان ٢٨ ايار ٢١٤ ايار ١٩٥٠

(٧) صدى الاهالى ١٤ ايار ١٨ ايار ٢٢ ايار ٢٤ حزيران ٢٦ حزيران ١٤ تموز ١٩٥٠ ،

٢ تموز ٢٠٤ تموز ١٠٤ ايار ٢٢ ايار ٣١ ايار ١٩٥٠

اشتدت الحملات بين **صدى الاهالي** جريدة الحزب الوطني الديمقراطي و**لواء الاستقلال** جريدة حزب الاستقلال ، فكتبت **صدى الاهالي** مقالا بعنوان «نحن نختلف وياكم ايها الاستغلاليون !» . (٨) وصارت **صدى الاهالي** تنشر في محلياتها ما يرسله اليها القراء والمؤيدون واعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في شجب موقف حزب الاستقلال من الانتخابات التكميلية في الفترة الواقعة بين ٧ ايار و ١٢ حزيران ١٩٥٠

وزارة نوري السعيد الحادية عشرة :

بمناسبة مادار من مفاوضات النفط وتوصل الطرفين البريطاني والعراقي الى اتفاق مبدئي حول الموضوع رأى الحاكمون في العراق من انكليز ووصى وطبقة حاكمة واذناب اذ يعود نوري السعيد الى الحكم ليكون له فضل في توقيع اتفاقية النفط على مبدأ المناصفة المعروف وهو في ظاهره يعطى للعراق ٥٠٪ من الارباح بينما هو في حقيقته اقل من ذلك بكثير اذ ينال العراق بموجبه نحو ٣٥٪ فقط . وفي ١٢ ايلول ١٩٥٠ قدم توقيع السويدي استقالة وزارته الثالثة فقبلت في ١٥ ايلول وفي اليوم نفسه عهد الى نوري السعيد بتأليف الوزارة وهي الوزارة الحادية عشرة برياسته ، وفي هذا اليوم ايضا عقد نوري السعيد مؤتمرا صحفيا اعلن فيه مناهج وزارته في التعمير والانشاء ومحاولة التقرب للشعب .

وقد علق كامل الجادرجي على هذا المؤتمر بمقال عنوانه «قلعة الاختبار في الدول الناشئة ومن هو المعلوم عن سوء الوضع في العراق» (٩) . وكتب محمد حديد مقالا بعنوان «لا يضمن الخبز والعمل الا باتباع سياسة اقتصادية علمية» ومقالا اخر عن المفاوضات المالية بين العراق وبريطانيا (١٠)

(٨) **صدى الاهالي** ، ٧ ايار ، ١٠ ايار ، ١٦ ايار ١٩٥٠

(٩) **صدى الاهالي** ، ٢١ ايلول ١٩٥٠

(١٠) **صدى الاهالي** ، ٢٢ ايلول ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٠

وفي الوقت نفسه تابعت جريدة **صدى الاهالي** خطتها في معالجة
شئون البلاد العامة فكتبت عن المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل والمعاهدات
غير المتكافئة والعدالة الاجتماعية وموقف العراق من التكتلات الدولية
ووضع عمال النفط في العراق والخدمات الاجتماعية (١١) .

كما تابع الحزب الوطني الديمقراطي اجتماعاته والقيت فيها
المحاضرات التثقيفية مثل «في سبيل تحررنا من الامتيازات الاجنبية» ؛
«واجبات العضو الحزبي» (١٢) .

مؤتمر الحزب الرابع

عقد المؤتمر الرابع للحزب يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٠ وقد
تميز هذا المؤتمر بالخطاب الذي القاه كامل الجادرجي رئيس الحزب
ودعا فيه الى تبني فكرة الديمقراطية الاشتراكية، وقد وافق المؤتمر على
هذه الفكرة وأقر تعديل منهاج الحزب على ضوءها . وتميز المؤتمر
ايضا بمهاجمة حسين جميل لاشتراكه في وزارة علي جودت الايوبي
ومهاجمة اعضاء المؤتمر عن منطقة الكاظمية للحزب وانتقاد بعض مواقفه،
وكان هؤلاء الاعضاء الذين انتقدوا واقعين تحت تأثير الشيوعيين
وقد انتقدوا بصفة خاصة عدم اعلان الحزب موقفه المصريح من الحرب
الكورية ومن انصار السلام ومن حوادث سوريا ، واتهموا الحزب
بالانحرافات اليسنية لانه تهجم على بعض العناصر الديمقراطية (يقصدون
الشيوعيين) ، وانتقدوا الحزب لتأييده المطلق لوزارة محمد الصدر
وهاجموا حسين جميل لاشتراكه في وزارة الايوبي وطلبوا اللجنة
الادارية المركزية ببيان موقفها من هذه النقطة الاخيرة .

(١١) **صدى الاهالي** ١٧، تشرين الاول، ٢٠ تشرين الاول، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٠ .
٢٦ تشرين الثاني ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٠ . ١٩، ٢٠، ٢١

(١٢) **صدى الاهالي** ، ١٩ ايلول، ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٠ .

وفيما يلي ملخص خطاب الجادرجي :

كنت منذ مدة طويلة اعتبر قضية فلسفة الحزب اساسية لاني لاحظت ان معظم الخلافات التي نشأت في داخل الحزب كانت اكثر ماتكون ناشئة من سكوت المنهج عن هذه الناحية واستغلال البعض لهذه الغنوض لتفسيره حسب اهوائه واغراضه فكنت اود ان نعلن بصراحة البخطة التي نحن منتهجوها بالفعل في تفهنا للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفسيرنا اياها ، فكنت اري الجهر بالمذهب التقدمي الخاص الذي سار عليه الحزب منذ تأسيسه لاننا كنا ولا نزال نعرض كل الحرص على صيانة مبدأ الحزب وكيانه التقدمي اللذين نعلمهما المحل الاول من كل اعتبار .

ولهذا السبب قدمت في اليوم الخامس عشر من اب سنة ١٩٤٧ الى اللجنة الادارية المركزية تقريرا شرحت فيه وجهة نظري شرحا منسها ، وطالبت باقرار فلسفة الحزب واعلانها بصورة صريحة ، وبينت ان اقرب فلسفة الى مبادئ الحزب الفعلية من اى مذهب تقدمي آخر «الاشتراكية الديمقراطية» ولكن لاسباب لامجال لذكرها في الوقت الحاضر لم تقبل اللجنة الادارية المركزية حينذاك وجهة نظري تلك (١٣) . والان يسرني ان اعلن ان اللجنة الادارية المركزية قررت في اليوم السادس والعشرين من تشرين الاول سنة ١٩٥٠ قبول مبدأ الاشتراكية الديمقراطية مذهبا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، بعد ان درست الموضوع دراسة شاملة ، ولا سيما بعد ان لمست لدى الكثير من الأعضاء رغبة ملحّة في تعيين فلسفة تقدمية للحزب .

انا اقرارنا للاشتراكية الديمقراطية لاي معنى ان حزبنا يشارك الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم في جميع الظروف والاحوال آراءها في جميع المواضيع والقضايا وعلى سبيل المثال اقول : اننا وان كنا اقرب الى حزب العمال البريطاني في فلسفته الاصلاحية التقدمية،

(١٣) انظر الفصل السادس فصولا .

الا اننا لا نتفق وايضا في سياسته الخارجية التي تميزها النزعات
الاستعمارية فسواصل بطبيعة الحال كفاحنا ضد الاستعمار باى شكل
كان وايضا وجد . ولذلك فان تقدمية حزبنا تمتاز بطابع وطنى لاشائبة
فيه .

ولما كان اعترافنا بالتملك الفردى لا يناقض الاخذ بفلسفة
الاشتراكية الديمقراطية ولا يناقض دعوتنا الى توجيه التثبثات الفردية
والصناعات الوطنية فان اعتناق حزبنا لهذا المبدأ يجعله يقف بالمرصاد
لتلك الصناعات الوطنية عندما تكون سببا لاستغلال المجموع لحساب
الفرد استغلالا شنيعا فتعيق المجتمع عن التقدم المنشود له في دور من
ادواره الصناعية .

ولما كان من واجبا ان ننادى في كثير من الاحيان بالتعاون بين
جميع الطبقات للكفاح ضد الاستعمار واجباط خطته فان اعتناقنا
للنظرية الاشتراكية الديمقراطية ينير امامنا سبل العمل الصحيح في
هذا المضمار .

وسيكون من شأن اعتناقنا لهذا المبدأ تعزيز كفاحنا ضد
القوى الرجعية وتكتلاتها ومطامعها ومحاولاتها للامعان في استغلال
الشعوب المضطهدة واذلالها . وسنجد في الاشتراكية الديمقراطية
ما يعزز ثقتنا ببلادنا وبوطننا وبالقوى الوطنية والعوامل والامكانيات
المحلية التي تلعب دورا مهما في تحرير بلادنا .

ولاشك في ان تعريف صبغة حزبنا التقدمية هذا التعريف العلمى
الدقيق باقرار الاشتراكية الديمقراطية سيثجع مختلف الفئات الواعية
من ابناء الشعب من المثقفين والعمال والحرفيين والفلاحين وابناء الطبقة
المتوسطة وجميع الديمقراطيين والاحرار والوطنيين ممن يدينون
بالحرية الديمقراطية واستقلال البلاد ويشجبون النفوذ الاجنبى
على الانتماء الى حزبنا . ان انتشار مبادئ حزبنا سيمهد لازالة

المساوىء التى تشكو منها وهذا لا يتحقق بطبيعة الحال الا بتقوية حزبنا والحصول على تأييد الجمهور له كى يستطيع ان يفوز فى الانتخابات النيابية فوزا يمكنه من تاليف حكومة اشتراكية ديمقراطية تقوم بتطبيق منهجه .

ان الشعوب العربية ، بل فى الواقع الشعب العربى ، امة واحدة ولكن المصالح الاستعمارية هى التى فرقها الى شعوب ودول واقامت بينها الحدود المصطنعة . ولا يمكن ان يتم تحرير الامة العربية من الاستعمار ولا ان يتم اتحادها ما لم تكن فلسطين ضمن الاتحاد المنشود . والحزب يعتقد ان تحرير البلاد المنكوبة بالصهيونية يجب ان يظل امانة فى عنق كل عربى حتى تتم تادية هذه الامانة (١٤) .

تعديل منهج الحزب :

ادخل المؤتمر الرابع التعديلات والاسس التالية على منهج الحزب الذى كان معمولاً به منذ تاسيس الحزب سنة ١٩٤٦ :

١ - غاية الحزب : القيام باصلاح عام فى كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمى منسق شامل يستمد اسسه من المبادئ الاشتراكية الديمقراطية .

٢ - السياسة الخارجية : يعمل الحزب على تحقيق اتحاد البلاد العربية بدولة اتحادية (فدرالية)

٣ - النظام السياسى : يعمل الحزب على اقامة مجتمع ديمقراطى يهدف الى جعل المواطن غاية بذاته ويحقق العدالة الاجتماعية فى مجتمع متحرر من الفقر والجهل والمرض والخوف .

٤ - الناحية الاقتصادية : تنظيم العمال فى نقابات لضمان

(١٤) صدى الامالى ٣٠٠ تشرين الثانى ١٩٥٠

حقوقهم وتأييد هذه النقابات والحركة العمالية بحيث
تستطيع أن ترفع المستوى العام لاجور العمال وتعمل
لتحسين احوالهم وتجعل منهم قوة فعالة في حياة
المجتمع العراقي .

٥ - الناحية الاجتماعية : تحرير المرأة ومنحها الحقوق
السياسية للمواطن (١٥) .

اللجنة الادارية المركزية الجديدة :

انتخب المؤتمر كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل
وقاسم حسن ونائل سميجري وحسين فوزي ورجب الصفار اعضاء
للجنة الادارية المركزية الجديدة . ثم اجتمعت اللجنة الادارية وانتخبت
كامل الجادرجي رئيسا ومحمد حديد نائبا للرئيس ورجب الصفار
محاسباً وقاسم حسن سكرتيراً بدلاً من حسين جميل السكرتير التقليدي
للحزب وذلك بسبب اعتذاره الذي اوردته في مخالفته لقرار اللجنة
الادارية المركزية باستئناف العمل الحزبي المتخذ في ٢٥ آذار ١٩٥٠

الفصل الحادى عشر

الحياد والجمهورية الشعبية

كان موضوع علاقات العراق مع بريطانيا بصفة خاصة وعلاقات العراق والبلاد العربية مع الغرب بصفة عامة موضوع بحث ومناقشة فى اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وقد دار الحديث حول المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٣٠ فى جميع الاوساط السياسية تقريباً ونوقش موضوع الغائها او تعديلها او تبديلها . وكانت بريطانيا بصفة خاصة والكتلة العربية (البريطانية-الاميركية-الفرنسية) بصفة عامة تريد الاتفاق مع الدول العربية بشكل دفاع مشترك يهدف الى الدفاع عن مصالح الغرب فى منطقة الشرق الاوسط وجعل الدفاع عن هذه المنطقة حلقة فى سلسلة المشاريع العربية ضد الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفييتى وكتلته) . وقد انتهت جهود بريطانيا مع العراق الى عقد معاهدة بورتسموث (١٩٤٨) وقد اريد بها ان تكون فاتحة عقد معاهدات اخرى مع البلاد العربية ولاسيما مصر ، فلما احبط العراقيون تلك المعاهدة عادت بريطانيا والطبقة الحاكمة العراقية الى التمسك لانحياز العراق والدول العربية الى الغرب . وكان نورى السعيد رجل بريطانيا المعتمد لتحقيق اهدافها فى العراق والبلاد العربية .

لما استقالت وزارة صالح جبر والف محمد الصدر الوزارة وعاد الحديث عن المعاهدة العراقية - البريطانية والعلاقات بين العراق وبريطانيا قررت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الديمقراطى بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٤٨ تحديد موقف الحزب من هذا الموضوع كما يلى :

» بالنظر الى قيام هيئة الامم المتحدة والى موقف الاكثرية الساحقة من الدول الصغيرة التي تجد في هذه المنظمة حاميا لها ، فليست هناك من حاجة الى اى حلف عسكري بين العراق وبريطانيا بل يكتفى بايجاد معاهدة صداقة وعدم اعتداء Friendship and Non-Aggression Pact بين العراق وبريطانيا لتنظيم العلاقات العراقية-البريطانية على اسس ودية وحماية مصالح الطرفين المشروعة وعلى اساس المنافع المتبادلة بشكر يتناسق وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الامم المتحدة ولذلك قررت اللجنة الادارية المركزية :

١ - رفض مبدأ الدفاع المشترك

٢ - ان الرغبة التي أبدتها الوزارة الحاضرة في استبدال

معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة تضمن حقوق العراق
هى رغبة عامة لدى جميع ابناء البلاد ، ولكن الحزب
يرى وجوب اضطلاع هيئة تمثل جميع الاحزاب
والهيئات السياسية بالمفاوضة لتحقيق هذا الغرض .

وعندما اجتمعت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الديمقراطى
في ٢٥ مارت ١٩٥٠ للنظر فى استئناف الحزب لاعماله ذكرت فى قرارها
تأليف جبهة وطنية موحدة من الهيئات والكتل والافراد التى تتفق
على منهج موحد . وفى ٢٩ نيسان القى كامل الجادرجى رئيس الحزب
محاضرة على اعضاء الحزب عن التكتلات الاقليمية وموقف العراق
منها ، وبعد اسابيع قليلة القى قاسم حسن محاضرة عن البيان الثلاثي
المشترك الذى اصدرته الدول العربية الثلاث انكلترا واميركا وفرنسا
عن تثبيت الوضع الراهن فى فلسطين هاجم فيه السياسة الغربية
فى منطقة الشرق الاوسط .

وهاجمت جريدة صدى الاهالى مساومات الحكومات الغربية مع
الدول الغربية وعلمت على المفاوضات المصرية البريطانية التى جرت فى

عهد حكومة الوفد وأكدت على أهميتها بالنسبة للبلاد العربية (١) .
ثم استقالت وزارة توفيق السويدي والرف توري السعيد وزارته
الحادية عشرة في ١٥ أيلول ١٩٥٠ وبدأ نشاطه في خدمة الغرب . وبعد
فترة وجيزة عقد مؤتمراً صحفياً بين فيه ان الحرب واقعة لا محالة وان
الحياد بين الشرق والغرب مستحيل وايد وجهة النظر الانكليزية -
الاميركية (٢) . ولما اجتمع مجلس الامة العراقي قال خطاب العرش ان
العالم لم ينتقل الى حالة السلم بعدولذلك لم يطالب بالغاء المعاهدة
العراقية - البريطانية او تعديلها (٣) .

وعادت صدى الاهالي الى مهاجمة حلف الشرق الاوسط ، وعلق
كامل الجادرجي على المفاوضات المصرية - البريطانية وعلاقتها بمستقبل
البلاد العربية (٤) تحدثت الجريدة عن القوة الدولية الثالثة في اسيا
ومكانة البلاد العربية (٥) . ونشرت تصريحاً لرئيس الحزب ادلى به
لمندوب جريدة المصري عن موقف البلاد العربية من الكتلتين الغربية
والشرقية وان الغرب يريد تكوين كتلة اقليمية وربطها بالغرب
واكد على ضرورة الوقوف موقف الحياد الذي هو هدف الضمان
الجماعي بين الدول العربية (٦) . ونشرت الجريدة مقالا بعنوان
« الانحياز الى التكتلات الدولية يهدد كيان الامة العربية » ، وارسل
الحزب برقية الى جامعة الدول العربية يعبر فيها عن رغبة الشعب
العراقي في عدم توريط الشعوب العربية في الانحياز الى التكتلات
الدولية الحاضرة التي قد تؤدي الى حرب ماحقة تعود على الامة
العربية بالضرر البالغ ويطلب باتخاذ موقف الحياد التام (٧) .

(١) صدى الاهالي ٢٤١ ، ١٦٠ أيلول ١٩٥٠

(٢) صدى الاهالي ١٦٠ تشرين الثاني ١٩٥٠

(٣) صدى الاهالي ٤٤٠ كانون الاول ١٩٥٠

(٤) صدى الاهالي ١٧٠ كانون الاول ٢٩٤ كانون الاول ١٩٥٠

(٥) صدى الاهالي ١١٠ كانون الثاني ١٩٥١

(٦) صدى الاهالي ١٨٤ كانون الثاني ١٩٥١

(٧) صدى الاهالي ٢١٤ كانون الثاني ١٩٥١

ووصفت الجريدة دعوة نوري السعيد الى الانحياز للغرب بأنها دعوة خطيرة وتساءلت عما جنت البلاد العربية من تعاونها مع الحلفاء (٨) . ووصفت بيان جامعة الدول العربية عن موقفها من التكتلات الدولية الذي تضمن انحيازاً الى الكتلة الغربية بأنه سياسة مراوغة بالية (٩) . وهاجمت خطاب ألقى رئيس الوزارة البريطانية الذي تضمن اعداد بلاد الشرق الاوسط لزجها في حرب مقبلة ، كما هاجمت تصرفات الاميركيين والانكليز بمقدرات البلاد العربية (١٠) . وهكذا كان الحزب الوطني الديمقراطي اول من دعا الى الحياديين الشرق والغرب والى ضم الصفوف الوطنية في جبهة واحدة ضد الاستعمار ومشاريعه .

بيان الحياد

عندما تأزم الوضع الدولي وحاولت دول الكتلة الغربية زج الشرق الاوسط والبلاد العربية في أتون الدفاع المشترك اخذ الحزب الوطني الديمقراطي زمام المبادرة فدعا رئيسه رجال السياسة المستقلين الى تأييد مبدأ الحياد بين المعسكرين المتنازعين وطلب اليهم توقيع بيان الحياد الذي أعدته اللجنة الادارية المركزية للحزب من قبل فوفع عليه في ١٩ مارت ١٩٥١ طه الهاشمي وعبد الرزاق الظاهر وصادق البصام ومحمود الدرة وكامل الجادرجي وجعفر حمندى ومزاحم الامين الباجهجي وعارف قفطان وصالح شكارا وعبد الرحمن الجليلي وعبد الهادي الظاهر وحسين جميل وقاسم حسن ومحمد حديد وحسين فوزي وجميل صادق وعبد الجبار الجومرد وجعفر البدر وفائل سمحيري وبرهان الدين باشريان وحسن عبد الرحمن ورجب علي الصقار ،

(٨) صدى الاهالي ٢٢ كانون الثاني ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٥١

(٩) صدى الاهالي ، ٥ شباط ١٩٥١

(١٠) صدى الاهالي ١٤ شباط ١٩٥١ ، ١٩ شباط ١٩٥١

وهؤلاء يمثلون اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطنى الديمقراطى
وبعض الساسة المستقلين • وفيما يلى خلاصة البيان :

منذ ان بلغت الازمة العالمية أشدها فى الاونة الاخيرة والشعب
العراقى يرقب تطوراتها باهتمام بالغ وهو فى أشد القلق على مستقبله
ومصيره ، ويزيده قلقا اضطراب الرأي لدى بعض المسؤولين فى العراق
والبلاد العربية وتصريحاتهم المتناقضة • فبينما يرى الشعب العراقى
جامعة الدول العربية تقف موقفا غامضا قد يعرض سلامة الشعوب
العربية الى الاخطار اخذنا نسمع عن طريق الاذاعات الاجنبية ونطلع
عن طريق الصحف الخارجية ان بلادنا قد اعتبرت جزءا من الخطة الحربية
الواسعة النطاق التى وضعت باسم الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط •
كل ذلك يجرى بنتيجة مساومات خفية نجهل كنهها تكسوها فى بعض
الاحيان وعود تبدو خلافة وهى فى الواقع تخالف رغبة الامة الاكيدة
فى السلام والابتعاد عن كوارث الحرب كما تخالف رغبته فى الانصراف
الى تعمير البلاد والمحافظة على سيادتها الوطنية •

ان اعظم نعمة نبتغيها هى نعمة السلام والتخلص من الاستعمار
والتمتع بحياة سياسية حرة والحصول على استقلال كامل غير منصوص
و ضمان تمتع الشعب العراقى بحقوقه الدستورية البرلمانية التى مازال
محروما من التمتع بها • ورغبة منا فى تحقيق ذلك نعلن ان الانحياز
الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين ، سواء اكان ذلك فى الحسب
الباردة القائمة بينهما او الاصطدام المسلح الذى يحتمل ان يقوم ، يعرض
البلاد العربية عامة والعراق خاصة الى اخطار جسيمة تجلب اليها
الكوارث والدمار وتلقى بآبائنا الى التهلكة او قد تودى بكياننا فى
سبيل مطامع استعمارية لاشان لنا بها •

والشعب العراقى راغب كل الرغبة فى التعاون مع الشعوب
العربية الاخرى وجميع الشعوب المحبة للسلام لتاليف جبهة تقف من

هذا الصراع القائم والاصطدام المسلح عند نشوبه موقف الحياد التام (١١) .

أيد الشعب العراقي بيان الحياد كما كان له صدى كبير في البلاد العربية والبلاد الاجنبية . واخذت **صدي الاهالي** تنشر التأييدات التي يرسلها أبناء الشعب اليها . وكتبت **صدي الاهالي** مقالا بعنوان «بيان الحياد هو التعبير الصادق عن امانى الشعوب العربية» (١٢)

الجهة الشعبية المتحدة

ثم خطا الموقعون على بيان الحياد خطوة اخرى هي تكوين الجهة الشعبية المتحدة من الحزب الوطني الديمقراطي ومن الساسة المستقلين الآخرين وقد تم التوصل في ٦ نيسان ١٩٥١ الى وضع ميثاق للجهة ونظام داخلي . وقد نص النظام الداخلى هذا على ان يمثل الحزب الوطني الديمقراطي في مؤتمر الجهة وفي لجانه بنسبة الثلث ولمثليه ثلث الاصوات . وفيما يلي خلاصة ميثاق الجهة الشعبية المتحدة :

تكون في العراق جهة سياسية من احزاب وهيئات وافراد باسم «الجهة الشعبية المتحدة» غايتها التاليف بين العناصر التي تشترك في اهداف معينة للعمل معا على تحقيق تلك الاهداف المفضية الى اصلاح عاجل يشمل استكمال سيادة العراق واستقلاله وتحريره من كل نفوذ اجنبى ضمن جامعة عربية مكيئة البنيان تعمل على السذود عن مصالح الشعوب العربية وتحقيق ما تنصب اليه من الحرية والاستقلال والاتحاد على صيانة عروبة فلسطين التي هي جزء من البلاد العربية ، كما يشمل ابعاد العراق عن الاشتراك في الحرب وذلك بالعمل على ضمان

(١١) صدي الاهالي ، ٢٣ مارس ١٩٥١

(١٢) صدي الاهالي ، ٢٥ مارس ١٩٥١

حياده تجاه المعسكرين المتنازعين والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الأخرى المحبة للسلام .

وتعمل الجبهة في السياسة الداخلية على دعم الوحدة العراقية وإيجاد وضع سياسي يقوم على تطبيق القانون الاساسي والتبني باحكامه التي تعد من اهم اركانها مسئولية الوزارة امام مجلس منتخب انتخاباً حراً مباشراً وضمان الحرية الفردية والسياسية والعمل على تحقيق نظام ديمقراطي دستوري نيابي مقيد بالقانون وثامن استقلال القضاء وفسح المجال للعمل الحزبي والنقابي في جميع انحاء العراق والغاء القوانين التي تعرقل او تخالف هذه الاهداف وتشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن جريمة مخالفة احكام القانون الاساسي وعن سوء استعمال السلطة واستغلالها وعن الاثراء غير المشروع ، كما تعمل على تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة .

وتعمل الجبهة في السياسة الاقتصادية على انقاذ العراق من الاستغلال الاجنبي لاقتصادياته وضمان ارتفاعه من ثرواته وموارده وانقاذ اكثرية الشعب من حالة الفقر والبؤس وذلك باتباع سياسة الاقتصاد الموجه والقيام بالاعمال العمرانية وفق خطة منظمة ومنهج شامل لاستثمار اهم المرافق والامكانيات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية والعمل على تحضير البدو وتحسين احوال الفلاحين بالاخذ بمبدأ الملكية الصغيرة والمبادرة الى تحسين احوال العمال وصيانة حقوقهم والاخذ بمبدأ الضمان الاجتماعي .

وقد وقع على هذا الميثاق كامل الجادرجي (بصفته ممثلاً للحزب الوطني الديمقراطي) وصادق البصام ومزاحم الامين الباجهجي وطه الهاشمي وعارف قفطان وصالح شكارا وعبد الرزاق الظاهر وعبد الهادي الظاهر وجعفر حمدي وخدوري خدوري وحسن عبد الرحمن وجميل صادق وجعفر البدر وبرهان الدين باش عيان ومحمود الدرة

وعبد الرزاق الخمود وعبد الرحمن الجليلي وعبد الجبار الجومرد
وخطاب عيسى الخضير ومحمد رضا الشيبيني ونصرت الفارسي ونجيب
الصايغ وعبد الرزاق الشيعلي (١٢) . وتقدم هؤلاء بطلب اجازة الجبهة
الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥١

وكتب **صدي الاهالي** مقالات في الدعوة الى الجبهة هذه ونشرت
وتأييدات الشعب لها ، واستمرت على مهاجمة المشاريع الاستعمارية في
الشرق الاوسط (١٤) .

وفي ١٩ نيسان اعترضت وزارة الداخلية على طلب التأسيس لان
المادة الثالثة من قانون الجمعيات تنص على ان الجمعية هي الهيئة
المؤلفة من عدة اشخاص ولما كانت الجبهة مؤلفة من احزاب وهيئات
وافراد فان الاحزاب والهيئات ليست باشخاص . وفي ٢٤ نيسان
اعترض اصحاب الطلب على جواب وزارة الداخلية لدى مجلس
الوزراء ولما اخذ رأي وزارة العدل بالموضوع ايدت رأي وزارة
الداخلية ، ولذلك اضطر اصحاب الطلب على حذف فقرة « من
احزاب وهيئات وافراد » وانسحب الحزب الوطني الديمقراطي من
الاشتراك في الجبهة . وفي ٢٦ ميس ١٩٥١ اجازت الحكومة الجبهة
الشعبية المتحدة .

وفي أثناء ذلك تقدم النائب فائق السامرائي بسؤال الى وزير
الداخلية حول منع اجازة تأليف الجبهة ، وقدم له الهاشمي مذكرة الى
رئيس الوزراء ، وتكلم النائب محمد صديق شيشل عن الموضوع في
مجلس النواب وحدثت بينه وبين رئيس الوزراء نوري السعيد
مناقشة حامية وكتب حسين جميل بهذه المناسبة مقالا في **صدي الاهالي**
قال فيه ان قانون الجمعيات يخالف احكام الدستور باعطائه سلطة

(١٢) صدي الاهالي ، ١٧ نيسان ١٩٥١

(١٤) صدي الاهالي ، ١١ نيسان ١٩٥٠ ، ١٥ نيسان ١٩٥٠ ، ١٦ نيسان ١٩٥١ ، ٢٠ نيسان ١٩٥١

واسعة لوزير الداخلية تناقض المادة الثانية عشرة من القانون الاساسي (١٥) .

ولما اجيزت الجبهة تكلم كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في الاجتماع الاسبوعي للحزب عن تأليفها ثم اتفق الحزبان على التعاون وعلى اسمه : (١) ميثاق الجبهة المؤرخ في ٦ نيسان ١٩٥١ (٢) التشاور في اتخاذ سياسة موحدة في المواقف الطارئة (٣) تكوين لجنة مشتركة دائمية (١٦) .

وقد ظهرت اولى بوادر التعاون بين الحزبين في البيان المشترك المؤرخ في ١ تموز ١٩٥١ . وقد تضمن عدة مطالب منها : (١) ان لا يصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد او الاعتداء على ايران او اى بلد اخر (٢) ابعاد العراق عن التكتلات الدولية (٣) ان يكون الشعب مصدر السيادة (٤) توفير الغذاء والكناء باثمان معتدلة (١٧) .

واستمر التعاون بين الحزبين حتى أواخر ١٩٥٢ ، فقد ذهب وفد من الجبهة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي لمقابلة هيئة النيابة بشأن السجناء السياسيين المضربين عن الطعام ، ثم ذهب ممثلان عنهما لمقابلة الوصى على العرش لعرض مشاكل البلاد السياسية والمعيشية ومنها قضية اضراب السجناء السياسيين ، واصدر الحزبان بياناً مشتركاً لمعالجة امور البلاد المهمة مثل تعديل المعاهدة . وطلب الحزبان عقد اجتماع عام لتأييد مصر ولكن الحكومة رفضت الطلب فعقد الاجتماع في مركز الجبهة ، واصدرا بياناً بدعوة الشعب العراقي الى الاضراب العام احتجاجاً على وزارة نوري السعيد وتأييداً لمصر . واصدرا بياناً اخر مطالبين بضرورة نشر اتفاقية النفط على الرأي العام وعدم عرضها

(١٥) صدى الاهالي ٢٢٤ مايس ٢٥٤ نيسان ، مايس ٦ ، ٩ مايس ١١ مايس ١٩٥١

(١٦) صدى الاهالي ٢٧٤ ايار ، ٣ حزيران ، ١٥ حزيران ، ٢٨ حزيران ١٩٥١

(١٧) صدى الاهالي ، ٢ تموز ١٩٥١

على المجلس النيابي في اواخر أيام حياته . واحتقلا بذكرى وثبة كانون
الثاني (في ٢٧ كانون الثاني) (١٨) .

ولما نشرت اتفاقية النفط اصدر الحزبان بياناً قالاً فيه ان مبدأ
المنافسة في الارباح مضلل لان هناك التلاعب في احتساب النفقات
وفي تحديد سعر البيع ولان صياغة الاتفاق تفصح المجال للتلاعب مثل
دفع الضرائب ، وقالوا ان زيادة الارباح ناجمة عن زيادة كميات النفط
المستخرجة وان تقرير سعر حصة العراق بالسعر العالمي في البحر المتوسط
فيه اجحاف واكدوا على حق العراق بالمطالبة بزيادة حصته اذا حصلت
أحدى الدول المنتجة له على زيادة وطالبوا بتمثيل العراق في مجلس
مديرى الشركة وبحق العراق في شراء ٢٠٪ من اسهم الشركة كما نصت
معاهدة سان ريمو كما طالبوا بايفاد البعثات وتدريب العراقيين ، وقد
انتقد الحزبان اغفال بعض النقاط في اتفاقية النفط مثل تسجيل الشركات
في العراق وخضوعها لقانون التحويل الخارجى ومعاملة العمال
والمستخدمين العراقيين معاملة حسنة وعدم اعادة ضخ النفط الى حيفا
ووجوب تأسيس مصافى للنفط في العراق وفي الختام طالب الحزبان
بوجوب رفض الاتفاقية (١٩) . واستمر الحزبان في معارضة اتفاقية
النفط ولما ابرمها مجلس الامة العراقي طلبا الى الشعب العراقي اعلان
الاضراب العام (٢٠) .

ولما اوشكت دورة مجلس الامة على الانتهاء وصار من الواجب
اجراء انتخابات جديدة شرع قانون يجعل الطعن بالانتخابات جريمة
يعاقب عليها بالعس لمدة لا تتجاوز الستين اوبغرامة لا تتجاوز الخمسمائة
دينار او بكلا العقوبتين . ولذلك اصدر الحزبان بياناً يشجيان
هذا القانون (٢١) .

(١٨) صدى الاهالي ٢٩ تموز ١١ تشرين الاول ١٦ تشرين الاول ٢٨ تشرين الاول - ٢١
تشرين الاول ١١ تشرين الثاني ١٩٥١ ٢٠ كانون الثاني ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢
(١٩) صدى الاهالي ، ٤ صباط ١٩٥٢
(٢٠) صدى الاهالي ١٣ صباط ١٧ صباط ١٩٥٢
(٢١) الاهالي ، ٢٢ حزيران ١٩٥٢

ولما حلت ذكرى الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ في ٣٠ حزيران ١٩٥٢
احتفل الحزبان بذكرها كما احتفل فرعاهما في الموصل (٢٢) .

مواقف واعمال الحزب الاخرى :

وبالاضافة الى دعوة الحزب الى الحياد ومشاركة الجبهة الشعبية
المتحدة في النشاط السياسى استمر الحزب الوطنى الديمقراطى
على خطته المعروفة + واستمرت جريدته **صدى الاهالى** في معالجة الامور
العامة فناقشت اتفاقية الارصدة الاسترلينية ، وعلقت على الضغط
الانكلوب اميركي على الحكومات العربية فقالت انه يجب ان يقابله
ضغط شعبى عربى لاقاذا الامة العربية من الهوة التى تساق اليها ،
وهاجمت الانتخاب غير المباشر ، والاسلوب الدكتاتورى المقنع في
اضطهاد الحريات الديمقراطية وذلك بمناسبة تعطيل بعض الصحف ،
وهاجمت دعاية نوري السعيد لتوحيد الصفوف والاشتراكية وادعاءه
ان الصلاح شريك الملاك (٢٣) . وعالج محمد حديد مفاوضات
النفط فطالب بالمنصفة كخطوة اولى قبل التاميم وقال ان المنصفة
يجب ان تكون في النفط نفسه لا في ارباحه (٢٤) .

وعالجت **صدى الاهالى** ايضا المواضيع العامة الاخرى مثل مهاجمة
الملك عبد الله ، وتعذيب المتهمين ، ومشاريع ربط البلاد العربية بالكتلة
العربية ، وعلنية المحاكمات وتأثيرها في تحقيق العدالة ، ومستوى معيشة
العمال وانحاض اجورهم ، والحياد ، وتهديدات بريطانيا للشعوب
العربية ، وقضية فلسطين ، وقضية مصر ، والغاء المعاهدة المصرية
الانكليزية ، والصلح مع اسرائيل ، وقضية السجناء المضربين وكانت
الوزارة قد نقلت بعض المحكومين من الشيوعيين الى سجن قرة
السلطان وهناك تقدموا ببعض المطالبين مثل قتلهم الى سجون قريبة

(٢٢) الاهالى ١٤ تموز ٢٤٤ ١٩٥٢

(٢٣) صدى الاهالى ٢٦٤ آذار ٢٧٤ آذار ١٢٤ نيسان ٢٢٤ نيسان ٩٤ مايس ١٠٤ مايس ،

١٧ مايس ١٩٥١

(٢٤) صدى الاهالى ١٣٢ مايس ١٥٤ مايس ١٩٥١

من ذويهم ومنحهم الحقوق المقررة للمسجونين السياسيين وتوفسيـ
 المعالجة الطبية لهم ، واعادة النظر في الاحكام العرفية الصادرة بحقهم .
 ولما رفضت السلطات الحكومية مطالبهم اعلنوا الاضراب عن الطعام
 في ١٢ تموز ١٩٥١ ولما استمر اضرابهم اكثر من عشرة ايام قام اهلـوهم
 من النساء والاطفال بمظاهرات في بغداد وفرقتها الشرطة واوقفت بعض
 المحرضين فعارضت جريدة **صدي الاهالي** اجراءات الحكومة (٢٥) .
 وكتب كامل الجادرجي يهاجم الاتحاد بين العراق والاردن ، وكتب
 محمد حديد يهاجم نوري السعيد بقوله «نوري يردد صوت الانكليز»
 وكتب حسين جميل ان مصر تخشى ان تخذلها الحكومات العربية وهي
 في معركة التحرر مع بريطانيا (٢٦) .

مؤتمر الحزب الخامس :

عقد المؤتمر الخامس في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ . والقي كامل الجادرجي
 خطابا استعرض فيه جهود الحزب خلال السنة التي مرت على انعقاد
 المؤتمر السابق وعالج مواضيع مختلفة مثل الدفاع المشترك ، والاحزاب
 الديمقراطية الاشتراكية ، ومكافحة الاستعمار البريطاني ، والجهـة
 الشعبية ، والوقوف ضد الحرب ، والحياد وعدم الانحياز الى الكتلة
 الغربية ، ومناصرة مصر وتاليف هيئة شعبية لمجانية جامعة الدول
 العربية ، والاتحاد العربي ، والحقوق الديمقراطية الدستورية ، وتعديل
 قانون الانتخاب ، واتفاقية النفط ، والامـواضع الاقتصادية .

وجعل عدد اعضاء اللجنة الادارية المركزية تسعة بدلا من سبعة
 وانتخب لعضويتها كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ونائل

(٢٥) **صدي الاهالي** ١٢ حزيران ١٧٠ حزيران ٢٠٠ حزيران ٢٧٠ حزيران ٣٠٠ تموز ٢٩
 تموز ٣٠٠ تموز ٢٠٠ آب ١٢٠ آب ١٧٠ آب ١٨٠ آب ٢٧٠ آب ٢٩ تشرين الاول ١٠
 تشرين الاول ١٩٠ تشرين الاول ٢٢-٢١ تشرين الاول ١٤ تشرين الثاني ١٤ تشرين الثاني ٧
 تشرين الثاني ١٩٥١
 (٢٦) **صدي الاهالي** ١٦٠ آب ١١٤ تشرين الاول ٦ تشرين الثاني ١٩٥١

سمحيري وقاسم حسن وحسين فوزي ورجب علي الصفار وعبدالحسين
حسن جمعة وعبد المجيد الوندائوي .

وقد انتخبت اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجي رئيساً
ومحمد حديد نائباً للرئيس وقاسم حسن سكرتيراً وعباس حسن جمعة
محاسباً ونائل سمحيري وعبد المجيد الوندائوي مساعدين للسكرتير .
وانتخب لمكتب الرياسة كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين
جميل ، ولمكتب الادارة قاسم حسن وعباس حسن جمعة وعبد المجيد
الوندائوي (٢٧) .

واستمر الحزب بعد ذلك على خطته ، فطالب بشمول حق
الانتخاب المرأة العراقية ، وطالب بأن تكون الدعوة الى الحياذ فسي
البلاد العربية دعوة شعبية واسعة النطاق ، وهاجم صالح جبر لتحديه
الشعب العراقي واصداره بياناً عن معاهدة بورتسموث بمناسبة ذكرى
٢٧ كانون الثاني وهاجم الحزب بصورة خاصة اسطورة تسليح الجيش
العراقي التي ادعاها صالح جبر واكد ان فلسطين لم تكن موضوع بحث
حتى يوم التوقيع على المعاهدة ، وطالب بمبدأ الانتخاب المباشر (٢٨) .
والقى حسين جميل محاضرة في مركز الحزب عن الحريات العامة
والحركة الوطنية تناول فيها حرية الصحافة والاحزاب والجمعيات
والاجتماعات والتظاهر وقد طبعتها لجنة الثقافة في الحزب ونشرتها
بشكل كراس (٢٩) .

هذا وقد نشرت **صدي الاهالي** مقالاً تهاجم فيه الملك فاروق فسي
٩ ايار ١٩٥١ فعطلت لذلك في ١٤ ايار . وفي اول حزيران صدرت
جريدة الاهالي .

(٢٧) **صدي الاهالي** ٢٠٤ تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٥١

(٢٨) **صدي الاهالي** ١٢٤ كانون الاول ١٩٥١، ٢٦٤ كانون الاول ١٩٥١ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥١

شباط ١٥٤، شباط ١٦٤، ايار ١٩٥٢، **الاهالي** ٢٤ تشرين الاول ٥٤، تشرين الاول ١٩٥٢

(٢٩) **صدي الاهالي** ١٦٤، ايار ١٩٥٢

وزارة مصطفى العمرى :

عندما انتهت الدورة البرلمانية وصار من الضروري اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب وبعد ان طال بقاء وزارة نوري السعيد في الحكم زمنا طويلا جدا نسبيا ، وعندما اريد اعطاء فترة من الراحة لنوري السعيد وللشعب العراقي من حكمه ، استقال نوري السعيد في تموز ١٩٥٢ وجيء بمصطفى العمرى رئيسا للوزارة الجديدة لطبخ الانتخابات الجديدة والاستعداد للموافقة على المشاريع الاستعمارية مثل مشروع الشرق الاوسط .

ثورة ٢٣ تموز في مصر :

في ٢٣ تموز ١٩٥٢ حدثت الثورة المصرية فقلبت الاوضاع السياسية في الشرق العربي منذ ذلك التاريخ رأسا على عقب . وقد استقبل قادة الحزب الوطني الديمقراطي تلك الثورة بالتوجس والترقب والمعارضة للحكم العسكري . وكتب كامل الجادرجي مقالا عنها بعنوان «الازمة الفكرية التي أحدثها الانقلاب المصري في الاوساط العراقية» وخشي كامل الجادرجي من ان تؤدي الشعوب العربية ثنا باهضا للاصلاحات التي تدعو لها الدكتاتوريات الجديدة . هذا ولما صدر قانون تحديد الملكية الزراعية في مصر رحبت جريدة **الاهالي** به واعتبرته بداية النهاية للاقطاع في مصر والبلاد العربية ، ولكنها قالت انه لا يقضى على الاقطاع وآثاره الا حكم ديمقراطي شعبي (٣٠) .

(٣٠) الاهالي ، ١١ ايلول ١٦٦ ايلول ٢٢٤ ايلول ٢٣ ايلول ١٣٠ تنوير الاول ١٩٥٢

نأمل ان يساعد تحقيقها الى حد كبير على انقاذ البلاد من الوضع الخطير الذي وصلت اليه . ونحن عندما نخطبكم بصورة مباشرة في هذا الشأن لم يغيب عن بالنا ان القانون الاساسي العراقي قد اعتبر رئيس الدولة او من يقوم مقامه غير مسئول وانه حمل الوزارات جميع مسؤوليات الحكم وانه فرق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولكن عدم التقيد بالقانون الاساسي في ناحية حقوق الملك وواجباته في الحدود المينة لها كان سببا مهما لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية وجعله معطلا في الواقع . ولذلك فاثنا لا يسعنا والحالة هذه ان نتجاهل واقع الحال الذي جعل من الوصي مسئولا عن هذا الوضع الشاذ . ان التردى في الحالة بدأ يأخذ شكلا واضحا منذ ان تم اخضاع البلاد للسلطات الانكليزية عقب حركة ١٩٤١ اذ رافق الاحتلال البريطاني الثاني دور ارباب ركز فيه النفوذ البريطاني والحكم العرفي والادارة البوليسية وظهرت فيه الروح الانتقامية بأجلى مظاهرها .

وقد تحمل الشعب العراقي طيلة مدة الحرب ماعاته البلاد من عبث الادارة العسكرية البريطانية وتدخلاتها السافرة بشؤونها وتوجيه مواردها واتاجها الى مصلحة المجهود الحربي البريطاني كما عانى من نتائج التضخم النقدي مالم يعاناه بلد اخر . عانى الشعب كل المصائب بأمل ان يحيا في عالم ما بعد الحرب حياة سعيدة تستعيد فيها البلاد استقلالها وتضمن حرية افرادها ويوفر لها قوتها وتختار الاكثرية فيها الطريقة التي توافقها في الحكم والهيئة التي تدير شؤونها ادارة وطنية ديمقراطية منبثقة عن مجالس منتخبة بمحض اردتها . ولكن الوضع استمر على ماكان عليه بعد انتهاء الحرب بالرغم من ازدياد الوعي الشعبي بل اخذت تنمو بذور الفساد بمقياس واسع فكوفحت الاحزاب الناشئة وصحافتها اشد المكافحة واتخذ من القضاء وسيلة لمحاربتها ومعاربة صحافتها وفقد القضاء استقلاله وصيافته . نتيجة تدخلات السلطة التنفيذية المستمرة في اعماله واخذ اسلوب الحكم يتحول الى

نظام بوليسي لهدر الحريات العامة والخاصة وخلق جو ارهابي ارادت به الفئة الحاكمة القضاء على كل معارضة شعبية وسارت الفئة الحاكمة على الاسلوب القديم في الانتخابات العامة بالرغم من انها تظاهرت بالاصلاح بسن قانون جديد للانتخابات * اصبحت المجالس النيابية خاضعة للسلطة التنفيذية واصبحت الوزارات تعلق بقاءها في الحكم على ارادة البلاط ومشيئته فاستسلمت له كل الاستسلام واصبح البلاط مرجعا حقيقيا في كل صغيرة وكبيرة .

ونحن اذ توجه هذه المذكرة الى الوصى لانود ان يفهم اننا نطالب بأن يتدخل في شئون البلاد خلافا للدستور وانما الذي نبتغيه هو وضع حد لهذه المداخلات وذلك لصيانة الدستور وازالة اثار تلك المداخلات .

ونعتقد بان الاصلاح الذي نطالب به لتغيير الاوضاع السيئة القائمة التي بلغت حدا لا يطاق من الفساد يجب ان يبدأ بتعديل القانون الاساسي الحالي الذي جرى تعديله في ظروف شاذة يوم كانت البلاد من اقصاها الى اقصاها محتلة بالجيوش البريطانية وخاضعة الاحكام العرفية ، والسجون والمعتقلات مملؤ بالمواطنين ، وذلك على وجه يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضمانا تاما بحيث لا يدع اي مجال لانتقاص منها عن طريق التأويل او التفسير ويقف بكل سلطة من سلطات الدولة عند الحد الذي يجب ان تقف عنده ، على ان يشمل تعديل المطلوب النص الذي كان قد ادخل على القانون الاساسي سنة ١٩٤٣ والذي قضى بمنح رئيس الدولة حقوقا اكثر من ذي قبل كحق اقالة الوزارة وجعل قرارات مجلس الوزراء مرهونة بموافقة عليها . وفي اعتقادنا ان التعديل المطلوب يجب ان يكون تمهيدا لاعادة بناء الحياة النيابية على اسس سليمة وفي مقدمتها الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر عن طريق تعديل قانون الانتخاب الحالي الذي ليس له مثيل في

رجعيته في البلاد الديمقراطية والذي اضيفت اليه قيود جديدة على حرية المنتخبين ، على ان تقوم باجراء الانتخابات بعد رفع القيود منه وزارة يطمئن اليها الشعب كل الاطمئنان لتكون الوزارات التي تتولى الحكم بعد ذلك وزارات منبثقة من مجلس نيابي حقيقي يمثل ارادة الشعب اصدق تمثيل وبذلك يمكن ان تكون الوزارات مسئولة امامه فقط فتتولى السير بالبلاد نحو عهد جديد من الحكم الديمقراطي الصحيح .

ان الشعب بحاجة الى ازالة القوانين الرجعية وان البلاد بحاجة ماسة الى قوانين عامة تشمل جميع ابناء الشعب تكون فيها الجرائم والعقوبات موحدة بين المدن والمناطق الريفية ، والى تشريع يضمن استقلال القضاء ، والى مجلس دولة تعطى له الصلاحيات كامة غير منقوصة لحماية المواطنين من عبث السلطة التنفيذية ، الى جانب اطلاق الحريات السياسية ومنح العمال وغيرهم من اصحاب المهن حرية تأليف النقابات ، واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين ، والغاء جميع النصوص التي تتنافى ومبادئ الحكم الديمقراطي حيثما وجدت في القوانين وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاستدين والضرب على ايدي المستغلين والمحكرين .

والشعب العراقي الذي ضاق ذرعاً بحالته الاقتصادية السيئة بسبب تفشي الفقر والبطالة وقلة الاجور يريد اصلاحاً جذرياً لهذه الحالة بالغاء الاقطاع وازالة كل قانون او نظام من شأنه تشيئه ، وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى وتوزيع الاراضي المستملكة والاراضي الاميرية على الزراع الحقيقيين وزيادة حصة الفلاح من الحاصل ، وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين غير القادرين على دفعها ، وفرض الضريبة التصاعدية على اصحاب ائدخل الكبير زراعياً كان او غير زراعي وتقليص الضرائب غير المباشرة على المستهلكين ، وتحرير الاقتصاد

الوطني من الاستغلال والسيطرة الاجنبية، وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة ، والقضاء على الاحتكار الاجنبي في العراق وتجميع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة الحديثة والمشاريع الاقتصادية، ومنع استغلال النفوذ الفردي على حساب الصالح العام .

والشعب العراقي الذي يريد جلاء كل قوة اجنبية عن بلاده يريد التحرر من معاهدة ١٩٣٠ الجائرة التي قيدت استقلاله وسيادته الوطنية ، وهو كذلك يرفض كل نوع من انواع الدفاع المشترك .
والشعب العراقي الذي ينشد السلام يريد ان يعلن حياده تجاه التكتلات الدولية (٢) .

جواب الوصي :

وفي اليوم نفسه اجاب رئيس الديوان الملكي على مذكرات الاحزاب وفيه مزاعم عديدة منها ان الوصي يتفق مع الاحزاب على ان حالة البلاد بحاجة الى التحسين ويرى ضرورة تعاون الاحزاب وكل مواطن عراقي مخلص لبلاده مع المسؤولين على العمل لرفق البلاد وتعميم الخير والرفاه على الشعب .

ولا يخلو بلد في العالم من عناصر الفساد الا ان هناك عناصر الخير والصالح ومن هذه العناصر يختار رئيس الدولة المسؤولين ويودع اليهم ادارة البلاد حسبما تنص عليه الدساتير وتكون مسئولة امام مجلس الامة حسب النظم الديمقراطية ، وعلى هذه القاعدة تشكلت الحكومات العراقية منذ تأسيس الحكم الوطني حتى اليوم ، وجميع رؤساء الاحزاب وقسم كبير من رجال البلد البارزين على اختلاف عقائدهم ومبادئهم قد ساهموا في ادارة البلاد واشتركوا في تكوينها . تحملوا مصاعب الحكم فيها . واذا كان هناك تقصير او خطأ قد وقع

فانهم مساهبون فيه كل على قدر نصيبه من المسؤولية واذا كان بعضهم او وژرائهم الذين اختاروهم ليزاملوهم في الحكم قد تنصلوا امام بعض الاحزاب من مسؤولياتهم بحجة وقوع تأثير عليهم من الوصي فانه لا يستطيع معرفة هؤلاء وما تنصلوا منه وهو امر لا يمكن التعليق عليه ويترك تقدير اهمية هذه الادعاءات الى ذوى الرأي والمنطق .

انكم تريدون في مذكراتكم القيام باصلاحات سريعة ومفيدة للبلاد وان الوصي يشارككم في رأيكم هذا ، وقد طلبتم تعديل القانون الاساسي وتعديل قانون الانتخاب وقوانين اخرى وتثريع قوانين مفيدة للبلاد . ان الوصي يعلن لكم ان من اسس رغباته اجراء انتخابات حرة في البلاد وان يتألف مجلس النواب من نواب يمثلون الامة تمثيلا صحيحا وتأليف حكومات مسؤولة امام هذا المجلس . ان تعديل القانون الاساسي من اختصاص الحكومة المسؤولة وممثلي الشعب حسب احكام القانون الاساسي نفسه وكذلك قانون انتخاب النواب .

ان الوصي قد استشار رؤساء الاحزاب عن شكل الوزارة التي يرتؤون تشكيلها لاجراء الانتخابات وهل تكون حيادية ام ائتلافية وقدفهم ان اكثرتهم تميل الى تشكيل وزارة حيادية وتركوا تقدير الشخص او الاشخاص الذين يؤلفونها الى تقديره (اي الوصي) . وتبشيا على خطته في استشارة رؤساء الاحزاب وغيرهم من قادة الرأي في البلد سيشاروهم في المسائل المهمة المعروضة في مذكراتهم (٣) .

الحزب يقاطع الانتخابات :

كتبت جريدة الاهالي معلقة على مذكرات الاحزاب فوصفتها بأنها تعبير عن تبلور اتجاه الرأي العام نحو الاصلاح ، كما علق على مشكلة الحكم في العراق وعلى ان الانتخاب المباشر حق اساسي من حقوق

الشعب (٤) . ولكن جواب الوصي على مذكرات الاحزاب لم يبعث الايمان بالاصلاح المنشود وبصفة خاصة عدم اقرار الوصي وحكومته ببدء الانتخاب المباشر ولذلك قرر الحزب الوطني الديمقراطي مقاطعة الانتخابات . وكتبت **الاهالي** تقول ان مقاطعة الانتخابات احباط لمحاولة الابقاء على الاوضاع السيئة ، ووصفت دعاة الاصلاح بانهم هم البناة والمتشبهين بالفساد هم الهدامون (٥) . هذا وقد كتبت **التايمس** عن الانتخابات في العراق فعلقت **الاهالي** بان نوري السعيد في نظر الانكليز اضلح من غيره لحكم الشعب العراقي (٦) .

اصدر رئيس الوزراء مصطفى العمرى في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ بياناً حول الوضع القائم في العراق ذكر فيه اتفاق الوزراء مع الشعب على وجوب الاصلاح وقال ان الوزارة تتبنى حق الانتخاب المباشر ولكن المجلس القادم هو الذي يشرعه ، وادعى في بيانه ان الحكومة تربي الشعب (٧) . فعلمت جريدة **الاهالي** على هذا البيان ووصفت دعاوى الاصلاح التي تدعيها الحكومة بأنها فارغة وقالت ان الشعوب هي التي تربي الحاكمين (٨) .

مؤتمر البلاط

كان من رأي مصطفى العمرى رئيس الوزراء واحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي ان يعقد الوصي عبد الاله مؤتمراً في البلاط لمناقشة الوضع السياسي فوافق الوصي على ذلك وعقد المؤتمر برئاسته في السادسة من مساء ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ وقد ضم توفيق السويدي وجميل المدفعي وعلى جوت الايوبي وحكمت سليمان وملة

(٤) **الاهالي** ٢٤ تشرين الثاني ٦ ٤ تشرين الثاني ٩ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٥) **الاهالي** ٢٤ تشرين الثاني ١١ ٤ تشرين الثاني ١٢ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٦) **الاهالي** ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٧) **الاهالي** ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٨) **الاهالي** ٢٠-١٨ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢

الهاشمي (رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة) وارشد العمري وصالح جبر (رئيس حزب الامة الاشتراكي) ومحمد الصدر وهؤلاء من رؤساء الوزارات السابقين وكامل الجادرجي (رئيس الحزب الوطني الديمقراطي) ومحمد مهدي كبة (رئيس حزب الاستقلال) وذلك بالإضافة الى مصطفى العمري واحمد مختار بابان ورئيس التشريعات ومعاون رئيس الديوان ومعاون رئيس التشريعات .

لم تنشر اخبار هذا المؤتمر في الصحف بل نشر عنه ملخص في مجلة المصور العراقية ولكن كامل الجادرجي كتب عنه بصورة مفصلة في رسائل ارسلها الى محمد حديد وكان حينئذ في لندن بصحبة صالح حديد احد اقربائه وكان مريضا يستشفى هناك .

اقتبس فيما يلي الجزء الاكبر من الرسائل لانها تعطي صورة جلية عن الوضع السياسي ونظام الحكم واشخاصه في ذلك العهد البغيض : قال كامل في رسالته المؤرخة في ٧ تشرين الثاني :

قبل الذهاب الى البلاط كنت قد اجتمعت بطله الهاشمي ومهدي كبة واتفقنا على ان نكون مستمعين اكثر منا متكلمين وان يقتصر بحثنا اذا اضطررنا الى الاجابة المسهبة على شرح المذكرات التي قدمناها ، وفي الاجتماع وجه الوصي الكلام الى الجميع بأن يتكلم كل ما عنده وبعد فترة سكوت قصيرة قال طه الهاشمي : اتنا بينا كل ما يجب ان نبينه في مذكراتنا ، فنود ان نسمع وجهات نظر الغير ، وعندئذ تكلم نوري السعيد بلهجة المعهودة : انه ليس هناك من يعارض الاصلاح بل الجميع يرغبون فيه ولكن القضية المهمة هي انه كيف يتم هذا الاصلاح المنشود ، ثم قال ان الفساد موجود من دون شك ولكن هذا غير مقتصر على العراق فهناك فساد في اميركا وهناك فساد في فرنسا وهناك فساد في الشرق والغرب وما الى ذلك من العبارات المتكررة والمخدرة .

ثم تكلم توفيق السويدي وكرر عبارات نوري السعيد واطرى
 التقدم الذي تم في العراق في عهده الجديد وقال انه تقدم تقدما عظيما
 محسوسا اذا ماقيس بما كان عليه قبل خمسين عاما ، وقال ليس هناك
 من لا يرغب باصلاح اكثر ، ثم وجه اللوم اكثر مايكون الى الشعب
 نفسه وقال ان الجهل الذي يسود اكثرية الناس هو المانع المهم في التقدم
 والاصلاح ، وضرب بعض الامثلة قائلا ان محلة الشواكة التي يسكنها
 ملوثة بالمياه الاسنة ولما ارادت امانة العاصمة رفعها عارضها اصحاب
 البيوت وأصروا على عدم رمي مياههم القذرة في البالوعات بحجة انها
 تمليء وانه ليس في طاقتهم تنظيفها ، وقال ان الجهاز الحكومي
 ضعيف وغير قادر على اصلاح حالة الشعب وتأديبهم لانه علم من موظفي
 الامانة انه عندما أخذ معظم اهل المحلة الى المحكمة برأئهم بنتيجة
 التوسطات . ثم استمر توفيق السويدي على هذا النمط .

ولما شعرت (اي كامل الجادرجي) بأن هذه الطريقة في البحث من
 «اصحاب الفخامة» رؤساء الوزارات سيؤدي حتما الى تشتيت
 الموضوع الاصلى ، وربما كان ذلك مقصودا ، طلبت الكلام وبينت
 اتنا دعينا الى هذا الاجتماع لمعالجة امور سياسية وردت في مذكراتنا
 وقلت ان منشأ الفساد هو في نظام الحكم وطلبت من الوصي ان ينبه
 الحاضرين الى اهمية الموضوع ولايتطرق رؤساء الوزارات الى امور
 ثانوية كالبحث عن المياه الاسنة وغير ذلك من القضايا التي يجب ان
 لا تبحث في اجتماع مهم كهذا الاجتماع ، ثم انتقدت نوري السعيد
 وطلبت ان لا يشتت الموضوع ببحثه عن الفساد في اميركا وفرنسا
 وغيرهما من البلدان الغربية والشرقية ، وانما يجب ان يدور البحث حول
 حقوق الشعب وكيف هضمت وكيف ضاعت المسؤولية وما الى ذلك
 من القضايا الاساسية .

ثم تكلم توفيق السويدي ورد علي (اي على كامل الجادرجي) بلهجة فيها شيء من الحدة مع الكثير من المغالطات ، وعندئذ طلبت الكلام وقلت أنني أشعر من لهجة توفيق السويدي بأنه غير محافظ على اعتداله (اي انه خرج عن اداب المناقشة) واذا ما استمرت الجلسة على هذا النمط فلا بد ان الغير سيضطر الى سلوك هذا المسلك وهذا يجرنا بطبيعة الحال الى مشاجرات لا الى مناقشات بقصد التوصل بها الى نتيجة، وقلت لذلك فاني اطلب من الوصي ان يأمر الحاضرين بضرورة الاعتدال في المناقشة ، وقلت وانا من جهتي سأصرف النظر عن الدخول في اي مناقشة لا تهدف الى الامور الخطيرة التي وردت في مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي . وقد وافقني الجميع على ذلك واخذت المناقشات تدور في جو غير متوتر ، وقد لاحظت ان لهجة توفيق السويدي تغيرت كثيرا واصبح بعد ذلك انصافا مؤدبا .

ثم تكلم صالح جبر واخذ يشدد على اهمية الانتخاب المباشر وكرر ما جاء في مذكرته . ثم تكلم طه الهاشمي وشرح وجهة نظر حزبه في اصلاح وقال ان الوضع في العراق يتطلب ضرورة النظر اليه نظرية جدية ولا سيما بعد الحوادث التي جرت في الشرق الاوسط كاييران وسوريا ومصر ولبنان وشدد بصورة خاصة على حواوئ مصر وقال ان الاسباب التي ادت الى الانقلاب في مصر موجودة في العراق واذا كانت العوامل متشابهة فلا بد ان تكون النتائج واحدة ، والقضية قضية زمن ، اذا لم تتدارك الامر وتقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق . ثم تكلمت انا وشرحت وجهة نظر الحزب التي جاءت في المذكرة شرحا مسهيا ، وكذلك فعل مهدي كية .

اما جميل المدفعي وعلى جودت فقد حصرا البحث في قضية الانتخاب بعد ان ابديا رغبتهما في اصلاح وقد دافعا دافعا شديدا

وبرجعية عميقة عن الانتخاب غير المباشر كما فعل ذلك قبلها توفيق
السويدي ونورى السعيد وارشد العمري

ثم كثر التساؤل من هؤلاء عن طريقة الاصلاح وطلبوا ان تدلهم
الاحزاب عن الطرق العميقة فى الاصلاح ، وقالوا ان الكلام وحده
لايكفى مطلقا . ثم جرى بعد ذلك بحث عن الطريقة التى يمكن بها
تعديل قانون الانتخاب قبل اجراء عملية الانتخابات المقبلة ، وما اذا
كان بالإمكان تعديله بمرسوم ، فدافع صالح جبر عن جواز ذلك وأصر
اكثرية رؤساء الوزارات بعدم جواز ذلك ، وبينت رأيي بعدم جواز
ذلك من الوجهة الدستورية لان استصدار امثال هذه المراسيم يخالف
الدستور نصا وروحا ولكن قلت ان الدولة التى تستسيغ اصدار مرسوم
بتأليف جمعية التعمير يستغرب منها تخرجها فى استصدار مرسوم
بالانتخاب المباشر .

ثم تكلم حكمت سليمان كلاما معتدلا وظهر فى بداية الامر انه
لايتفق مع الاحزاب الثلاثة بقوله ان الوضع خطير اكثر مما يتصور وهو
يتطلب النظر الى الامر بعقلية جديدة تتقبل الاصلاح الجدى وقال اننا
اذا لم نتصف بهذه العقلية فان الحوادث ستجرفنا .

ثم تكلم محمد الصدر بطريقته الخاصة وقال ان الجميع ملامون
ومستولون عن الوضع وطلب اليهم ان يتدبروا الامر فكانت كلمته
ملطفة للجو نوعا ما . ثم تكلم طه الهاشمى وقال ان حزبه تعمد توجيه
مذكرته مباشرة الى الوصى لانه اراد ان يضع الامور فى نصابها ، ثم
وجه الخطاب الى الحاضرين وقال من منكم او من منا كان حرا فى تأليف
وزارته ومن منا كان حرا فى الكثير من اعماله ، ثم خاطب عبد الاله قائلا
ان مدة وصايتكم ستنتهى بعد بضعة اشهر وهذه فرصة لاتزال كافية
لان تقوموا بما يجب من الاعمال التى من شأنها ان تهين عهدا فيه
الكثير من الاستقرار للملك . ثم قال يجب ان يكون الحكم زيبا وبعيدا

عن الاستغلال ، ثم استدرك بقوله اننا جميعا لم نبتعد عن استغلال النفوذ فيجب ان ينتهي هذا الدور .

ومن الغريب ان ينبرى حكمت سليمان ويطلب الكلام وتظهر عليه اثار الحدة بصورة واضحة ويرد على طه الهاشمي بقوله : اما من جهتي فأقول انه لم يتدخل احد بتأليف وزارتي كما لم يتدخل احد في شئون وزارتي . وكان هذا غريبا كل الغاية من حكمت سليمان لان الجميع عرفوا قصد طه الهاشمي من كلامه . وقد تجرأ بعد ذلك كل من ارشد العمري وجميل المدفعي وعلي جودت فانكروا كل تدخل في تأليف وزاراتهم وفي شئونها ، اما نوري السعيد وتوفيق السويدي وصالح جبر فقد اکتفوا بالسكوت .

ثم تكلم عبد الاله الوضي وهو يادي التأثير فقال انه عندما اتى الى العراق لأول مرة في زمن فيصل الاول وجد الناس يتحدثون عن الانتخابات المزيفة وكان الناس يعتبرون كل مجلس مزيفا ، ثم ارتبكت الامور بعد وفاة فيصل الاول وبدأت الثورات العشائرية فأخذت تسقط الوزارات على اثرها ثم حصل الانقلاب العسكري الاول واعقبه انقلاب عسكري ثان فثالث . ثم اخذ السياسيون يقتلون بعضهم بعضا حتى وصل الوضع الى ماوصل اليه ، فهل ان العائلة المالكة هي المسببة لكل هذه الكوارث؟ وهل انا المسئول عما حدث ؟ اتهم المسئولون عن هذا الوضع ، كلکم تكذبون ، متى تدخلت في امور الدولة ؟ وعندما كنتم تروني اقوم باعمال سيئة لماذا لم تنصحوني ؟ تعترضون على تفيبي عن العراق ولكن لم ياتني احد منكم وينصحنى بضرورة البقاء ، متى ابدىتم لى النصح ولم اسمع ؟ ان عائلتنا اتت الى العراق بعد ان ضيعت كل شيء ، الملك والمال وكل شيء ؟ ألم نستحق ان نملك في العراق قطعة من الارض نزرع فيها كى نعيش ؟ الناس كلهم اثروا من الزراعة ، ولكننا بقينا على وضعنا ، لانه ليس لدى الوقت الكافى للاستغلال بهذه الامور ،

متى استغللت نفوذى ؟ ثم وجه الخطاب فجأة الى طه الهاشمى قائلا .
انت تهمنى باستغلال النفوذ ، انت تكذب ، انت كذاب ، انت . استغللت
ضعفى فى وثبة دافون الثانى وكتبست فى الجرائد ذلك المقال ضدى ،
كان كله كذبا ، انت كذاب . اراد طه الهاشمى ان يترك القاعة ولكن
الوصى صرخ بوجهه قائلا : اجلس ، اجلس ولا تخرج ، تحمل ماسأقوله
لك ، فاطاع الهاشمى الامر اطاعة عسكرية وجلس . تقول انه سيقع فى
العراق مثل ماوقع فى مصر ، أنا لا اخاف ذلك لاننى استطيع ان اكون
حملا ، أنا لاهتم بهذه الامور ، ينصحنى الكثير من الناس بان
اهرب دراهم الى خارج العراق ، أنا لا افعل كما فعل غيرى . ثم استمر
على هذا النمط من الكلام موجها الخطاب الى طه الهاشمى ، وقال :
انا اعرف تاريخ حياتك جيدا . ثم دخل الوصى مع طه الهاشمى
بشجرة حول امور وقعت سنة ١٩٤١ فانكرها الهاشمى ، فاحتد
الوصى وقال ان ما اقوله هو الصحيح ، انت كذاب ، انت كذاب .

جرى كل ذلك ولم يتفوه احد من الحاضرين بكلمة واحدة الا
جميل المدفعى اذ قال بصوت خافت ولين جدا : سيدى كان القصد من
هذا الاجتماع بحث قضايا سياسية لا البحث فى امور تاريخية ماضية .
وبينما كان الوصى مستمرا فى توجيه هذه الاهانات الى طه الهاشمى
نهض الهاشمى مرة ثانية وقال : أنا شريف ، أنا شريف وخرج ، ولم
اربدا من ان اخرج معه ، وعندما مرت بالوصى (وكان جالسا بالقرب
من المخرج) صرخ بوجهى قائلا : انت أيضا تقدر ان تخرج ، اخرج .

عندما كان الوصى يتكلم بهذه اللهجة قررت ان اناصر (اي
الجادر جي) طه الهاشمى فى كل حركة يقوم بها سليية كانت ام ايجابية ،
وقد همت فى اذن مهدى كبة الذى كان جالسا بجوارى قائلا ان
الهاشمى سيضطر الى اتخاذ احد موقفين : اما ان يرد الاهانة الى

الوصى اوان يخرج محتجا ، واذا تكلم فسأؤيده بكل قوة ، واذا ترك القاعة ستركها معه ، بينت ذلك لمهدى بة وسأله عما سيتخذ هو نفسه من موقف في هذا الشأن فلم يجبنى ، ففهمت حالا انه لا يريد مناصرة الهاشمى .

خرجت مع طه الهاشمى قبل ان ينفض الاجتماع وسرت معه مشيا على الاقدام الى مدخل شارع الزهاوي ثم ركبت الباص الى الحزب وكانت الساعة حوالى التاسعة مساء وقد دام الاجتماع زهاء الثلاث ساعات ، فلم اجد فى الحزب غير قاسم حسن . وبينما كنت اروي الحادث الى قاسم اذا بمهدى كبة يأتى الى الحزب وقد ذكر لي ان الاجتماع لم يستمر بعد هذا الحادث ، اذ خرج الوصي على الاثر وتبعه محمد الصدر لتهديته وانفض الاجتماع حالا .

ذبول مؤتمر البلاط :

قال الجادرجى ثم فتشت عن حسين جميل بعد ذلك فوجدته فى داره واخبرته تلفونيا بانى وقاسم فى طريقنا اليه . ولما رويت الحادث لحسين تأثر غاية التأثر واتفقنا على انه ليس من الصحيح ان يمر هذا الحادث بدون ان نعمل شيئا مثل تقديم احتجاج شديد اللهجة الى البلاط عن هذا التصرف على اقل تقدير . ومن هناك تلفنت الى طه الهاشمى واظهرت رغبتنا فى زيارته مع حسين جميل غير انه اعتذر قائلا انه ينوى ان يستحم بماء فاتر لينام نومة هادئة واوصانى بالهدوء ووعد بانه سيمر بى فى الحزب صباحا .

ثم رأيت من المناسب ان اتصل تلفونيا برئيس الوزراء مصطفى العبرى لعلى انلمس تأثير الحادث عليه شخصيا وعلى جماعته فرأيت منه رغبة فى مقابلتى فى داره ، ولما سأله عما اذا كان يرى مانعا من مرافقة حسين جميل لي وجدته يحبذ ذلك كثيرا . ولما وصلنا الى داره

وجدناه مرتبكا من تأثير الحادث ، وقد اظهر استياءه الشديد مبين
الوضع . وقال انه كان متغائلا من نتيجة هذا الاجتماع وقد سار على
مايرام ، غير ان الوصي قلب الامر رأسا على عقب وقال ايضا بينما كان
الوصي في حالة عصبية شديدة لم يذق فيها طعم النوم اربع ليال متوالية
هدأناه أخيرا ورتبنا هذا الاجتماع كي تتوصل الى نتيجة ، واذا به
يربك علينا خططنا . ولما وجهت الى مصطفى العمري لوما شديدا لعدم
تدخله في الموضوع كرئيس للحكومة قال في الواقع صعد الجميع وهو
من جبلتهم فلم يعلم ماكان يجب عليه عمله هناك . ولما سأني عما يترتب
عليه الان من عمل قلت ان العمل الصحيح استقالتك صباحا احتجاجا
على هذا العمل .

وفي صباح اليوم التالي اتصل بي في بناية الحزب فائق السامرائي
وسألني عما يترتب على حزب الاستقلال من عمل ، قلت قبل كل شيء
يترتب علينا الان ان نقدم احتجاجا مشتركا الى رئاسة الديوان الملكي
فوافقني على ذلك حالا ، واخذ يصوغ الاحتجاج المقترح واطلعني
عليه بعد ان فرغ منه فاقترحت تعديله في بعض النواحي وتخفيفه اذ
قلت لفائق ان الاحتجاج اذا صيغ بصيغة شديدة لن توافق عليه الجهة
الشعبية المتحدة فوافقني على ذلك وقال ان الظاهر انك تعرف طبيعة
جباعتك اكثر من الغير .

وبعد ذلك بقليل اتى الى الحزب طه الهاشمي ثم جاء مزاحم
الباجهجي فقلنا لطله انا جميعا تحت تصرفك ولكنه اجابنا يهدوء انه
لا يريد مطلقا ان يتخذ كقسيص عثمان . ولما سألتاه عما يريد قال اننا
لا اضع الخطة ولكن اعملوا ماشاؤون . وبعد ان خرج طه الهاشمي
اتفقنا مع فائق السامرائي على صيغة الاحتجاج . ثم اتى حسين جميل
وبين انه اذا لم يكن الاحتجاج شديدا فلافائدة منه ، واتفقنا مع
الاستقلايين على ان نذهب انا وحسين جميل الى الجهة ونعرض صيغة

الاحتجاج المقترح عليهم ، وكان قاسم حسن أيضا مع هذا الرأي . وقد ذهبنا ظهرا الى بناية الجبهة ووجدنا اكثريتهم مجتمعة هناك فعرضنا عليهم الصيغة التالية :

رئيس الديوان الملكي

عندما حضر رؤساء الاحزاب في البلاط الملكي مساء ١٩٤٢/١١/٣ بناء على دعوة تلقوها من رئاسة التشريفات الملكية للمداولة حول مذكراتهم التي سبق وان تقدموا بها الى الوصي ، كانوا يعتقدون بأن هذا الاجتماع يراد منه معالجة القضايا الخطيرة الواردة في مذكراتهم وبحث الموقف السياسي الراهن والدور الخطير الذي تمر به البلاد . وكان من المنتظر ان امورا خطيرة كهذه لا تبحث الا بحكمة وروية . غير ان الامرسار على تقيض ذلك ولم يخطر على بال احد ان يقع ماوقع فعلا وهو توجيه الالهانة من قبل رئيس الدولة الى الجمع الذي كان يضم الى جانب رؤساء الاحزاب رؤساء الوزارات السابقين ثم توجيهها بصورة خاصة الى احدا السيد طه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة ، الامر الذي نعتبره اهانة موجهة الينا جميعا ، وينطوي على عدم تقدير للوضع الراهن الخطير الذي تمر به البلاد . ويؤسفنا ان يستغل الوصي مركزه الخاص بتوجيه هذه الالهانات .

والذاك نطالب اليكم ان تبلغوه استنكارنا لهذا العمل .

بغداد في ١٩٥٢/١١/٤

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي رئيس حزب الاستقلال

رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة

ولما عرضنا هذه الصيغة على جماعة الجبهة اصابهم وجوم شديد فأخذ كل منهم يقرأه مرارا وتكرارا . ثم قالوا انه شديد اللهجة ولا يمكن توجيه مثل هذا الاحتجاج الى رئيس الدولة . وكان رئيسهم الهاشمي أيضا على هذا الرأي . ثم قالوا ان الهاشمي يعتبر هذه الالهانة

موجهة اليه شخصه لذلك كان ينوى تقديم احتجاج خاص * ولما رغبنا في ان نطلع على احتجاجهم المقترح قرأوا علينا صيغة هذا نصها :
استجابة للدعوة التي وجهها رئيس الديوان الملكي لنا ولرؤساء الاحزاب وبعض الساسة المستقلين مساء يوم الاثنين ١١/٣/١٩٥٢ فقد كنا نعتقد ان الدعوة يراد منها الحديث في موضوع المذكرات السياسية التي تقدمت بها الاحزاب للتوصل الى ما يحقق امانى الجميع في اصلاح الفساد ولكننا فوجئنا بالطريقة التي جرى فيها الحديث ، فقد وجه الوصى كلمات وجملات الى المجتمعين تعتبرها اهانة لا تقبل بها ، وقد كان توجيهه الخطاب لي على الخصوص منا استدعى تركي الاجتماع احتجاجا على ذلك * وقد وددت ان اسجل احتجاجي هذا ، اذ ما كان يجدر ان نسمع الى الاهانة التي سمعناها بل كان المتوقع ، وقد دعينا الى مقابلته في مقره بناء على طلبه ان يلقى المدعوون ما يلقاه الزائرون عادة ان لم يكن المكان والمناسبة تقتضيان رعاية خاصة * لذلك نود ان نرفعوا الى الوصى احتجاجي هذا .

وعلى اثر ذلك شعرت بان هناك اختلافا كبيرا في العقلية على صيغة الاحتجاج * فقلت لحسين جميل دعنا نترك الجماعة احرارا يعملون ما يشاؤون في هذا الشأن وهمت بالخروج * وقد اعتبروا ذلك غضبا مني فارادوا تهدئتي ولكنني قلت لهم ان القضية ليست قضية غضب لاني غير غاضب ولكن الموضوع أصبح خلافا في الذهنية * ثم اخذوا يقلبون احتجاجنا المقترح وحاولوا ان يخففوه الى اقصى حد * ولما قلنا لهم ان الاستقلاليين لا يوافقون مطلقا على ارسال احتجاج خفيف اللهجة ، وافقوا خجلا منهم على ان ترفع كلمة «استكارنا» ونسبدها بكلمة «احتجاجنا» فوافقنا على ذلك ، وقلنا غير ان الامر يتوقف على موافقة الاستقلاليين * وقد حاولنا من مركز الجبهة ان نتصل بفائق السامرائي ثم بمهدي كبة فلم نجدهما ولكن وجدنا صديق

شنشل في محله ، وذهبنا اليه انا وحسين ، ولما بينا له الوضع واطلعناه على الصيغة المقترحة المخففة قال انه لا يعتقد بأن الحزب يوافق على هذا الاحتجاج ، واقترح اضافة الجملة التالية على الاحتجاج المقترح بعد عبارة «ويؤسفنا ان يستغل الوصي مركزه الخاص بتوجيه هذه الاهانات» : «حتى اصبحت كرامات الناس غير مصنونة في البلاط» كما انه اصر على بقاء كلمة «استنكارنا» بدل «احتجاجنا»

ثم ذهبت انا وحسين جيل الى مقر الحزب ومن هناك تلفت الى الهاشمي وبينت له الوضع وقرأت عليه تلفونيا الاحتجاج كما يصر عليه الاستقاليون ، وعندئذ وافق على ان تكون الصيغة النهائية كما يقترحها الاستقاليون ، واتفقنا مع الهاشمي على ان يوقع الاحتجاج من قبل الاستقاليين ومن قبلي وان يرسل اليه حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر لتوقيعه .

وفي الوقت المعين حضر فائق السامرائي بنفسه الى الحزب ومعه نسخ الاحتجاج موقعه من قبل مهدي كبة فوقعتها انا أيضا . واتفقنا على ان يأخذ فائق الاحتجاج الى دار الهاشمي . وكانت النية ان يرسل الاحتجاج الى دار رئيس الديوان حالا كي نكون احرار في نشره صباح اليوم التالي . ولكن عاد فائق من دار الهاشمي يخفي حنين ، وقال ان الهاشمي رفض التوقيع على الاحتجاج وقال انه انما وافق تلفونيا لانه لم يشأ مجادلة الجادرجي ، وانه يرفض التوقيع على اي احتجاج مشترك وانما سيرسل احتجاجه الخاص ، ولا يوافق مطلقا على نشر صورة اي احتجاج مهما كانت لهجته ولكن ينوي نشر خبر بسيط في الجريدة بان احتجاجا قدم الى المقامات العليا .

ولما سألتني فائق عما يجب عمله قلت له ان الوضع تطور الان تطورا سيئا ، لذلك لا يمكنني ان اقرر شيئا دون ان اتصل بجماعتي . ثم جاء حسين جيل الى الحزب وحصل اتصال بينه وبين محمود الدرة رغب

على أثرها ان يزورنا محمود في الحزب ، وقد جاء معه برهان الدين
 باشا عيان . وبعد مجادلات بين محمود وحسين علمت من محمود
 بأنه اذا ما خفت لهجة الاحتجاج فسيوافق عليه الهاشمي ويوقعه معنا .
 وهنا اخذت الامر على عاتقي بالرغم من مخالفة حسين جميل وقاسم حسن
 واعطيت الصلاحية التامة لمحمود الدرة بأن يخفف الاحتجاج بالطريقة
 التي يراها مناسبة فاقترح تخفيفه بحذف عبارة «وكان من المنتظر أن
 امور خطيرة كهذه لا تبحث الا بحكمة وروية» وحذف عبارة «وينطوي
 على عدم تقدير للوضع الراهن الخطير الذي تسريه البلاد . ويؤسفنا
 ان يستغل الوصي مركزه الخاص بتوجيه هذه الالهات» فوافقت على
 ذلك بدون جدل وسط ضجة قام بها حسين جميل وقاسم حسن . وكانت
 قضية نشر الاحتجاج موضوع بحث في جدالنا مع محمود الدرة اذ بينما
 كان حسين جميل وقاسم حسن مصرين على ان النشر شرط أساسي
 وجدت حلا وسطا هو ان لا ينشر الاحتجاج حالا بل يؤخر بضعة ايام
 حسب الاتفاق الذي يتم بيننا . وقال محمود الدرة بعد ان شكرني على
 هذا التساهل بأنه يأمل ان يقنع طه الهاشمي على هذه الصيغة الاخيرة .
 ولما قيل ان الاستقلاليين لا يوافقون على هذا التخفيف قلت دعوا الامر
 لي فأنا اقنعهم .

ولكن انتظرنا ، ثم انتظرنا الى ساعة متأخرة دون ان نحصل على
 جواب من محمود الدرة . ثم علمت بعد ذلك ان الهاشمي مصمم على
 ان يرسل احتجاجه الخاص وانه لا يوافق على النشر مطلقا .

زارني صباح ١٩٥٢/١١/٦ فائق السامرائي في مقر الحزب
 وسألني (اي كامل الجادرجي) سؤالا غريبا وهو انه سمع بأن الوصي
 عبد الله قد زارني في دارى مساء فلما نفقت له الخبر ، قال انه متأكد
 من ان الوصي قد زار بعض الشخصيات التي كانت مجتمعة في البلاط

واكد لى انه زار مهدي كبة في داره ولما لم يجده قال بنفسه للخادم قل
لمهدي بان الوصي جاء لزيارته *

وقد انفردت (اي كامل الجادرجي) بعد ذلك بطله الهاشمي وطلبت
اليه ان يبين لي رأيه الصريح في هذه القضايا وفيما يجب عمله، فأجابني
بضراحة بأنه غير مؤمن بالنضال الشعبي أصلا لذلك لا يريد ان يعمل
من أجله أي شيء مطلقا ، وقال انه يختلف معنا بطريقة العمل *

محاوثة تدوين جبهة وطنية :

كتب كامل الجادرجي أيضا الى محمد حديد في لندن رسالة
ثانية مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ وفيها قال :

اخذنا نشعر بعد حادث مؤتمر البلاط بان واجباتنا قد تضاعفت
كثيرا وان مسؤولياتنا تجاه الرأي العام قد ازدادت ، ويضاف الى ذلك
اننا اصبحنا بوضع نعرقل به عمل الغير ممن يريدان يعمل في وقت يستدفيه
ضغط الرأي العام بضرورة تأليف جبهة وطنية موحدة لتجابه الوضع
السياسي بما يقتضيه الحال * وقد طلبت من طه الهاشمي عقد اجتماع
مشترك لهيئتي الحزبين لبحث الموقف قوافق على ذلك ثم اجتمعت
لجنة الارتباط بين الحزبين وقدمت الاقتراحات الآتية :

١ - عقد اجتماع عام من الاحزاب الثلاثة الوطني

الديمقراطي والاستقلال والجبهة

٢ - الغرض من الاجتماع هو :

أ - كسب تأييد الرأي العام لمضمون المذكرات

ب - اعلان مقاطعة الانتخابات ودعوة الجمهور لتأييد

ذلك

٣ - توجيه الدعوة للاجتماع من قبل الاحزاب الثلاثة فقط

٤ - التفاهم مع الآخرين من قبل لجنة ارتباط

٥ - المتكلمون هم رؤساء الاحزاب الثلاثة فقط ، والقاء قصيدة ان امكن

٦ - محل الاجتماع يكون في بناية أحد الاحزاب الثلاثة .
وقالوا لحسين جميل صراحة انهم لا يوافقون على ان يكون أحد انصار السلام خطيبا في هذا الاجتماع . وقد اتصلت بفائق السامرائي وبينت له مضمون هذه المطالبات وقلت له اننا يصعب علينا ان نوافق على هذا الطلب مقدما لاننا نريد ان نبحث مع حزب الجبهة الشعبية المتحدة قضية تأليف الجبهة الوطنية الموحدة او ما يقوم مقامها ، وهذه الجبهة او اللجنة هي التي تقرر عقد الاجتماعات العامة وما الى ذلك من أعمال وانها هي التي تعين الخطباء في هذا الاجتماع وغيره وهي التي تعلن القوة الانضباطية التي يجب ان تتألف من الجميع ، وسألت حزب الاستقلال عن رأيهم في ان يكون الاجتماع مقتصرا على الاعضاء فقط . فرأيت فائق السامرائي يتفق معي كل الاتفاق على ان تأليف الجبهة اصبح ضروريا قبل البحث في اى عمل وقال انه لا يرى اية فائدة من اقتصر الاجتماع على أعضاء الاحزاب الثلاثة فقط .

ثم تذاكرت بعد ذلك مع عبد الوهاب محمود مثل انصار السلام حول موقفهم من الاجتماع العام المنوى عقده وماذا كانوا يوافقون على ان لا يخطب احدهم فيه مع تحمل مسئولية ضبطه فرفضوا رفضا باتا تحمل مسئولية هذا الاجتماع ما لم يكن احدهم خطيبا فيه وهو اجتماع سيعقبه تأييد مذكرات الاحزاب في الوقت الذي هم انفسهم قد تقدموا بذكره الى الوصى .

وعلى ذلك اصبح الموقف بالنسبة الى حزبنا صريحا وهو ضرورة تأليف الجبهة الوطنية الموحدة او ما يقوم مقامها قبل البحث بأي عمل . واذا ما رفضت الجبهة الشعبية المتحدة ذلك فلا نوافق على عقد الاجتماع العام الذي اقترحوا عقده .

ثم عقد الاجتماع المشترك بين هئتي الحزبين الوطنى الديمقراطى والجهة فى اليوم المعين اى فى ١١/١١/١٩٥٢ فى مقر حزبنا ودام الاجتماع اكثر من ساعتين وكان اجتماعا هادئا ، وانا الذى ترأست الاجتماع المذكور . وبعد ان بينت الغاية من الاجتماع وهو بحث امكان تأليف جهة وطنية موحدة من الاحزاب الثلاثة ومن انصار السلام وامكان ايجاد ميثاق لها قبل البحث فى اى عمل سياسى لان تجزئة الاعمال فى هذه الظروف والنظر فى كل عمل منفردا يعطى أعمالنا صبغة ارتجالية وهذا غير صحيح ، وقلت أيضا لقد وقفنا فى هذه الغلظة قبل تقديم المذكرات وقلت لو كنا قد نسقنا أعمالنا قبل تقديم المذكرات لكان من الممكن ان يكون تقديم المذكرات بداية لعمل سياسى خبير . ثم بينت باختصار موقف الاستقاليين من الجهة الوطنية الموحدة المقترحة وموقف انصار السلام منها ، وبينت ان انصار السلام لن يتحملوا مسؤولية عقد الاجتماع العام المشترك مالم يشتركوا فيه بالخطابة ، وشددت على ضرورة البحث فى الجهة الوطنية المتحدة قبل البحث فى اى عمل سياسى .

وبعد مناقشات دامت اكثر من ساعتين ابدت جماعة الجهة الشعبية المتحدة تخوفها الزائد من احتمال استيلاء انصار السلام علينا وعلى حركتنا . وعندئذ اضطررت على ان اقطع وعدا باسم الحزب مضموه ان الحزب الوطنى الديمقراطى عندما يشعر بان اية جهة ممثلة فى الجهة الوطنية المقترحة او غيرها تحاول ان تستولى على المنظمات الاخرى او تطغى عليها لن يتقبل الحزب ذلك مطلقا ويسحب من تلك الجهة الوطنية الموحدة .

وقد اسفر الاجتماع عن قبول الاقتراح التالى مبدئيا على ان يعرض اولا على هئتي الحزبين لاقاراه ثم تفاوض الهيتان المعنيتان بالامر اى حزب الاستقلال وانصار السلام لبيان رأيهما فيه :

«تتألف لجنة ارتباط دائمة من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وانصار السلام لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة وتنظيم الاضرابات او اتخاذ اي موقف تقتضيه الاحوال الطارئة وتعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة في الاحزاب والمنظمات المشتركة في هذه اللجنة لاقرارها ، وتقوم لجنة الارتباط بتنفيذ مايجمع عليه الرأي من تلك الاحزاب والمنظمات .»

وكتب كامل الجادرجي الى محمد حديد رسالة ثالثة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ جاء فيها :

في يوم ١٥/١١/٥٢ جاء طه الهاشمي الى الحزب وقال ان لجنتهم الادارية ارتأت بعض التعديلات على الصيغة المقترحة هكذا :
«تتألف لجنة ارتباط تمثل الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال واية منظمة اخرى لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة ومايتطلبه الموقف السياسي من الاعمال المشروعة والاتفاق بينهم على ذلك وتعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة من الاحزاب والمنظمات المشتركة في هذه اللجنة وتنفيذ مايجمع عليه الرأي في تلك الاحزاب والمنظمات .»

وقد عرضت هذا الاقتراح الاخير على الاستقاليين وانصار السلام . فأرجأ الاستقاليون رأيهم فيه الى ما بعد ابداء رأينا ، اما الانصار فقد رفضوه حالا . وقد اجتمعت اللجنة الادارية لحزبنا ودرست الموضوع من جميع وجوهه فارتأت عدم امكان تأليف لجنة من حزبنا وحزب الجبهة وحزب الاستقلال وحدها .

وقد خطرت لي بعد ذلك فكرة هي ان نجتمع انا وحسين جميل وطه الهاشمي وبعض اغضاء الجبهة وفائق السامرائي وعبد الوهاب

محمود وبعض الانصار ، ان امكن ، بجليلة خاصة غير رسمية لبحث المشكلة كآخر محاولة بقصد الاتفاق على مايسكن الاتفاق عليه قبل ان تتخذ قرارا حاسما فيما يخص حزب الجبهة الشعبية المتحدة . وعندما عرضت الفكرة على الاستقلاليين تقبلوها بدون تردد كما قبلها عبد الوهاب محمود واحد الانصار بصعوبة ، اما الهاشمي فقد قال انه لا يرى اية فائدة من هذا الاجتماع بعد ان قدمت الجبهة كل ماعتدها . ولكن بعد الحاحي الشديد قال انه سيعرض الامر على جماعته . ثم اخبرني يوم الاثنين ظهرا ١٧ / ١١ / ٥٢ بأنه قبل مبدئيا بهذا الاجتماع الخصوصي على ان لا يحضره غير عبد الوهاب محمود وفائق السامرائي ، وقال انه سيعضره وحده ، واجتمعنا عندنا في الدار عصرا وحضر هذا الاجتماع الخصوصي ، كما شدد الهاشمي على نفعه بهذا النعت ، عبد الوهاب محمود وفائق السامرائي وحضره ايضا حسين جميل بصفتة الشخصية بالرغم من عدم ارتياح الهاشمي لحضوره ، على ما احسست ، وبعد جدال طويل قبلنا مبدئيا بصفتنا الشخصية تعديل الاقتراح الاخير المعدل على الشكل التالي على ان نعرضه بصفتنا الشخصية على احزابنا وهيئاتنا :

«تتألف لجنة ارتباط تمثل حزب الجبهة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال واية منظمة اخرى لتنظيم العمل وتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسي وفق النظم الديمقراطية وتعرض اقتراحات ومقررات اللجنة على الهيئات المسؤولة في كل حزب ومنظمة مشتركة في هذه اللجنة لاقرارها وتنفيذ مايجتمع عليه الرأي .»

اخبرني الانصار أمس انهم وافقوا على الصيغة النهائية . وبذلك يكون قد تم تأليف هذه اللجنة نظريا ، وسنسعى لتذليل العقبات التي ستلاقيها هذه اللجنة من الوجهة العملية .

انتفاضة ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

حاولت كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظامها بجعل الطالب المعيد في بعض الدروس معيدا في كافة مواضيع صفه فاحتج الطلاب واضربوا يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٢ وأيدهم في اضرابهم طلاب الكليات الاخرى مثل الطب والحقوق والتجارة ولذلك اضطرت وزارة الصحة على الغاء التعديل واعاد الطلاب الى الدوام من يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

وقد حدث ان احدى الطالبات لم تشترك في الاضراب فأنبهها بعض الطلاب مما جعل اخاها ورفيقين له يحضرون الى الكلية والتشاجر مع اولئك الطلاب فاصيب البعض بجروح مختلفة ، وكان من المعتقد ان عميد الكلية واحد المعيدين فيها حرض هؤلاء الاشخاص الثلاثة على الاعتداء على طلاب الكلية (٩) .

وقد استغلت الاحزاب السياسية ومنظمات الطلبة تلك الحادثة وانتشر الاضراب بين طلاب الكليات والمدارس الاخرى وقام الطلاب بمظاهرات يوم الخميس الموافق ٢٠ تشرين لثاني ١٩٥٢ وعادوا الى التظاهر في يوم الجمعة التالي واستمروا في يوم السبت وحدثت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة جرح بسببها بعض المتظاهرين وبعض الشرطة وسقط قتيل واحد (١٠) .

قدم مصطفى العمري رئيس الوزراء استقالته يوم الجمعة ٢١ تشرين الثاني ولكنها لم تقبل حتى يوم الاحد ٢٣ تشرين الثاني وكلف جميل المدفعي بتأليف الوزارة ولكن الرأي العام هاجمه فلم تفلح المحاولة وقرر مجلس التعليم العالي ايقاف الدراسة في المعاهد العالية ابتداء من صباح الاحد ٢٣ تشرين الثاني كما قرر مجلس المعارف

١٩٠ الاهالي : ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢

١٩١ الاهالي : ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢

ايقاف الدراسة في جميع مدارس بغداد ، وذلك تجنباً لما قد يحدث^(١١) ،
كانت الاحزاب مستعدة للحوادث التالية اكثر من استعدادها
في حوادث كانون الثاني ١٩٤٨ اي الوثبة الوطنية *
وقد اذاع الطلبة بياناً هاجموا فيه الفئة الحاكمة الرجعية واعلنوا فيه
الاضراب حتى تستجاب مطالبهم وهي :

١ - وجوب الاخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات
القادمة *

٢ - القيام بالاصلاحات الداخلية الانية اللازمة لصيانة
الحريات ومواكبة التطور العالمي^(١٢) .

وقد حدثت مظاهرات في خارج بغداد مثل الكاظمية والاعظمية
وكريلاء والنجف والحلة والديوانية والناصرية والبصرة وغيرها *
وفي صباح الاحد ٢٣ تشرين الثاني استؤفت المظاهرات وخرج
طلاب المعاهد العالية والمدارس الاخرى والعمال والكسبة متظاهرين
وحاملين لافتات تهاجم الحكومة والانكليز وقد حدثت بعض الحوادث
العنيفة مثل حرق مكتب الاستعلامات الاميركي ، وحرق مخفر شرطة باب
الشيخ وقتل شرطى وحرقه *

وفي ٢٣ تشرين الثاني الف الوزارة الجديدة العميد الركن نور
الدين محمود رئيس اركان الجيش * وقد اعلنت الوزارة الجديدة
الاحكام العرفية وحلت الاحزاب وعطلت الصحف واوقفت كامل
الجاذرجى وحسين جميل وقاسم حسن وغيرهم من الحزبيين والسياسيين
واما محمد حديد فكان لا يزال في لندن *

وقد أمر رئيس الوزراء بائزال الجيش الى بغداد فاحتلها واستعمل
الشدة مع المتظاهرين واطلق النار عليهم فقتل في باب الشيخ ثمانية
عشر شخصاً وجرح كثيرون ولذلك قرر قائد القوات العسكرية منع

(١١) الاهالي : ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢

(١٢) الاهالي : ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

التجول في بغداد من السادسة مساء حتى السادسة صباحا .
أصدرت الوزارة مرسوما يجعل الانتخاب مباشرا واجبرت
الانتخابات بموجبه في ظل الاحكام العرفية وكان المعتقلون لا يزالون
في المعتقلات . ولما استقر الوضع افرج عن كامل الجادرجي وحسين
جميل وقاسم حسن دون محاكمة .

بيان الحزب حول الانتفاضة

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد أعد بياناً ليشر صباح الاثنين ٢٤ تشرين
الثاني ١٩٥٢ غير ان الادارة العسكرية داهمت مقر الحزب ومطبعة الاهالي
بعد منتصف ليلة الاحد ٢٣/١١/١٩٥٢ واغلقت الحزب والجريدة
والمطبعة وصادرت الاعداد التي تم طبعها من الجريدة التي كانت تحتوى
على هذا البيان:

«تطور الوضع في البلاد تطورا خطيرا نتيجة تعنت الفئة
الحاكمة ووقوفها في وجه مطالب الشعب ، بحيث اصبح الموقف مسا
لا تمكن معالجته الا عن طريق تأليف حكومة وطنية تنشق عن الشعب
وتقوم حالا بتحقيق مطالبه الاساسية التي جاءت في مذكرات منظماته
السياسية .

لذلك فان الحزب الوطني الديمقراطي يطالب بتأليف هذه
الحكومة فورا لاقاذا البلاد من الوضع السيء الذي آلت اليه .» (١٣)

نشاط محمد حبيب في لندن

لما حدثت انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ كان محمد حبيب
لا يزال في لندن ، فاغتتم فرصة وجوده هناك وقام بنشاط كبير ضد
الاضاع في العراق وبالدعاية للحزب الوطني الديمقراطي فاتصل ببعض
الصحف والنواب والاحزاب ودار الاذاعة . فاتصل بمجلات

(١٣) الاعالي ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢

الأيديولوجية والتربويون والنيوستيسمان انديشمن وجريدتى التايمس ومورغان فليب وجون فريمان وبالشخصيات البارزة في مجتمع لندن والمانجستر غارديان ، وبالنواب فليب نوئيل سيكر وانورين يفتان مثل جارلس ترنر ور. ستوكس وفليب برايس والزيت موفرو .

فكتب رسالة الى محرر التايمس المستقلة قال فيها انه في السياسة كما في الطب الوقاية خير من العلاج . فالاحوال المؤسفة السائدة في العراق وفي ادارته وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، يجب القضاء عليها بالديمقراطية الصحيحة . اما استعمال القمع والدكتاتورية العسكرية فقد يخفي التدمير مؤقتا ، ولكنه لا يقضي عليه . لا يمكن معالجة الشعور ضد البريطانيين الا عندما يشعر الشعب العراقي بأن بريطانيا تؤيد اقامة الديمقراطية الصحيحة في العراق (١٤) .

وكتب ايضا رسالة الى محرر المانجستر غارديان الحرة انتقد فيها تسامح المحرر مع الدكتاتوريات العسكرية وذكر فيها ان شعوب الانتثار المتخلفة في القرن العشرين ادركت حقوقها في الحرية والعدالة وحياة افضل في ظل قوانين حكم دستوري ، واذا ماساندت بريطانيا الدكتاتوريات فانها تخرود وصدافة تلك الشعوب وتنبأ بعودة النواب والوزراء العراقيين الى مناصبهم بعد دكتاتورية نور الدين محمود .

وقد علق المحرر قائلا اذا كان الحكم العسكري هو البديل الوحيد لحكم الغوغاء واذا فقد الاصلاحات الجذرية فلا بأس به . فرد عليه محمد حديد بقوله ان تحقيق مطالب الاحزاب المعارضة لا يعتبر حكما غوغاء (١٥) .

The Times, November 26, 1952. (١٤) صوت الاهالي ٢١ كانون الاول ١٩٥٢ .

The Manchester Guardian,
November 27, 1952

Mahammed Hadid «Iraq» by the (١٥) صوت الاهالي ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ .
Man who Escaped, in the Tribune,
December 26, 1952.

وكتب محمد حديد مقالا في مجلة **التريون** العمالية بعنوان «العراق — بقلم الرجل الذي افلت» قال فيه ان الاحزاب المعارضة تعارض الانتخاب على درجتين ، وان انتخابات نور الدين محمود ماهي الا طبخة لمودة نوري السعيد وحزبه المستند الى تأييد شيوخ العشائر وقال ان الاحزاب قدمت مذكرات طالبت فيها باجراء انتخابات حرة وعارضت بقاء القوات البريطانية في العراق . وتطرق الى مؤتمر البلاط والى مظاهرات بغداد ودور الطلبة البارز فيها والى الحكم العسكري . وتناول بالبحث الحزب الوطني الديمقراطي فقال انه انبثق عن جماعة الاهالي التي اسست قبل عشرين عاما وهو الحزب الذي يتجه اليه المثقفون والعمال والفلاحون . والحزب يؤيد توزيع الاراضي على الفلاحين وتشكيل نقابات العمال وزيادة ضريبة الدخل والتقليل من الضرائب غير المباشرة التي تقع على كاهل الفقراء . وفي السياسة الخارجية يدافع الحزب عن السلام وعن حياد لا يتأثر بالشرق او بالغرب . وقال ان القاء القبض على زعماء المعارضة المسؤولين لن يؤدي الى تخفيف العنف وانما من شأنه ان يستبعد الايدي الهادئة للسلامة المحنكين . وأمل ان تلتزم حركة العمال في بريطانيا حقوق الانسان والديمقراطية في العراق . واكد ان الحزب الوطني الديمقراطي يرغب بتطبيق الديمقراطية بوسائله الخاصة . وقد كتب تحت اسم محمد حديد في آخر المقال (نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في العراق — وقد القى القبض على زعيمه كامل الجادرجي اخيرا) (١٦) .

وكتب محمد حديد رسالة الى انورين بيفان زعيم الجناح اليساري في حزب العمال قال فيها ان اصحاب المصالح في العراق متحالفون بتعدد المحافظة على الانظمة الفاسدة ويعززون الحركات الشعبية الى النفوذ الشيوعي بقصد الحصول على مؤازرة الرأي العام الاوربي

١٦. صوت الاهالي ٢٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

لاجراءاتهم التعسفية الشديدة . وقد أجاب بيفان بقوله ان في بريطانيا ادراكا متزايدا لحقائق الوضع السائد في الشرق الاوسط ولكن ليس باستطاعتنا ان نعمل الشيء الكثير الا ان للتأثير على الوضع السائد في العراق (١٧) .

وكتب مقالا اخر في مجلة النيوسيتيسمان انديشمن الاشتراكية بعنوان «اضطرابات في العراق» ذكر فيه الحاجة الماسة لاصلاحات السياسية والاجتماعية وقال ان الاصلاح البطيء قد يستغرق مائة عام وان الياة العراقية الحاضرة تلائم مجتمعا رجفيا اقطاعيا فقط ، وان الاصلاح الجذري الذي يحتاجه العراق لا يمكن تنفيذه الا على يد حكومة اشتراكية حقيقية . واما الفئة الحاكمة فتؤلف من شيوخ العشائر وكبار الملاكين وعدد قليل من الساسة الذين مارسوا الحكم خلال العشرين عاما الماضية وهذه الفئة تعتبر حجر الزاوية للنفوذ البريطاني في العراق وتستند الان الى تأييد البريطانيين دون ادنى ريب ، واكثر الزعماء البارزين لهذه الفئة يأتون من حزب الاتحاد الدستوري وهو حزب نوري السعيد ، وحزب الامة الاشتراكي وهو حزب صالح جبر . وقد دخلت الاحزاب المعارضة الثلاثة الوطنية الديمقراطية والجهة الشعبية وحزب الاستقلال في جبهة للمطالبة بالاصلاحات الانتخابية الدستورية

وقال ان اتفاقية النفط الاخيرة مجحفة وهي ليست بمنافسة بل ٣٥٪ للعراق كارباح غير منظورة تذهب للشركة . وطالب بتبديل المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ (١٨) .

واقامت هيئة الاذاعة البريطانية في لندن - القسم العربي - ندوة اشترك فيها الدكتور عبد القادر اسماعيل وادور عطية ومحمد

(١٧) صوت الاهالي ، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢
(18) Mohammad Hadid

حديد وذلك يوم ٣ كانون الاول ١٩٥٢ ثم اعيدت يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣ وكان الحديث يدور حول سؤالين :

١ - هل من سبيل غير الدكتاتورية العسكرية للوصول الى

الاصلاح الاجتماعى والسياسى فى الشرق الاوسط ؟

٢ - لقد قيل ان بلاد الشرق الاوسط لن تستطيع الاحتفاظ

بكيانها فى العالم الحديث الا باقتباس حضارة الغرب

باكملها - هل توافق ؟

وقد اجاب محمد حديد على السؤال الاول بنعم وهو سبيل

الديمقراطية الصحيحة . ثم علق بقوله ان الدكتاتورية من اسوأ السبل

الحكم ولا اقول للاصلاح . وليس لدى الدكتاتورية وسيلة لمعرفة

رغبات الشعب وتنفيذ مطالبه لانها تقوم على خنق الحريات واسكان

المعارضة وارهاب الناس ولذلك لايسكنها ان تتوصل الى الاصلاح

الذى تريده الامة . وذا بدا فى بعض الاحيان انها تنفذ بعض الاصلاحات

القليلة لاتعوض ابدا عن الاضرار التى تنجم عن الدكتاتورية والاختفاء

الذى ترتكبها بدون مسئولية او مراقبة . والدكتاتورية تقصد الحاكمين

وتجعلهم يتأثرون بالسلطة وتغريهم لاساءة استعمالها ، ولاتزال

الدكتاتورية الا بتضحيات الامة الغالية . والدكتاتورية ظاهرة لتخوف

السلطة الحاكمة من وعى الشعب المتزايد فى الشرق الاوسط . ان

الذنب ليس ذنب الشعب بل ذنب السلطة الغاشمة التى تسيطر عليه

وتضيق عليه انقاصه ولم تسمح بتجربة الديمقراطية لان تجربتها خطر على

مصالح تلك السلطة . وقد جلبت الدكتاتورية الكوارث على الشعوب التى

ابتليت بها كالمانيا وايطاليا . ولم تحقق الدكتاتورية فى تركيا ما لم يمكن

بها كالمانيا وايطاليا . ولم تحقق الدكتاتورية فى تركيا فى ما لم يمكن

تحقيقه بالسبل الديمقراطية ولكنها احدثت اضرارا لم تكن السبل

الديمقراطية لتحديثها فانها شلت الفكر وضيق مجال الابتكار الادبى .

اما الديمقراطية فهى ميدان لتكوين الزعماء الذين يقودون الامة

في حياتها باستمرار بعكس الدكتاتورية التي تستند الى زعيم واحد -
وتقضي على الزعماء الآخرين وتعرض البلاد الى الرجات وعدم الاستقرار
بعد زوال ذلك الزعيم . والديمقراطية هي السبيل الصحيح للإصلاح
الاجتماعي والسياسي لانها تحقق رغبات الشعب وسيادته .

مقابلة صحفية مع كامل الجادرجي

عقد كامل الجادرجي خلال فترة عمل الحزب الوطني الديمقراطي
مقابلات صحفية عديدة مع صحفيين اجانب كثيرين معظمهم من الانكليز .
وقد اعطى اهمية خاصة للمقابلة الصحفية الالية ف سجلها في كراسة خاصة
وسمح للمؤلف باقتباسها وفيما يلي خلاصتها وهي نموذج لمقابلاته
الصحفية :

وصل الى بغداد في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٥٣ وقد
بريطاني برلماني كان قد دعاه اميل البستاني النائب اللبناني لزيارة الاقطار
العربية وهو مؤلف من ستة من النوايا الذين يهتمون بالقضايا
العربية وقد اتصلوا ببعض الساسة للتعرف على وجهات نظرهم في
العلاقات العربية البريطانية وكيفية توثيقها .

وكان كامل الجادرجي قد خرج من المعتقل يوم ١٢ كانون
الثاني ١٩٥٣ . وفي اليوم التالي زاره جون فريمان في داره وهو رئيس
الوفد البرلماني ويصاحبه اميل البستاني . وجون فريمان هذا عضو في
مجلس العموم البريطاني وينتسب الى حزب العمال، وكان قد اشغل منصب
وكيل لوزارة التجارة في حكومة العمال الاخيرة واستقال مع الوزير
هارولد ولن وانضم الى جناح انورين بيفان في حزب العمال .
وقد سجل كامل الجادرجي الحديث الذي دار بينهما في العاشر
من شباط ١٩٥٣ مستعينا بذاكرته :

قال جون فريمان ان مهمة الوفد التقريب بين الشعوب العربية

والشعب البريطاني بل ايجاد صداقة حقيقية بين هذه الشعوب. ثم سأل

س ١ - ماهي اسباب الجفاء بين العرب والانكليز ؟

ج - ان منشأ هذا الجفاء او العداء بتعبير اصح يرجع

تاريخه الى الحالة التي تكونت في البلاد العربية عقيب

الحرب العالمية الاولى ، فقد قطعت الحكومة البريطانية

للبلك حسين اثناء الحرب عهدا بضمان استقلال

البلاد العربية بعد تحريرها من الدولة العثمانية . ثم

تلا ذلك وعد بلفور ، وتمزيق شمل البلاد العربية

بالاتفاق مع فرنسا ، ثم مساندة الطبقات الحاكمة

والتيجان الزيفة والاقطاع والتسيب الاقتصادي

والاحتكار والتهميش ، والاستناد على الساسة

الانتهازيين الجهلاء حثالة الدور العثماني وغيرهم من

الموظفين الاداريين والنواب . ثم تأمرت انكلترا واميركا

بخلق اسرائيل . ولاتزال البلاد العربية تن من

المعاهدات الجائرة غير المتكافئة ومن احتكار المواقف

الاقتصادية ولاسيما النفط والاسواق . هناك اقلية

ضئيلة جدا من الشعب العربي تميز وتفرق بين الحكومة

البريطانية المسئولة عن هذه الامور وبين الشعب

البريطاني ولكن ليس لهذا التفريق اية فائدة عملية ،

س ٢ - هل تتدخل السفارة البريطانية في بغداد بشؤون

العراق ؟

ج - الاعتقاد السائد لدى جميع الاوساط هنا هو ان

العراق يحكم من قبل فئة خاصة ليس للشعب اية

ارادة فيها ، وهذه الفئة يرأسها نوري السعيد ويتزعمها

الوصي وهي لا تقدم على اي عدل سياسي او اقتصادي

او اى عمل اخر مهم قبل ان تستشير الانكليز .

س ٣ - هل يرغب الناس في ان يتدخل الانكليز في اصلاح
الوضع الفاسد ؟

ج - يعتقد الناس هنا بان هذه الفئة الحاكمة لا يمكن ان
تستمر على وضعها اذا لم يسندها الانكليز . فالذى
يريد الناس هو عدم تدخل الانكليز لاندخلهم ، وهذا
لا يمكن ان يكون عمليا ما لم تلغ جميع التعاقبات
غير المتكافئة فلا تبقى قواعد عسكرية للانكليز في
العراق ولا امتيازات خاصة .

س ٤ - كيف يمكن للعراق ان يحافظ على كيانه اذا تغير وضع
الانكليز من هذه الناحية تغيرا تاما ؟

ج - انا نعتقد بضرورة اتحاد البلاد العربية ضمن اتحاد
فدرالى فاذا ماتم ذلك مع اصلاح الحالة السيئة
القائمة في منظمة الامم المتحدة وذلك بخضوعها
للقوذ الاميركى فاننا نستطيع ان نضمن كيانه
من دون حماية او معاونة اية دولة اخرى .

س ٥ - ومن الذى يمنع قيام الكيان العربى الفدرالى الذى
تشددونه ؟

ج - في اعتقادى ان اهم سبب يمنع ذلك هو الفئات
الحاكمة القائمة في البلاد العربية الحاضرة ، هذه
الفئات هى التى يدعنها الاستعمار .

س ٦ - الا تعتقدون بان اختلاف انظمة الحكم في البلاد
العربية يعيق الاتحاد الفدرالى الذى تشددونه ؟ وهل
تعتقدون بانه من الممكن ادخال المملكة العربية

العودية مثلاً في هذا الاتحاد الفدرالى الذى

تشددونه ؟

ج - ان الاتحاد الفدرالى هو غايتنا المنشودة ، اما تفاصيل

المشروع فيجب ان تترك لدراسة ذوى الاختصاص

من ذوى مختلف البلدان العربية نفسها .

س ٧ - ماذا ترى في امكان التعاون الاقتصادى والثقافى مع

الانكليز ؟

ج - هذا لا يمكن ان يكون الا بعد ان يتخلص العراق

من النفوذ الاجنبى ويكون حراً في وضع الخطط

وحراً في التعامل مع الجهات التى يريد ان يتعامل

معه . والذى اعتقده انه اذا زال النفوذ البريطانى

من العراق فحينئذ تعمل الشركات الانكليزية

باخلاص وحينئذ قد ترجعها على غيرها .

س ٨ - ماهى الخطة التى سيتبعها حزبكم اذا ماتولى

الحكم في القريب العاجل ، هل يقوم فوراً بتأميم

النفط ؟

ج - اننا كحزب اشتراكى نرمى الى تأميم جميع المرافق

العامة ، غير اننا قبل ان تقدم على تأميم اي مشروع

ندرس اولاً امكانيات ذلك ونهيى الوسائل اللازمة

للمشروع . وبما ان صناعة النفط هى من الصناعات

الضخمة المعقدة فاننا حينما تتولى الحكم نبدأ بتهيئة

الوسائل لتأميم هذه الصناعة ، ومتى ما تهيأت هذه

الامكانيات من جميع وجوهها لن نتردد لحظة واحدة

عن التأميم . والذى اعتقده ان هذه الامكانيات

ستكون متوفرة اذا ما تولت ادارة شؤون البلاد

حكومة شعبية .

س ٩ - أتريدون التأمين لأنكم تعتقدون بعين يضييكم من
جاء تعاملكم مع الشركات ام لمجرد رغبة في التأمين ؟
ج - اننا نريد التأمين لاسباب كثيرة :

١ - لان من مبدئنا ان تملك الدولة جميع المرافق
العامة المهمة وصناعة النفط من اهمها .

٢ - لاننا نعتقد بأننا مغبونون في تعاقدنا مع شركات
النفط في جميع مراحل تطورات قضية النفط
في بلادنا حتى المرحلة الاخيرة منها .

س ١٠ - هل تبقون مصرين على التأمين حتى اذا اعتقدتم
بان ارباحكم في التأمين ستكون أقل مما لو عدلت
الاتفاقيات بصورة تجعل حصتكم من النفط أكثر
من ارباحكم في حالة الاخذ بالتأمين ؟

ج - نعم سنبقى مصرين على التأمين حتى في تلك الحالة
لاننا :

١ - نعتبر هذه القضية من القضايا المبدئية التي
لا يمكن التنازل عنها .

٢ - لاعتقادنا بانه اصبح لهذه الشركات نفوذ كبير
في العراق وفي البلاد العربية فهي مؤثرة على
اعمال الحكومة سواء آكان هذا التأثير محليا
او عاما قد يتعرض لسياسة الدولة العليا .
فشركات النفط في العراق اصبحت حكومة في
داخل حكومة العراق ، كما ان اتحاد هذه
الشركات في البلاد العربية بصفة عامة أصبح
بذاته امبراطورية تسيطر على البلاد العربية
بأسرها .

س ١١ - هل من رأيكم صرف عائدات النفط محليا في كل بلد

عربي ام صرفها في جميع البلاد العربية ؟

ج - اذا تم لنا تحقيق الاتحاد الفدرالي الذي نشده

للبلاد العربية فيجب ان تصرف عائدات النفط على

تعمير البلاد العربية بوجه عام .

س ١٢ - هل فكرتم في طريقة بيعكم للنفط في حالة تأميمه ؟

ج - سنعرضه في السوق العالمية عرضا حرا فلا نخضع

بجهة دون غيرها . واذا فعلنا ذلك نكون قد تحررنا

وخدمنا السلام العالمي اكبر خدمة اذ تزول المنافسة

السياسية على هذا المنتج الحيوي ، ولا تبقى غير

المنافسة التجارية . والذي اعتقده ان الامم التي

تملك اساطيل بحرية تجارية قوية سوف تستفيد

من هذا الوضع اكثر من غيرها .

س ١٣ - هل يمكنكم ان تعطوني فكرة عن طريقة الحكم

في العراق ؟

ج - يحكم العراق في الواقع حكما دكتاتوريا .

س ١٤ - من الذي يحكم العراق على هذه الطريقة ؟

ج - انه يحكم من قبل فئة خاصة مؤلفة من اشخاص

لا يتغيرون ومن حاشية تتغير من حين الى اخر حسب

الظروف . ويرعى هذه الفئة بل في الحقيقة يرأسها

الوصي على عرش العراق . وهذه الفئة لاتعسل في

السياسة العامة الا باستشارة الانكليز او بوجيههم .

س ١٥ - هل تتدخل السفارة البريطانية تدخلا سافرا في

شئون العراق ؟

ج - تحاول السفارة البريطانية ان تظهر نفسها بمظهر

الخياد ولكنها في الواقع تتدخل في كل امر عن طريق
الوصى او عن طريق نوري السعيد او عن طريق ممن
لهم علاقة وثيقة بالسفارة *

س ١٦ - ماهى قوة الحزب الشيوعى ؟ واين يكتر انصاره ،
أفى طبقة العمال ؟

ج - الشىء الذى لا يقبل الشك هو ان هذا الحزب بالرغم
مما لقي من اضطهاد قد استطاع ان يثبت في الميدان
س ١٧ - ماهى قوة حزبكم والى اية طبقة يستند ؟

ج - يعتمد حزبا بالدرجة الاولى على الطبقة المثقفة
وله اعضاء ومؤازرون في جميع الطبقات . وقد اضطر
منذ تأسيسه من قبل مختلف الحكومات المتعاقبة ،
ولكنه بالرغم من كل ذلك استطاع ان يثبت
بالاشتراكية تبشيرا صحيحا ، وكانت الصحف التي
يصدرها اكثر انتشارا من الصحف الاخرى .

س ١٨ - لماذا تكافح الحكومات المتعاقبة حزبكم ؟

ج - لذلك اسباب كثيرة ، فالقوة الحاكمة تعاديه كس
المعاداة لانها تعتقد بانه لن يبقى لها هذه الامتيازات
الواسعة اذا تولى الحكم ، وانها تكافحه لجهلها من
ناحية ثانية التمييز بين الاشتراكية والشيوعية مع
ان منهاجه واضح كل الوضوح وصحافته جريئة
في هذا الشأن . فاشتراكيته في الواقع اقل بكثير
من اشتراكية حزب العمال البريطاني . ولكن هذه
الحكومات الرجعية لا ترضى بأي تغيير في النظام
الاقتصادى الجائر السائد الان . وهى في الوقت
نفسه لاتفهم اى معنى للحريات الديمقراطية ولا

للحريات الفردية التي يجب ان يتمتع بها المواطن .
س ١٩ - ماهي النتائج التي سوف تترتب على غلق الاحزاب
وبصفة خاصة حزبكم ؟

ج - لم أجد بعد الوقت الكافي للتفكير في هذا الموضوع ،
ولكن الذي اعتقده ان السلطة لا تستطيع محو
المبادئ المستقرة في الازمان ، فان الشباب المثقف
والفئات الواعية في كل حزب سوف تضطر الى
الانخراط في المنظمات السرية اذا لم تجد العمل
العلني متيروا لها . وهذه القاعدة تشمل بطبيعة
الحال الكثير من قواعد حزبنا وغيره من الاحزاب .

معارضة وزارتي جميل المدفعي السادسة والسابعة

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣ استقالت وزارة نور الدين محمود
بعد ان اعادت الهدوء الى البلاد . وفي ٢٩ كانون الثاني قبل الوصي
تلك الاستقالة وفي اليوم نفسه ألف جميل المدفعي وزارته السادسة وتضم
نوري السعيد كوزير للدفاع وهو الرئيس الفعلي للوزارة . وبمناسبة
انتقال السلطات الدستورية الى الملك فيصل الثاني في ٢ مايس ١٩٥٣
استقالت الوزارة في ٥ مايس واعاد المدفعي تأليف الوزارة الجديدة
يوم ٧ مايس .

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد عطل بإمر قائد القوات
العسكرية للإدارة العرفية وبقي كذلك طيلة فترة وزارتي المدفعي . وقد
قصر القائمون على امر الحزب نشاطهم على تبادل المذكرات مع الملك
والحكومة حول الوضع السياسي والحوادث الجارية . وطبع الحزب
الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال مذكراتهما بالالة الطباعة وعلى
انواع مختلفة من الورق ووزعها على المعنيين بالشئون العامة . ولما

اعيد الحزب الوطني الديمقراطي في اواخر ١٩٥٣ وصدرت جريدته
صوت الاهالي نشرت تلك المذكرات تباعا بشكل يسمح بقصها من
الجريدة وجمعها بشكل كتاب . وقد نشرت تلك المذكرات في الاعداد
(٢٢-١) من الجريدة في الفترة الواقعة بين ٦ تشرين الاول ١٩٥٣ و ٣٠
تشرين الاول ١٩٥٣ . وفيما يلي ملخص تلك المذكرات :

١ - المذكرة الاولى (١ شباط ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :
ان حل الاحزاب من قبل قائد القوات العسكرية يعتبر
اجراءا يخالف القانون الاساسي ويناقض نظام الحكم المقرر للبلاد .
وقد اثبتت التجارب التي مرت بها الامم وكذلك الاحداث التي
وقعت في العراق ان اسلوب الحكم الديمقراطي والنظام البرلماني الصحيح
هما الوسيطان الوحيدتان لتحقيق رغبات الشعب واطمئنانه وسعادته .
وهذا النظام لا يمكن ان يقوم بدون الاحزاب ، فالغاء الاحزاب معناه
في الواقع تعطيل الحياة البرلمانية بل معناه تعطيل الدستور من الناحية
العملية وقيام دكتاتورية سافرة تزيد في حالة البلاد سوءا على سوء .
اتنا نعتبر الحزب قائما ونطالب بتقرير هذا الامر الواقع والغاء
قرار حله مع اعادة الحياة الحزبية بوجه عام وابطال الاجراءات التي
اتخذت بشأن الصحف كافة والغاء الاحكام العرفية لكي تزول الحالة
الشاذة التي تنتاب البلاد .

٢ - جواب رئيس الوزراء (٨ شباط ١٩٥٣)

اني لاسف على مااملته الظروف من الوقائع وماجرت اليه
من الامور التي لا تقرها القوانين مما ادى الى استعمال الاجراءات
الدستورية حفظا للامن ، تلك الاجراءات التي جاءت معتدلة قدر الامكان
على ما اعتقد .

ومما لا ريب فيه ان الحكومة ستنتهي الادارة العرفية حالما ترى
زوال الاسباب التي دعت الى اعلانها .

٣ - جواب الحزب (١٤ شباط ١٩٥٣)

ليس الحزب الوطني الديمقراطي على اتفاق معكم في موضوع حقيقة الاسباب التي دعت الى اعلان الادارة العرفية كما انه لا يرى اي سبب مبرر لاستمرار بقائها على الاطلاق والحزب لا يرى كذلك ان الاجراءات التي اتخذت في زمن الوزارة السابقة كانت اجراءات دستورية . لذلك فانه يصر على مطالبة الحكومة بالاعتراف بوجوده وبكيانه الشرعي كأمر واقع . ويعتقد الحزب بان في مطالبته باعادة الحياة الحزبية وبالفناء الادارة العرفية يعبر تعبيرا صادقا عن رغبة الشعب العراقي .

٤ - مذكرة حول قوانين الجمعيات والمطبوعات (١٠ مارت ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

علمنا انه قد الفت لجنة وزارية لاعادة النظر في قوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقوانين الصحافة والنشر (كانت هذه اللجنة برئاسة علي جودت الايوبي نائب رئيس الوزراء وعضوية توفيق السويدي وزير الخارجية وحسام الدين جمعة وزير الداخلية و خليل كنة وزير المعارف واحمد مختار بابان وزير العدل) وهذه القوانين التي تتعلق مباشرة بتنظيم ممارسة المواطنين لحرياتهم الدستورية العامة كانت ولا تزال موضع شكوى حزينا سواء في صحافته او اجتماعاته العامة ، كما كانت ولا تزال موضع شكوى جميع المواطنين الاحرار باعتبارها تقصر دون مزاوله الشعب لحقوقه الطبيعية في الحرية والسيادة ومعطلة للحياة الديمقراطية وللحريات التي نص عليها الدستور . ان القوانين والانظمة الخاصة التي اشار اليها القانون الاساسي لم يكن القصد من وجودها هو الحد من تلك الحريات اوباطالها ، وانما كان القصد من ذلك تنظيم مزاوله هذه الحريات من دون المساس بحقوقها .

ان الظرف الذي يجتازه العراق الان غير مناسب بالمرّة للاقدام على امثال هذه الاعمال ، فوجود الاحكام العرفية ومنع الاحزاب من مزاوله اعمالها وعدم وجود صحافة حرة ثم الاستناد الى مجلس نيابي مطعون في شرعية انتخابه كل ذلك لايساعد على الاعتقاد بان ماسيجري من تغيير في تلك القوانين سيهدف الى تأمين حقوق الشعب .

ولذلك فان الحزب يرجو ان تأخذوا وجهة نظره في ان التنفيذ الذي تحتاج اليه القوانين المتصلة بالحريات يجب الا يكون مقيدا لممارسة حقوق الشعب ، وانما يجب ان يقوم على اساس الملاق الحريات الى اوسع مدى ، وهذا لا يكون الا بازالة الوضع الشاذ الذي ترزح البلاد الان تحت كابوسه .

٥ - مذكرة حول الاحكام العرفية (١٩ مارت ١٩٥٣) موجهة الى

رئيس الوزراء :

اثبتت الوقائع ماكان قد توقعه الحزب اذ قد سبق الكثير من الطلاب والشباب الى المجلس العرفي وصدرت بحقهم احكام قاسية لاتناسب مطلقا مع التهم المسندة اليهم وقد هزت هذه الاحكام ضمائر المواطنين على اختلاف ارائهم ولم تتورع المجالس العرفية من اصدار احكام بالسجن على فتيات مثقفات .

لاشك ان موجة الاعتقالات الاخيرة وصدور الاحكام القاسية قد عززت الاعتقاد بان بقاء الادارة العرفية وجعلها سيفا مصلتا على رقاب الناس مما يضع جميع المواطنين في حالة قلق دائم ويجعل بالامكان انتهاك الحريات العامة والخاصة .

والحزب الوطني الديمقراطي الامين على الحريات العامة والحريص على قيام نظام ديمقراطي صحيح في العراق تمثل فيه ارادة الشعب كان ولايزال ينيه المسؤولين الى الاعتراف بسيادة الشعب وكونه مصدر السلطات هو العلاج الوحيد للخروج من الازمات الحادة التي يتمر فيها الحكم في العراق .

٦- مذكرة حول اجراء تسوية مع اسرائيل (٨ نيسان ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

يستند الضغط على اجراء الحكومات العربية لادخالها في مشروع «الدفاع المشترك» خلافا لارادة شعوبها وتوضع تصاميم «التسوية» بين الدول العربية واسرائيل من قبل المستعمرين لجعل الشعوب العربية وعدوتها اللدود الدائمة «اسرائيل» في معسكر واحد *

ان النشاط الاخير الذي بدا في الاوساط الدبلوماسية الاميركية ومارافقه من رغبة ملحة لتلك الاوساط في اجراء «تسوية» بين العرب واسرائيل والمقابلات التي جرت بين كبار الشخصيات العربية المسؤولة والمسؤولين الاميركيين والزيارات التي تقوم بها بعض الشخصيات الى الدول العربية وماسبقها من تهديدات كل ذلك جعل الشعب العراقي على يقين من ان التسوية العاجلة مع اسرائيل هي في مقدمة المشاريع الخطرة التي يراد فرضها على البلاد العربية ومنها العراق *

لنظن انه خاف عليكم كيف كانت ولا تزال مأساة فلسطين بجميع ادوارها المحزنة تمس المواطن الحساسة في تفكير الشعب العراقي ، كما ان قضية الدفاع المشترك تعتبر بالنسبة له قضية حياة او ممات *

ولذلك يرى الحزب ان الوسيلة الوحيدة لدفع الشبهات في هذه القضايا هي المبادرة فورا الى الغاء الادارة العرفية وفتح المجال لجميع طبقات الشعب لابداء رأيها في هذه القضايا الخطيرة وتعيين موقفها منها *

٧- مذكرة الى الملك (١٨ مايس ١٩٥٣) :

ان عدم الاستجابة لمطالب الشعب التي تبنتها الاحزاب في مذكراتها واستمرار الحكم على اساس دكتاتوري واقتهاز الفرص لاعلان الاحكام العرفية واستبقائها وجعلها هي الاساس لمزاولة الحكم ،

كل ذلك لا يتفق مع رغبة الشعب في ان يكون هذا العهد عهدا دستوريا تضمن فيه للمواطن جميع حرياته المكتسبة وتترد فيه حقوقه السياسية السلوية وتزال فيه سيئات العهد الماضي الذي عانى الشعب منها الامرين .
والحزب الوطني الديمقراطي اذ يتقدم بهذه المذكرة يأمل ان يكون عهدكم عهدا تحترم فيه احكام الدستور لتحقيق سيادة الشعب التي هي اهم مقوماته وبذلك يكون هذا العهد حقاً عهداً جديداً للعراق من حيث واقع حياته لامن حيث الشكل فحسب .

٨ - كتاب رئيس الوزراء حول المذكرة المقدمة للملك (٢ حزيران ١٩٥٣) :

تتلخص مطالب الحزب في مذكرته الى الملك بالنقاط الآتية :
(١) انتهاء الاحكام العرفية (٢) اعادة الحياة الحزبية (٣) اطلاق حرية الصحافة .

اما الاحكام العرفية فان الحكومة عازمة على انهاءها باقرب وقت كما صرحت بذلك مرارا في بعض المناسبات في مجلس النواب والاعيان ولبعض الشخصيات وان المحكمة العسكرية قد حصرت اعمالها بانجاز القضايا المهمة التي سبق ان وضعت يدها عليها .
واما اعادة الحياة الحزبية وحرية الصحافة فان الحكومة قد ألّفت لجنة خاصة من رجال القانون لوضع لائحة قانون للجمعيات ولائحة قانون للمطبوعات ثم تشريعهما .

٩ - جواب الحزب (٦ حزيران ١٩٥٣) :

ان القانون الاساسي لايجز مطلقا بقاء الاحكام العرفية واحالة اية قضية الى المجالس العرفية العسكرية بعد زوال الاسباب التي دعت الى اعلانها . ولكنكم تحاولون تبرير استبقاء هذه الحالة الشاذة غير القانونية بقطعكم وعدا للرأي العام باقتصار اعمال المجلس العرفي العسكري على انجاز القضايا المهمة التي سبق ان وضع يده عليها . وقد

علقت حرية احزاب وحرية النشر التي ضمنها القانون الاساسي على
قوانين سن في المستقبل . في حين ان قيام الاحزاب لايتوقف على
تسريع سننم الحكومة إصداره في المستقبل . وقد كانت الاحزاب
ولا تزال قائمة في ظل التشريع الحالي وبموجب احكامه وليس من الجائز
ان تقوم الحكومة على الغاء اوضاع قائمة وحقوق مكتسبة تمتد الى
المبادئ الديمقراطية والى تشريع نافذ باوامر ادارية بحجة انها تعزز في
المستقبل اصدار تشريع جديد مكيف حسب رغباتها .

ان حزبنا الوطني الديمقراطي مازال يعتبر الاجراءات التي
اتخذت بحله غير قانونية ومازال يعتبر نفسه قائما . اما موضوع حرية
الصحافة فهو لا يختلف من حيث الاساس عن موضوع الحياة الحزبية
في عدم جواز تعليقه على سن تشريعات مقبلة . والحزب اذ يكرر
احتجاجة على الغاء صحفه في بغداد والبصرة والموصل يطالب بالغاء
الاجراءات التي اتخذت بهذا الشأن .

١٠ - مذكرة حول لائحة قانون الجمعيات (٩ حزيران ١٩٥٣)

موجهة الى رئيس الوزراء :

اطلع الحزب الوطني الديمقراطي على لائحة قانون الجمعيات
التي تنوى الحكومة تشريعها ، ولما كان لهذا الموضوع مساس كبير
بصميم الحياة السياسية للبلاد فان الحزب يرى من واجبه ابداء رأيه
لكم وللرأي العام العراقي في هذا المشروع من نواحيه المتعددة ومتناقشة
اهم ما جاء فيه مما له علاقة (١) بوثيقة حقوق الانسان التي اقترتها الامم
المتحدة وسامهم العراقي في اقرارها (٢) بالمبادئ العامة للنظام الديمقراطي
وهي المبادئ التي يستمد منها العراق اسلوب حكمه (٣) نصوص
القانون الاساسي العراقي .

وقد تغافلت اللائحة الجديدة عن المبادئ الديمقراطية لنظام
الحكم في العراق وتجاهلت وثيقة حقوق الانسان التي اقترتها الامم

المتحدة تلك الوثيقة التي اعتبرت كل مقاومة من قبل الحكومات
لحقوق الانسان مما يؤدي الى الثورة حتما .

ويكاد يكون واضحا من الشروط التي وضعتها اللائحة
الجديدة للاحزاب انها تقصد تهيئة الفرص لاستبداد الحكومة بالاحزاب
المعارضة ، فعبارة تغيير الحكم المقرر والاخلال بالامن العام وبث
الشقاق والتفرقة في المجتمع كما ذكرت في الفقرة (١) من المادة (٣) ماهي
الا عبارات غامضة مطاطة يمكن استغلالها من قبل الحكومة بكل سهولة
ضد الاحزاب المعارضة .

اما الشروط التي وردت في اللائحة بشأن عضوية الحزب كما
تضمنتها الفقرة (١) من المادة (٥) كالاشرط بان يكون العضو غير
محكوم عليه في جريمة غير سياسية فانها تفصح مجالا للتدخل المستمر
في شئون الاحزاب فهي تقضي بان يحصل الاعضاء على شهادات بعدم
المحكومية من دوائر الشرطة ، كما ان الجريمة السياسية ليست محدودة
حتى الان ، وهي خاضعة للاهواء مما يؤدي الى استبداد السلطة
وتلاعبها في تكييف نوعية الجرائم .

وقد منعت المادة (١٤) الاحزاب من قبول التبرعات والهبات
والوصايا حتى من قبل الاعضاء انفسهم كما حددت بدلات اتعائهم ،
وهذا لاشك تقييد لمالية الاحزاب ليس له من دافع سوى جعل هذه
المنظمات ضعيفة بمركزها المالي والاجتماعي .

ان المكافحة المقصودة المستمرة ضد المنظمات السياسية سببت
اضعاف الامل لدى المواطن العراقي بان اصلاح الاوضاع القائمة يمكن
ان يأتي عن طريق التطور الذي تدين به الديمقراطية ، وهذا مايولد لدى
الناس يأسا قد يدفعهم الى التوسل بوسائل اخرى بعيدة عن الطرق
الديمقراطية التي تمارس العمل السياسي الحر والمنظمات الحزبية ،
لذلك يعتقد الحزب بان كل تشريع من شأنه ان يحد من ممارسة الحريات
العامة لا بد من ان يؤدي الى التطويق بالانظمة الديمقراطية .

١١ - مذكرة حول حوادث سجن بغداد المركزي (٢٢ حزيران ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

لقد روع الشعب العراقي بالحدث المفجع الذي وقع في سجن بغداد المركزي يوم ١٨ حزيران ١٩٥٣ والذي اودى بحياة سبعة من السجناء السياسيين كما جاء في بيان الحكومة وادى الى جرح عدد كبير منهم كانت جراح اكثرهم خطرة بحيث ارتفع عدد القتلى الى اضعف العدد الذي ذكره البيان . ارادت الحكومة قتل قسم من المساجين السياسيين وعددهم لا يتجاوز المائة وخمسين سجيناً من سجن بغداد المركزي الى سجن اخر هو سجن بعقوبة فامتنع السجناء عن الانصياع الى هذا الاجراء .

والحزب الوطني الديمقراطي يستنكر هذا العمل الفضيع الذي هز الضمير الانساني بقدر ماروع الراي العام ويحتج عليه بشدة ويطالب باجراء تحقيق عادل نزيه بمحضر من ممثلي نقابة المحامين .

١٢ - مذكرة حول قانون المطبوعات (٢٩ تموز ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

ان لائحة قانون المطبوعات الى نشرت قبل مدة وجيزة قد تضمنت اسسا غاية في الرجعية على غرار قانون المطبوعات ، فهي تحرم على الصحف وسائر المطبوعات ان تعالج بشيء يسير من الحرية اى موضوع سياسى وغيره . وفى الوقت الذى تضع فيه بعض المبادئ المقبولة وهى اللجوء الى المحاكم فى قضايا النشر تعود فتعطى لوزير الداخلية سلطات مناقضة لهذا المبدأ فتبيح له تعطيل الصحف تعطيلاً كيميا اثناء نظر المحاكم فى قضاياها . احتوت على نصوص غريبة كحماية اصحاب المصالح والنفوذ من مسئولين وغير مسئولين من الذين اخذوا ينفذون الحياة العامة ، وتحريم انتقادهم او عرض تصرفاتهم السيئة على الراي العام . وقد تعمدت بوجه عام ان تقضى على مهنة الصحافة

في مراقبة السلطات العامة وان تعيل الصحف الى مطبوعات شبه حكومية .

لا يمكن ان يطمئن الرأي العام العراقي الا باخذ اجراءات فورية وهي الغاء الادارة العرفية فورا واعادة الحياة الحزبية واطلاق حرية الصحافة وسائر الحريات الديمقراطية واعلان نتائج التحقيق الذي جرى في حادث سجن بغداد المركزي

١٣ - مذكرة حول حادث سجن الكوت (١٠ ايلول ١٩٥٣) موجهة الى رئيس الوزراء :

هوجم السجناء من قبل الشرطة واطلقت عليهم النار فقطى على حياة عدد كبير منهم واصيب الباقون بجروح كان الكثير منها بالغ الخطورة .

والحزب الوطني الديمقراطي اذ يطالب باجراء عاجل جدى في الحادث وتعيين المسؤولين عنه وازال اشد العقوبات بهم ، يستنكر استمرار هذه السياسة التعسفية ويطلب بوضع حد لها ، تلك السياسة التي وضعت العراق في مصاف اشد البلاد رجعية في العالم واكثرها تنكرا لحقوق الانسان .

الغاء قائد القسوات للاحزاب وقرار ديوان التفسير الخاص بعدم قانونية الالتقاء

١٤ - مذكرة عن الناحية القانونية في امر قائد القوات بالغاء

الاحزاب (٢٨ ايلول ١٩٥٣) موجهة الى ديوان التفسير

الخاص :

اذا ناقشنا الامر في ضوء الفقرة (١٤) من مرسوم الإدارة العرفية التي استند اليها قائد القوات العسكرية في اصداره امره بحل الاحزاب نجد ان نص هذه الفقرة هو ان لقائد القوات «منع أي اجتماع وحله بالقوة وكذلك منع أي ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة» ويبدو ان قائد القوات العسكرية اعتبر الحل بالقوة ينصرف

الى الاجتماع والجمعية والتادى لغة ومعنى .

انه مادام قد تقرر ان حالة الاحكام العرفية هي حالة استثنائية لمجابهة حالة طارئة من القلاقل او الفارة العدائية فان مجابتهما انما تكون بتدابير مؤقتة مادامت تلك الحالة الطارئة قائمة فاذا ما انتهت الاحكام العرفية بانتهاء اسبابها وموجباتها انتهى حكم تلك التدابير المؤقتة .
ويؤيد هذا الرأي الاستاذان الدكتوران عثمان خليل عثمان وسليمان محمد الطحاوي في القانون الدستوري ، ص ٦٠٠ ، والاستاذ موسكيلي والدكتور السيد محمد مدني في مسئولية الدولة عن اعمالها المشبعة ، ص ٣٩٢ .

والتشريع المصري يأخذ بهذا الرأي فقد اصدرت الحكومة المصرية عدة مراسيم بقوانين لتحل محل بعض الاوامر العسكرية التي سقطت بالغاء الاحكام العرفية . وعندما صدر في مصر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص برفع الاحكام العرفية قرر هذا القانون الاستمرار بالعمل ببعض الاوامر العسكرية لانها كانت تستقط عن العمل لولا هذا النص .
وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون : « لما كان الغاء الاحكام العرفية سيفضي الى سقوط كافة التدابير التشريعية التي اصدرتها السلطة القائمة على اجرائها ، وكان لابد حين المبادرة الى هذا الغاء من تقرير العواقب وتوخى الحيطة حرصا على مصالح البلاد العليا وسلامة القوات المصرية التي مازالت مرابطة عند الحدود » الى اخره .

ان امر قائد القوات العسكرية بحل جميع الاحزاب تجاوز فيه كل مفهوم لسلطاته التي لايجوز ان تكون الا تدابير مؤقتة يقتضيها صون الامة فانه تجاوز ذلك الى تغيير نظام الحكم النيابي البرلماني ،
واساسه وعماده قيام الاحزاب ، وتجاوز فيه الى ماصاته القانون الاساسي من حقوق للافراد فقد ألغى صحفا وهي ملكية لايجوز القانون الاساسي

مصادرتها • وقد قال الاستاذ السهوري ببطالان قانون الاحكام العرفية اذا ماتضمن نصا يوسع من سلطات الحاكم العسكري توسيعا يجعل منه حالما مطلقا لتعارضه مع مبادئ الدستور العليا ولا نظواء ذلك يعاون على انحراف في استعمال السلطة التشريعية ، («مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية » في مجلة مجلس النواب ، السنة الثالثة ، ص ١٣)

١٥ - قرار ديوان التفسير الخاص بعدم قانونية امر قائد القوات بحل الاحزاب (٣٠ أيلول ١٩٥٣)

١ - ان المراد من عبارة « منع اي ناد او جمعية » هو اصدار الامر بايقاف اعمال النادى او الجمعية لضمان عدم قيام ذلك النادى او تلك لجمعية بنشاط ما قد يخل بالامن العام •

اما (الحل بالقوة) فهو عمل ماذى يراد به استخدام القوة تنفيذ لامر المنع ويشمل تفريق الاجتماعات الخاصة او العامة التى ينظمها النادى او الجمعية واخراج المجتمعين من محل الاجتماع •
اما الحل بمعنى انتهاء الشخصية المعنوية للنادى او الجمعية وتصفية ممتلكاتها فلا يدخل ضمن نطاق هذه النصوص التى تهدف الى اتخاذ تدابير احتياطية لصيانة الامن العام فقط •

٢ - وفي حالة الغاء الاحكام العرفية تعود النوادي والجمعيات الى ماكانت عليه قبل بيان قائد القوات العسكرية بلسواء بغداد ولايعتبر البيان منهيا للشخصية الحكومية للنادى او الجمعية •

الفصل الثالث عشر

الجبهة الوطنية

اتباعا لسياسة المد والجزر في الارهاب والتكيد التي اتبعتها
الفئة الحاكمة استقال جميل المدفعي في ١٥ آب ١٩٥٣ وقبلت استقالته في
١٧ أيلول وفي اليوم نفسه اسندت الوزارة الى الدكتور فاضل الجمالي
لكي تتبع وزارته سياسة التنفيس الموقت ويعود بعدها نوري السعيد
وجماعته لحكم العراق حكما استبداديا ارهابيا . وفي ٥ تشرين الاول
الفت الوزارة الاحكام العرفية . وعادت الاحزاب الى ممارسة نشاطها
بعد صدور قرار ديوان التفسير الخاص المذكور سابقا . وعادت
جريدة صوت الاهالي الى الصدور في ٦ تشرين الاول ١٩٥٣ .

بدأت الجريدة بمهاجمة وزارة المدفعي المستقيلة منذ اليوم
الاول لصدورها فكتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان «الوزارة التي
سقطت تحت قتل اوزارها» . وطالب حسين جميل بمحاسبتهما على
ماقترفت وبعدم ابدال الستار على الفضائح التي ارتكبت في
عندها (١) .

ولما حلت الذكرى الاولى لاتفاضة تشرين الثاني كتب كامل
الجادرجي مقالا وصف فيه يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ بأنه يوم رهيب
على الطبقة الحاكمة ، وفي اليوم نفسه كتب حسين جميل يؤكد على ان
حركتي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ تركتا اثارها الخالدة في تاريخ العراق ، وكتب
محمد حديد يحيى الذكرى الخالدة لنضال الامة وان ذلك كان عظة

(١) صوت الاهالي ، ٦ تشرين الاول ، ٦ تشرين الاول ١٩٥٣

بالغة لتعنت الطغاة (٢) ثم شرعت الجريدة بنشر سجل انتفاضة تشرين
الثاني ١٩٥٢ في محلياتها (٣) .

المؤتمر السادس للحزب

عقد المؤتمر السادس يوم ٢٦ تشرين الثاني والفى كامل
الجدار جى خطابا حيي فيه ذكرى انتفاضة تشرين واستعرض الحوادث
منذ تقديم مذكرات الاحزاب الى الوصى على عرش العراق وحادث
الانتفاضة يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ وتأليف حكومة نور الدين محمود، ثم
مجيء وزارة جنيل المدفعى الذى اعطى الرئاسة الاسمية واخذ نوري
السعيد زمام الحكم الفعلى ووصفت الوزارة بأنها اكبر وزارة رجعية
حكمت العراق حتى ذلك التاريخ ، وتطرق الى مذكرات الاحزاب
للمطالبة باعادة الحياة السياسية الطبيعية والى مذكرة الحزب الى الملك،
وعلق على حوادث سجن بغداد والكويت . ثم ذكر تأليف وزارة الجمالى
وشرح موقف الحزب منها فقال ان الوزارة لا تستند الى اي سند شعبى
وان الامال التى علقت عليها لم تتحقق فانها مثالا لم تعد النظر في اعمال
الوزارة السابقة ولم تحقق بحوادث سجن بغداد والكويت ولم تعيد
النظر بالاحكام العرفية . وقال ان السياسة الخارجية لوزارة الجمالى
خاضعة لتوجيهات السياسة الاميركية الانكليزية . ثم استعرض الموقف
العالمى والوضع فى البلاد العربية والاعتداءات الاسرائيلية ، وقضية
فلسطين وهاجم مشروع الدفاع عن الشرق لاوسط الذى يريد
الاستعمار الانكلو اميركي . وهاجم الحكم العسكرى الدكتاتورى
فى سوريا ومصر وقال عن الاخيرة انه قام بخرمان الشعب المصرى من
البقية الباقية من اسيط حقوقه السياسية وهاجم الاستعمار الفرنسى فى
المغرب العربى ، وعلق على حوادث ايران . ثم اكد على واجبات الشعب

(٢) صوت الامالى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢

(٣) صوت الامالى ٢٢-٢٣ تشرين الثاني ١٤ كانون الاول ٢٠ كانون الاول ١٩٥٢

العراقي في كفاحه وتعزيز جميع المنظمات الشعبية والتضال معا في جبهة وطنية موحدة

واتتخب المؤتمر اللجنة الادارية المركزية من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن ورجب علي الصفار ونائل سمحيري وعباس حسن جمعة وعبد المجيد الوندادوي وعواد علي النجم . واتتخب كامل الجادرجي رئيسا ومحمد حديد نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا عاما وعباس حسن جمعة محاسبا . واتتخب نائل سمحيري سكرتيرا لشئون الدعاية والنشر وعبد المجيد الوندادوي سكرتيرا لشئون صحافة الحزب وعواد علي النجم سكرتيرا لشئون الفروع ولجان التنظيم خارج بغداد وعبد الرزاق الخفيري سكرتيرا لشئون المركز العام .

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من حزب الجبهة الشعبية المتحدة :

صرح كامل الجادرجي بأن الحزب الوطني الديمقراطي لم يمتثل ارتباطه بالجبهة الا بعد ان اعتبرت الجبهة الجو الارهابي الذي ساد البلاد في عهد وزارة نور الدين محمود جوا ملائما للاشتراك في الانتخابات وعدلت مقاطعتها واشتركت فيها فعلا بدون مشاورة الحزب الوطني الديمقراطي .

اضراب عمال شركة نفط البصرة :

قدم عمال شركة نفط البصرة عدة مطالب الى الشركة استجابت الى اكثرها ولكنها رفضت زيادة الاجور ، وحدثت مظاهرات واطلقت الشرطه النار على العمال فجرح بعضهم وتوفي واحد منهم وقد احتج فرع الحزب الوطني الديمقراطي في البصرة على اطلاق النار واحتج سائر المواطنين وايدوا العمال في طلبهم زيادة الاجور وهاجمت جريدة

صوت الإهالي الحكومة لوقوفها الى جانب اصحاب العمل ضد العمال (٤) . وقد خشيت الحكومة العاقبة فاعلنت الاحكام العرفية في لواء الصرة وعظمت بعض الصحف .

وقد أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا استنكر فيه اعلان الاحكام العرفية . وكتب حسين جميل مقالا قال فيه ان اعلان الاحكام العرفية اجراء خائلي يجب الفأوه (٥) وقالت جريدة صوت الإهالي ان تعطيل الصحف في بغداد واعدان الاحكام العرفية في البصرة يسفران عن سياسة الوزارة التعسفية (٦) .

معارضة وزارتي الجمالي الاولى والثانية :

كانت وزارة الجمالي تستند الى اكثرية حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد ، وقد هاجم كامل الجادرجي ذلك الحزب وقال ان الانكليز هم الذين يسيرونه وهو مؤلف من كبار الاقطاعيين والتجار واصحاب المصالح الكبيرة (٧) . وكتب جريدة صوت الإهالي مقالا عنوانه «الجمالي ينطق بلسان نوري السعيد» (٨)

مقام الحزب مذكرة حمل الموضع السابق في البلاد طالب فيها بانهاء الاحكام العرفية واطلاق الحريات الديمقراطية وحل مجلس النواب واجراء انتخابات حرة (٩) .

وهاجمت جريدة صوت الإهالي تعطيل الوزارة لمجلة الثقافة الجديدة

(٤) صوت الإهالي ١٢ كانون الاول ، ١٤ كانون الاول ١٩٥٢

(٥) صوت الإهالي ١٧ كانون الاول ، ٢٠ كانون الاول ١٩٥٢

(٦) صوت الإهالي ٢١ كانون الاول ١٩٥٢

(٧) صوت الإهالي ١٦ كانون الاول ١٩٥٢

(٨) صوت الإهالي ٢٤ كانون الاول ١٩٥٢

(٩) صوت الإهالي ٢٣ كانون الاول ، ٢٨ كانون الاول ١٩٥٢

ثم الغاء امتيازها بعد ذلك كما هاجمت بحث اللائحة الرجعية واعتبرتها
خطرة على الحريات الديمقراطية^(١١) وهاجمت بصورة خاصة رفائيل
بطي وزير الدولة لشئون الصحافة والدعاية فقال انه اسفر عن عدائه
لحرية الصحافة وانه الوزير الصحفي الذي زاد الدعاية والاذاعة سوءا
على سوء^(١٢) .

وشد الحزب والجريدة من معارضة وزارة الجبالي فوصفت الجريدة
به بالدينياگوكية (تسايل الشعب) والتأثر بالعصبى المكارثية (الحركة
الفاشية في اميركا) ، وقالت ان طلب خضوع الناس واقرارهم لاعمال
الحكومة بالقوة امر فاسد او انه :وهاجمت امتداد الاحكام العرفية الى
بغداد وتساءلت : هل أصبحت الادارة العرفية اسلوبا اعتياديا للحكم
في العراق^(١٣) .

احالت الوزارة بعض الصحف الى المجلس العرفى العسكرى
في البصرة ومنها محاكمة المدير المسئول لجريدة صوت الاهالى عباس
حسن جمعة وقد حكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة دينار وعند عدم
الدفع بالحبس ستة أشهر . وأحيل المدير المسئول لجريدة نداء الاهالى
في البصرة الى المجلس العرفى العسكرى وحكم عليه بالحبس ثمانية
أشهر وبتعطيل الجريدة لمدة ستة . فزادت صوت الاهالى من حملاتهم
على وزارة الجبالي وقالت ان المحاكمات الصحفية مظهر من مظاهر
اضطهاد المعارضة . وقد قدم الحزب مذكرة حول الموضوع وتساءلت
الجريدة : هل تهدد الوزارة الحاضرة الطريق لمجىء نوري السعيد
وقالت ان الحكومة تخوض معركة خاسرة في محاربة الثقافة والافكار
الحرة^(١٤) .

١١-١ صوت الاهالى ، ٢٧ كانون الاول ، ٢٠٠ كانون الاول ١٩٥٢ ، ١٢ نيسان ١٩٥٤
١١-٢ صوت الاهالى ، ٢ كانون الثاني ، ٥ كانون الثاني ١٩٥٤
١١-٣ صوت الاهالى ، ٤ كانون الثاني ، ٦ كانون الثاني ، ١٨ كانون الثاني ، ٢٠ كانون
ثاني ١٩٥٤
١١-٤ صوت الاهالى ، ١٢-١٠ كانون الثاني ١٩٥٤ ، ٧ كانون الثاني ، ١٩٥٤

من المعروف ان فاضل الجمالى يحمل شهادة الدكتوراه في التربية وتضم وزارته عددا كبيرا من المتعلمين والمثقفين ، فلما اشتدت معارضة الحزب والجريدة للوزارة كتبت الجريدة مقالا بعنوان : «وزارة الثقافة» والنظام البوليسى القائم» ومقالا اخر بعنوان «المفاهيم الرجعية التى تغذيها وزارة المتعلمين» - محاولة تغطية اصوات الاصلاح عبثا لاطائل تحته» (١٤)

ولما حلت ذكرى وثبة كانون الثانى كسبت صوت الاهالى سبقا صحفيا فنشرت تقرير لجنة التحقيق في حوادث الوثبة واقام الحزب اجتماعا حيا فيه تلك الذكرى الخالدة (١٥) .

ونشرت الجريدة ثمانى مقالات متسلسلة عن سياسة التعليم في العراق ساهم مؤلف هذا الكتاب في كتابتها (١٦) .

وقدم الحزب مذكرة يحذر فيها الحكومة من زج العراق باي حلف استعماري باسم «الدفاع المشترك» او باسم اخر ويطلبها بيان موقفها من ذلك ويحملها المسؤوليات الخطيرة التى تنجم عنه ولما اوشكت وزارة الجمالى الاولى على لفظ انفاسها كتبت الجريدة تقول ان نتائج الوزارة الحاضرة اخفاق عام في سياستها الداخلية والخارجية (١٧) .

كان بين اعضاء وزارة الجمالى الاولى من يطمح الى النيابة او العينية لكي يكون بقاءه في الوزارة لمدة تزيد على الستة اشهر دستوريا ، ولما انقضت تلك المدة ولم ينتخبوا او يعينوا قدم رئيسهم الجمالى استقالته في ٢٧ شباط ١٩٥٤ ، وفي ٨ مارت قبلت استقالته واعاد تأليف الوزارة الجديدة في اليوم نفسه .

(١٤) صوت الاهالى ، ٢١ كانون الثانى ، ٢٤ كانون الثانى ١٩٥٤

(١٥) صوت الاهالى ، ٢٧ كانون الثانى ، ٢٨ كانون الثانى ، ٢١ كانون الثانى ، ٢٤ شباط ١٩٥٤

(١٦) صوت الاهالى ، ١٥-٢٣ شباط ١٩٥٤

(١٧) صوت الاهالى ، ٢١-٢٣ شباط ١٩٥٤

وقد استمر الحزب وجريدته في معارضة الجمالين ووزارته الثانية التي استهلت اعمالها بتعطيل ثلاث صحف واقامة دعوى جديدة على جريدة صوت الاهالى ، وقد هاجمت الجريدة بصورة خاصة رفائيل بطي ووصفت الدعاية في عهده بالاسفاف والفشل الذريع وهاجمته لالغاء امتياز مجلة الثقافة الجديدة ، ووصفت موقف الوزارة من حق التنظيم النقابي ومن عمال السكاير بالتعسف . ونشرت مقالا بعنوان «الانتهازيون لا المثقفون هم الذين فشلوا في الحكم» (١٨)

موقف جريدة صوت الاهالى من حكم الثورة المصري :

لم تقف الجريدة ولا المسئولون عنها ومنهم كامل الجادرجي موقفا ايجابيا من الثورة المصرية منذ حدوثها في ٢٣ تموز ١٩٥٢ حتى حل الحزب الوطني الديمقراطي والغاء الجريدة في اوائل ايلول ١٩٥٤ . واستمر كامل الجادرجي خاصة يعارض الحكم العسكري ولم يغير رأيه قليلا الا بعد عقد حلف بغداد وحضور مصر مؤتمر باندونغ وعقد صفقة الاسلحة الجيكية والسوفييتية (١٩٥٥) . وفي ١ مارس ١٩٥٤ كتبت صوت الاهالى مقالا بعنوان «تضعض حكم الضباط في مصر» ثم عادت فكتبت بعد نحو شهر مقالا اخر عنوانه «الحكم الفاشي الذي يريد جمال عبد الناصر اقامته ينكشف امام الشعب المصري» . ثم كتبت عن «استفحال الارهاب الحكومي في مصر وانحسار الحركة الوطنية في عهد حكومة الضباط» وقد اتهمتهم بالليل الى الاميركيين (١٩) .

وزارة ارشد المهري الثانية :

وقبل ان يبضى وقت طويل أحسن الجمالين بمعارضة ثوري السعيد صاحب الاكثريّة البرلمانية لاعمال وزارته ولاسيما في موضوع

(١٨) صوت الاهالى ١١٤ مارس ٢٤ نيسان ١١٤ نيسان ١٢٤ نيسان ٢١٤ نيسان ٢٥٤ نيسان ١٩٥٤

(١٩) صوت الاهالى ١٠٤ مارس ٢١٤ مارس ٢٠٤ نيسان ١٩٥٤

مشروع الاتحاد مع سوريا ولذلك حدثت بلبلة في مجلس النواب وحاول الجمالي حل المجلس واجراء انتخابات جديدة فلم يفلح فقدم استقالته يوم ١٩ نيسان ١٩٥٤ وقبلت يوم ٢٩ نيسان . ونشرت جريدة صوت الاهلي مقالا بعنوان « في الموقف السياسي » جاء فيه :

منذ ان قدم الدكتور فاضل الجمالي استقالته من رئاسة الوزارة قبل بضعة ايام جرت في البلاط الملكي بعض الاستشارات حول الموقف السياسي . وكان من جملة الذين استشيروا في هذا الشأن رؤساء الاحزاب وقد دعي الى البلاط ظهر ٢٦ نيسان ١٩٥٤ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وقابل الملك على انفراد فسل عن رأيه في الازمة الوزارية التي حدثت باستقالة الجمالي وعن رأيه في تأليف وزارة من اكثرية المجلس او حل المجلس الحالي واجراء انتخابات جديدة . وقد اجاب رئيس الحزب مخلصته :

ان الازمة القائمة الان ماهي الا امتداد لازمة الحكم الاصلية وأشار الى ان الاحزاب ومن ضمنها الحزب الوطني الديمقراطي قد قدمت مذكرات مسهبة بهذا الشأن الى الوصي بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ شرحت فيها الاسباب التي ادت الى حرمان الشعب العراقي من مزاوله حقوقه الديمقراطية وان مطالب الشعب المدرجة في تلك المذكرات لاتزال قائمة . وذكر ان الشعب العراقي الذي يرغب من الضميم في اجراء تغيير اساسي في الوضع القائم لم ير أي تغيير ، بل بالعكس فان الاوضاع السيئة التي شكا منها الشعب والتي عبرت عنها مذكرات الاحزاب الوطنية مازالت مستمرة حتى الان .

ثم ذكر ان الحزب لايعترف بشرعية المجلس القائم لعدم صحة انتخابه ، ولذلك فهو يعتبر الاكثرية فيه مصطنعة لاتمثل الا اصحاب المصالح الخاصة ، ولذلك فانه يعتقد بان الشعب العراقي لايرتاح لتأليف وزارة برئاسة نوري السعيد من هذه الاكثرية ، فان

مثل هذا الحكم لن يستند الا الى الاضطهاد وخنق الحريات ، واما فيما يتعلق بالانتخابات فان الشعب العراقي يتوق دائما الى اجراء انتخابات حرة كي يحصل على النظام الديمقراطي الذي يشده والذي لم يحصل عليه حتى الان . ان اية انتخابات تجري على هذا الاساس يجب ان يشعر فيها الجميع بانها انتخابات حقيقية كما يجب ان يشعر بالشعور نفسه المسؤولون حتى اصغر موظف له علاقة بعمليات الانتخابات (٢٠) .

وقد علقت جريدة **صوت الاهالي** قائلة ان الاعتراف بسيادة الشعب هو الحل لمشكلة الحكم . وقد اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا الى الشعب طالب فيه بتسحي وزارة الجمالي عن الحكم وقيام حكومة تنال ثقة الشعب ، واصدر حزب الاستقلال بيانا مماثلا (٢١) .

ثم عهد الى ارشد العمري بتأليف وزارته الثانية فألفها في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ وحل مجلس النواب في اليوم نفسه ، وقد هاجمتها جريدة **صوت الاهالي** فورا لعدم اطمئنان الناس من ارشد وما عرف به من تهديد الحريات العامة والمنظمات الوطنية . ثم رفع الحزب الوطني الديمقراطي مذكرة الى الملك ذكر فيها عدم اطمئناؤه الى وزارة ارشد وطالب بوزارة يرتضيها الشعب لاجراء الانتخابات الجديدة . وقدم حزب الاستقلال مذكرة مماثلة (٢٢) .

ثم اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا الى الشعب يعلن فيه اشتراكه بالانتخابات ولخص فيه مطالبه :

- ١ - اطلاق الحريات الديمقراطية
- ٢ - الدفاع عن حرية الانتخابات
- ٣ - رفض المحالفات العسكرية

(٢٠) صوت الاهالي ٢٧ نيسان ١٩٥٤

(٢١) صوت الاهالي ٢٩ نيسان ١٩٥٤

(٢٢) صوت الاهالي ٢٤ نيسان ١٩٥٤

- ٤ - رفض المساعدات الأميركية
٥ - العمل على حل المشاكل الاقتصادية

وفي الوقت نفسه قرر حزب الاستقلال الاشتراك في المعركة

الانتخابية *

وقد علقت صوت الاهالي على ذلك بقولها ان الحزب الوطني الديمقراطي يشترك في المعركة الانتخابية لمقاومة المشاريع الاستعمارية وكسب الحريات * ونشرت اسماء المرشحين :

في بغداد : كامل الجادرجي - حسين جميل - عواد علي

النجم - نائل سمحيري (ثم اضيف اليهم بعد ذلك مظهر فهمي العزاوي وعباس حسن جمعة)

في الموصل : محمد حديد - عبدالله ليون

في البصرة : جعفر البدر (ثم اضيف بعد ذلك عبد الامير العرادي - ادكار سركيس)

واضيف في الشامية : هديب الحاج حمود

وحثت الجريدة المواطنين على خوض المعركة الانتخابية
الراهنه (٢٣) *

((ميثاق الجبهة الوطنية)) لخوض الانتخابات :

عقد الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وانصار السلام والحزب الشيوعي وبعض المستقلين سلسلة اجتماعات للاتفاق على ميثاق وطني لخوض الانتخابات ، وقد اتفق على ان تكون الجبهة الوطنية المبنية مقتصرة على الانتخابات ولم يكن متفقاً على ان تكون دائمية ، وقد ذكر الموقعون على الميثاق باسماء مبهمه لتغطية الشيوعيين

(٢٣) صوت الاهالي ، ٧ مايس ٦٤ ، ١٠ مايس ١٩٥٤

واتفاقهم مع الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاستقلال ، وفيما يلى
نص الميثاق :

١ - اطلاق الحريات الديمقراطية كحرية الرأي والنشر
والاجتماع والتظاهر والاضراب وتآليف الجمعيات
وحق التنظيم السياسى والنقابى .

٢ - الدفاع عن حرية الانتخابات .

٣ - الغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجلاء
الجيش الاجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية
الاستعمارية بما فيها الحلف التركى - الباكستانى او
اى نوع من انواع الدفاع المشترك .

٤ - رفض المساعدات العسكرية الاميركية التى يراد
بها تقييد سيادة العراق او ربطه بالمحالفات العسكرية
الاستعمارية .

٥ - العمل على الغاء امتيازات الشركات الاحتكارية وعلى
تحقيق العدالة الاجتماعية وانهاء دور الاقطاع وحل
المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء
المعيشة ورفع مستوى معيشة الشعب وتشجيع
الصناعة الوطنية وحمايتها .

٦ - العمل على ازالة الازار الاليمية التى خلفها الفيضان
وذلك باسكان المشردين من ضحايا الكارثة وتعويض
المضررين وتآليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسئولية

المقصرين واتخاذ كل مايلزم لدفع اخطار الفيضان في

المستقبل .

بغداد في ١٢ مايس ١٩٥٤

ممثل العمال ممثل حزب الاستقلال

ممثل الحزب الوطني الديمقراطي

ممثل الشباب ممثل المحامين ممثل الفلاحين ممثل الاطباء

ممثل الطلاب

ثم اضيف الى الميثاق بعد ذلك البندان الاتيان :

٧ - التضامن مع الشعوب العربية واستقلال البلاد العربية

وتحرير فلسطين

٨ - العمل على ابعاد العراق والبلاد العربية عن ويلات

الحرب .

وعلمت صوت الاهالي على تكوين الجبهة الوطنية فقالت انها

ضرورة املتها الاهداف الشعبية ووجود الجبهة الرجعية والفئة

الحاكمة (٢٤) .

ثم شرعت صوت الاهالي تعيد نشر الميثاق واخبار الانتخابات

والمرشحين في اعدادها التالية فنشرت اسماء المرشحين الاستقلاليين :

في بغداد : محمد مهدي كبة - عبد المحسن الدوري -

فائق السامرائي

في الموصل : محمد صديق شنشل - قاسم المفتي (وقد

انسحب بعدئذ)

في البصرة : محمد امين الرحمانى - احمد موسى الفارس

في بعقوبة : ذياب خطاب

في الناصرية : عبد الستار الحران

(٢٤) صوت الاهالي ١٣٠ مايس ١٤٠٤ مايس ١٩٥٤

في القرنة : نايف السعدون

ثم نشرت بعض الترشيحات الجديدة مثل ترشيح عبد الرؤف الحاج مهدي في السماوة عن الحزب الوطني الديمقراطي ، ومثل المرشحين المستقلين :

- ١ - الدكتور احمد الجبلي - الكاظمية
 - ٢ - الدكتور فيصل السامر - البصرة (المنطقة الاولى)
 - ٣ - الدكتور عبد الجبار الجومرد - الموصل (المنطقة الاولى)
 - ٤ - ذنون ايوب - الموصل (المنطقة الاولى)
 - ٥ - خدوري خدوري - عن المسيحيين في بغداد
 - ٦ - مهدي نجيب الرئيس - بغداد (المنطقة التاسعة)
 - ٧ - الدكتور محمد الجبلي - بغداد (المنطقة السادسة)
 - ٨ - الدكتور هاشم بركات - البصرة (المنطقة الثالثة)
 - ٩ - الدكتور طلعت الشيباني بعقوبة
 - ١٠ - الشيخ عبد الكريم الماشطة - الحلة
 - ١١ - المحامي معروف البرزنجي - كركوك
 - ١٢ - مسعود محمد - كويسنجق
 - ١٣ - توفيق منير - الكوت
 - ١٤ - افراسياب الجاف - حلبجة
 - ١٥ - الدكتور محمود فريد - الديوانية
 - ١٦ - الدكتور خليل جميل الجواد - النجف
- ونشرت بعد ذلك ترشيح اسحاق يشون عن المسيحيين في الموصل (وهو وطني ديمقراطي) والدكتور مهدي محبوبية عن المنطقة الاولى في العمارة (وهو مستقل) (٢٥) .

(٢٥) صوت الاهالي ١٦٤ مايس ١٩٤٤ جزييران ١٩٥٤

وقد هاجمت الجريدة منع الاجتماعات العامة والتدخل في الانتخابات
واخذت تنشر تباعا اخبار وقائع التدخل الحكومي والتزوير في
الانتخابات منذ ٣١ مايس حتى ٦ تموز ١٩٥٤ • وكتبت مقالا بعنوان
«الجهة الوطنية كسبت الرأي العام والحكومة كسبت النيابات المزيفة»
وهاجمت الاسلوب الاقطاعي في الانتخابات وقالت ان له دلالة الخطرة
في اساليب الحكم • (٢٦) •

فاز من مرشحي الجهة في الانتخابات التي جرت في ٩
حزيران : كامل الجادرجي وحسين حميل ومحمد مهدي كبة وفائق
السامرائي وخدوزي خدوري وعبد الجبار الجومرد وذنون ايوب
ومحمد حديد ومحمد صديق شنشل ومسعود محمد وجعفر البدر •
هذا وقد انضم خدوري وذنون ايوب الى الحزب الوطني
الدمقراطي • (٢٧) •

اجتماع مجلس النواب وحله :

قدم ارشد العمري رئيس الوزراء استقالته يوم ١٧ حزيران
١٩٥٤ وسافر الى استانبول واناوب عنه مكي خماس وزير الدفاع • وفي
٢٦ تموز اجتمع مجلس النواب واستمع الى خطاب العرش ثم اجلت
اجتماعاته الى نهاية تشرين الثاني • وقد قبلت استقالة العمري يوم ٣
آب حين ألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة • وكان حزب نوري
السعيد قد نال ٥٦ مقعدا في مجلس النواب من اصل ١٣٥ وهو اقوى
حزب ولذلك كلف نوري السعيد بتشكيل الوزارة بعد انتهاء
الانتخابات وكان نوري السعيد حينئذ في لندن فسافر الأمير عبد
الاله الى باريس وهناك اجتمع بنوري وكلفه بتأليف الوزارة فاشترط
نوري حل المجلس الذي انتخب حديثا واجراء انتخابات خرة جديدة

(٢٦) صوت الاهالي ٣١٠ مايس، ١٠ حزيران ١١٠ حزيران ١٣٠ حزيران ١٩٥٤

(٢٧) صوت الاهالي ١١٠ حزيران ٢٧٠ تموز ١٩٥٤

وذلك لان أكثرية حزبه التي نالها في انتخابات هذا المجلس كانت قليلة وضعيفة ولان الجبهة الوطنية نالت احد عشر مقعدا ومن بين من فازوا ذامل الجادرجي الذي لم يرغب نوري السعيد بوجوده في البرلمان . ولما عاد نوري السعيد الى بغداد وكلفه الملك بتأليف الوزارة رفع الى الملك في ٣١ تموز كتابا ضمنه شروطه اى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة فوافق الملك يوم ٣ آب واثق نوري السعيد الوزارة وفي اليوم نفسه حل مجلس النواب ، واذاع بياناً يحل حزبه الاتحاد الدستوري وبياناً اخر هاجم فيه المعارضة والشيوعية وطالب الى الشعب تأييده في مكافحتهم .

وفي ١٧ آب اصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً الى الشعب لمقاطعة الانتخابات التي يجريها نوري السعيد وطلب اليه مقاومة المشاريع الاستعمارية التي تعرض استقلال البلاد وكيانها ومستقبلها الى اخطار جسيمة واكد ان معركة الانتخابات ثانوية بالنسبة الى كفاح الشعب العراقي ضد تلك المشاريع (٢٨) . وقد هاجمت جريدة صوت الاهالي مناورة الاستفتاء المصطنع وقالت ان القضاء على الحياة الحزبية والحريات العامة محاولة مصيرها بالفشل (٢٩) .

مهاجمة نظام الحكم في مصر :

وفي اثناء تلك الظروف القاسية في العراق عاد كامل الجادرجي وجريدته الى مهاجمة نظام الحكم في مصر فادلى بحديث الى وكالة الصحافة الفرنسية حول اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية فقال عنها انها لا تختلف عن اتفاقية صدقي - بفن بل هي اكثر سخاءا من الجانب المصري ولكن الشعب معقود اللسان ومكبّل بالأغلال فلا يستطيع ان يبدى رأيه فيها بحرية : وقالت صوت الاهالي ان الاتفاق الانكليزي المصري مرحلة لتكوين التكتل العسكري تحت سيطرة الانكليز والاميركان . وتطرقت الجريدة ايضا الى الخطة الاستعمارية الميثة

(٢٨) صوت الاهالي ١٨٠ آب ١٩٥٤

(٢٩) صوت الاهالي ١٦ آب ١٩٥٤ ١٤ ايلول ١٩٥٤

للميطرة على الشرق الأوسط وعزم الشعوب العربية على مقاومتها (٢٠)

مراسيم وزارة نوري السعيد الثانية عشرة :

بدأت وزارة نوري السعيد حملتها ضد الحريات العامة وتمهيد الطريق للانتخابات والمشاريع الاستعمارية باصدار عدة مراسيم :

١ - مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادى رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ :
تضاف الفقرة الاتية الى اخر الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ :

(الفقرة الاولى من المادة الاولى : كل من حيد اوروبج ايا من المذاهب الاشتراكية البلشفية - الشيوعية - والفوضوية والاباحية وما يماثلها التى ترمى الى تغيير نظام الحكم والمبادئ والافوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضبوطة بالقانون الاساسى - يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات والحبس المؤبد او الاعدام اذا كان التحييد قد جرى بين القوات المسلحة)

الفقرة المضافة : سواء كان ذلك مباشرة او بواسطة هيئات او منظمات تهدف الى خدمة اغراض المذهب المذكور تحت ستار اى اسم كان كائنار السلام والشيوعية الديمقراطية ووما شاكل ذلك
٢ - مرسوم ذيل قانون الجنية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ :

«لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يقرر غلق اية العراقية عن العراقى المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادى رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ »

٣ - مرسوم النقابات العام رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ :

«لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يقرر غلق اية

(٢٠) صوت الامالى ، ٢٩ تموز ٢٠٠٤ ، اب ١٩٥٤

نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمة او مؤقتة عندما تسلك
لبنائية مسلحة يمس الامن العام او النظام العام او يسبب اطلاق الراحة
مما يدل على خروجها عن الاسس والمبادئ التي است من اجلها» .
٤ - مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢
ايلول ١٩٥٤ :

خول وزير الداخلية الغاء الجمعيات والنوادي ودور التمثيل .
٥ - مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ١٠
تشرين الاول ١٩٥٤ :

خول وزير الداخلية الغاء اجازات الصحف والمجلات . وقد ألغيت
فعلا صحف كثيرة ومنها صحف الحزب الوطني الديمقراطي .
٦ - مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ٢٥ لسنة
١٩٥٤ صدر بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٥٤ :

خول وزير الداخلية اعطاء اجازة التظاهر والتجمع واعطى
الموظفين الاداري حق تفريق المظاهرات اذا عرضت الامن والنظام الى
الاخلال واذا كان المتظاهرون او قسم منهم يهتفون هتافات معادية
ضد نظام الحكم او لغرض إثارة الجمهور ضد الامن والنظام او
يعملون لافتات من هذا النوع

وقد اصدر الحزب الوطني الديمقراطي في ١ ايلول بياناً الى
الشعب يهاجم فيه المراسيم الرجعية الثلاث الاولى ، ويطالب بالغاءها ،
وقد اعتبرت الحكومة مهاجمة ايها دفاعا عن الشيوعيين (٢١)

سحب اجازة الحزب الوطني الديمقراطي

في ٢ ايلول ١٩٥٤ اصدر وزير الداخلية أمراً بسحب اجازة
الحزب الوطني الديمقراطي ، وقد جاء في الاسباب الموجبة ما يلي :
لما كانت الوقائع قد برهنت على ان تصرفات الحزب تهدف
الى الاخلال بالامن واغلاق الراحة العامة وبالنظر لخروج الحزب عن

(٢١) صوت الامالي ٢٤ ايلول ١٩٥٤

متناهية الذي اجيز بموجبه وتعاون مع الهيئات غير القانونية والتي لم تحترم قوانين البلاد ونظمها ولمخالفاته القانونية المتكررة فقد قررت وزارة الداخلية سحب اجازة الحزب وذلك وفقا للمادة العاشرة وببدلالة المادة الرابعة من قانون تاليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢ (٣٢) .

وقد جاء سحب الاجازة قبل صدور مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ المذكور اعلاه بـشرين يوما . وفي ٢ ايلول ايضا قرر وزير الداخلية تعطيل جريدة صوت الاهالي لمدة سنة . ثم انى امتيازها بموجب مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ المذكور اعلاه .

فى ١٥ ايلول قدم الحزب مذكرة الى رئيس الوزراء يخضع فيها على القرار التعسفي الصادر بسحب الاجازة ويناقشه من الوجهة الدستورية والسياسية ويؤكد ان الاحزاب حق من حقوق الشعب المذكورة فى القانون الاساسى العراقى ولاسيما المادة الثانية عشرة منه . وتقول المذكرة ان قرار سحب الاجازة استند الى قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٢٢ اى قبل صدور القانون الاساسى ولذلك يعتبر من القوانين التنظيمية للمادة الثانية عشرة من القانون الاساسى ، وقالت المذكرة ان القرار لم يستند الى وقائع ثابتة ، بل اكدت ان الحزب قام باعماله وفق منهجه ، وانما اتحت الوزارة الاعذار لاشاعة الارهاب وتحقيق المشاريع الاستعمارية . واكدت المذكرة على ان الحياة الحزبية جزء من النظام البرلمانى . وختمت بالقول ان قرار سحب الاجازة جاء مخالفا لقانون الجمعيات واحكام القنون الاساسى ولذلك طالب الحزب بلغاء القرار المذكور (٣٣) .

وفى ٧ تشرين الاول ١٩٥٤ قدم كامل الجادرى ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وعواد على النجم وعبد المجيد الوندائى ونائل سمحيرى طلبا بتاسيس الحزب الوطنى الديمقراطى من جديد وفقا لمرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ ، وفى ٢٣ تشرين الاول رد وزير الداخلية الطلب بدعوى ان اسباب حل الحزب الوطنى

(٣٢) جريدة الراى العام ، ٢ ايلول ١٩٥٤

(٣٣) جريدة نواء الاستقلال ١٦ ايلول ١٩٥٤

الديمقراطي مازالت قائمة • ولما رأت الهيئة المؤسسة ان قرار وزير الداخلية هذا مخالف لمرسوم الجمعيات وللقانون الاساسي وقدمت طلبا تمييزيا الى مجلس الوزراء من أجل نقض قرار وزير الداخلية ، وذكرت سببين لدعم وجهة نظرها :

١ - مخالفة ابطال رخصة الحزب الوطني الديمقراطي للقانون :
فقد تضمن قرار وزير الداخلية في ابطال رخصة الحزب ان السبب هو «قيام الحزب الوطني الديمقراطي باعمال خارجة عن اهدافه ومخالفة لاحكام القوانين المرعية» • واورد بيا ن مدير التوجيه والاذاعة العام في سبيل الدعاية لتبرير قرار وزير الداخلية المخالف للقانون امورا مخالفة للحقيقة كل المخالفة ، فتشويه نظام الحكم منسوباً لجريدة الحزب امر يسكن ان ينسب الى الحاكمين انفسهم لا الى الحزب الوطني الديمقراطي فهم المسؤولون عن تشويه نظام الحكم المقرر للعراق واشاعة الفساد فيه • اما الحزب الوطني الديمقراطي وجريدته وسائر صحفه ومطبوعاته وما القى في اجتماعاته ومؤتمراته من الكلمات والخطب فقد هدفت جميعا الى الدفاع عن مفاهيم الحكم الديمقراطي الدستوري وتوضيحها والدعوة الى احترامها • واما مثل الشعب العليا التي ورد ذكرها في بيان مدير التوجيه والاذاعة العام فهي اهداف الحزب في الاستقلال التام والتخلص من نفوذ الاستعمار واعوانه وجلاء الجيوش الاجنبية عن العراق وتجنب البلاد اخطار المحالفات العسكرية والتكتلات الاستعمارية •

ان قرار سحب اجازة الحزب كان مخالفا للقانون الاساسي وللقانون الجمعيات على رجليته لان القانون الاساسي اطلق حق تأليف الجمعيات للمواطنين ولم يقيد الامن الناحية التنظيمية «بالقانون» الذي لا يمكن ان يكون مخالفا لروح القانون الاساسي ونظام الحكم الديمقراطي الذي نص عليه •

٢ - خطأ قرار رد الحزب : كان الطلب مستوفيا لجميع الشروط التي يتطلبها مرسوم الجمعيات الجديد الذي اصبح نافذا على كل ما فيه

من عيوب وما يوجه ضده من طعون . وقد كان الواجب ان يتصل
سبب رد الطلب بالطلب نفسه كأن يكون مخالفا لمادة من مواد المرسوم
اما ان يكون السبب متعلقا بقرار سابق بحل حزب فهو امر لا يقصره
القانون ولا قاعدة فقهية ولا مفهوم سياسي .

ولما كانت وزارة نوري السعيد مصممة على عدم اجازة الحزب
الوطني الديمقراطي هذا او اي حزب اخر بل حكم البلاد حكما ارهايبا
دكتاتوريا وفرض المشاريع الاستعمارية كحلف بغداد على العراق فقد
أيد مجلس الوزراء وزير الداخلية في رده طلب تأليف الحزب . ولم
يعد تأليف الحزب الا في اوائل سنة ١٩٦٠ .

هل زال كيان الحزب ؟

هذا من الناحية الشكلية القانونية ، واما من الناحية الواقعية
فقد بقيت مبادئ الحزب الديمقراطية الاشتراكية ، معروفة لدى الشعب
بالرغم من عدم وجود الحزب ، وبقي بعض الاعضاء المعروفين في الحزب
امثال كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن وعواد
على النجم ومظهر الزاوي وهديب الحاج حمود وغيرهم يقومون
ببعض الاعمال مثل تقديم المذكرات ومعارضة الوزارات العراقية في
سياساتها التعسفية الموالية للاستعمار الغربي .

وقد أصر الحزب الوطني الديمقراطي في مختلف مراحل
تاريخه على بقاء كيانه بالرغم من تجميده خلال فترة ١ كانون الاول
١٩٤٨ - ٢٥ مارت ١٩٥٠ وتعطيله خلال فترة ٢٣ تشرين الثاني
١٩٥٢ - ٣٠ ايلول ١٩٥٣ ولم يعترف بالتعطيل . غير انه من الناحية
الواقعية كان الحزب دوما يصارع على العمل العلني ويعتبره مجاله الوحيد
وينذر الحكومات المتعاقبة بأن منع الحريات العامة يوصل الى العمل
السري ولذلك بنى كيانه على اساس العمل العلني ولم يكن مستعدا
او منظما للتحويل الى العمل السري ، ولو كان الحزب الوطني
الديمقراطي منظما تنظيما حسنا مثل الاحزاب المنظمة والمستعدة للعمل

السرى والتي لا يتوقف كيانها على اجازة الحكومة كما هو الحال مع
الحزب الشيوعي مثلاً قلنا ان الحزب الوطنى الديمقراطى كان موجوداً
طيلة الفترة الواقعة بين ٢ أيلول ١٩٥٤ وسقوط العهد الملكى بشورة
١٤ تسوز المجيدة (١٩٥٨) ولكن بما ان الحزب الوطنى الديمقراطى كان
ضعيف التنظيم وغير مستعد للعمل السرى مثل الاحزاب السرية فالامر
يختلف بالنسبة له . ومع ذلك فان الجمهور العراقى كان يربط دوماً
بين كامل الجادرجى ومحمد حديد وحسين جميل وبين الحزب الوطنى
الديمقراطى المعارض للحكم البائد والمدافع عن الديمقراطية والاشتراكية .
اما بعض قواعد الحزب فلم يبق لهم بوجه عام التزامات حزبية مع
الاعضاء البارزين المذكورين سوى بعض علاقات الصداقة والزمان
القديمة والالتزامات الادبية والتمسك بمبادئ الحزب والدعوة لها
والدفاع عنها ومعارضة الحكومة باساليبهم الفردية وبصفتهم
الشخصية ، واما البعض الاخر فقد استمر على العمل حسبما تسمح به
الظروف وحسب تطورات الموقف بعد ذلك . وترك البعض العمل
نهائياً وانضم البعض الى الاحزاب الاخرى .

هذا وقد جاء فى مقدمة منهج الحزب الوطنى الديمقراطى
ونظامه الداخلى لسنة ١٩٦٠ عن فترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ بعد حله ص
(ى) مايلى :

غير ان الحزب الوطنى الديمقراطى الامين على رسالته واصل
العمل من أجل تحقيق منهاجه والتبشير بمبادئه فكان فى مقدمة العاملين
فى مقاومة السياسة المعارضة لمصالح الشعب والتي اتتهجها نورى
السعيد . فقام الحزب الوطنى الديمقراطى بدور رئيسى فى تشكيل جبهة
الاتحاد الوطنى التى قامت بمعارضة سياسة العهد المباد واوضاعه
الجائرة وضمت جهودها الى الجهود الوطنية الاخرى التى سبقست
قيام الجبهة اورافقتها فى الشهيد للشورة المجيدة ثورة الشعب والجيش
فى الرابع عشر من تسوز ١٩٥٨ وقام الحزب الوطنى الديمقراطى بدور
فعال فى نشاط جبهة الاتحاد الوطنى ، فى اجتماعاتها - وقد كانت
سرية - وفى وضع منشوراتها وطبعها وتوزيعها

وامتد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي بقادته وأعضائه إلى المؤتمرات الشعبية العربية، والآسيوية والأفريقية في خارج العراق وإلى مكاتب تلك المؤتمرات الدائمة ومؤسساتها ، كمؤتمر الخريجين العرب ومكتبه الدائم ، ومؤتمر المحامين العرب ومكتبه الدائم ، ومؤتمر التضامن الآسيوي-الأفريقي الذي اشترك فيه من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي السادة محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن .

موقف مؤلف هذا الكتاب من أعضاء مكتب رئاسة الحزب :

عندت من الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل تشرين الأول ١٩٥٦ بعد أن اكملت دراستي وعينت مدرسا في كلية التربية وقد جددت عهد الزمالة والتعلق بالحزب واتصلت بكامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل . ولكن ارتباطي بالوظيفة حدد نشاطي . ثم شعرت بصورة تدريجية أن هناك بعض الانتهازين وطلاب المناصب من أمثال طلعت الشيباني ونقيب محيي الدين كانوا يتقربون إلى كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ويتلقونهم وقد وجدوا تجاوزا عند كامل الجادرجي بصورة خاصة فصاروا يشاغبون ضدي ويتلقونهم ويدارون زعامته . وأما أنا فكانت صريحا منذ أول تعرفي على هؤلاء الثلاثة حتى كتابة هذه السطور ، وكان الجادرجي يتظاهر بتحييده صراحتي ولكن ظهر لي بعد ذلك أنه كان يحقد على بسبها . وقد جعلت شعاري في الحياة : «أفضل أن أكون مصيبا على أن أكون رئيسا للجمهورية» ، وتمسكت بأساوبي في التفكير والعمل وصبرت على الانتهازين حتى ظهرت في عهد الجمهورية صحة مواقفهم . وكنت خلال هذه الفترة بملوكي وادائي واجباتي في التعليم والتوجيه على الوجه الصحيح دعاية طيبة للحزب ومبادئه . وسأشرح بعض الأمور في الجزء الثاني من هذا الكتاب - المؤلف -

محاولة عقيمة لتكوين جبهة معارضة

في أوائل سنة ١٩٥٦ قام حكمت سليمان بعقد اجتماعات مع مصطفى العزبي وصالح جبر ورضا الشيباني وجميل المدفعي

ومحسن أبو طيخ وعبد المهدي لمعارضة وزارة نوري السعيد ، وقد
أسفرت هذه الاجتماعات عن الاتفاق على معارضة الوزارة في مجلس
الاعيان برعاية جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان . وفي هذه
الاجتماعات ظهر اتجاه بعدم التعاون مع حزب الاستقلال والحزب
الوطني الديمقراطي وكان من الداعين اليه مصطفى العمري ، وظهر
اتجاه اخر يصبو للتعاون مع هذين الحزبين وكان من الساعين اليه
صالح جبر .

وقد تباحث قادة الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي
ومحمد حديد وحسين جميل وقادة حزب الاستقلال مهدي كبة وصديق
ششل مع حكمت سليمان في اوائل شباط ١٩٥٦ ، واتفقوا على بعض
النقاط مثل : وضع القانون الاساسي موضع التنفيذ بنافيه من حريات
عامة وخاصة والغاء المراسيم التي اصدرتها وزارة نوري السعيد
المخالفة للقانون الاساسي كمرسوم اسقاط الجنسية ومراسيم
الجمعيات والمطبوعات انتهاج سياسة خارجية منسجمة مع سياسة
البلاد العربية تنهى عزلة العراق .

ثم اجتمع كامل الجادرجي مع صالح جبر في مكتب محاماة
سعر عمر فأبدى رغبته في عدم اثاره اسباب عزلة العراق وحلف بغداد
الذي كان قد أيده فوافق الجادرجي على هذه الرغبة . ثم اشرك قادة
حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الامة الاشتراكي
(حزب صالح جبر) رضا الشيببي في مباحثاتهم وكان قد أبدى
استعداده للتعاون معهم بصفته من اقطاب حزب الجبهة الشعبية المتحدة
وبعد مداوات اتفق الجميع على استبعاد موضوع السياسة
الخارجية وحصر الاتفاق على السياسة الداخلية وتنضم (١) وضع
القانون الاساسي موضع التنفيذ (٢) الغاء المراسيم الاستثنائية (٣)
احترام حق التنظيم السياسي وحرية الصحافة (٤) حل المجلس النيابي
القائم واجراء انتخابات حرة . واتفق الجميع على هذه النقاط وعلى
رفع مذكرة بهذا المعنى الى الملك فيصل الثاني .
ولكن بعد ان استشار صالح جبر بعض قادة حزبه فاجأ ممثلي

الاحزاب الاخرى بعدم موافقة حزبه على ما اتفقوا عليه . وهكذا جاءت هذه المحاولة العقيمة بالفشل .

حزب المؤتمر الوطني

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد قرر مقاطعة انتخابات نوري السعيد بينما قرر حينه حزب الاستقلال الاشتراك فيها ولما تأكد حزب الاستقلال من عدم جدوى الاشتراك عاد فقرر مقاطعتها . وقد اجريت الانتخابات في ١٢ ايلول ١٩٥٤ وكانت تيجتها مجلس النواب الذي شرع المشاريع الاستعمارية بعد ذلك كحلف بغداد . وقد اوقف اثناء الحملة الانتخابية عواد على النجم مظهر فهمي العزاوي من الحزب الوطني الديمقراطي . ولما صدر مرسوم الجمعيات حلت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة حزب الاستقلال وسائر الاحزاب الاخرى .

وقد بقيت فلول الحزبين (الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال) يعارض وزارة نوري السعيد وحلف بغداد وقام بين الفريقين تعاون كان من مظاهره تقديم المذكرات الى رئيس الوزراء والمملك في المناسبات السياسية المهمة مثال ذلك المذكرة التي قدمها كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد حديد وحسين جميل ومحمد صديق شنشل الى رئيس الوزراء في اول ايلول ١٩٥٥ بمناسبة الخطاب الذي القاها جون فوستر دلس وزير خارجية الولايات المتحدة في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك يوم ٢٦ اب ١٩٥٥ وفيه ساند اسرائيل ضد العرب اذ قال ان اميركا مستعدة لاقرض اسرائيل قرضا يمكنها من تعويض العرب اللاجئين ولضمان الحدود القائمة بين الدول العربية واسرائيل وللإسهام في كل مشروع يراد به الدفاع عن الشرق الاوسط وتسوية مسألة القدس تحت اشراف الامم المتحدة . وقد استعرضت المذكرة تطورات القضية الفلسطينية ثم قالت «انا لموقنون في ان العرب لو عملوا على رسم اسس سياسية انشائية موحدة وتولت امورهم حكومات شعبية منبثقة عن ارادتهم غير خاضعة للنفوذ الاجنبي وعملت هذه الحكومات في انسجام واخلاص

في تنفيذ هذه السياسة لاصبح من الميسور حل القضية الفلسطينية
حالا يكفل تحقيق الاماني العربية» وختمت المذكرة بالمطالبة برفض
مقترحات دلس رفضا باتا (٣٤) .

ولما ساءت الاوضاع في عهد نوري السعيد قدم اقطاب الحزبين
المذكورين اغلايه في ١٨ تشرين الاول ١٩٥٥ مذكرة الى الملك فيصل
الثاني استعرضت اعمال وزارة نوري السعيد التنسقية الarahيية
الدكتاتورية المنافية للقانون الاساسي وسوء الاوضاع العامة وافلاس
السياسة الخارجية وعزل العراق عن ائدول العربية ، وختمت بالقول بان
الوضع الراهن وضع لايجوز استمراره ون من الضروري المبادرة الى
تغييره والتعهد للعمل على اصلاح الوضع الداخلي وتدارك اخطاء
السياسة الخارجية بحيث توءمن للشعب حقه في الحياة الحرة وفرسه
في الرفاه الاقتصادي وفي التعليم وفي تحقيق امانية القومية (٣٥)

هذا التعاون المستمر بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب
الاستقلال منذ سنوات وحل الحزبين وزيادة سوء الاوضاع جعل كامل
الجادرجي يفكر (كما قال للمؤلف) في تكوين حزب واحد من الحزبين
وقد عرض الفكرة على محمد حديد فاستبعد هذا موافقة الاستقاليين
على الفكرة ولكن لما فاتهم في الموضوع رخبوا به ثم تدارس
الفريقان الامر واتفقوا على ان يكون منهاج الحزب مختصرا ومحتويا
على النقاط المشتركة بين الطرفين وعلى وضع نظام داخلي يحقق
الانسجام بينهما في الحزب الجديد . وقد ذكر حسين جميل للمؤلف
ان الفريقين اتفقا على ان يبقى هذا الحزب قائما مادامت الاوضاع
السيئة في البلاد موجودة حتى اذا تغير الوضع وزالت الصعوبات
امام العمل الحزبي المنظم عاد كل حزب الى سابق عهده . وقد اتفق
على ان تكون الهيئة المؤسسة مؤلفة من عشرة اشخاص خمسة من
الحزب الوطني الديمقراطي وخمسة من حزب الاستقلال

(٣٤) جريدة الحوادث ٥٤، الاول ١٩٥٥

(٣٥) الحنين، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء التاسع ، صص ١٥٦-١٥٩ .

طلب تأسيس الحزب :

وفي ١٦ حزيران ١٩٥٦ قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وهديب الحاج حمود من قادة الحزب الوطني الديمقراطي المنحل ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل ومحمد امين الرحمانى وعبد الشهيد الياسري من قادة حزب الاستقلال المنحل طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب باسم «حزب المؤتمر الموطنى» • ويتألف منهاجه من ست نقاط فقط :

- ١ - تتكون في العراق منظمة باسم - حزب المؤتمر الوطني -
- ٢ - يعمل المؤتمر على التأليف بين العناصر التي تشترك في الاهداف الميينة في هذا المنهاج والتعاون على تحقيقها •
- ٣ - يهدف المؤتمر في الناحية الخارجية الى ابعاد العراق عن كل نفوذ اجنبي ايا كان والعمل على ضمان حياده وابعاده عن التكتلات والمحالقات العسكرية والاجنبية •
- ٤ - لما كان المؤتمر يقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرقها الاستعمار واعاق توحيدها فان المؤتمر يهدف في سياسته العربية الى مايلي :
- أ - العمل على اقامة اتحاد عربي قدر ابي شامل يكون خطوة فعالة لتوحيد الامة العربية في وطنها الواحد •
- ب - العمل على تحرير فلسطين التي يعتبرها المؤتمر جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي •
- ج - العمل على تحرير البلاد العربية الاخرى وفي مقدمتها الجزائر وتحقيق استقلالها
- تطوير جامعة الدول العربية واقامة كيائها على أسس جديدة لتسار امانى الامة العربية وتكون اداة صالحة لجمع شمل الدول العربية وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها الى الاتحاد •
- د - تأييد الخطوات التي تقوم بها الدول العربية لتنظيم تعاون اوسع ممما يمكن بلوغه عن طريق جامعة الدول العربية

- على أن يتفق والاهداف الواردة في هذا المنهاج .
- ٥ - يهدف المؤتمر في الناحية الداخلية الى العمل لايجاد وضع سياسي يضمن تطبيق احكام القانون الاساسي تطبيقا سليما ويكفل سيادة الشعب واقامة نظام برلماني واحلال سيادة القانون واطلاق الحريات الديمقراطية وفسح المجال للعمل الحزبي والتنظيم النقابي وحرية الصحافة وايجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق وفي مقدمتها الغاء المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان ذلك وتشريع ما يقتضى لتحقيقه .
- ٦ - يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء في الوطن ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية

وجاء في نظامه الداخلي تكوين ديوان ومكتب للرياسة . ويكون الديوان السياسي من عدد تقرره الهيئة العامة للمؤتمر على ان لا يقل عن السبعة ولا يزيد على الخمسة عشر . ويتألف مكتب الرياسة من عضوين الى خمسة اعضاء على الاكثر ينتخبهم الديوان السياسي ويقوم المكتب بهيئته الكاملة بتمثيل المؤتمر وله ان يعهد بتمثيل المؤتمر لشخص او شخصين او اكثر من وينتخب الامين العام من قبل الديوان السياسي ويقوم بالشئون العامة للمؤتمر باستثناء التوقيع على البيانات والتصريحات ذات الصبغة السياسية (٣٦) .

رد الطلب :

وفي ٩ تموز عقد سعيد قزاز وزير الداخلية مؤتمرا صحفيا قال فيه انه في ٢ ايلول ١٩٥٤ سحبت اجازة الحزب الوطني الديمقراطي ثم صدر مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ وقدم جماعة الحزب المذكور طالبا لاعادة تأليف الحزب فرفض طلبهم ثم قلب المرسوم المذكور .

(٣٦) جريدة الحرية ١٧٠ حزيران ١٩٥٦

الى قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ وقد اجيز بموجبه ٣٢٦ جمعية وزعم ان الحكومة تسعى الى تشجيع كل نشاط جماعى لخدمة البلاد ورعاية المصلحة العامة ولكنها فى الوقت نفسه لاتفسح المجال امام الذين يريدون استغلال مثل هذا النشاط. ثم قدم مؤسسو حزب المؤتمر الوطنى طلبا لتأليف حزب جديد وكلهم من اعضاء حزبي الاستقلال والوطنى الديمقراطى المسحوبة اجازتهما قانونا . ويلاحظ ان طالبي تأليف هذا الحزب استعملوا اسمه فى مناسبتين على صفحات الجرائد قبل ان تصدر الاجازة القانونية بتأسيسه واعتبر هذا تصرفا غريبا يتطوى على تجاهل احكام القانون (٢٧) . وزعم ان قليلا من التامل فى المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية من منهاج الحزب يظهر لنا ان اتجاه الحزب بعيد جدا عن تأمين سياسة عملية ايجابية انشائية تخدم مصالح العراق الوطنية وتحفظ كيانه وسلامته فى خضم هذا العالم المضطرب الذى لايفسح المجال فيه الا للعاملين المجدين وتوضح الاسباب فى وجه المتخلفين والقاعدين . واما المادة الخامسة المتعلقة بالسياسة الداخلية ففيها اتهام ضمنى بعدم تطبيق احكام القانون الاساسى وعدم وجود نظام برلمانى فى البلد وغير ذلك من المزاعم الوهمية التى لا تمت الى الحقيقة والواقع بسبب ولايراد بها سوى تشويش اذهان المواطنين وبث القلق فى نفوسهم لاغراض خاصة . واما المادة السادسة منه التى تجعل الشراكة فى الوطن قاصرة على عنصرين فقط من العناصر التى تتألف منها الشعب العراقى فهى تخالف نص القانون الاساسى على المساواة بين العراقيين فى الحقوق والواجبات امام القانون وان اختلفوا فى الدين والقومية واللغة . وختم وزير الداخلية مزاعمه بقوله انه بالنظر الى هذا كله ولما كان جميع المخلصين يحرصون اشد الحرص على ان تتجنب البلاد عهود الفوضى والاضطراب والبطالة التى عانت من نتائجها المؤلمة سنين طوالا ، ولكى تنصرف الجهود الى مواصلة الحركة الانشائية

(٢٧) مثال ذلك البيزمية التى ارسلها محمد مهدي كبة وكامل الجادرجى باسم الهيئة المؤسنة لحزب المؤتمر الوطنى الى جمال عبد الناصر بمناسبة توليه رئاسة جمهورية مصر وقد نشرت فى جريدة الحرية بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٦ .

القائمة الآن في البلاد ويحل بين العامل العراقي والبطانة وبين الطلاب والعودة الى الشوارع من أجل هذه الاهداف التي تفرضها المصلحة العامة فقد قررت وزارة الداخلية رد الطلب .

وفي اليوم نفسه وجه وزير الداخلية كتابا رسميا الى طالبى تأسيس الحزب كتابا يرفض فيه اجازة الحزب جاء فيه :

نظرا لما تبين لنا من تدقيق المنهاج المرفق بطلبكم من ان اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأييد سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله ، وبما ان المادة الخامسة من المنهاج المذكور فيها اتهام ضمني بعدم تطبيق احكام القانون الاساسى وعدم وجود نظام برلمانى في البلد وغير ذلك من المزايم الوهية التي لا تنفق والحقيقة ، ولما كانت المادة السادسة منه تفريق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي وتخلق روح الكراهية بينهم ، فائنا استنادا الى الفقرة سبب من المادة ٧٧ من قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ قررنا رد الطلب (٢٨) .

تمييز رد الطلب :

في ١٦ تموز ١٩٥٦ قدم مؤسسو الحزب طلبا تمييزيا الى رئاسة مجلس الوزراء وقد استند في طلبهم على الاسباب التالية :

اولا : لقد قامت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة بسن قانون للجمعيات تضمن احكاما تثل العمل السياسى وتناقض . أبسط المبادئ الدستورية بل تناقض القانون الاساسى نفسه ، غير انه بالرغم من ذلك كله فان المؤسسين لحزب المؤتمر الوطنى وجدوا ان انعدام الرقابة على السلطة التنفيذية وفقدان الحياة الحزبية والصحافة الحرة قد غير معالم نظام الحكم المقرر للبلاد بصورة اكثر من اى وقت مضى فاتجه جهاز

الدولة اتجاهها كيفيا بصور مكشوفة وتدنت الاوضاع العامة في البلاد على شكل عم معه الاستياء والتذمر لدى الاكثية المطلقة من العراقيين ، فبدت رغبة ملحة لدى الرأي العام للتنظيم السياسي بالرغم من كابوس الاحكام الصادرة التي تشل العمل الحزبي وتفقد عناصره ومقوماته الاساسية لان هذا التنظيم على ضآلته وضيق المجال فيه هو خير من انعدامه على اى حال ، واستجابة لهذا الاتجاه في الرأي العام الذي لسه المؤسسون لحزب المؤتمر الوطني تقدموا بطلبهم الى وزير الداخلية وكان المفروض ان يناقش وزير الداخلية هذا الطلب في ضوء احكام ذلك القانون الشاذ الذي سنته حكومته نفسها وان يكون تقرير ذلك وفق السلطات الممنوحة له بمقتضاه وينظر فيما اذا كان المؤسسون تتوفر فيهم الشروط القانونية التي تضمنها القانون ام لا ؟ الا ان الوزير قد اشتط في الامر الى حد جعل من نفسه وصيا على العراقيين قواما على آرائهم ومبادئهم ومناهجهم السياسية وعلى طريقة العمل التي يراءونها وخول نفسه سلطات دكتاتورية لا يملكها حتى بسوجب هذا القانون على سوائه فضلا عن مجافاته لصميم نظام الحكم المقرر للبلاد الذي حدد معالمه القانون الاساسي والذي اعترفه للعراقيين بحرية ابداء الرأي والنشر وتاليف الجمعيات او الانضمام اليها (المادة ١٢) وضمن حق الناس في ان يتنظموا في احزاب سياسية يوحدون مساعيهم على مبادئ ومناهج تجمعهم لان يقدم لهم وزير الداخلية هذه المبادئ والمناهج.

اما بشأن السياسة العملية الايجابية التي اشار اليها الوزير في كتابه ففي نظرنا تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله

لا تكون عن طرق الانضمام الى التكتلات والمحالقات الاجنبية
الاستعمارية التي ادت الى عزل العراق عن المجبوعة العربية
واشاعت الفرقة الى الخلاف في الصف العربي ، بالإضافة الى
اخطار تلك السياسة على استقلال العراق وحرياته الديمقراطية،
بل يكون تأمين تلك السياسة العملية الايجابية عن طريق ابعاد
العراق عن كل نفوذ اجنبي ايا كان والعمل على ضمان
حياده وتنسيق السياسة الخارجية للدول العربية ومواجهة
اخطار الاستعمار صفا واحدا .

ثانيا : لقد حاول وزير الداخلية ان يجد له مبررات اخرى للرفض
فاتخذ من المادة السادسة من منهاج حزبنا وسيلة للرفض بزعم
انها تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي وتخلق
روح الكراهية بينهم ، وقد زعم في مؤتمره الصحفي ان تلك
المادة تخالف نص القانون الاساسي عن المساواة بين العراقيين ان أقل
تأمل في المادة السادسة من منهاج حزبنا ينفي هذا الزعم فقد
نصت على «تعزيز التعاون بين المواطنين كافة واحترام حقوقهم
وصيانة حرياتهم» اما التخصيص على العرب والاكرد فهو
انما يعتبر قرارا بكونهم العنصرين الرئيسيين اللذين يتكون
منهما الشعب العراقي الى جانب المواطنين الاخرين الذين اشير
اليهم بكلمة «كافة» . اضع الى ذلك كله ان المادة السادسة
مقتبسة من منهاج الاحزاب المجازاة من قبل، فقد نصت الفقرة
الثالثة من المادة الثانية من منهاج حزب الاستقلال على مايلي :
«كما يعتز الحزب بقوميته فانه يحترم القوميات الاخرى
ويعتر المواطنين العرب والاكرد شركاء في الوطن» . كما ان
ان مثل هذا النص موجود في منهاج الحزب الوطني الديمقراطي
حيث جاء في المادة الثالثة منه مايلي : «يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي
العراق ميدانا للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة

بين العرب والاكرد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراق لهم فرص متساوية لاتباء قابلياتهم الفردية والمساهمة في تعزيز السياسة العامة .

ثالثا : ومن اسباب الرفض الى استند اليها وزير الداخلية ماجاء في المادة الخامسة من منهاج حزبنا التي وجد فيها «اتهاما ضمنيا بعدم تطبيق احكام القانون الاساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد» ونحسب اننا في غنى عن مناقشة هذه النقطة لان رفض الوزير انما هو احد الادلة بل دليل جديد على صحة ماتضمنته المادة المذكورة لان حرمان البلاد من اي حزب سياسي وضحافة حرة في مدى عامين تمخضت عن احداث خطيرة في الحقلين الداخلي والخارجي وانعدام الرقابة انما هو برهان على عدم تطبيق احكام القانون الاساسي وعدم وجود النظام البرلماني اذ لاوجود لنظام برلماني بعدم وجود الاحزاب (٣٩) .

ولما ادرك المؤسسون ان مجلس الوزراء سيؤيد قرار وزير الداخلية حاولوا عدم عرض طلبهم التمييزي على مجلس الوزراء أطول مدة ممكنة لكي يستعملوا اسم الحزب في بعض اعمالهم السياسية . مثال ذلك المذكرة التي قدمها الى الملك في ١٠ تشرين الاول ١٩٥٦ كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني احتجاجا على التصريح الذي ادلى به نوري السعيد الى مراسل جريدة النابلس اللندنية والذي انتطوى على دعوة صريحة الى اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل : مما يزيد في خطورة التصريح انه جاء في وقت تشعر فيه الامة العربية كلها انها في معركة اصطنع الاستعمار اسبابها واتخذ من قناة السويس ذريعة لاعلانها ضد القومية العربية وفي وقت يدرك

(٣٩) الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، ص ٢٢٩-٢٣٠ .

فيه الجميع ان هذه المعركة الحاسمة يتوقف عليها حل قضية فلسطين وحل جميع القضايا العربية الاخرى وبتعبير اوضح معركة الاستعمار تشبه في هذا الجزء من العالم . وانه لما يحز في نفوسنا ونفوس الاحرار جميعا في العراق وفي الوطن العربي كله ان تجابه اعتداءات اسرائيل بمثل هذه الدعوة التي لم يجرؤ اى حاكم في أي بلد عربي على الجهر بها . اما الدعوة الى حمل اسرائيل على التفاوض فهي جديدة انفراد بذكرها نوري السعيد ولها دلالتها الخطيرة جدا . ومن المؤسف حقا ان ينطوى تصريح نوري السعيد على تعامل غير منصف على اللاجئين وذلك بنعتهم بأنهم معول هدم محتل في الشرق الاوسط واتهامهم بالتأثر بالدعاية السوفيتية وان دل ذلك على شيء فانه يدل على تجاهل لحقيقة المأساة ولفضاعة النكبة التي تعرضوا لها نتيجة لعدوان اسرائيل وتخاذل بعض الحكومات العربية وتأثرها بالدول الاستعمارية عند معالجتها لقضية فلسطين . اما نعته للاحرار بالمشاغبين فلنا بحاجة للتعليق عليه اذ انها نعمة أصبحت مألوفة من نوري السعيد ومن نهج نهجه من الذين اخذوا يصمون كل مواطن تهزه المأساة ويشعر بعق الجرح الذي ينخر في كيان الامة العربية بهذه النعوت وغيرها من الاتهامات التي أصبح المواطنون هدفها . اننا نود ان نشير الى خطورة تصريحات نوري السعيد وما ينطوى عليه من دعوة الى الصلح مع اسرائيل ونرى من واجبا ان نرفع احتجاجنا الشديد على هذه التصريحات التي تدل على وجود خطة مدبرة يراد اخراجها الى حيز التنفيذ في هذا الوقت بالذات ونود ان نشير كذلك الى ان نوري السعيد اخذ يتصرف في شئون هذا البلد ويحاول التأثير في اتجاهات البلاد العربية كلها غير عابئ بمصلحة الوطن العربي ولا بارادة الامة العربية وما من شك ان هذه التصرفات قد عزلت العراق عن الامة العربية بل اثارت الريبة في نفوس العرب منه واوجدت هوة عميقة بين العراق وسائر اجزاء الوطن العربي وقد جاءت هذه التصريحات

لتزويد الهوية اتساعا لما فيها من ايمان في تحدى مشاعر العرب في قضية
تمس صميم قوميتهم وكيانهم *

جبهة الاتحاد الوطني ((السرية))

في فترة الاستعداد للعمل الحزبي خلال الحرب العالمية الثانية
حاول عدد كبير من التقدميين تكوين حزب تقدمي واحد غير ان الجهود
التي بذلت لم تحقق الغاية وقد لعبت القضايا الشخصية دورا فعلا في
فشل تلك المساعي *

وكانت الامنية الشيوعية الثالثة قد قررت في مؤتمرها السابع
الذي عقد جلسته في سنة ١٩٣٤ الدعوة الى تكوين الجبهة الموحدة
ضد الفاشية حين ظهرت اخطارها في المانيا وايطاليا واليابان * وحين
نشرت الدعوة لتكوين حزب تقدمي واحد عارض الشيوعيون الفكرة
وقالوا انها ربما كانت صحيحة في فترة الانتداب وتمسكوا بفكرة
الجبهة الموحدة التي قررها الكومنترن وحين اعلنت الحكومة عن
استعدادها لاجازة الاحزاب ونشطت فكرة تكوين حزب واحد يضم
التقدميين جميعا اعلن الشيوعيون معارضتهم لهذه الفكرة وتمسكهم
بالجبهة الوطنية * واصدر حسين محمد الشيبسي احد القادة الشيوعيين
العراقيين وأحد المؤسسين لحزب التحرر الوطني الذي تقدم بطلب
اجازة تأليفه ليكون واجهة للحزب الشيوعي السري كتابا بعنوان
الجبهة الوطنية الموحدة طريقنا وواجبنا التاريخي اعيد
نشره سنة ١٩٥٩ ، وصف فيه الحزب الوطني الديمقراطي بأنه حزب
البرجوازية الحرة ووصف حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب بأنهما
يمثلان العمال والفلاحين ومن يتنى اليهم من المثقفين الشعبيين والحرفيين
والكسبة والاقليات القومية والعنصرية المضطهدة (١) وقد نشرت في

(١) حسين محمد الشيبسي «الجبهة الموحدة طريقنا وواجبنا التاريخي»

آخر الكتاب ثلاث مذكرات كانت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني قد قدمتها الى الجماعات الوطنية قبل تأليف الاحزاب وبعده سنة ١٩٤٦ (٤١) وبعد اثبات ثورة تموز نشر نوري عبد الرزاق حسين احد الشيوعيين العراقيين كتابا في مصر عنوانه «تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية» (١٩٥٨ ؟) اعاد فيه اقوال يوسف سلمان يوسف «فهد» زعيم الحزب الشيوعي العراقي واقوال حسين محمد الشبيبي واستعرض الحركة الوطنية وشرح فكرة الجبهة الموحدة حسب وجهة نظر الشيوعيين وتطرق الى بعض اخبارها واقوالها .

ونشر عزيز الشيخ احد قادة الشيوعيين العراقيين كتابا بعنوان «جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن» (١٩٥٨ ؟) شرح فيه فكرة الجبهة الوطنية وذكر اخبار جبهة الاتحاد الوطني واعمالها في السنوات السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كما نشر في جريدة اتحاد الشعب بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٠ مقالا بعنوان «جبهة الاتحاد الوطني قبل الثورة»

هذا وقد بقي الشيوعيون يدعون الى الجبهة الوطنية منذ ١٩٣٤ حتى الوقت الحاضر واخذ زمام المبادرة الى ان وافقت جهات مختلفة على تكوينها وقامت بشن الحملات ضد الحكم الملكي البائد .

موقف الحزب الوطني الديمقراطي من فكرة الجبهة :

اما الحزب الوطني الديمقراطي فقد اختفت فيه التيارات المؤيدة لتكوين حزب واحد يضم جميع الديمقراطيين بصورة تدريجية وبدأت فكرة تكوين جبهة وطنية تضم الاحزاب الوطنية والمستقلين الوطنيين بصرف النظر عن تقدميتهم . وعندما عاد الحزب الى ممارسة نشاطه بعد التجديد الاول في ٢٥ مارت ١٩٥٠ دعا الى الجبهة في قرار استئناف عمله . وكون بعد ذلك جبهة شعبية مع بعض الساسة القدامى وغيرهم والذين الفوا بعدئذ الجبهة الشعبية المتحدة وتعاون الحزب الوطني

١٤١١ الشبيبي : الجبهة الوطنية ، ص ٥٨ - ٦٩

الديمقراطي مع حزب الاستقلال في معارضة الأوضاع السياسية الفاسدة .
ولما أجريت الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٤ تبلورت الجهود الكثيرة
في تكوين ميثاق الجبهة الوطنية لخوض الانتخابات ودخل في تلك
الجبهة الوطنيون الديمقراطيون والاستقاليون وانصار السلام
والشيوعيون والمثقلون وفاز بالنيابة أحد عشر نائبا عن الجبهة كما
مر تفصيل ذلك في اغلاطه . ولما جاء ثوري السعيد والغى الاحزاب
وعقد حلف بغداد (٤٢) عادت فكرة الجبهة الوطنية من جديد وعلى
اسس جديدة .

مباداة الشيوعيين ومذكرة الجادرجي :

اعتقد الشيوعيون انه لا يمكنهم الاتصال بالقوميين والمستقلين الا
عن طريق الحزب الوطني الديمقراطي ولا سيما عن طريق كامل الجادرجي
واعتقد الجادرجي انه يستطيع ان يقرب بين وجهات النظر المختلفة
اذا وضعت الجهات الوطنية ثقتها فيه واعتبرته زعيما لها . وقد جمعت
بين هذه الجهات معارضتهم للاستعمار الغربي واذنابه الفئة الحاكمة
في العراق ، واعتقدت كل جهة ان الجبهة في نهاية المطاف تعود بفائدة
حزبية لها .

ولما عقد حلف بغداد واشتد خطره على كيان البلاد العربية
وعلى الحريات العامة والاصلاح الداخلي بادر الشيوعيون بالاتصال
بكامل الجادرجي لغرض تكوين جبهة وطنية موحدة . ذكر كامل
الجادرجي لمؤلف هذا الكتاب انه اتصل به في اواخر ربيع ١٩٥٥ جماعة
اعتبروا انفسهم من المستقلين وبينهم طلعت الشيباني وعرضوا عليه
فكرة الجبهة الوطنية وذكر انه اقتنع بانهم مرسلون من قبل الشيوعيين .
وقد استنهلهم لبضعة ايام واعد مذكرة حول الموضوع ثم اعطاها لهم

(٤٢) عن حلف بغداد ، راجع الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء التاسع ،
ص ١٧٧-٢٢٢

في اجتماع اخر وقرأها ، ثم اطلع عليها بعض قادة الشيوعيين وطلبوا منه ان يأخذوها معهم لدراستها واستنساخها فرفض . وقد سمح الجادرجي للمؤلف باستنساخ تلك المذكرة ، وكانت مؤرخة في ٣ حزيران ١٩٥٥ . وفيما يلي نصها :

● في حقيقة الامر انه لا توجد ، بصفة عامة ، رغبة قوية بالاشتغال في القضايا العامة ، التي لا توصف بالانتهازية ، وتعبير ادق في القضايا التي لا يغلب عليها الطابع الشخصي ، الا لدى العناصر اليسارية في البلد ، ويقصد بمفهوم « اليسارية » في هذا الصدد مفهوم شامل يضم كل من يحمل فكرة تقدمية ، من احرار الفكر الى اقصى اليسار .

ان هذه العناصر اليسارية المتنوعة ، مهما كان منهاجها معتدلا ، سوف توصف بكونها شيوعية وتقاوم على هذا الاساس وتكافح مكافحة ضارية ، اذا ماتكتلت فيما بينها لوحدها ، لذلك يعتقد ، بانها لا يمكن ان تؤلف لوحدها في الوقت الحاضر قوة يعتد بها لغرض مقاومة « الجهة الثانية » في سبيل احلال نظام ديمقراطي صحيح في البلد .

العناصر اليسارية يمكن ان تؤلف قوة يعتد بها ، اذا ما تكاثفت فيما بينها واتفقت مع العناصر الوطنية المستقلة وغيرها على منهج وطني يهدف الى تحقيق الديمقراطية . العناصر اليسارية التي يمكن اعتبارا نواة للحركة ، هي بحاجة ماسة الى مرجع ^(٤٣) يقره اليساريون ويرتضييه الوطنيون من مستقلين وغيرهم ، ولكن هنالك حقيقة جديرة بالاعتبار ، هي ان اليساريين ليسوا جميعا يقررون هذه الضرورة وانما البعض منهم يعتبر نفسه ، ككتلة ، مرجعا

(٤٣) ان الجادرجي

أصليا ، ويجب أن يكون زمام الامر بيده دون سواه (١١١) بينما العناصر اليسارية الأخرى وسائر الوطنيين والمستقلين وغيرهم لا يقرون ذلك مطلقا ، إذ أن تلك العناصر اليسارية الأخرى وسائر الوطنيين والمستقلين وغيرهم لا يعتبرون أنفسهم في الواقع الأجزاء من الحركة .

وحدة العناصر اليسارية والوطنية والمبتئلة وغيرها غير مستحيلة ، فيما إذا تخلت بعض العناصر اليسارية عن تلك الفكرة ، فكرة تزعم الغير ، واستقرت على منهج معين غير انتفازي وسارت على خطة ثابتة لمدة طويلة والتزمت التزاما تاما بذلك بكل إخلاص وبرهنت عليه عمليا .

لأجل تحقيق فكرة الجبهة الوطنية بصورة وطيدة ، مبدئيا ، سواء كانت جبهة فعلية أو (تفاهية) وضمان استمرار تعاونها بدون إثارة مشاكل على الدوام ، يجب إيجاد ضيافات عملية كافية تجعل العناصر الوطنية والمستقلة وسائر العناصر اليسارية وغيرها ممن تؤلف الجبهة مطمئنة على أنها لن تصبح آلة بيد جهة من الجهات ، كما يجب أن تزول عن أذهان جميع تلك العناصر بأن البعض منهم من الجبهة — يحاول أن يجرحهم دائما إلى اوضاع أو وقائع لم يكونوا قد فكروا بها أصلا ولم يكونوا قد اتفقوا عليها قبلا ، أي يجب على كل منظمة أوجهة أن تتجنب سياسة توريث غيرها أو استغلاله ، مهما كانت الدوافع والتفسيرات والتاويلات .

أن سياسة جعل الغير تجاه (الامر الواقع) وبناء نتائج عليها ، سياسة غير مقبولة أصلا ، بل يجب أن تكون محرمة تحريما قاطعا في جميع الظروف والأحوال ، في حالة مد

(١١١) يقصد الشيوعيين .

الحركة الشعبية وفي حالة جزرها على السواء ، كما يجب تجنب اختلاق التهم وكيدها جزافا والتشنيع بالغير عند وقوع أي خلاف في الرأي أو الخطأ مهما كان نوعه ومهما كانت طبيعته ، بل يجب على الدوام احترام وجهات نظر الغير احتراماً تاماً .

يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار طبيعة العناصر التي يتراد تحريك المساعي معها من جميع الوجود ، إذ أن تلك العناصر لا يمكن في الحقيقة أن تنخر بأية حركة وطنية أو شعبية ، في سبيل إحلال نظام ديمقراطي ، إلا إذا طمنت بصورة عملية بأنها لن تعتبر سلماً للحركة وشعرت من الصميم بأنها ليست طارئة على الحركة واعتقدت بأنها جزء منها من دون تحديد وقت أو مرحلة وبتغيير أوضح يجب أن لا تكون (المرحلة التاريخية) التي يرددها البعض ^(٤٤) بمناسبة وبدون مناسبة موضع بحث مطلقاً ، لأن إثارة هذا الموضوع وأمثاله ، فضلاً عن كونه غير ذي قيمة عملية في أية حركة وطنية أو في أي نوع من أنواع التعاون ، فإنه من دون شك مضر بوحدة الحركة بالغ الضرر ، إذ أن ترديد هذا الموضوع مما يزيل روحية التعاون الأصلية التي يجب أن تكون سائدة في كل عمل تعاوني سياسياً كان أو اجتماعياً . يجب أن تبذل الجهود لازالة الوهم السائدة ، بصفة عامة ، لدى الرأي العام بأن اليساريين أو التقدميين غير قوميين وانهم لا يهتمون بالقومية العربية ، وانما الاعتقاد الذي يجب أن يسود لدى الرأي العام العربي بصفة عامة والعراق بصفة خاصة في هذا الصدد ، هو أن العرب أمة واحدة لها طابعها الخاص وثقافتها الخاصة وأحوالها الاجتماعية الخاصة مع تباين أقطارها في بعض

(٤٤) ينقص الشيوعيون

الخصائص . وان العرب كامة او كقطر رغم تمسكهم
بقوميتهم الاصلية واعتزازهم بها يقرون جميع حقوق
القوميات والاقليات التي يعيشون معها . وعلى هذا
الاساس ان كل يسارى او تقدمي لا يمكن ان يكون الا
قوميا أصيلا ؟ ولكن قوميته هذه يجب الا تشوبها
شائبة القومية الشوئية فى أى حال من الاحوال
من الطبيعى ان يكون من المستحسن دخول من وصفوا
بكونهم « قوميين » ضمن التعاون المنشود ، غير أن
الجهود التي بذلت سابقا فى مختلف المناسبات فى هذا
الصدد كانت غير مشجعة لاسباب كثيرة ، قد تكون
من جملتها ذلك الوهم المثار اليه . ومع كل ذلك
انه من غير المستحسن ان تهمل هذه الناحية المهمة فى
اية محاولة للتعاون الشامل .

هذا وفى الوقت نفسه اتصل الشيوعيون بالجماعات
الاخرى وذلك خلال سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٦ مثل حزب
البعث وحزب الاستقلال والمستقلين ، وقد استغلوا بصورة
خاصة سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية فى العراق
معارضين خلف بغداد خاصة والاستعمار واذنابه عامة .

حوادث السويس :

عندما صممت الحكومة المصرية على اقامة السد العالى
فى اسوان وعد بنك التعير الدولى وحكومة الولايات المتحدة
والحكومة البريطانية بالمساعدة ، ولكن عندما عقدت مصر صفقة
الاسلحة مع جيوكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى وبدا انها اخذت
تسلك سياسة خارجية محايدة ، سحب البنك الدولى موافقته
على المساعدات فى ٢٤ تموز ١٩٥٦ ، وفى اليوم التالى سحبت

الحكومتان الاميركية والبريطانية ماعرضتاه من المساعدة * وقد كان رد الفعل عند الحكومة المصرية سريعا وغنيضا ففي ٢٦ تموز ١٩٥٦ اعلنت تأميم شركة قناة السويس * اما رد الفعل عند بريطانيا فكان شديدا جدا وبدأت بالتامر على مصر مع فرنسا (وكانت غاضبة من مساعدة مصر للجزائر) واسرائيل * وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ شنت اسرائيل اعتداء على مصر ثم تدخلت فرنسا وبريطانيا وطلبتا من اسرائيل ومصر سحب جيوشهما مسافة عشرة أميال من قناة السويس والسماح للجيش البريطاني والفرنسي بالدخول الى بور سعيد والاسماعيلية والسويس وقدمتا انذارا لمدة اثنتي عشرة ساعة ، ولما رفضت مصر الانذار بدأت الدولتان اعتداءهما على مصر * وقد وقفت الولايات المتحدة موقف المعارض للاعتداء ووقف الاتحاد السوفيتي موقف المهدد باسمال القوة ضد المعتدين الثلاثة ، وعارض حزب العمال البريطاني وجزء كبير من الشعب البريطاني سياسة الحكومة البريطانية ، وأيد العرب في كل مكان مصر المعتدى عليها وقاوم الشعب المصري الاعتداء ببسالة نادرة * اما حكومة نوري السعيد فكانت تعلم بالتامر على مصر ان لم تقل كانت متامرة مع المتأمرين ، وكان اذنب الاستعمار البريطاني في العراق ينتظرون بفارغ الصبر سقوط حكومة الثورة المصرية ولكنهم باؤوا بالفشل *

وقف الشعب العراقي ، ماعدا الفئة الحاكمة ، الى جانب الشعب المصري وحدثت مظاهرات واضرابات جماهيرية في جميع انحاء العراق وعظمت الدراسة في جميع المدارس والكليات ، ووقعت حوادث دامية في بغداد والنجف والحى والموصل ، وقد اعتقل من الحزب الوطني الديمقراطي عواد على النجم ومظهر العزاوي وعبدالله عباس في سجن قرة السليمان * وقد زادت هذه الحوادث التقارب بين اقسام الجبهة الوطنية

المعارضة ولكنها لم تفاج في اسقاط وزارة نوري السعيد واطلاق الحريات العامة بل اعلنت الاحكام العرفية .

وفي ابان الاعتداء الثلاثي على مصر قدم محمد مهدي كبة وحسين جميل ومحمد صديق شنشل ورمزي العمري ومحمد حديد وفائق السامرائي واحمد أيوب وعبدالله الصوفي وسامي باشعاليم طلب عقد اجتماع لنصرة مصر ولكن قائد القوات العسكرية في بغداد رفض الطلب بسبب الاحكام العرفية ومنع الاجتماعات والمظاهرات .

كامل الجادرجي في مصر :

كان الجادرجي قد سافر الى سوريا قبيل حوادث السويس لحضور المؤتمر الشعبي ثم سافر الى القاهرة لتنفيذ مقررات ذلك المؤتمر وفي اثناء وجوده هناك حدث الاعتداء على مصر ، ولم يعد الى العراق الا بعد وقف العمليات العسكرية .

وقد روى كامل الجادرجي لمؤلف هذا الكتاب انه عندما كان في دمشق قابله مندوب وكالة انباء الشرق الاوسط (الوكالة المصرية ومندوبها مصري) لآخذ حديث منه فطلب من الجادرجي عقد مقارنة بين نهرو وجمال عبد الناصر فقال الجادرجي انني افهم غرضك مسن المقارنة وانك تريد رأيي في جمال فقال المندوب نعم فأجاب الجادرجي لقد وقف الحزب الوطني الديمقراطي ضد الحكم العسكري في مصر لانه يؤمن بالديمقراطية وبالحكومة المدنية ، ولكن رأيي في جمال الخصة لك بقولي لو كنت مصرياً وشاء جمال عبد الناصر أن يحكم علي بالاعدام وينفذه لتقبلت الحكم والتنفيذ بنفس راضية .

وفي مصر اخذ الجادرجي حريته في نقد الاوضاع السياسية في العراق واشترك مع اعضاء مكتب المؤتمر الشعبي العربي حينئذ فرنجية وفؤاد جلال واكرم الحوراني ويوسف الرويسي في ارسال

برقية الى رئيس مجلس الاعيان والى رئيس مجلس النواب يحتجون على مساح الحكومة العراقية للبترول بالتدفق الى حيفا لتستخدمه اسرائيل والانكليز والفرنسيون في القضاء على الامة العربية .

الحكم بحبس الجادر جي :

فلما عاد الجادر جي الى العراق اُحيل هو وحسين جميل ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وسامي باشعالم الى المجلس العرفي العسكري في ١٩ كانون الاول ١٩٥٦ فحكم على الجادر جي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وعلى محمد صديق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنة وعلى حسين جميل وسامي باشعالم بكفالة شخص ضامن ببلغ خمسة الاف دينار لمدة سنة وقد أبعاد شنشل والسامرائي الى الشمال ، وقدم الاثنان الاخران الكفالة المطلوبة .

عرائض الاحتجاج على موقف الحكومة من حوادث السويس :

١ - في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ قدم اساتذة الجامعة وعددهم خمسة وخمسون عريضة احتجاج الى الملك ومنهم الدكتور جابر عمر وعبد الرحمن البزاز وحسن الدجيلي والدكتور فيصل الوائلي والدكتور محمد علي البصام والدكتور عباس الصراف والدكتور عبد القادر احمد والدكتور عبد الجليل علي الطاهر والدكتور مصطفى كامل ياسين والدكتور محمد ناصر والدكتور خالد الهاشمي وخضر عبد الغفور والدكتور احمد عبد الستار الجوارى ومؤلف هذا الكتاب . وقد فصل التسعة الاولون من هذه المجموعة من وظائفهم واحيل الخمسة الاولون منهم الى المجلس العرفي ولكن جابر عمر اختفى وفر الى سوريا وحكم على الاربعة الآخرين بالنفي الى الشمال وقتل خضر عبد الغفور

واحمد عبد الستار من ديوان وزارة المعارف الى التدريس
في دار المعلمين الابتدائية * وقد اجتمع خليل كنة وزير
المعارف مع بعض الاساتذة ولامهم على عملهم واستدعى
البعض الآخر ، ومنهم مؤلف هذا الكتاب لمقابلته في ديوانه
على انفراد ولامهم على ما بدر منهم *

٢ - وفي ٢٠ تشرين الثاني قدم بعض السياسيين وعددهم خمسة
وثلاثون غريضة احتجاج الى الملك ، ومنهم محمد مهدي
كبة وكامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وصديق
كمونة وفائق السامرائي وسامي باشا عالم ومحمد صديق
شنشل وعبد الجبار الجومرد ورمزي العمري ومحمد رضا
الشيبي وناجي شوكت وعبد الرزاق الظاهر وصالح
الشالجي ومحمد بابان وزكي جميل حافظ ومحمد الطريحي
ومحمود الدرة وخدوري خدوري *

٣ - غريضة احتجاج نقابة المحامين الى رئيس الوزراء وقبها
نائب النقيب سعد عمر *

٤ - في ٢ كانون الاول قدم بعض رؤساء الوزارات والوزراء
والاعيان والنواب السابقون وغيرهم غريضة احتجاج الى
الملك وعددهم ستة وعشرون منهم مزاحم الباجهجي وناجي
شوكت ومحمد مهدي كبة ومحمد رضا الشيبي ومحمد
حديد ومحمود رامز ومحمود الدرة ومحمد الطريحي
وخدوري خدوري وعبدالله البستاني وطلعت الشيباني *

تأليف جبهة الاتحاد الوطني

عملت حوادث السويس وحوادث العراق في تكوين جبهة
الاتحاد الوطني من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي
وحزب البعث وحزب الاستقلال والمستقلين * وقد تابعت اجتماعات

ممثلى الاحزاب الاربعة فى اوائل عام ١٩٥٧ وقامت فى شباط اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطنى التى ضمت الاحزاب المذكورة وبعض المستقلين . وقد اصدرت هذه اللجنة بيانها الاول فى ٩ مارت ١٩٥٧ بشكل كراسة من اثنتى عشرة صفحة جاء فيها مايلي :

يتميز الوضع الدولى العام بين الدول الاستعمارية من جهة وبين القوى الوطنية والتحررية من جهة اخرى ، واتخاذ الكفاح المذكور اشكالا جديدة بعد ان تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية ، وبينها وبين القوى الوطنية والتحررية تغيرا حاسما بعد فشل العدوان الجنونى الغادر على الشقيقة مصر وتصدع البناء الاستعمارى تصدعا خطيرا وانكشاف زيف الموائيق والاحلاف الاستعمارية والدور المستنكر الذى قامت به دول ميثاق بغداد (وخاصة تركية والعراق) فى العدوان الاستعمارى المذكور .

وقد اجتمع الوطنيون وتدارسوا الاوضاع الداخلية والخارجية وثبتوا الاهداف التى تعتبر فى هذه المرحلة نقطة ابتداء لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقى والسير به فى موكب الامة العربية التحررى وقد حددت اللجنة الاهداف الوطنية الكبرى كمايلي :

١ - تحية وزارة نورى السعيد وحل المجلس النيابى :

ان نورى السعيد هو العميل الاول للاستعمار البريطانى فى الشرق الاوسط ويقرن اسنه بكل الموائيق والمعاهدات والصفقات الاستعمارية الكبرى فى تاريخ العراق الحديث بل وفى الشرق الاوسط . شكل وزارته الحالية فى صيف عام ١٩٥٤ ليقوم بدوره الاستعمارى المرسوم له وهو تصفية الحركة الوطنية فى العراق وتجديد معاهدة ١٩٣٠ بشكل من الاشكال وعقد ميثاق بغداد والعمل على جر الدول العربية اليه وعقد الصلح مع اسرائيل والقضاء على القومية العربية المتحررة وتحويل الشرق العربى الى قلعة

استعمارية كبرى *

وما المجلس النيابي الحالي المكون اكثره من الاستغلاليين والانتهازيين والامعات ، والذي عين اعضاؤه بافضع وسائل التزوير والتلفيق الا اداة طيعة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية يخبره نوري السعيد كيفما اراد في خدمة المستعمرين المغتصبين على حساب الشعب ومبدأ حق تمثيله .

٢ - الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة :

لعل اكبر حادث سياسى فى تاريخ الامة العربية الحديث هو ظهور حكومات عربية استطاعت لأول مرة فى تاريخنا المعاصر ان تفلت من طوق الاستعمار وتتبع سياسة عربية مستقلة تخدم مصالح شعوبها وتسهم فى التيار المتجه نحو استقلال جميع الامم وتحرر الانسان من اشباح الاستغلال والاستعمار . وقد كان لهذا الحادث السياسى الخطير وقع الصاعقة على الاستعمار العالمى ، فاسرع لعقد ميثاق بغداد وركز كل جهوده لجر الدول العربية الاخرى لهذا الحلف . وقد قامت دول الميثاق لتحقيق مهمتها العدوانية بكل الكبائر ، واثار هذه السياسة الاجرامية ماثلة لدينا فى العراق فى حل الاحزاب السياسية وتعطيل الصحافة الوطنية وخنق الحركة الفكرية والازمة الاقتصادية الاخذة بخناق اكرثية ابناء الشعب العراقى ، وفى هذه السجون والمعتقلات الملائى بالوطنيين وتلك الكليات والمعاهد الفاسدة بالارصاد والجواسيس وخنق الشعب العراقى بالجاسوسية وتبذير موارد الدولة عليها لخدمة الدول الاستعمارية وفى الثكنات والقلاع المحولة لوسائل عقاب وتعذيب للشباب وفى مجازر الحى والنجف والموصل وبغداد وغيرها ، وفى اعدام الوطنيين وفصل الاساتذة والطلاب والموظفين وفى السياسيين ونزع الجنسية العراقية عنهم ، وفى هذه الاوضاع القائمة على الاستغلال والرشوة والفساد وعلى

السلب والنهب والتبذير والتبديد والمحسوية والمنسوية والعنف والاكراه واخيرا وليس اخرا في هذه المعاهدة الجديدة التي هربت تهريبا تحت ستار حلف بغداد العدواني لتجديد معاهدة ١٩٣٠ لتمكين نفوذ الاستعمار ومصالحة في العراق . هذا الميثاق الذي فرق كلمة العرب الذي كنا نأمل ان يصل الى درجة الاتحاد والذي شل الجامعة العربية وربط مصير العراق بالدول الاستعمارية ومهد للنفوذ التركي البغيض في العراق كخطوة اولى لنفوذ اوسع واكبر .

٣ - مقاومة التدخل الاستعماري بشتي اشكاله ومصادره واتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياء الايجابي .

٤ - اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية

٥ - الغاء الادارة العرقية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين واعادة المدرسين والموظفين المستخدمين والطلاب المنصولين لاسباب سياسية .

وقد أصدرت اللجنة الوطنية العليا بعد ذلك بيانات عديدة بشكل مناشير فنشرت في ٢٥ نيسان ١٩٥٧ بيانا حول مؤامرات الاستعمار وعملاته في الاردن جاء فيه :

في هذه الفترة العصيبة القاسية التي تخوض فيها القوى الوطنية في الاردن نضالا باسلا ، وحيث تقف وجها لوجه امام مؤامرات القوى الاستعمارية مجتعبة من خارجية وداخلية ، يتعين على الشعب العراقي نوغان من الواجبات : واجباته ازاء الشعب الاردني وتتلخص في تأييد مطالب مؤتمر الاحزاب الوطنية الاردنية وهي القضاء على الوضع الشاذ الحالي في البلاد ، وتشكيل وزارة تمثل جميع الاحزاب الوطنية ، وطرد السفير الاميركي من الاردن ، ورفض مشروع ايزنهاور ، وتحقيق الاتحاد الفدرالي مع سورية ومصر ، ومعاينة المتأمرين والخونة . اما واجباته الاخرى فهي النضال من اجل سحب قوى الجيش والشرطة العراقية المرابطة على الحدود لتهديد شعب الاردن ، وتشديد الكفاح لتحقيق مطالبه الوطنية الاساسية .

وزارة علي جودت الايوبي الثالثة :

استقالت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ واعاد نوري السعيد تأليف وزارته الثالثة عشرة التي استمرت في الحكم حتى ٨ حزيران ١٩٥٧ حين قدم استقالته لتبدأ فترة تنفيس جديدة عن الشعب وقبلت الاستقالة يوم ٢٠ حزيران وفي هذا اليوم الف علي جودت الايوبي وزارته الثالثة .

وفي اول تشرين وزعت جبهة الاتحاد الوطني بياناً بشكل منشور حول وضع العراق ومطالب الشعب جاء فيه :

بعد ان فرغت حكومة نوري السعيد في ارساء دعائم السياسة الاستعمارية في العراق وتركيز الاوضاع الارهابية لحياتها ووجد الاستعمار ان تخليها عن الحكم لوزارة اخرى ان يهدد سياسته الموضوعة قدمت استقالتها لتعقبها حكومة علي جودت الايوبي .

لقد تألفت الوزارة الجديدة وهي عاجزة عن اجراء اي تبدل جوهرى في مخطط السياسة الاستعمارية لانها تشكلت بمعزل عن الشعب ولان سياسة العراق الداخلية والخارجية اصبحت خاضعة لتوجيهات اجهزة حلف بغداد . وعلى هذا الاساس جاءت الوزارة الحاضرة بنهاجها الغامض وتحت ستار تنقية الجو العربي لتتخذ من هذا الغبوض وسيلة للاستمرار في السياسة الخارجية والداخلية نفسها التي اتبعتها حكومة نوري السعيد . ولاذلل على ذلك من انها لم تقف منذ تأليفها حتى الان باى اجراء من شأنه رفع الاثار السيئة التي تركتها وزارة نوري السعيد . لم تعمل على اعادة الحياة الحزبية بدليل ان طلب حزب المؤتمر الوطنى مازال معلقاً في مجلس الوزراء دون الموافقة عليه .

ان اللجنة الوطنية العليا تهيب بالشعب ان يكون يقظاً بما

يدير خضده من مؤامرات استعمارية وان يواصل نضاله بوعى واصرار
مرحلة الصنوف في جبهة الاتحاد الوطنى من اجل :

- ١ - عودة الحياة الحزبية والنقاية
- ٢ - حل المجلس النيابى
- ٣ - اطلاق سراح السجناء
- ٤ - اعادة الطلاب والمدرسين والموظفين المفقولين
- ٥ - وقف حملات الارهاب
- ٦ - منع اتخاذ العراق قاعدة للتمار
- ٧ - اقامة علاقات دولية على أساس من احترام السيادة
- ٨ - ايقاف النشاط الهدام الذى يقوم به خبراء الاستعمار
- ٩ - حماية الاقتصاد الوطنى *

تنظيمات جبهة الاتحاد الوطنى :

اقرت جبهة الاتحاد الوطنى مبادئ اساسية فى التنظيم منذ بداية
عام ١٩٥٧ . فقد تكون للجبهة قيادة سياسية باسم «اللجنة الوطنية
العليا» تضم ممثلا من كل حزب من الاحزاب المنضمة للجبهة ، وقد مثل
محمد حديد الحزب الوطنى الديمقراطى فيها ، وقيادة تنفيذية باسم
«اللجنة التنفيذية العليا» تضم ممثلا اواكثر من كل الاطراف الحزبية ،
وقد مثل حسين جليل الحزب الوطنى الديمقراطى فيها ، وكذلك ضم
عناصر وطنية غير حزبية اليها ومهمة هذه اللجنة رسم الخطط ومراقبة
تنفيذها طبقا لقرارات اللجنة الوطنية التى تشمل القطر بأسره وتشرف
كذلك على الطبع والتوزيع والاتصال باللجان الاخرى فى بغداد وسائر
الالوية *

وتلخص الاسس التنظيمية للجبهة كما يلي :

- ١ - يجب تمثيل جميع الاحزاب المشتركة فى الجبهة فى اللجنة
الوطنية واللجنة التنفيذية واللجان الرئيسية التى دونها يمثل

- او اكثر على ان يكون لكل حزب صوت واحد دائما
- ٢ - يجوز ضم عناصر لاجزية الى مختلف لجان الجبهة بما فيها اللجنة الوطنية العليا
- ٣ - لا يتخذ اى قرار ملزم الا اذا اجمع عليه ممثلو جميع الاحزاب . اما العناصر المستقلة فالحصول على موافقتها امر ضرورى ولكن اذا رفض احدهم تأييد احد القرارات لا يؤدى ذلك الى تقضه
- ٤ - لا يشترط تمثيل كل الاحزاب فى اللجان الفرعية .
- ٥ - تظل جميع الاحزاب الداخلة فى الجبهة مستقلة عن بعضها سياسيا وكذلك العناصر غير الحزبية .
- ٦ - فى الامور المختلف عليها يحق لكل حزب من الاحزاب ان يدعو الى رايه الخاص الا اذا كان ذلك الرأى مناقضا لروح الميثاق والقرارات التى تجتمع عليها الاحزاب (٤٥) .
- هذا وقد ارتبطت الجبهة بعدد كبير من الساسة المستقلين الذين شاركوا فى جملة مواقف حسب خطة الجبهة وربما دون علمهم بذلك (٤٦) .

المعارضة والوزارات المتاخرة من العهد الملكي :

عندما أُلِفَ علي جودت الايوبى وزارته الثالثة فى صيف ١٩٥٧ قدم اليه بعض الساسة عريضة بتاريخ ١١ اب يطالبون بازالة اثار الاحكام العرفية التى اغتها وزارته واتخاذ الاجراءات اللازمة للافراج عن المحكومين فى القضايا السياسية وفى مقدمتهم كامل الجادرجي الذى حكم بمقوبة شديدة وبأقصى حدها دون سبب مبرر واعادة النظر فى فصل الاساتذة والطلاب ورد حقوقهم اليهم وفسح

(٤٥) عزيز الشيع ، جبهة الاتحاد الوطنى والتهام التاريخية الثلاثة على عاتقها فسى الظرف الراهن ، ص ٢٤-٢٧

(٤٦) جريدة اتحاد الشعب ١٧ تموز ١٩٦٠

المجال لحرية التنظيم الحزبي والنقابي واطلاق حرية الصحافة ففى العراق والغاء المنع الذى استمر حقبة طويلة على دخول الصحفيين العربية الحرة حتى ضاق المواطنون ذرعاً بهذه القطيعة الفكرية التى لا مبرر لها . وقد وقع على هذه العريضة اربعة وعشرون من السياسيين وهم محمدرضا الشيبى ومحمد حديد وحسن عبد الرحمن وصادق كموته والدكتور على الصافى وحسين جميل وفائق السامرائى وابراهيم عطارباشى ومحمود رامز ومحمد صديق شنشل وخدورى خدورى وسلمان الصفوانى والدكتور احمد الجلبى الدكتور حسن زكريا والدكتور عبد الله اسماعيل البستاني والدكتور مصطفى كامل ياسين وصالح الشالجي والحاج نعمان العائسي والدكتور طلعت الشيبانى وفخر الدين جميل والفرق اسماعيل صفوت واحمد عبد الغنى الراوى ونجيب الصايغ ومصطفى القرداغسي (١٧) .

ثم استقالت وزارة على جودت الايوبى فى ١٦ تشرين الثانى ١٩٥٧ وقبلت فى ١٤ كانون الاول وعهد الى عبد الوهاب مرجان بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى اليوم التالى ، وفى عهدها تم الاتحاد العربى الهاشمي بين العراق والاردن فى ١٤ شباط ١٩٥٨ كجواب على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر فى اول شباط . ولما اراد عبد الاله ونورى السعيد ارسال الجيش العراقى الى سوريا عارض عبد الوهاب مرجان واستقال فى ٢ مارت ١٩٥٨ . وقبلت استقالته فى اليوم التالى والى نورى السعيد وزارته الرابعة عشرة فى اليوم نفسه . وقد جاء نورى السعيد لمقاومة الجمهورية العربية المتحدة وتنفيذ الاتحاد العربى .

وفى ١٥ مارت ١٩٥٨ قدم اثنان واربعون سياسياً عريضة الى رئيس الوزراء جاء فيها :

ان العراق لا يمكن ان يفصل عن الامة العربية فهو جزء لا يتجزأ

(٢٧) الحسى ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، ص ١٤٠-١٤١

منها وقد رأيتم تجاوب الامة العربية معه في استنكار حلفه ببغداد
كما رأيتم استحالة مد الحلف المذكور الى بلد عربي اخر فلا بد
اولا من خروج العراق من هذا الحلف وتحريره من الاتفاق الخاص مع
بريطانيا * مامر في العراق عهد انعدمت فيه حقوق الشعب وحرياته
كالعهد الذي رافق عقد حلف بغداد والاتفاق الخاص مع بريطانيا *

ونحن واثقون ان الشعب حين يجد نفسه حرا من القيود طليقا من
الاصداد سيتجه بكل قواه نحو الاتحاد الشامل مع سائر الدول
العربية ولن يرضى ان يزعم بضعة اشخاص انهم يمثلونه حين يدعون
جهة الى تفريق الصف العربي باعلان عدائهم السافر لتحقيق خطوة
كان العرب يعتبرونها حلما بعيد المنال الا وهي اتحاد مصر وسورية *
والقول بان الوحدة بين مصر وسورية يعتبر تحديا للعراق قول لا يقره
عاقل لان وحدة العرب قوة ضد اعداء العرب كافة * ومن العجيب حقا
ان يتظاهر البعض برغبته في اقامة اتحاد بين سوريا والعراق ويتكسر
اقامة اتحاد بين العراق من جهة وسوريا ومصر من الجهة الاخرى *

ان العراقيين قد ملوا العهد الذي يسمح لبضعة اشخاص ان
يدعوا التعبير عن ارادة الشعب في وقت لا يجد هذا الشعب اية وسيلة
للافصاح عن رأيه في صحف حرة او اجتماعات عامة او انتخابات سليمة
بعد ان عطلت احكام الدستور ، لذلك نرى ان نهيب بكم الى الالتفات
الى رغبات الشعب وهي رغبات صريحة توجب توحيد الصف العربي
والتححرر من ميثاق بغداد والاتفاق الخاص مع بريطانيا واطلاق الحريات
الدستورية بما فيها حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية الصحافة
والاجتماعات العامة والافراج عن المحكوم عليهم في القضايا السياسية
ليستطيع الشعب الجهر بارائه الرامية الى تحقيق الاتحاد المنشود بين
العرب كافة *

وقد وقع على هذه العريضة محمد رضا الشيبى ومحمد مهدي
كبة وناجي شوكت ومزاحم الباجهجي وتحسين علي وسعد عمر وحسين

جميل وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وسامي باش عالم وجمال
 عمر نظمي وحسن عبد الرحمن وعلي الصافي ومحمد حديد وجميل
 كبة ومحمد احمد الغمر ونجيب الصايغ وصالح الشالجي ومحمد
 بابان وفيصل حبيب الخيزران وكامل الشالجي واحمد زكي الخياط
 ومظهر العزاوي ومحمود رامز وزكي جميل حافظ ورمزي العمري
 وناجي يوسف وعواد علي النجم وابراهيم عطار باشي ومحمود الدرة
 وعبد الحميد الياسري وهديب الحاج حمود وعبد الشهيد الياسري
 ونعمان العاني وفؤاد الركابي وجميل امين وعبد الرحمن البزاز ومحمد
 الطريحي والدكتور مصطفى كامل ياسين والدكتور عبدالله البستاني
 والدكتور فيصل الوائلي والدكتور عباس الصرافه (٤٨) .

وقد حلت وزارة نوري السعيد مجلس النواب ونهيات لاجراء
 انتخابات جديدة لاعداد مجلس نواب يقر سياسة الاستعمار العربي
 وبصفة خاصة الاتحاد الهاشمي . ولما كان من المؤكد ان الانتخابات
 ستجرى بالاساليب المألوفة من الارهاب والتزوير فقد أصدر في ٥
 نيسان ١٩٥٨ ثلاثة وخمسون سياسيا بيانا الى الشعب العراقي يطلبون
 اليه مقاطعة الانتخابات ومنهم محمد رضا الشيبسي ومزاحم الباجهجي
 وناجي شوكت ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي وحسين جميل وعواد
 علي النجم ومظهر العزاوي ومحمد حديد ومحمد صديق شنشل
 والدكتور عبد الجبار الجوررد وجعفر البدر وهديب الحاج حمود
 والدكتور طلعت الشيباني وفيصل حبيب الخيزران .

وبعد دخول الاتحاد الهاشمي مرحلة التنفيذ استقال نوري
 السعيد في ١٤ مايس ١٩٥٨ وقبلت استقالته يوم ١٩ مايس وفي اليوم
 نفسه الف احمد مختار بابان الوزارة العراقية الجديدة في ظل الاتحاد
 العربي خالية من وزيرين للخارجية والدفاع ، وفي هذا اليوم ايضا الف
 نوري السعيد وزارة الاتحاد العربي .

(٤٨) الحنفه ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر ، ص ١٩٤٤-١٩٦٠

وفي ربيع ١٩٥٨ انفجرت الحرب الاهلية في لبنان بسبب محاولة كميل شمعون تجديد رياسته للجمهورية وقد وقف العراق وبريطانيا واميركا وتركيا موقف المؤيد لهذه المحاولة وقد خسر كميل شمعون الجولة كما خسر العهد الملكي في العراق وكانت محاولة تدخل العراق السبب المباشر للاطاحة به واعلان الجمهورية * وقد اسدوت جبهة الاتحاد الوطني بيانا الى الشعب العربي في كل الاقطار العربية جاء فيه :

كانت حوادث لبنان المؤلمة خلال الاسابيع الاخيرة خاصة مصدر قلق عظيم وآلم مريض لجميع المخلصين من ابناء العربية في كافة اقطارهم وكنا نود ان يستجيب الحاكمون الى مطالب الشعب حقنا للدماء الزكية ولوضع حد لتحدي ارادة الشعب والتكبر لمفاهيم الحرية والدستور مما هدد لبنان واستقلاله وكل القيم فيه بأشد الاخطار *

وانه من المؤسف حقا ان نرى الامور تسير في الاتجاه المعاكس تياما بحيث ان بعض الجهات المسؤولة فضلا عن تجاهلها رغائب الشعب فانها أخذت تحاول تحويل الخلاف الداخلي القائم بالدرجة الاولى على عدم ثقة اكرية الشعب بحكامه الى مشكلة دولية *

وانكي من ذلك كله استعداد مجلس الامن وهيئة الامم المتحدة من قبل بعض الدول العربية على البعض الآخر * ان نقل مثل هذه الامور الداخلية الى الصعيد الدولي خطر كل الخطر فهو يعني اولاً ان الامة العربية غير قادرة على حل خلافاتها بنفسها وهو يمهّد ثانياً دعوة للتدخل السافر لدول اجنبية طامعة تنتهز مثل هذه الفرض لتتخذ منها سبيلاً جديداً تلج منه الى شئوننا الخاصة وقد يعطى اسرائيل ثالثاً برهاناً مصطنعاً جديداً تستغله بالباطل للزعم بأن التازم في الشرق الاوسط مرجعه العرب انفسهم لاسرائيل وانصارها *

وكان اخر عمل من اعمال جبهة الاتحاد الوطني قبيل ثورة تموز انها هيأت في اواخر ربيع ١٩٥٨ عريضة لترفع الى الملك تطلب فيها

اطلاق سراح كامل الجادرجي من السجن الذي قضى فيه نحو سنة ونصف
وشرعت في جمع الاف التواقيع لتأييدها من جميع انحاء العراق * ولكن
وزارة احمد مختار بابان استصدرت ارادة ملكية باعفاء الجادرجي عما
تبقي من مدة محكوميته في ٢٤ حزيران ١٩٥٨ أي قبل ثورة ١٤ تموز
١٩٥٨ بعشرين يوما (٤٩) *

(٤٩) يجد القارئ بقية اخبار جبهة الاتحاد الوطني في الجزء الثاني من هذا
الكتاب *

الخاتمة

- ١ -

يلاحظ القارئ لتاريخ الحزب انه قام على ثلاث ركائز :
(١) زعامة الحزب التي مثلها كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل
(٢) جريدة الاهالي واخوانها (٣) قواعد الحزب .
تركزت الزعامة خاصة في شخص كامل الجادرجي حتى صار
رمزا له وكان الناطق بلسانه في أكثر المواقف السياسية العامة . ومثل
محمد حديد دور المثقف الخبير بالامور الاقتصادية ، وكان حسين جميل
لؤلؤ الحزب ومحركه وخبيره القانوني والدبلوماسي .
وقد امتازت جرائد الحزب بالرزانة والموضوعية والاعتدال
ومعارضة العهد الملكي البائد والمطالبة بالاصلاحات الجذرية والتعبير
عن حاجات الشعب الحقيقية حتى صار تاريخ الجرائد مرادفا لتاريخ
الحزب الى حد كبير .
واما دور قواعد الحزب فلم يكن محسوسا كثيرا لدى ابناء
الشعب ، ولا يقاس دورها بدور قواعد الاحزاب القوية في العراق وخارجه .

- ٢ -

حين اجيز الحزب الوطني الديمقراطي اتسبى اليه عدد كبير من
المثقفين والعمال والفلاحين وقدر عدد منتسبيه في الاسابيع الاولى بنحو
عشرة الاف . وكان من الممكن مضاعفة هذا العدد لو كانت هناك في
الحزب وزعامة مقومات الحزب القوي الناجح . كانت هناك اسباب
للقوة واسباب الضعف عملت على تقويته حيناً وعلى اضعافه احيانا . ويعتبر
الحزب بوجه عام حزب المثقفين ويعد من الاحزاب الضعيفة حتى انه
بذلة اشتغاله في فترة العهد الملكي لم يستطع ان ينفرد بالقيام بعمل
ايجابي مهم كتنظيم مظاهرة او اسقاط وزارة مثلا بل كان دوما عالة
على غيره من المنظمات السياسية . وقد عجز عن النضال الشاق وكان يظن
ان طريقه سهلا ممهدا مفروشا بالورود ، حتى انه جند نفسه مرة في العهد

الملكي حين ضيق ، وتميز الحزب ولاسيما قيادته بما عرفه بكفاح الصالونات والكفاح الصحفي . ومن امارات ضعفه الواضحة للعيان عجزه عن ايجاد كادر قيادة قديرة ومنسجمة تدير شئون الحزب فترة طويلة من الوقت وتعمل على تدريب الكوادر بصور مستمرة .

من اسباب قوة الحزب وقوفه الى جانب الشعب في مطالبته بالاستقلال التام والاصلاحيات الجذرية . وقد تبلورت اهداف جماعة الاهالي والحزب الوطني الديمقراطي في مبادئ واهداف الديمقراطية الاشتراكية بالمفهوم الغربي لها مع تكييف وتعديل يناسبان حاجات الشعب ومقتضيات ظروف العراق .

ومن اسباب قوته ايضا وقوف الحزب موقف المعارض للاستعمار واذنابه طيلة فترة العهد الملكي البائد ، وزهده بالمناسب والمكاسب ، ولذلك كان صفحته في الفترة السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بيضاء . وسأتناول في الجزء الثاني من هذا الباب ما تكشف من سوءاته في العهد الجمهوري .

- ٣ -

وكانت هناك اسباب عديدة تعمل على اضعاف الحزب ، منها اعتدال منهاجه وتمسكه بأساليبه الديمقراطية التي تصلح للبلاد المستقلة العريقة في الديمقراطية ، بينما كانت الاوضاع العامة في العراق وانخفاض مستوى الوعي السياسي تجعل عواطف الشعب تتجه نحو المبادئ السياسية والاساليب الحزبية المتطرفة ، هذا من جهة ومن جهة اخرى لم تكن هناك في اذهان الناس حدود فاصلة بين الاشتراكية والشيوعية وبين الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي حتى استقر في اذهان البعض ان الحزب شيوعي وعلى اقل تقدير معمل تغريخ للشيوعيين ، وهذا أمر لا ينطبق على الحقيقة والواقع ، ولكن زعامة الحزب عجزت عن ايضاح الموقف كما عجزت عن منع تسلل بعض الشيوعيين الى الحزب بقصد السيطرة عليه والتأثير على سياسته وجعله واجهة لهم .

ومن اسباب ضعف الحزب عدم تفرغ عدد من اعضائه ولاسيما من القادة لاعماله تفرغا تاما . فقد حاول محمد حديد الجمع بين اعماله التجارية واعماله الحزبية ، وكان حين جويل يحاول الجمع بين المحاماة والاشتغال بالامور الحزبية والسياسية . وكان كامل الجادرجي الشخص الوحيد المتفرغ لامور الحزب والجريدة ، ولكنه لم يستطع النهوض بواجباته على الوجه الاكمل بسبب كثرتها وعدم تمتعه بالصفات الضرورية للزعامة الحزبية . وقد عجز عن الاتصال باعضاء الحزب وبابناء الشعب مباشرة الا في حدود ضيقة ، ولم يكن له من قوة الشخصية وسعة الاطلاع والتجربة والخبرة ما يجعله محورا لنشاط الحزب والتأثير في تطور اعماله وتقويته ونشر مبادئه . وسافر فني الجزء الثاني من هذا الكتاب بحثا خاصا عما ظهر عن شخصية كامل الجادرجي في العهد الجمهوري .

ومن الاسباب التي عملت على اضعاف الحزب ضعف التنظيم ، فقد كانت هناك فوضى في قبول الاعضاء سببت بعض الحوادث ، وقد جرت محاولات بسيطة وضعيفة لتنظيم الحزب على اساس المهنة او محل السكنى ولكنها لم تؤد الى نتائج طيبة . وجرت محاولات قليلة لتثقيف اعضاء الحزب عن طريق الاجتماعات العامة والاسبوعية والمحاضرات ، ولم تجر محاولات جدية لشرح منهاج الحزب ومواقفه من الحوادث الجارية وتحليل الاوضاع الداخلية والخارجية بصورة مستمرة . واما الامور المالية فكانت في منتهى الفوضى وكانت مالية الحزب ضعيفة دائما ولم تجر محاولات جدية او منظمة او مستمرة لجمع اشتراكات الاعضاء ففعل ذلك في انهيار الحزب في اخر الامر .

— ٤ —

هذا وقد فشلت الاحزاب العراقية بوجه عام في تثبيت كيانها ودعم الديمقراطية وئيل الاستقلال التام والقضاء على الفئة الحاكمة ومن يسندھا من استعمار واقطاع ورجعية . ويعزي فشل الاحزاب

ومنها الحزب الوطني الديمقراطي الى سبين جوهريين : الاول السياسة العامة للاستعمار البريطاني واذنابه في العراق في مكافحة الحرية والاصلاح ونشر الديمقراطية والحزبية الصحيحة ، والثاني ضعف الوعي السياسي بين ابناء الشعب العراقي وذلك لانخفاض مستوى الثقافة العامة وعدم اتاحة الفرصة لتربية الشعب تربية ديمقراطية صحيحة .



مصادر الكتاب

أولاً : الجرائد والمجلات

- ١ - اتحاد الشعب
- ٢ - الأهالي
- ٣ - البلاد
- ٤ - الحرية
- ٥ - الحوادث
- ٦ - الرأي العام
- ٧ - الزمان
- ٨ - الشعب
- ٩ - صدى الاهالي
- ١٠ - صوت الاهالي
- ١١ - نداء الاستقلال
- ١٢ - مجلة القروية - عند خاص بالاحزاب السياسية في البلاد
المرية (بيروت - ١٩٤٦)

ثانياً : اهم المخطوطات

- ١ - استقالتا زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني في ١٦ تشرين
الثاني ١٩٤٧
- ٢ - الذكرى الاشتراكية في ١٥ آب ١٩٤٧
- ٣ - مذكرة كامل الجادرجي عن الجبهة الوطنية في ٣ حزيران ١٩٥٥
- ٤ - مقابلة صحفية بين كامل الجادرجي وجون فريمان في ١٣ كانون
الثاني ١٩٥٣
- ٥ - مؤتمر البلاط في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

ثالثاً : الجرائد والمجلات الانكليزية

1. The Manchester Guardian.
2. The Times.
3. The New Statesman and Nation.
4. Tribune.

رابعاً : الكتب

- ١ - الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، عشرة أجزاء (صيدا ١٩٥٢ - ١٩٦١)
- ٢ - حسين ، نوري عبد الرزاق ، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية (القاهرة - ١٩٥٨ ؟)
- ٣ - سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبريلين ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها (بغداد - ١٩٦٠)
- ٣ - الشبيبي ، حسين محمد ، الجبهة الوطنية طريقنا وواجبنا التاريخي (بغداد - ١٩٥٩)
- ٥ - الشيخ ، عزيز ، جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن (بغداد - ١٩٥٨ ؟)
- ٦ - محاكمة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي (بغداد - ١٩٤٦)
- ٧ - محاكمة كامل الجادرجي في صيف ١٩٤٩ (بغداد - ١٩٤٩)

خامساً : المنشورات

- ١ - استفتاء عضو ورد الرئيس (بغداد ١٩٤٦) ،
- ٢ - بيان اللجنة الوطنية العليا الى الشعب العراقي الكريم (بغداد ١٩٥٧)
- ٣ - خطاب كامل الجادرجي في المؤتمر الرابع للحزب (بغداد ١٩٥٠)
- ٤ - الشعبية - لبدا الذي تسعى (الاهالي) لتحقيقه (بغداد ١٩٣٢ ؟)
- ٥ - كتاب استقالة صادق كهونة من الحزب وجواب الرئيس عنه (بغداد ١٩٤٧)
- ٦ - مسيرة الدعاء العامة ، كتاب رئيس الوزراء المرفوع الى الوصي ... (بغداد - ١٩٤٧)
- ٧ - منهج جمعية الاصلاح الشعبي ونظامها الاساسي والداخلي (بغداد - ١٩٣٦)
- ٨ - منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي (بغداد ١٩٤٨)
- ٩ - منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي (بغداد - ١٩٥٠)
- ١٠ - منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي (بغداد - ١٩٦٠)

- ١١ - ميشاق الجناح المتقدم في الحزب والميثاق الوطني المقترح
(بغداد - ١٩٤٧)
- ١٢ - نشرة الحزب الوطني الديمقراطي - عشرون عددا (بغداد -
١٩٤٦ - ١٩٤٧)
- ١٣ - عبد الفتاح ابراهيم ، وحدة الحركة الديمقراطية (بغداد -
١٩٤٦)

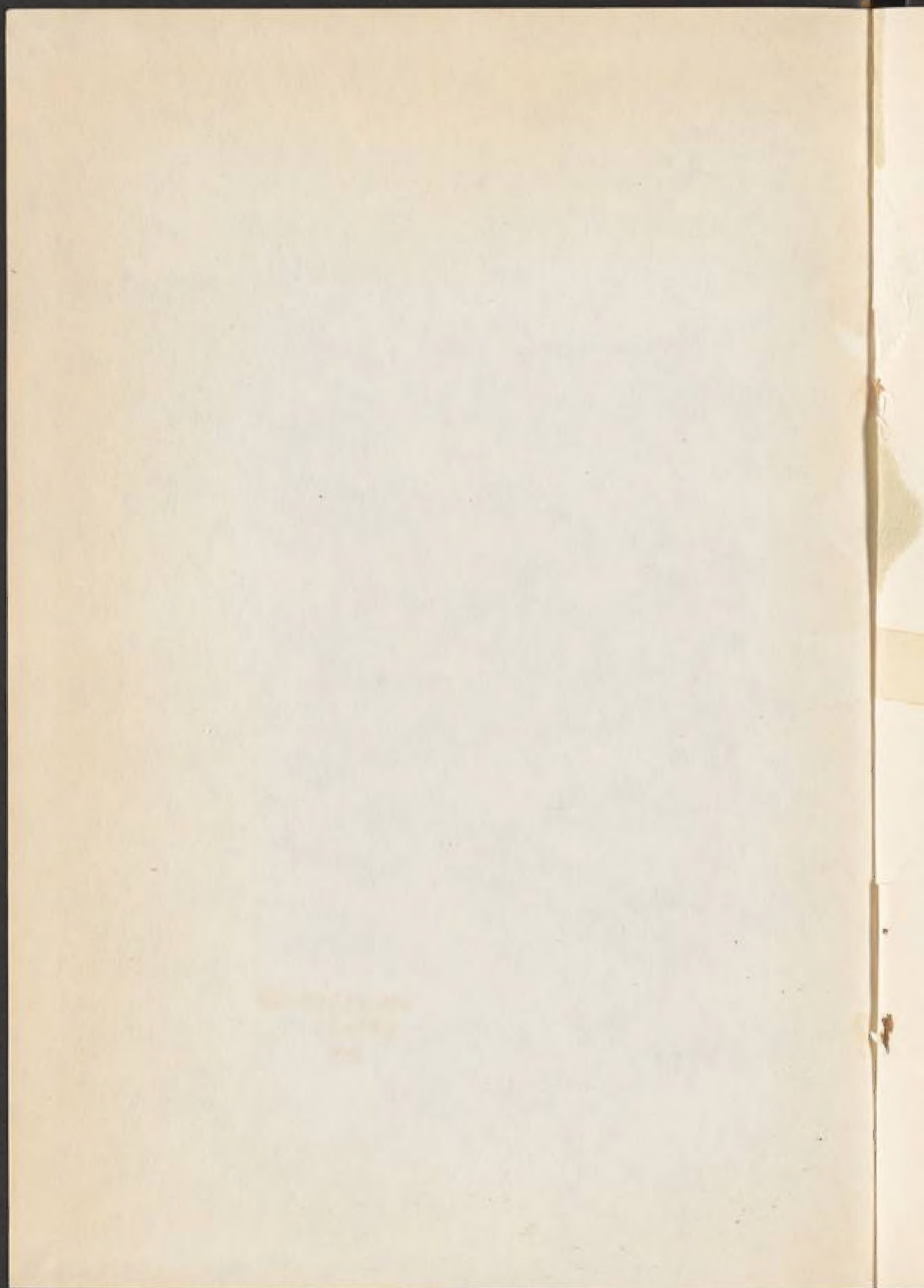
تصويب

- ١ - يضاف في اعلى الصفحة (٨٨) عنوان : اشتراك الحزب في انتخابات
١٩٤٧
- ٢ - يضاف الى الحاشية (١٨) في صفحة «٣٢٢» :

(Turmoil in Iraq) in The New Statesman and Nation,
January 13, 1953

تم طبع هذا الجزء من الكتاب في ١٩٦٢/٤/٢٢ ويليهِ الجزء الثاني

PB-35552-SB
525-13
5-0



مجلس شورای ملی
روز شنبه ۱۳۰۲
شماره ۱۱۹۵
تاریخ ۱۳۰۲

مجلس شورای ملی
روز شنبه ۱۳۰۲
شماره ۱۱۹۵
تاریخ ۱۳۰۲

مجلس شورای ملی
روز شنبه ۱۳۰۲
شماره ۱۱۹۵
تاریخ ۱۳۰۲

مجلس شورای ملی
روز شنبه ۱۳۰۲
شماره ۱۱۹۵
تاریخ ۱۳۰۲

مجلس شورای ملی
روز شنبه ۱۳۰۲
شماره ۱۱۹۵
تاریخ ۱۳۰۲

DATE DUE

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |

DEMCO 38-297

NYU - BOBST



31142 02840 8303

JQ1825.I7 H8

Tarikh al-Hind al-Watani al-Q